

KMJ 196  
1707  
.4  
Q1  
1970

Provided by the Library of Congress  
Public Law 480 Program

74-962195

# الصَّيْحُ الْفُجَائِيَّةُ

رَفْعُ الدَّعْوَى الْجَارِيَّةِ

المحامي

عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْقَيْنَبِيُّ

مطبعة الارشاد - بغداد

١٩٧٠

59680

Aug 30 '14



al-Qaysī, 'Abd al-Razzāq

al-Siyāq: al-Siyāq al-qānūniyah

الصِّيغَةُ الْقَوَانِيَّةُ

رَفْعُ الدَّعْوَى التَّجَارِيَّةِ

الحامى

عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْقَيْسِيُّ

مطبعة الارشاد - بغداد

١٩٧٠

100

100

100

100



الأهداء

الى المحاماة

مهنة كفاح الطيبين في سبيل الحق والحرية والديمقراطية

الى القانون

الركن الرصين لتطور الحضارة البشرية

الى البطولات

رمز الصمود العربي وطلائع التحرير والنصر المبين

## المراجع المستند اليها في كتابة فصول الكتاب

- |  |                                    |
|--|------------------------------------|
| الدكتور صلاح الدين الناهي                    | شرح القانون التجاري العراقي        |
| حسن جاد                                      | شرح القانون التجاري العراقي        |
| الدكتور محمد صالح                            | شرح القانون التجاري المصري         |
| عثمان سلطان                                  | شرح القانون التجاري المصري         |
| الدكتور عبدالسلام ذهني                       | في القانون التجاري المصري          |
| امين محمد بدر                                | الاوراق التجارية في التشريع المصري |
| الدكتور علي حسن يونس                         | الاوراق التجارية                   |
| الدكتور علي البارودي                         | الوجيز في القانون التجاري المصري   |
| المكتب الفني - محكمة تمييز العراق            | قضاء محكمة تمييز العراق            |
| نقابة المحامين في الجمهورية العراقية         | مجلة القضاء                        |
| اصدار وزارة العدل                            | القانون المدني العراقي             |
| الوقائع العراقية عدد ١٧٧٨ السنة الثانية عشرة | قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩   |
| عبدالمعين لطفي جمعة                          | موسوعة القضاء في المواد التجارية   |
| المحامي عبدالرزاق القيسي                     | كيف تقيم الدعوى بنفسك              |
| المحامي عبدالرزاق القيسي                     | دليل المرافعات المدنية الجديد      |
| المحامي عبدالرزاق القيسي                     | قانون المحاماة الموحد              |

## مقدمة

ما ان ظهر كتابي المعروف ( كيف تقيم الدعوى بنفسك ) الى الاسواق حتى نال - واقول بكل فخر - قبول واعجاب الزملاء المحامين والحكام والحقوقيين ، وجذب اهتمام الكثير من المواطنين فتلقته ايديهم والمصالح ذات الاختصاص القانوني والمحلات التجارية والمكاتب العربية ، كما علفت عليه الصحف تعليقات حسنة ومُسرة فنفذت طبعته الأولى خلال مدة قصيرة جدا . فاضطرت الى اعادة طبعه مرة اخرى نزولا على رغبة الطلاب المدحة لائقائه ، وحسبي اني لم اتوخ سوى خدمة المواطن في جمهوريتنا الشامخة والمواطن العربي في اي جزء من اجزاء الوطن العربي الكبير عن هذا الطريق القانوني ايضا .

والآن أقدم كتابي القانوني الجديد الذي هو بين يديك المسمى « الصيغ القانونية لرفع الدعوى التجارية » اقول انه كتاب ييسر دقائق وتفاصيل المواد التجارية المتعلقة بالسند لأمر ( الكميال ) والشيك ووسائل الاثبات والحجز الاحتياطي والتنفيذي في اسلوب حديث يسهل لصاحب الحق الوصول الى حقه فضلا عما راعت في كل ما دوته بساطة العبارة وسهولة الاسلوب ليدرك المطالع ما يطالعه ويقراه . والكتاب يتضمن مسائل ومواضيع مهمة ومفيدة وردت كلها وفقا لبعض مواد القانون التجاري والقانون المدني . كما اني وضعت لها نماذج لضبط صور دعاواها وأدلة اثباتها او أدلة دفعها بواسطة الايضاح المثبت في اسفل صيغها ليأخذ منها صاحب الحاجة ما يوافق حاجته ويلائم مطلبه وليجد فيها مساعدا له وجوابا عن معظم الاستفسارات التي تدور في ذهنه عندما تضطره الظروف لاقامة دعواه بالكميال أو الشيك في محاكم البداية أو الصلح .

كما اني ضمنته مقررات محاكم التمييز ليستمد طرف الدعوى منها ما يوافق دفعه ويستهديه امام المحاكم ، واربع لواحق تتعلق الأولى بالاثبات في المواد التجارية والثانية بالحجز الاحتياطي والثالثة بتنفيذ الاوراق

التجارية العادية والمنظمة والموثقة وتعلق اللاحقة الرابعة بنصوص المواد  
التجارية والمدنية والجزائية .

ولا يغيب عنا ان الكمبيالات والشيكوك كثيرة الاستعمال في حياتنا  
اليومية والبوليسات قليلة التداول في معاملتنا فهي تسمى الاوراق التجارية  
وتعتبر تجارية مطلقا اذا استوفت كافة البيانات التي يوجبها القانون التجاري  
وان تخلف احد بياناتها الالزامية اعتبرت سندا عاديا .

وختاما شكري الكبير وتحياتي المخلصة للمكتبة العربية ولقرائها  
الافاضل وآمل ان انال رضاها وامتنانها عن الجهد الذي بذلته في كتابي هذا  
كما نلت رضاها عن مؤلفاتي السابقة واني لا ازال على وعدي السابق لقرائها  
الاكارم في تقديم الكتابين الآخرين لحيز الوجود وهما ( القانون ) و ( كيف  
تدرا الدعوى الجزائية عنك ) في اقرب فرصة سانحة .

الربع الاول من سنة ١٩٧٠

عبد الرزاق الفبيسي

## تقدمة

### السندات التجارية

**السندات التجارية** - هي الاوراق التجارية المحررة بأشكال قانونية محددة تمثل مبالغ من النقود معينة تدفع في وقت معين لمستحقيها ، وتنقل الحقوق الثابتة فيها عن طريق تطهيرها او مناولتها ، وتعارف عليها العرف التجاري كاداة لتسوية الديون بسبب سهولة تحويلها الى نقود .  
والسندات التجارية في القانون التجاري العراقي هي البوليصه ( السفتجه ) والسند لامر ( الكميال ) والشيك .

ولقد اعتبر القانون التجاري ، البوليصه نموذجاً لبقية السندات التجارية فنظمها بتفصيل ولذلك فانه احال كثير من نصوص الكميال والشيك الى احكام نصوص البوليصه بالرغم من ان البوليصه محدودة الاستعمال ، والجك والكميال هما السندان المنتشران على نطاق واسع في الحياة التجارية والعملية التي لم تعرف غيرهما .

### خصائص السندات التجارية

- ١ - تقبل التداول بالتطهير . ويتم التطهير بكتابة عبارة مختصرة على ظهر السند التجاري يوقعه صاحب الحق الثابت فيه ( المظهر ) ثم يناوله الى شخص آخر ( المظهر اليه ) وهذا المظهر يكون ضامناً الوفاء بالقيمة المالية للسند التجاري في وقت استحقاقه . ولا نسي انه يترتب على التطهير ، تطهير الورقة التجارية من كافة الدفع فيمتنع على المدين الاحتجاج على حامل الورقة بالدفع التي يستطيع ان يوجهها ضد احد الحملة السابقين او ضد منظم ( صاحب ) الورقة التجارية .
- ٢ - تمثل مبلغاً معيناً من النقود واجب الدفع في تاريخ معين . لهذا فان الأوراق التجارية زاحمت النقود في وفاء الديون ، فاطمأن الناس بها للالتزام الثابت فيها وشأنه في ذلك شأن الالتزامات عامة ، يجب ان يكون واجب الدفع في وقت معين .

٣ - تعارف العرف التجاري لها في تسوية الديون ، اذ اعتبرها كأداة لوفاء  
الديون •

٤ - استطاعة تحويلها فورا الى نقود بخصمها لدى مصرف ، اذ يستطيع  
التاجر ان يحصل على حقه قبل حلول اجل وفاء السند التجاري  
بتقديمها للخصم او ( للقطع ) في احد المصارف ليدفع له قيمتها بعد  
اقتطاع مبلغ معين يسمى ( سعر الخصم ) او ( سعر القطع ) وهو يمثل  
الفائدة المستحقة عن المبلغ الثابت في السند التجاري من وقت الخصم  
الى اجل الاستحقاق مضافا اليها عمولة المصرف •

اوراق المجاملة - قد يتفق أن تحرر كميات غير مستندة الى عمل تجاري  
صحيح ، فمثل هذه الورقة تدعى ورقة مجاملة • ويلجأ اليها في حالة ضيق  
ارباب الأعمال للحصول على ما يعوزهم من المال • فهي اذن وسيلة حسنة  
للحصول على المال الا انها في الوقت نفسه وسيلة للغش والتدليس •

## وصايا لرفع الدعوى

وصايا لرافع الدعوى في حالة رفع الدعوى وخلال المرافعة :-

إذا اردت ان ترفع الدعوى فينبغي عليك ان تنظر الى اعتبارات عديدة وامور مهمة - ولو كانت بسيطة - حتى تكون ضامنا لنجاح دعواك • فيجب اذن ان تلاحظ ما يأتي :-

اولا - يقضي الواجب عليك قبل ان ترفع دعواك للمحكمة ان تدرسها وتفهم موضوعها ودقائقها وتحظر سندها المثبت لها •

ثانيا - ان تتحقق بنفسك فيما اذا كان في دعواك مرور زمن وما هي الأعدار القاطعة له ، وهل تحتاج دعواك الى سحب اذار قبل اقامتها •

ثالثا - ان تحرر دعواك على نسق ما جاء في احدي المواضيع المشابهة لدعواك او لتقيس عليها على عريضة من نسخ متعددة بعدد المدعى عليه تعونها الى المحكمة ذات الاختصاص والصلاحيه والشخص الذي يصلح للخصومة على ان ترفق العريضة بصورة المستند •

رابعا - لا يجوز لك ان تقاطع الخصم خلال المرافعة •

خامسا - لا يجوز لك ان تتكلم مع خصمك او مع الغير اثناء المرافعة • واذا رغبت في السؤال فلا توجهه الى الخصم بل وجهه للحاكم وهو بدوره يوجهه للخصم •

سادسا - يجب ان تستعمل في كلامك صيغة المفرد لا صيغة الجمع ، ويلزم ان تملأ اقوالك على كاتب الضبط بصوت مسموع وبطيء لكي يسمعه الحاكم وكاتب الضبط والخصم •

سابعا - يجب ان تظهر الاحترام للمحكمة في وقتك وفي كلامك ، وحاول ان تشيع الأجساس بمكاتها واهميتها ، وبهذا تكون قد احترمت العدل والحق •

ثامنا - لا تباشر بالكلام الا بعد انتهاء خصمك من ضبط اقواله •

ثامنا - اذا اردت ان تعرض اسئلتك على الشهود عن الاشياء التي تريد ان

تسأل عنها فوجهها الى المحكمة وهي من جانبها توجهها الى الشهود •  
كما ان للخصم مثل هذا الجواز •

عاشرا - تكلم في موضوع دعواك واحصر أقوالك فيها فقط ، ولا تحاول ان  
تتكلم في موضوع لا علاقة له بموضوع دعواك كيلا يحصل التناقض  
في أقوالك وترد دعواك •

الحادي عشر - اجب على قدر سؤال المحكمة او الخصم ، ولا تجيب عن  
امور لم تسأل عنها • وتجنب مناقشة المحكمة الا في الأمور  
الضرورية •

الثاني عشر - ابدأ بتحية المحكمة بهدوء وبساطة وقف على جهة يمين الحاكم  
ان كنت مدعى وعلى جهة يسار الحاكم ان كنت مدعى عليه •  
الثالث عشر - اذا شأت ان تكسب دعواك فمن الخير لك الا تحاول الظهور  
بمظهر الفاهم لخفايا ودقائق القانون لان مثل هذا السلوك يبعدك عن  
اصغاء المحكمة لاسانيدك وحججك في دعواك •

الرابع عشر - لا تجيب على استفزازات خصمك بل استعن بقوة اعصابك ،  
ورد الاستفزازات باسماة هادئة ساخرة ، ويجب ان تعلم فيما اذا  
فقدت اعصابك فقدت بالتأكيد دعواك •

الخامس عشر - ادفع رسوم دعواك حسبما يلي :  
أ - يؤخذ عن الدعوى عند اقامتها رسم بنسبة ( ثلاثة بالمائة ) من  
قيمتها الأساسية على ان لا يقل الرسم عن ( ١٥٠ ) فلسا ولا يزيد  
عن ( ٥٠٠ ) دينار • ويجوز ان يدفع نصف الرسم في يوم اقامة  
الدعوى ، والنصف الآخر في يوم المرافعة •

ب - يستوفى رسم قدره ( ثلاثة دنانير بالمائة ) عن دعوى طلب  
الافلاس او التصفية على ان لا يقل عن ( ٥ ) دنانير ، وكذلك  
يستوفى ( ثلاثة بالمائة ) عند ختام الدعوى الأفلامية أو التصفية  
سواء كان بنتيجة التراضي او عدمه • كما يستوفى رسم مقطوع



(ديناران) عن كل قرار تابع لطرق الطعن تصدره المحكمة  
في قضايا الافلاس او التصفية •

يستوفى عين الرسم المدفوع في محكمة البداية في حالة استئناف  
وتمييز القرارات الصادرة في قضايا الافلاس أو التصفية •

ج - يستوفى رسم مقطوع قدره (ديناران) عن معاملة وضع الحجز  
الاحتياطي او رفعه أو تأخير التنفيذ أو توقيفه أو منع السفر  
أو الغاء اي منها ، وعن اعتراض الشخص المحجوزة امواله  
او اعتراض الشخص الثالث عن الحجز الاحتياطي • كما انه  
يستوفى عين الرسم في التمييز •

د - دعوى الاعتراض ، يستوفى عنها (ثلث رسوم الدعوى الأصلية)  
على ان لا يقل عن (١٥٠) فلسا ولا يزيد عن (١٠) دنانير •

هـ - دعوى اعتراض الغير الاصلي ، يستوفى عنها عين الرسم المستوفى  
عن الدعوى الأصلية أي (ثلاثة بالمائة) على ان لا يزيد عن  
(عشرة) دنانير ولا يقل عن (دينار) واحد •

و - دعوى اعتراض الغير الطارئ ، يستوفى عنها (نصف الرسوم  
في الدعوى المتعرض عليها) على ان لا يزيد عن (عشرة)  
دنانير ولا يقل عن (دينار) واحد •

ز - طلب دخول الشخص في الدعوى كشخص ثالث سواء وقع  
الطلب من قبل الشخص نفسه أو أحد طرفي الدعوى ، يستوفى  
رسم مقطوع قدره (ديناران) فقط • وفي حالة ادخال الشخص  
الثالث في الدعوى بقرار من المحكمة نفسها لا يستوفى هذا  
الرسم •

ح - طلب اعادة المحاكمة ، يستوفى (نصف) رسم الدعوى الأصلية  
على ان لا يقل عن (دينار واحد) ولا يزيد عن (عشرة)  
دنانير • كما يودع طالب الاعادة مبلغا قدره (عشرون) دينارا •

ط - رسوم التمييز ، يستوفى ( اثنان بالمائة ) اما رسوم الاستشاف  
فيستوفى ( ثلاثة بالمائة ) وفي كلتا الحالتين عن قيمة الدعوى  
الأصلية •

ي - يستوفى رسم قدره ( مائة ) فلس عن تبليغ الاعلانات والدعوتية  
عن كل شخص اذا زاد الطرفان عن اثنين • ويستوفى ( مائة )  
فلس عن دعوتية كل شاهد •

ك - يستوفى رسم تسجيل في دوائر التنفيذ ( مائة ) فلس لحد  
عشرين ديناراً و ( ربع دينار ) لاكثر من عشرين ديناراً ولغاية  
( مائة ) دينار و ( نصف دينار ) لما لا يزيد عن خمسمائة دينار  
و ( دينار ) واحد لما زاد عن الخمسمائة دينار • ويستوفى نفس  
الرسوم في حالة تجديد التنفيذ •

ل - يستوفى رسم قدره ( دينار واحد ) عند تمييز قرارات دوائر  
التنفيذ اذا كان قيمة سند التنفيذ مائة دينار و ( ديناران ) اذا زاد  
عن مائة دينار •

و اذا اثبت المدعى او المدعى عليه ضعف حالهما ويجوز  
للمحكمة ان تعفيهما من الرسوم او تؤجل دفعها الى انتهاء  
المحاكمة بعد ان يقدم للمحكمة شهادة الفقر الصادرة من مجلس  
ادارة امانة العاصمة او البلدية في خارج بغداد والمرفقة بكفالة  
مصدقة من كاتب العدل في حالة تأجيل الرسوم ، وعدمها في  
حالة اعفاء الرسوم •

م - رسوم كاتب العدل :-

دينار واحد يستوفى رسم مقطوع عن كل امضاء عند تصديق  
سندات الوكالة العامة او التحكيم او الابرار العام •  
ربع دينار يستوفى رسم مقطوع عن كل امضاء عند تصديق  
سندات الوكالة الخاصة والكفالة غير المحتوية على مبلغ معين •

ربع دينار يستوفى رسم مقطوع عن كل نسخة من اوراق الأنداز والأخبار والأخطار وسائر التبليغات الأخرى .

ربع دينار يستوفى رسم عن المائة دينار الأولى و ( فلس واحد ) عن كل دينار لما زاد عن ذلك لغرض حفظ النقود والتحاويل والأوراق والاموال والاملاك المودعة .

ربع دينار يستوفى رسم مقطوع عن اصدار وصل (علم وخبر) التحرى وورقة الاستفسار عن اسباب رفض البوليسه والسندات التجارية او عدم تأديتها عند حلول موعدها .

نصف دينار يستوفى رسم مقطوع عن كل نسخة من الاخطارات التي ترسل من أجل رفض البوليسه والسندات التجارية او عدم تأديتها .

فلسان يستوفى رسم مقطوع عن كل توقيع صفحة من الدفاتر التجارية .

ربع دينار رسم اضافي يستوفى اضافة على الرسوم المينة في معاملات كاتب العدل عن كل ورقة تنظم تنظيميا داخليا .

دينار واحد يستوفى أجره داخل حدود البلدية اذا مست الحاجة الى ذهاب الحاكم لمحل ما .

ديناران يستوفى أجره خارج حدود البلدية اذا مست الحاجة الى ذهاب الحاكم لمحل ما .

ربع دينار يستوفى أجره داخل حدود البلدية اذا مست الحاجة الى ذهاب كاتب العدل أو مأمور التنفيذ أو اي موظف آخر لمحل ما .

نصف دينار يستوفى اجرة خارج حدود البلدية اذا مست الحاجة الى ذهاب كاتب العدل أو مأمور التنفيذ أو اي موظف آخر الى محل ما .

مائة وخمسون فلسا يستوفى اجرة للفراشين او المباشرين او  
الرزامين داخل حدود البلدية •

مائتى فلس يستوفى اجرة للفراشين أو المباشرين او الرزامين  
خارج حدود البلدية •

ضعف الأجرة يستوفى عندما تزيد قيمة الدعوى على الف  
دينار •

## الكتاب الأول

السند لأمر ( سند الكمبيالة )

## الفصل الأول

تنظيم السند لأمر وشكله ( سند الكميالة )

يتضمن السند لأمر عند انشائه توقيع شخص واحد هو ( المحرر ) الذي يلتزم بدفع قيمته في ميعاد الاستحقاق الى شخص يطلق عليه ( المستفيد ) . ثم تتوالى بعد ذلك الالتزامات الثابتة بتعدد التوقعات عليه ، وتخضع هذه الالتزامات لأحكام خاصة تختلف في كثير من احكامها عن تلك المقررة في القواعد العامة . فالالتزام الثابت في سند الكميال يجعل المحرر مسؤولا بالتضامن مع سائر الموقعين بالوفاء في أجل الأداء ، ويمنعه من طلب أجل قضائي للوفاء بقيمة الكميال ، ويعرضه لأجراءات الاحتجاج ( البروتستو ) التي تتضمن معنى التشهير به .

فالسند لأمر يفترض وجود شخصين أحدهما المحرر ويسمى أيضا ( المنظم - المنشئ - الساحب - المدين ) والآخر المستفيد ويسمى أيضا ( الحامل - الآخذ - الدائن ) . وانك صورته المتداولة باسم الكميالة .

بغداد في ٢/٢/١٩٧٠

فلس دينار

- ١٠٠ فقط مائة دينار لا غيرها .

اني ع القيسي بموجب هذه الكميالة وغب مرورة - عند الأطلاع (حين الطلب) ، أو بعد مضي مدة معينة من الأطلاع ، أو بعد مدة معينة من تأريخها ، أو في يوم معين فيها - ملزوم ان ادفع نقدا في البصرة لأمر س الربيعي المبلغ المرقوم أعلاه فقط مائة دينار لا غيرها والعوض وصلني نقدا .

ع . القيسي

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الشروط اما الى بطلان الكميال واما الى فقدانه صفة الكميال واعتباره  
سندا عاديا مثبتا للمديونية .

ويجوز للمحرر او الموقعين الآخرين في سند الكميال أن يضيفوا اليه  
أحد الشروط الاختيارية لتعديل بعض الأحكام الخاصة بقانون الصرف .

### (أ) الشروط الشكلية

تحتوي الورقة التجارية على تصرف قانوني لا يقع صحيحا الا اذا ورد  
وفق شكل خاص . فسند الكميال لا يصح شكلا الا اذا توافر فيه امران  
( اولا ) أن يثبت في محرر . ( ثانيا ) ان يتضمن هذا المحرر قدرا من  
البيانات الالزامية عنها القانون التجاري .

#### أولا - ضرورة المحرر

ان سند الكميال هو أحد الأوراق التجارية الذي يتضمن التزاما  
صرفيا بدفع مبلغ من النقود ، ويستند هذا الالتزام الصرفي الى علاقة قانونية  
سابقة عليه . وهذا الالتزام الصرفي لا ينشأ ولا يوجد الا اذا حصل افراغه  
في صك مكتوب . فالدليل الكتابي شرط أساسي لقيام الكميال قانونا بحيث  
لو لم يوجد هذا الدليل الكتابي لاتنفي وجود الكميال وامتنع الأثبات على  
هذا الوجود بأي دليل من أدلة الأثبات كالشهادة والأقرار واليمين والقرائن .  
وكذلك لا تصلح هذه الأدلة لتكملة ما قد ينقص الكميالة من بيانات  
الزامية .

وقد جرت العادة بافراغ الكميالة في محرر مطبوع يتضمن فراغات  
تملأ بمعرفة اصحاب الشأن كالفراغ الخاص بتاريخ التحرير ، اسم  
المحرر ، وموعد الاستحقاق ، واسم المستفيد ، ومبلغ الالتزام وغير ذلك .  
وقد تكون الكميالة مكتوبة بخط المحرر او مكتوبة بخط الغير ويكتفي  
المحرر بالتوقيع عليها .

#### ثانيا - البيانات الالزامية

لا يكفي لنشأة الكميالة صحيحا قانونا تسيته في محرر ، بل يجب أن

يتضمن هذا المحرر بيانات معينة حددها القانون التجاري في المادة ٤٦٤ •  
وهذه البيانات هي :-

١ - ذكر كلمة سند لأمر في متن السند أو ما يفيد معناها في متن السند مثل  
( كميالة ) تفاديا من الخلط بينه وبين السندات الأخرى التجارية •  
ولو خلا السند للأمر من هذه الكلمة لم يعد سند لأمر وصورة  
ذلك « اني ... بموجب هذه الكميالة » •

٢ - التعهد بأداء المبلغ المطلوب دفعة بلا قيد ولا شرط ، يتعهد محرره  
باعتباره المدين بأداء مبلغ معين من النقود مطلقا الى المستفيد وهو الدائن  
او الى من ينتقل اليه بطريق التظهير لأن السند للأمر يتداول بطريق  
التظهير • فاذا أراد محرره منع تداوله فيجب عليه ان يضع عبارة  
يفهم منها ذلك كأن يضع مثلا « غير قابل للتظهير » أو « غير قابل  
للتداول » أو « لفلان دون غيره » وبناء عليه فان مثل هذه الكميالة اذا  
تداولت فانها تتداول عن طريق نقل الدين المنصوص عليه في المادة  
٢٢٤ وما بعدها تجاري • وقد يرد ذكر المبلغ في الكميالة بالأرقام  
او بالحروف أو بهما معا ، فاذا كتبت بالصورتين فالعبارة بالكتابة  
بالحروف عند الاختلاف • واذا ما كتبت بالحروف أو بالأرقام فالعبارة  
بأقلهما مبلغا اذا ما كتبت بصورة متكررة سواء بالحروف او بالأرقام •  
وفي سبيل ان يكون المبلغ معينا فقد اشترط القانون اضافة الفائدة الى  
أصل المبلغ منذ انشاء سند الكميالة تطبيقا للمادة ٣٩١ تجاري بدلالة  
المادة ٤٦٦ تجاري •

٣ - أجل الأداء - ميعاد الاستحقاق ، اشترط القانون ذكر أجل الأداء في  
سند الكميالة غير انه لم يربط على عدم ذكره فقدان سند الكميالة  
لصفته الصرفية ، وانما اعتبر سند الكميال كأنه مستحق الأداء لمجرد  
الأطلاع مادة ٤٦٥/تجاري • كما ان أحكام المادة ٤١٩ الواردة في  
أجل أداء البوليصة وهي المتعلقة بطرق تعيين أجل الأداء تسرى على



الكيميالة كذلك • وتبطل الكميالة التي تضمن أجالا أخرى للأداء غير مذكورة في هذه المادة آتفة الذكر •

٤ - محل الأداء ، يجب ذكر محل أداء الكميالة فاذا لم يذكر المحل فلا تفقد الكميالة صفة الصرفية ، وانما اعتبر محل الأداء هو محل تنظيم الكميالة ، وان لم يذكر محل التنظيم أيضا ، فيعتبر محل الأداء هو المحل المذكور بجانب اسم محرر الكميالة مادة ٣/٢/٤٦٥ والا فالكميالة تفقد صفتها الصرفية •

٥ - اسم المستفيد ، هو اسم الدائن الذي يؤدي المبلغ له أو لأمره •

٦ - تاريخ انشاء الكميالة ومحل تنظيمها ، يجب ان تؤرخ الكميالة بتاريخ انشائها ( سحبها ) فيذكر اليوم والشهر والسنة ، ويجوز ان يكتب التاريخ بالأرقام او بالحروف أو بهما • ويجب ان يكون تاريخ انشاء واحد للكميالة ، ولا أهمية للموضع الذي يذكر فيه التأريخ فقد يكون في أعلى الكميالة وقد يوضع في اسفلها • ولتدوين تاريخ الكميالة أهمية خاصة تظهر عندما يراد معرفة تحديد أهلية الساحب وقت التوقيع على الكميالة لاحتمال ان يكون غير أهل للالتزام • أو لمعرفة احتساب تاريخ الاستحقاق الذي يحل بعد مرور مدة من تاريخ الكميالة ، أو لمعرفة احتساب المدة التي يتعين فيها على الحامل أن يقدم الكميالة للمدين لدفع قيمتها اذا كانت واجبة الدفع لدى الأطلاع ( حين الطلب ) أو بعد مدة معينة من الأطلاع •

ولما كانت الكميالة محررا كافيا بذاته ، فان تاريخ انشائها يعتبر حجة على الغير الى أن يثبت العكس • لا يشترط لأنياب كذب التاريخ الطعن بتزويره بل يجوز إقامة الدليل على ذلك بكافة طرق الأنياب • لم يرتب القانون التجاري في حالة اغسال محل التنظيم فقدان الكميالة صفتها الصرفية بل يعتبر محل تنظيمها في المحل المذكور بجانب اسم منظم الكميالة •

٧ - توقيع محرر الكميالة ، اذ يعتبر هذا التوقيع اقرار منظم الكميالة بمدى نيته للمستفيد والتعهد بأداء قيمة الكميالة عند ميعاد الاستحقاق ، فاذا لم تتضمن الكميالة توقيع المحرر لها ، فلا تكون لها أية قيمة قانونية .

أما غيره من الموقعين على الكميالة كالمطهرين والضامين الاحتياطيين ، فانهم يضمنون الكميالة ويكونون مسئولين عن تأديتها .  
ويشبه مركز محرر الكميالة ، مركز المسحوب عليه في البوليصا بعد التوقيع عليها بالقبول . وقد أشارت الى هذا الشبه المادة ٤٦٧ تجاري .

#### فقدان سند الكميالة صفته كورقة تجارية :

تقضى المادة ٤٦٥ تجاري بأنه اذا تخلفت احدى البيانات الألزامية المنوه عنها في سند الكميالة والتي ذكرتها المادة ٤٦٤ فانه لا يعتبر سند كميالة ويفقد صفته كورقة تجارية . ولكن هذه المادة ٤٦٥ اعتبرت اهمال بعض البيانات غير مؤثر على السند كورقة تجارية لها صفتها المصرفية وهذه البيانات هي التالية :-

- ١ - سند الكميال الخالي من بيان تاريخ الأداء - ميعاد الاستحقاق - يصبح واجب الأداء لدى الأطلاع عليه .
- ٢ - سند الكميال الخالي من بيان محل الأداء يصبح محل انشائه محلا للأداء .
- ٣ - سند الكميال الخالي من بيان محل التنظيم - مكان الانشاء - يصبح كأنه منشأ في المحل المعين بجانب اسم المحرر - الساحب - .  
وبناء على ذلك فسند الكميالة الذي لم يذكر فيه ( تاريخ الأداء أو لم يذكر محل الأداء أو لم يذكر محل التنظيم ) فانه يعتبر سند كميال له صفته المصرفية ، بيد أنه اذا لم يذكر محل الأداء ولا محل التنظيم معا فلا يعتبر المحرر حينئذ سند كميال وانما هو سند عادي .

وكل أهمال لاحدى البيانات الألزامية في سند الكميالة عدا ما تضمنته المادة ٤٦٥ من بيانات وهي الثلاثة الآنفه الذكر يودى الى بطلانه كسند كميال ويجعله سندا عاديا تطبق عليه قواعد القانون المدني اذا تضمن عناصر المديونية وهي الدائن والمدين ومحل الالتزام - المبلغ - . مثل ذلك لو لم يقع الكميال أو لم يؤرخ ، او لم يحتو على مبلغ من النقود أو لم تعين ، أو كان التعهد بأداء بضاعة مع مبلغ من النقود ، ولم يذكر معا محل الأداء ولا محل الأنشاء .

وينبغي ان نعلم اذا ذكر اسم المستفيد - الدائن - في الكميالة ولم يذكر كلمة « لأمر » فلا يعيب هذا الأهمال سند الكميال ، ويجوز تداوله بالتظهير وفقا للفقرة الأولى مادة ٣٩٧ تجاري التي نصت المادة ٤٦٦ على سريان أحكامها على سند الكميالات .

فالسند المتخلف فيه احدى البيانات الألزامية التي نصت عليها المادة ٤٦٤ يعتبر سند كميال باطلا ويتحول الى سند عادي . وهذا البطلان من النظام العام لتعلقه بعيب جوهرى بشكل السند يجوز التمسك به من قبل كل من له مصلحة في مواجهة حامل سند الكميال حتى وان كان حسن النية ومن قبل المحكمة ولو لم يتمسك به أحد اثناء المرافعة . ويجوز الدفع بالبطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو كانت امام محكمة الاستئناف .

ويترتب على أهمال احدى البيانات الألزامية في سند الكميال واعتباره سندا عاديا النتائج التالية :-

- ١ - عدم جواز نقل ملكية الكميالة بطريق التظهير .
- ٢ - جواز تمسك المدين في مواجهة حامل الكميالة بكافة الدفوع التي يجوز له التمسك بها في مواجهة المستفيد الأصلي - المسحوب له - كالأدعاء بالوفاء أو بفساد العقد بسبب التدليس ، أو الغلط أو الاكراه ، أو بطلان الالتزام لانعدام السبب .
- ٣ - جواز أهمال المحكمة المدين أجلا مناسباً للوفاء .

- ٤ - عدم جواز حامل سند الكميال - المظهر له - الرجوع على المستفيد الأصلي والمحيلين السابقين - المظهرين - .
- ٥ - عدم جواز تجزئته وفاء الدين الحال ، فليس للمدين اجبار دائته على قبول بعضه دون البعض الآخر ولو كان قابلا للتجزئة .
- ٦ - سريان الفائدة من تاريخ اقامة الدعوى .
- ٧ - عدم تضامن المحيلين أو الموقعين على سند الكميال الميعب في الوفاء الا اذا نص على ذلك صراحة في السند .

### الشروط الاختيارية :

سمح القانون التجاري للمتعاملين في سند الكميال أن يضيفوا اليه حسب رغبتهم أي شرط من الشروط الاختيارية التي لا تخالف النظام العام أو حسن الآداب أو تتصادم مع النصوص الآمرة في القانون التجاري . ومن صور البيانات الاختيارية ، شرط محل الوفاء المختار ، شرط عدم التضامن ، شرط الضمان الاحتياطي ، شرط الرجوع بلا مصاريف . ولكن لا يرد على سند الكميال شرط القبول وعدم القبول ، أو شرط الانذار وعدم الأنداز .

### شرط الوفاء في محل مختار :

قد يعين محرر سند الكميال مكانا للوفاء ، محل شخص آخر يحصل فيه الوفاء بقيمة سند الكميال غير محله هو . ويتم ذلك باتفاق الطرفين - المحرر والمستفيد - على حصول الوفاء في المحل المختار وصدور وكالة من المحرر الى صاحب المحل المختار بالوفاء بقيمة الكميال في ميعاد الاستحقاق بحيث يكون لصاحب المحل المختار الرجوع على المحرر بدعوى الوكالة لاستحصال المبلغ الذي دفعه للحامل ، واذا رفض صاحب المحل المختار دفع قيمة الكميال في أجل الأداء فلا يكون للحامل مطالبته في المحكمة بقيمة الكميال لأنه غير ملتزم فيها . ومع ذلك يجب على الحامل توجيه احتجاج عدم الأداء - بروتستو عدم الدفع - في المحل المختار في يوم الاستحقاق أو

احد اليومين التاليين ليوم الاستحقاق غير ان البروتستو لا يحزر باسم صاحب  
المحل المختار لأنه ليس ملتزما في الكمبيالة كما قلنا ولكنه يحزر باسم  
محزر الكمبيالة •

#### شرط عدم الضمان :

الأصل ان صاحب سند الكمبيال والمظهرين له ضامنون وفاء قيمته • ومع  
ذلك يجوز لهم أن يضعوا شرط عدم الضمان في سند الكمبيال ليتخلصوا  
من الضمان • فاذا وضعه المظهر فالشرط معتبر واذا وضعه الساحب  
- المحزر - فلا يعتبر ويبقى ضمانه قائما رغم هذا الشرط حتى لا يثرى  
على حساب الغير بلا سبب •

#### شرط الضمان الاحتياطي :

قد يعين الساحب أو أحد المظهرين في سند الكمبيال شخصا آخر  
يطلق عليه الضامن الاحتياطي يضمن الوفاء بقيمة سند الكمبيال للحامل على  
وجه التضامن مع من ضمنه سواء أكان المضمون هو الساحب أو المظهر •  
فيجوز للحامل مطالبة هذا الضامن مباشرة بالأداء دون أن يطلب من الحامل  
استحصال قيمة سند الكمبيال من المضمون - الساحب أو المظهر - وتكون  
صيغة الشرط هكذا ( آفال فلان ) أو ( ضامن الى فلان ) أو ( عند الأقتضاء  
الى فلان ) مع توقيع الضامن •

#### شرط الرجوع بلا مصاريف :

يعنى هذا الشرط اعفاء حامل سند الكمبيال من تحرير احتجاج عدم  
الأداء في حالة امتناع الساحب عن اداء قيمة السند • فاذا كتب الساحب هذا  
الشرط - ان رجوعه يكون بدون مصاريف - على الكمبيال ففي هذه الحالة  
يعفى الحامل من عمل الاحتجاج للساحب ولكن لا يعفى من بقية الاجراءات  
الأخرى كتقديم الكمبيال للأداء في أجل الأداء واخبار الملتزمين الآخرين من  
امتناع الساحب عن الأداء • فاذا خالف الحامل الشرط وسحب الاحتجاج  
لمحزر الكمبيال فانه يتحمل هو مصاريفه • اما اذا دون الشرط احد

المظهرين أو أحد الضامنين الأحيائيين فلا يسرى الا عليه وحده وعلى  
الملتزمين اللاحقين دون السابقين واذا خالف الحامل الشرط وسحب  
الاحتجاج لمحرر الكميال فانه يرجع بمصاريفه على جميع الموقعين .

### (ب) الشروط الموضوعية

لم ينظم المشرع العراقي للشروط الموضوعية ، قواعد خاصة لها في  
القانون التجاري بل ترك أمرها الى القواعد العامة المتعلقة بشروط صحة  
الالتزام في القانون المدني . ولما كان الالتزام الصرفي شأنه في ذلك شأن  
الالتزام العادي لذلك يجب ان يكون صادرا عن رضاء صحيح وان يكون له  
محل وسبب مشروعين . كذلك يجب ان يكون الرضاء صادرا عن شخص  
يتمتع بالأهلية .

### الرضاء الصحيح :

لا يكون الالتزام صحيحا الا اذا جاء خاليا من عيوب الرضاء كالغلط  
والأكراه والتدليس . وعليه فإن الساحب لسند الكميال يلتزم بمجرد  
توقيعه على الكميال بأداء قيمته في ميعاد الاستحقاق ، وكذلك يلتزم كل موقع  
آخر غيره على السند كالمظهر والضامن الأحيائي والمتوسط بالأداء . فاذا  
كان توقيع أحد موقعي سند الكميال وقع نتيجة لغلط أو لتدليس او تحت  
تأثير الأكره ، بطل التزامه وجاز له التمسك بهذا البطلان في مواجهة  
الحامل سيء النية - أي الذي كان يعلم وقت حصوله على سند الكميال  
بالعيب الذي لحق رضى أحد الموقعين على سند الكميال - وعباً اثبات سوء  
النية يقع على عاتق من شاب رضاءه عيب .

### المحل :

ان محل التزام محرر الكميال يكون دائما مبلغا من النقود ، ولذلك  
فهو ممكن وجائز في ذاته . فاذا كان هذا المحل غير نقود فسند الكميال  
يفقد صفته كسند تجاري ويصبح سندا عاديا تسرى عليه أحكام القانون  
المدني .

## السبب :

ان سبب الالتزام في سند الكميال هو العلاقة الأصلية التي نشأت بين المحرر - الساحب - والمستفيد - الدائن - وهذه العلاقة استوجبت اعتبار الساحب مدينا للمستفيد بمبلغ من النقود ، كما اذا باع المستفيد ، للساحب مالا دون ان يقبض ثمنه أو كما لو اقترض الساحب من المستفيد مبلغا من النقود أو كما لو تبرع الساحب للمستفيد بمبلغ من النقود . ففي الحالة الأولى يكون الساحب مدينا بسبب البيع ، وفي الحالة الثانية يكون مدينا بسبب القرض وفي الحالة الثالثة يكون مدينا بسبب نية التبرع . وهذه العلاقة التي نشأت بين الطرفين واستوجب اعتبار الساحب مدينا للمستفيد هي سبب الالتزام في سند الكميال .

فاذا لم يكن للالتزام سبب أو كان سببه مخالفا للنظام العام أو الآداب فان الالتزام يكون باطلا . من ذلك اذا انعدم السبب بطل الالتزام الصرفي كما لو تحرر سند كميال بدين قرض ولم يتسلم المحرر - الساحب - مبلغ القرض ، أو كما لو تحرر سند الكميال عن دين منقضى قبل تحريره .

ويجب ان يكون سبب الالتزام مصرفي مشروعا فان كان باطلا كدين قمار أو مكافأة بسبب علاقة غير مشروعة بين رجل وامرأة ، فالمستفيد يفقد حقه في الرجوع على الساحب . غير ان حامل الكميال الذي وصله عن طريق التظهير يجوز له الرجوع على المظهر أو الساحب عملا بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع على الحامل - التطهير من الدفوع - .

اذا ادعى المحرر لسند الكميال ان التزامه بغير سبب أو ان سببه غير مشروع فيتعين عليه ان يقيم الدليل على صدق ما يدعى بكافة وسائل الاثبات بما فيها البينة والقرائن . كما للمستفيد هو الآخر أن يرد ادعاء خصمه بأقامته الدليل على وجود السبب أو مشروعيته بكافة طرق الاثبات .

## الاهلية :

نص القانون التجاري في المادة العاشرة على الاهلية التجارية .

واعتبر كل من كان اهلا للاشتغال بالتجارة - سواء كان ذكرا أو انثى تاجر أم غير تاجر بلغ من العمر ١٨ عاما كاملة - يحق له التعامل بسند الكميال . فهذا الشخص البالغ ثمانية عشر من عمره يكون كامل الأهلية التجارية ويصبح اهلا للالتزام بالأداء اذا قام بتوقيع سند الكميال . ولو قام القاصر الذي لم تتوافر فيه الأهلية التجارية ، او قام عديم الأهلية كالمجنون والمعتهو والسفيه وذو الغفلة والمفلس بتوقيع سند الكميال كان توقيعهم باطلا بالنسبة لشخصه وله التمسك بطلان التزامه في سند الكميال في مواجهة الحامل ولو كان حسن النية . ولكن باقي التوقعات على سند الكميال لن تتأثر بطلان توقيع عديم الأهلية وتبقى معتبرة وصحيحة عملا بقاعدة استقلال التوقع التي نصت عليها المادة ٣٩٣ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

### صيغ الدعاوى :

#### ١ - « صيغة دعوى كميال يحمل تاريخين »

السيد حاكم بداعة . . . . المحترم

المدعى : (ل) يسكن رقم مخزن ٠٠٠ / ٠٠٠ شارع ٠٠٠

المدعى عليه : (م) يسكن رقم مخزن ٠٠٠ / ٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه كميال حين الطلب لأمرى بمبلغ (٥٩٠) دينارا وحيث انه مدين لي بمبلغه ورغم المطالبة والأستحقاق فانه ممتنع عن تأديته . لذلك اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحمله كافة المصاريف .

الأسباب الثبوتية : صورتان من الكميال المؤرخ ٤/٤ / ١٩٧٧ لتبليغ أحداها للمدعى عليه .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة خمسين فلسا

توقيعه على طابع دفاع وطني فئة عشرون فلسا



الأيضاح : رفع المدعى (ل) أي ( المسحوب له - المستفيد - الآخذ -  
 الحامل ) الدعوى على المدعى عليه (م) أي (الساحب - المحرر - المنظم) يطالبه  
 بتسديد قيمة الكميال البالغة ( ٥٩٠ ) ديناراً وفائدة المبلغ والمصاريف .  
 دفع المدعى عليه في جلسة المرافعة بأن الكميال المبرزة قد مضى عليها  
 مرور الزمان وهي أربع سنوات من تاريخ تحريرها وفقاً للمادة ١/٤٥٦  
 تجاري لذلك فإنها تعتبر ساقطة ولذا طلب رد الدعوى عنه .  
 دفع المدعى عليه بأنه لم يمض على تحرير الكميال مدة التقادم وهي  
 أربع سنوات في الكميال عند الأطلاع أي ( حين الطلب ) لأنه محرر  
 تاريخين عليها ، تاريخ محرر في صدرها لم يمض عليه مدة السنة وهي مدة  
 الأطلاع ، وتاريخ محرر على الطابع مضى عليه ميعاد السنة ففي هذه الحالة  
 يعتبر التاريخ الموجود على صدرها وهو من الشروط الإلزامية التي يجب  
 توافرها في الكميال كما ذكرتها المادة ٤٦٤ تجاري . أما التاريخ المدون على  
 الطابع فلا يعتبر ولا يعتد به . قررت المحكمة الحكم على المدعى عليه بالمبلغ  
 المدعى به وفقاً للمادة ٤٦٥ من القانون التجاري والفائدة القانونية ٥٪ من  
 تاريخ إقامة الدعوى لحين التسديد مع تحميلة كافة مصاريف ورسوم  
 الدعوى .

٢ - « صيغة دعوى طلب حجز احتياطي بموجب كميال بنفس  
 عريضة الدعوى »

السيد حاكم بداءة . . . . المحترم

المدعى : (ع) غرفة رقم ٠٠٠/٠٠٠ خان الرماح

المدعى عليه : (ف ، ص) مخزن رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع الرشيد

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (١٠٠٠) دينار

بموجب سند كميال مؤرخ في ٠٠٠ مسحوب لأمرى ومستحق الأداء .

وقد رفضا تسديده عند مطالبتي لهما .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٠٠٠

المطالب : (١) اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به مع فائدته القانونية وتحميلهما كافة مصاريف الدعوى بالتضامن والتكافل .

(٢) تأمينا لاستيفاء الدين اطلب وضع الحجز الاحتياطي على اموال المدعى عليهما الموجودة في المخزن العائد لهما بما يساوى الدين والمصاريف .

(٣) اقدم بطيه الكفالة الحجزية وصورتين من الكميال وأصل الكميال .

المدعي المحامي (ع)

طابع صندوق التقاعد      طابع دفاع وطني      طابع مالي

الأيضاح : رفع المدعى (ع) دعواه هذه على مدينه ( ف ، ص ) بالتضامن والتكافل ، وطلب وضع الحجز الاحتياطي على اموالهما تأمينا لاستيفاء دينه بنفس عريضة دعواه . ولكن يجب عليه ان يقوم بالأمور الآتية قبل ان يقدم عريضة الدعوى :

اولا - ان ينظم المدعى (ع) وهو طالب الحجز كفالة حجزية مصدقة من كاتب العدل بما يعادل (عشر) قيمة دينه الذي يطالب به وبعبارة أخرى ( عشرة بالمائة ) من قيمة الدين المدعى به . أو يجوز له ان يضع تأمينات نقدية تساوى عشرة بالمائة من قيمة الدين المطلوب الحجز به على اموال مدينه ولما كان دينه ( الف دينار ) فينبغي ان تكون الكفالة الحجزية ( مائة دينار ) . أو يجوز له ان يضع تأمينات نقدية ( مائة دينار ) لدى المحكمة . أو يجوز له ان يضع عقارا تأمينا لذلك يتعهد هو أو كفيله بضمان ما يصيب المدعى عليهما ( المحجوز عليهما ) من ضرر وخسارة ومصاريف لو ظهر غير محق بدعواه ، ويجب ان يصدق كاتب العدل على ملاءة الكفيل على اداء مبلغ الكفالة المتعهد به .

ثانيا : ان ينظم المدعى عريضة دعواه الحجزية بثلاث نسخ احتياطا

إذا كان المطلوب الحجز عليه واحدا ، وتزداد النسخ بنسبة تعدد المطلوب الحجز عليهم ، تتضمن اسم المدعى او وكيله واسم المدين واسم الشخص الثالث - ان وجدت الاموال تحت يده - ومحل اقامتهم ونوع المستند الذي يستند اليه الحاجز ومقدار الدين المطلوب الحجز من أجله وان تكون مؤرخة وموقعة بتوقيع الدائن او وكيله على طابع فئة خمسين فلسا وطابع فئة عشرين فلسا دفاع وطني والنسخ الأخرى بدون طابع .

ثالثا : صورة الكفالة الحجزية .

طالب الحجز : (ع) يسكن في غرفة رقم ٠٠٠ خان الرماح المتحجز عليه : (ف ، ص) يسكنان المخزن رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع الرشيد اعلن نفسي كفيلا لطالب الحجز (ع) بمبلغ مائة دينار ضمنا لما قد يهيب المتحجز عليهما من أضرار وخسائر فيما لو ظهر الحاجز غير محق في دعواه . تاريخ ٠٠٠/٠٠٠/١٩٧

#### الكفيل (ل)

طالب دفاع وطني يسكن مخزن رقم ٠٠/٠٠ شارع البنوك طابع ٢٠ فلس طابع ١٠٠ فلس

رابعا : تنظيم صورتين من سند الكميال على كل واحد منهما طابع فئة ٢٠ فلس وطابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلس . وبعد توافر الشروط آنفة الذكر ، يقدم المدعى عريضة دعواه مرفقا الكفالة وسند الكميال الأصلي والصورتين الى الحاكم الذي يقرر وضع الحجز الاحتياطي والقيام بتنفيذه وتبليغ المتحجز عليه به أو تبليغ الشخص الثالث - ان وجد - بعد أن يتأكد من توفر شروط الحجز . وحينئذ يحيل الحاكم الأوراق الى قلم المحكمة لاستيفاء رسم الدعوى وهو (٣٠) دينارا ورسم الحجز الاحتياطي البالغ (دينارين) والرسم الإضافي البالغ (٤٠٠) فلسا ودرج قرار الحجز على عريضة الدعوى وصورها لخمته بختم المحكمة

وتوقيعه من قبل الحاكم وتعيين يوم المرافعة • يذهب مأمور الحجز مع المباشر لمحل المتحجز عليه ويفهم المتحجز عليه بقرار الحجز فيحجز على اموال بقدر الدين وهو هنا ( الف دينار ) وعندئذ ينظم محظرا بقيمة الاموال المتحجز عليها ونوعيتها مع وضع الطوابع المطلوبة وايداعها لدى شخص ثالث يتعهد بالمحافظة عليها حتى انتهاء المحاكمة • وعندئذ يوقعه مأمور الحجز والحاجز او وكيله والمتحجز عليه والشخص الثالث ويعطى نسخة منه مع قرار الحجز الى المتحجز عليه ونسخة منه الى الحاجز او الى وكيله اذا طلبه •

وفي اليوم المعين للمرافعة حضر المدعى والمدعى عليهما امام المحكمة وكرر المدعى او وكيله عريضة الدعوى ، وقد اعترض احد المدينين وهو (ف) المتحجز عليه أن سند الكميال لم ينظم بالتكافل والتضامن ولذا فإنه لا يلتزم الا بنصف المبلغ المطالب به الا ان المحكمة ردت اعتراضه لأن توقيع الساحب يجعله متضامنا قبيل المسحوب له والتزام كل مدين في سند الكميال يرد على مبلغ الكميال بتمامه مادة ٤٣٣/٤١٧ تجاري • فأصدرت المحكمة حكمها على ( ف ، ص ) بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية من تاريخ الاستحقاق لحين التأدية وتصديق الحجز الاحتياطي •

٣ - « صيغة دعوى كميال متخلف فيها تاريخ الاداء »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (ل) الساكن في محلة ... رقم دار .../...

المدعى عليه : (م) الساكن في محلة ... رقم دار .../...

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ مقداره (٤٩٠) دينارا بموجب سند كميال مستحق الأداء حين الطلب ، ورغم المطالبة فإنه ممتنع عن الأداء ، لذلك اطلب جلته للمحاكمة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية مع كافة مصاريف الدعوى •

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٤/٤ / ١٩٦ • ارفق طيا صورة منه

لتبليغ المدعى عليه بها •

المدعى (ل)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : دفع المدعى عليه خلال المرافعة دعوى المدعى بسبب ان الكميال المبرزة فاقدة أحد شروطها الشكلية وهو ( تأريخ الأداء ) ولذا فانها فقدت صفتها كورقة تجارية •

دفع المدعى بأن الكميال ولو تخلف فيها أحد شروطها الازامية وهو تأريخ الأداء ، فانها تقلب الى كميال حين الطلب حيث انها مستحقة الأداء ولذا يكرر طلبه بالحكم على المدعى عليه بالمبلغ المدعى به •

أصدرت المحكمة قرارها بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفقا للمادة ١/٤٦٥ من القانون التجاري التي تنص « اذا لم يعين في السند تأريخ الأداء فيعتبر سندا للأمر بالأداء عند الأطلاع » • والفائدة القانونية ٥٪ من تأريخ الأستحقاق لحين تأدية المبلغ وتحميله كافة مصاريف الدعوى •

٤ - « صيغة دعوى كميال خالية من محل التنظيم »

السيد حاكم بداية ... المحترم

المدعى : (م) يسكن محلة ... رقم دار ...

المدعى عليه : (ل) يسكن محلة ... رقم دار ...

جهة الدعوى : المدعى عليه مدين لي بمبلغ (٣٣٠٠) دينار بموجب كميال مستحق الأداء مسحوب لأمر (هـ) ومظهر لأمرى • رغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن دفعه ، لذلك اطلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائده •

الأسباب الثبوتية : صورة سند الكميال المؤرخ في ٨/٨ / ١٩٧ •

المدعى (م)

توقيعه على طابع

الأيضاح : رفع المدعى (م) الدعوى على المدعى عليه - صاحب الكميال (ل)

وقد طلب الحكم عليه بمبلغ الكميال وفائدته •

طلب المدعى عليه رد دعوى المدعى بسبب ان الكميال المبرزة التي آلت الى المدعى بطريق التظهير من قبل المظهر (هـ) خالية من (محل التنظيم) فعندئذ تصبح غير مستوفية للشروط الالزامية القانونية ، لذلك فلا تعتبر كميال يطبق عليها القانون التجاري وبالتالي فلا تقبل التظهير •

أجاب المدعى ، بأن محل التنظيم في الكميال ليس من الشروط الجوهرية الذي يفقد الكميال قيمته كسند تجاري ، وطلب بما جاء في عريضة دعواه •  
دقت المحكمة الكميال فوجدتها خالية من محل التنظيم وهذا لا يفقدها صفتها كسند تجاري الا اذا كانت خالية ايضا من المحل المذكور بجانب اسم منظم الكميال (الساحب) وهو غير مدرج ايضا في الكميال المبرز • ولهذا قررت المحكمة رد دعوى المدعى وفقا للمادة (٤٦٥) تجاري وافهمته برفع الدعوى ضد المظهر (هـ) ولهذا الأخير ان يرجع بمبلغ الكميال على صاحبها المدعو (ل) •

٥ - « صيغة دعوى كميال متضمنة المحل المدرج بجانب اسم المنظم »

السيد حاكم بداءة ••• المحترم

المدعى : (ل) غرفة رقم ••• سوق التجار

المدعى عليه : (م) دكان رقم ••• سوق التجار

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه كميالا بقيمة (٦٠٠) دينار لأمر (هـ) وقد قام بتظهيرها لي ، وحسب التظهير اصبح مدينا لي بالمبلغ المذكور ورغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن تسديده ، لهذا اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته ومصاريفه •

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٤/٤ / ١٩٧ أقدم صورة منه •

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا

و ٢٠ فلسا دفاع وطني

الأيضاح : رفع المدعى (ل) وهو حامل الكميال الدعوى على المدعى عليه صاحب الكميال (م) يطلب الحكم عليه بمبلغ سند الكميال وفائدته ومصاريفه . دفع المدعى عليه الدعوى ، بأن سند الكميال قد فقد احد شروطه الالزامية التي يتطلبها القانون التجاري وهو ( محل التنظيم ) ولذا فإنه لا يعتبر سندا تجاريا يجوز تظهيره ، بل يصبح سندا عاديا يطبق عليه احكام القانون المدني . دقت المحكمة الكميال المبرز فوجدتها ولو انها خالية من محل التنظيم الا انها غير خالية من ( المحل المدرج بجانب اسم المنظم - الساحب - ) وهذا يقوم مقام محل التنظيم . ولذا اصدرت المحكمة قرارها بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته ٥٪ من تأريخ الأستحقاق لحين التأدية وتحصيله كافة المصاريف استنادا للمادة ٤٦٥/٣ من القانون التجاري .

#### ٦ - صيغة دعوى كميال انكر صاحبها بصمة ابهامه عليها

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠

المدعى عليه : (م) ٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٠٠) دينارا بموجب كميال مستحقة الأداء ، ولامتناعه عن التأدية رغم المطالبة ، اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية والمصاريف .  
الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في ٤/٤/١٩٧ أ قدم صورة منه .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا

و ٢٠ فلسا دفاع وطني

الأيضاح : عرضت المحكمة الكميال المبرزة على المدعى عليه ، فانكر بصمة ابهامه الموقعة عليها وبالتالي عدم مشغولية ذمته بمبلغها وطلب رد الدعوى عنه لعدم توفر الخصومة .

طلب المدعى من المحكمة اجراء معاملة تطبيق بصمة الأبهام المنسوبة

الى المدعى عليه والموقعة على الكميال ، استجابت المحكمة لطلب المدعى واحضرت خيرا فنيا من دائرة التحريات الفنية الذي أجرى تحت اشرافها التطبيق على مقياس رسمي موجودا في دائرة الطابو ، وعلى بصمة ابهام المدعى عليه بالذات . وقد تبين للمحكمة ان بصمة الابهام الموجودة على الكميال موضوع الدعوى ليس لها شبةا بصمة ابهام المدعى عليه وبصمة الابهام الموقعة على المقياس الرسمي ولهذا قررت رد الدعوى وفقا للمادة (٤٦٥) من القانون التجاري مع تحميل المدعى مصاريف المرافعة .

٧ - « صيغة دعوى كميال ادعى صاحبها بتسديد قسم منها »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (م) اصالة عن نفسه ، ووكالة عن (ص ، ع )

المدعى عليه : (ل) دكان رقم ٠٠٠ شارع الرشيد

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه كميالا بقيمة (٩٠٠) دينارا لأمر مورثنا (هـ) ولا يزال مشغول الذمة به لنا ، رغم المطالبة والاستحقاق فأنه ممتنع عن تسديده . لذلك اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والمصاريف .

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في ٤/٤/١٩٧

طيا صورة سند الكميال لتبليغ المدعى عليه به .

(م) اصالة ووكالة عن (ص ، ع)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا

و ٢٠ فلسا دفاع وطني

الأيضاح : سحب المدعى عليه (ل) كميالا لأمر المسحوب له (هـ) وقد توفي بعد السحب فحل ورثته (م ، ص ، ع) محله بدين الكميال ، وعند الاستحقاق رفض تسديد مبلغها الأجمالي بحجة تسديده (٢٠٠) دينارا منه لمورثهم المسحوب له (هـ) ولعدم قناعة الورثة فانهم اقاموا هذه الدعوى على المدين (ل) .

اعترف المدعى عليه - الساحب (ل) بورقة الكميال ، وادعى تسديد



مبلغ (٢٠٠) ديناراً منها الى المتوفى (هـ) مورث المدعين قبل وفاته . وعند طلب المحكمة إثبات تسديد ما يدعيه ، عجز عن ذلك ، وعندئذ طلب من المحكمة تحليف الورثة المدعين اليمين على عدم علمهم بما سدد له مورثهم وقدره (٢٠٠) ديناراً ، فحلفها الورثة .

قررت المحكمة الزام المدعى عليه بمبلغ قيمة الكميال البالغة (٩٠٠) ديناراً وتحمله المصاريف .

#### ٨ - « صيغة كميال لا يحتمل توقيع المحرر »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (م) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠٠) ديناراً بموجب كميال مستحق الاداء ، وان المدعى عليه ممتنع عن تسديده رغم المطالبة والأستحقاق لذلك اطلب الحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية مع تحميلة كافة المصاريف .

• الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ ١٩٧ / ٢ / ٢

• ارفق صورة سند الكميال لتبليغ المدعى عليه بها .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً

و ٢٠ فلساً دفاع وطني

الأيضاح : اقام المدعى - المسحوب له الكميال (ل) الدعوى على المدعى عليه - (م) وهو صاحب الكميال بعد ما رفض الأخير تسديده .

وجدت المحكمة ان الكميال المبرز فقد أحد شروطه الالزامية التي تنص عليها المادة ٤٦٤ تجاري وهو ( توقيع الساحب ) وحيث ان توقيع الساحب للكميال وهو المدعى عليه لم يوجد على الكميال فانه لا يلزمه بشيء ولا يمكن اعتباره مبدأً ثبوتاً بالكتابة يجوز تكملته بالشهادة حتى

ولو كان محررا بخطه ولهذا فان المحكمة قررت رد دعوى المدعى وفقا للمادة (٤٦٥) من القانون التجاري •

٩ - « صيغة دعوى كميال متخلف فيها تاريخ التحرير »

السيد حاكم بدائة ••••• المحترم

المدعى : (ل) •••••

المدعى عليه : (م) •••••

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه سند كميال بقيمة (٨٠٠) ديناراً لأمرى ، رغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن تأديته •

الاسباب الثبوتية : سند الكميال المستحق في ٤/٤ / ١٩٧ •

المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائده القانونية وتحمله كافة المصاريف •

ارفق طيا صورة من سند الكميال لتبليغ المدعى عليه بها •

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً

و ٢٠ فلساً طابع دفاع وطني

الأيضاح : أجاب المدعى عليه - الساحب (م) برد دعوى المدعى • اذ ان سند الكميال المبرز متخلف فيه تاريخ التحرير وهو أحد الشروط الشكلية الالزامية القانونية في الكميال ، لذلك فانه يفقد صفته كسند كميال ويصبح سندا عادياً •

اجاب المدعى (ل) راداً على المدعى عليه ، ولو ان سند الكميال قد انقلب الى سند عادى فانه يلزم المدعى عليه ويصبح مسؤولاً بقيمته لذلك كرر طلبه بالزامه بالمبلغ المدعى به •

دقت المحكمة الكميال فوجدتها ولو انها خالية من تاريخ التحرير وتفقد صفتها كورقة تجارية غير انها تعتبر سندا عادياً يلزم به المدين - المدعى عليه • لهذا قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به •

والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق لغاية التأدية ومصاريف الدعوى •

١٠ - « صيغة دعوى كميال انكر صاحبها توقيعها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه لأمرى كميالا بقيمة (٨٠٠) ديناراً مستحق الأداء ، ورغم المطالبة فإنه متمتع عن تأديته ، لذلك اطلب جلبه

للمحاكمة والحكم عليه بالبلغ المدعى به وفائدته القانونية والمصاريف •

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في ٢/٢ / ١٩٧ •

أقدم صورة من سند الكميال لتبليغ المدعى عليه بها •

المدعى (ل)

توقيعه على طابع مالي ودفاع وطني

الأيضاح : رفع المدعى - المسحوب له (ل) الدعوى على المدعى عليه -

ساحب الكميال (م) بعد أن طالبه ببدل قيمتها عند الاستحقاق فرفض ذلك •

انكر المدعى عليه توقيعه على الكميال المبرزة لكونه لا يحسن القراءة

والكتابة وبالتالي عدم انشغال ذمته ببدل قيمة الكميال وطلب رد دعوى

المدعى •

طلب المدعى من المحكمة سماع البينة الشخصية على كون المدعى عليه

يحسن القراءة والكتابة ، فاستجابت لطلبه وسمعتها ، وطلبت اجراء استكتابه

فامتنع عن ذلك واعتبرته مقرا بالتوقيع على الكميال • ولهذا قررت الزامه

بالبلغ المدعى به وفقاً لنص المادة (٤٦٥) من القانون التجاري والفائدة من

تاريخ استدعاء الدعوى لحين التأدية وتحمله مصاريف الدعوى •

١١ - « صيغة دعوى كميال انكر صاحبها فعل تخييرها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : لى بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٤٠٠٠) ديناراً بموجب كميال مستحق الأداء محرر لأمرى • ولامتناعه عن التأدية رغم المطالبة والاستحقاق اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وتحمله مصاريف المحاكمة •

الأسباب الثبوتية : الكميالة المؤرخة في ١٩٧/٢/٢ •  
بطيه صورة من سند الكميال لتبلغ المدعى عليه بها •

#### المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً

و ٢٠ فلساً طابع دفاع وطني

الأيضاح : اعترف المدعى عليه بختمه الموقع على الكميالة المبرزة من قبل المدعى ، غير أنه انكر فعل التخيم مستندا الى صلة القرى بينه وبين المدعى ، وبعض المعاملات التي كان يقوم بها المدعى على حسابه مشتركاً ، وسكناه معه في دار واحدة ، فهذه الأسباب تجعل المدعى باستطاعته الوصول والاستيلاء على ختمه ، وقدم شهوداً شهدوا على تلك المناسبات بينهما ، ولحصول القناعة للمحكمة طلبت من المدعى تقديم بينته لأثبات فعل التخيم ، عجز المدعى عن اثبات فعل التخيم وطلب توجيه اليمين للمدعى عليه بعدم مديونته له بمبلغ الكميالة ، فوجهت المحكمة اليمين للمدعى عليه فحلفها • ولهذا اصدرت المحكمة قرارها برد دعوى المدعى وفقاً للمادة (٤٦٥) من القانون التجاري وحملته مصاريف الدعوى •

١٢ - « صيغة دعوى كميال خالية من محل الاداء »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (م) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ل) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لى بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٠٠) ديناراً بموجب كميال مستحق الأداء محرر لأمر (هـ) ومظهر لأمرى • وقد امتنع عن التأدية رغم المطالبة •

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٨/٨ / ١٩٧٠  
المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به  
والقائدة القانونية وتحمله كافة مصاريف الدعوى .

#### المدعى (م)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا  
و ٢٠ فلسا طابع دفاع وطني

الأيضاح : رفع المدعى (م) الحامل للكميال الدعوى على المدعى عليه  
- منظم الكميال - الساحب (ل) يطالبه ببدل الكميال والقائدة القانونية .  
دفع المدعى عليه بتخلف أحد الشروط الالزامية التي يتطلبها القانون  
التجاري في الكميال وهو (محل الأداء) ولذا فانه يصبح سندا عاديا لا يقبل  
التظهير ، كما انه لا يجوز ان يعتبر حوالة عادية لعدم توفر الشروط  
القانونية لها .

دقت المحكمة الكميال المبرز فوجدته خاليا من (محل الأداء) وهو  
ليس من الشروط الالزامية في الكميال اذا حرر فيه (محل التنظيم) وهو  
لم يحرر ولا يبطله كورقة كميال ، فعندئذ يُنصار محل الأداء الى (المحل  
المذكور بجانب اسم المنظم - الساحب) وهو لم يحرر في الكميال أيضا .  
فلهذا فانه لا يعتبر كميال بل يصبح سندا عاديا لا يقبل التظهير ولا يعتبر  
حوالة عادية لعدم توفر شروطها القانونية لهذا فان المحكمة ردت الدعوى  
لأنه لا يجوز للمدعى - الحامل (م) ان يكون خصما للمدين الساحب  
(منظم الكميال) وأعلمته برفع دعواه ضد المسحوب له - المظهر (هـ) .

١٣ - « صيغة دعوى كميال خالية من محل الاداء ومتضمنة محل التنظيم »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (م) .....

المدعى عليه : (ل) .....

جهة الدعوى : حرر المدعى عليه كميالا بقيمة (٦٠٠) دينارا لأمر (هـ)

- الذي قام بتظهيره لأمرى ، وحسب التظهير أصبح لدينا لي بالمبلغ المذكور  
 ورغم المطالبة والأستحقاق فإنه ممتنع عن التأدية •  
 الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٨/٨ / ١٩٧ •  
 المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ البالغ (٦٠٠)  
 ديناراً وفائدته القانونية وتحميلة كافة مصاريف الدعوى •  
 طيا صورة منه لتبليغ المدعى عليه بها •

#### المدعى (م)

توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : رفع المدعى - الحامل - (م) الدعوى على المدعى عليه - صاحب  
 الكميال (ل) يطالبه فيها بمبلغ الكميال والفائدة والمصاريف •

كرر المدعى عريضة دعواه ، وابرز الكميال للمحكمة التي قدمتها  
 للمدعى عليه ليطلع عليها وقد دفع المدعى عليه بان الكميال المبرزة فقدت  
 أحد شروطها الألزامية القانونية وهو ( محل الأداء ) ومثل هذه الكميال اذا  
 فقدت أحد شروطها فانها تنقلب الى سند عادي لا يقبل التظهير ويطبق عليه  
 احكام القانون المدني •

أجاب المدعى ان ( محل الأداء ) ليس هو من الشروط القانونية  
 الالزامية في الكميال فاذا تخلف فيحل محله ( محل التنظيم ) الذي هو  
 مدرج فعلا في الكميال ولذا فانها تعتبر كميالا حين الطلب وبالتالي تقبل  
 التداول بطريق التظهير •

دقت المحكمة اقوال الطرفين المتخاصمين والكميال المبرزة وبالنظر  
 لفقدها من كلمة محل الأداء فانها لا تفقد قيمتها كسند كميال اذا كان  
 محرر عليها محل التنظيم ولهذا فانها قررت الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى  
 به وفقا للمادة ٤٦٥ من القانون التجاري والفائدة القانونية ومصاريف  
 الدعوى •

١٤ - « صيغة دعوى كميال رفعها الدائن بعد وفاة صاحبها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) الساكن رقم دار ...../..... محلة .....  
المدعى عليه : وزير المالية اضافة لوظيفته

جهة الدعوى : لي بدمه المدعى عليه مبلغ قدره (٨٠٠) ديناراً بموجب كميال مستحق الأداء مسحوب لأمرى قبل وفاة المتوفاة (ص) التي لا وارث لها سوى المدعى عليه بوصفه وزير المالية .

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٢/٢ / ١٩٧

المطالب : رغم مطالبتى للمدعى عليه فانه يرفض التأدية لذلك اطلب دعوته للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وتحصيله كافة المصاريف .

بطيه صورة سند الكميال بغية تبلغ المدعى عليه بها .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع قئة ٥٠ فلساً

توقيعه على طابع دفاع وطني ٢٠ فلساً

الأيضاح : انكر وكيل المدعى عليه انشغال ذمة موكله بالمبلغ المدعى به وبالتالي عدم توجيه الخصومة له وطلب رد الدعوى عنه .

أجاب المدعى عليه ان الخصومة موجهة ضد المدعى عليه حسب الشريعة الإسلامية بصفته ولياً لمن لا ولي له ، ومدينته ليس لها ولي سوى المدعى عليه وزير المالية اضافة لوظيفته . كما طلب للثبوت من انشغال ذمة مدينته - صاحبة الكميال (ص) باجراء المضاهاة على توقيعها المثبت على الكميال المبرزة وتوقيعها على مقياس موجود في الأضبارة المرقمة ١٩٦/..... المودعة لدى دائرة الطابو . وافقت المحكمة على الطلب وبموافقة الطرفين المتخاصمين استدعت خبيراً فنياً اجرى معاملة المضاهاة على المقياس المتخذ والنظر لتقرير الخبير الفني المتضمن عئدية الكميال لساحبته (ص) ووجهت المحكمة يمين

الاستظهار للمدعى (ل) فحلفها « على انه لم يستوف قيمة الكمبيال بنفسه ولا بغيره من المتوفاة (ص) بوجه ولا أبرأها ولا أحواله على غيرها ولا استوفى دينه من الغير وليس للمتوفاة في مقابلة هذا الحق رهن » وبناء عليه اصدرت المحكمة حكمها بالزام المدعى عليه اضافة لوظيفته بالمبلغ المدعى به ومقداره (٨٠٠) دينارا وفائدته من تاريخ اقامة الدعوى حتى التأدية وحملته كافة المصاريف .

١٥ - « صيغة دعوى كمبيال فقدت خلال المرافعة »

السيد حاكم صلح ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل)

المدعى عليه : (م)

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٠٠) دينارا بموجب سند كمبيال مستحق الأداء مسحوبا لأمرى . رغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع من تسديده لذلك اطلب جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحمله كافة المصاريف .

كما اطلب وضع الحجز الاحتياطي على امواله الموجودة في المحل المرقم ٠٠٠/٠٠٠ الكائن في شارع ٠٠٠ تأميناً لاستيفاء الدين .

الأسباب الثبوتية : سند الكمبيال المؤرخ في ٢/٢/١٩٧٠ .

بطيه أصل سند الكمبيال وصورته والكفالة الحجزية

المدعى (ل)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : حينما شعر المدعى عليه بفقدان سند الكمبيال وعدم العثور عليه في صندوق المحكمة دفع ببرد الدعوى لعدم اشغال ذمته بالمبلغ المدعى به حيث سبق له أن سدده للمدعى .

أجاب المدعى بأن له بيئة شخصية يستطيع تقديمها للمحكمة وهما



الشاهدان (ك ، هـ) المدين وضعا توقيعيهما على الكميال يثبتان مشغولية ذمة المدعى عليه بشهادتيهما عليه ، وطلب سماعها ، فاستمعت لها لجواز ذلك وفقا للمادة ٤٩١/ج من القانون المدني التي تنص على انه « اذا فقد الدائن مستنده الكتابي لسبب أجنبي لا يد له فيه » . ولهذا أصدرت المحكمة حكما يتضمن المبلغ المدعى به والفائدة من تأريخ اقامة الدعوى حتى التأدية وكافسة المصاريف وتفيذ الحجز الاحتياطي على اموال المدين بقدر مجمل الدين .

١٦ - « دعوى سند كميال غير قابل للتظهير »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) يسكن غرفة رقم ٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع الرشيد  
المدعى عليه : (م) يسكن غرفة رقم ٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع البنوك  
وجه الدعوى : ان المدعى عليه مدين لي بمبلغ الكميال ومقداره (٦٠٠) ديناراً ورغم المطالبة والاستحقاق فإنه يرفض تسديده لي .  
الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٠٠٠/٠٠٠/١٩٧  
المطالب : اطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحمله كافة مصاريف الدعوى .  
بطيه صورة من الكميال لتبليغها للمدعى عليه .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل - (ل) دعواه على المدعى عليه - صاحب الكميال - (م) وانه لم يقيمها ضد مظهره - المسحوب له الكميال - وهو (ص) .

وجدت المحكمة ان سند الكميال المبرز فقد أحد شروطه الازامية القانونية وليكن ( عبارة كميال . التعهد بأداء مبلغ معين . اسم المتنتفع . توقيع الساحب ) وان المسحوب له (ص) ظهره الى المظهر له - الحامل (ل) وهو المدعى في هذه الدعوى . وكما مرَّ عليك ان السند التجاري اذا

تخلف فيه أحد الشروط الإلزامية القانونية فإنه يصبح سندا عاديا يطبق بحقه احكام القانون المدني ولا يقبل التظهير . وبالنظر لهذا فإن المحكمة عملا بالمادة ٤٦٥ تجاري قضت برد دعوى المدعى (ل) المظهر له سند الكميال لأنه لا يصح ان يكون خصما للمدين الساحب (م) وهو محرر الكميال وأفهمته بأن يقيم دعواه بسند الكميال على المسحوب له - المظهر (ص) ولهذا الأخير ان يرجع بدينه على المدين - الساحب (م) .

١٧ - « صيغة دعوى سند كميال خالي من كلمة أمر في متنه »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه سند الكميال بقيمة (٩٠٠) دينارا لأمرى . رغم المطالبة والأستحقاق فإنه يرفض تسديده . لذلك اطلب جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته مع تحميله كافة المصاريف .  
الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في ...

طيا صورة الكميال بنية تليغها للمدعى عليه .

المدعى (ل)

توقيعه على طابع

الأيضاح : رفع المدعى (ل) الدعوى على مدينه - ساحب الكميال (م) يطالبه ببدل قيمة الكميال والفائدة القانونية والمصاريف .

وجدت المحكمة سند الكميال المبرز خلوا من عبارة ( لأمر ) وان خلوا الكميال من هذه العبارة لا يمنع من صحتها لأنها ليست من الشروط الإلزامية في الكميال التي ذكرتها المادة ٤٦٤ تجاري . وبناء عليه فإن المحكمة قررت الزام المدعى عليه بقيمة الكميال وفائدته ٥% من تاريخ اقامة الدعوى وحتى التأدية وتحميله كافة مصاريف الدعوى .

## قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - خلو السندات لامر من ذكر محل تنظيمها بصيرها سندات عادية  
وتصبح غير مشمولة بمرور الزمان الخاص بالسندات لأمر »

رقم القرار : ٣٥٥/ص/٩٦٢

تاريخ القرار : ١٩/٣/١٩٦٢

ادعت المدعية -ل- لدى محكمة صلح البصرة بان لها بذمة المدعى  
عليه -ح- مبلغا قدره -٩٤- دينارا وذلك بموجب ثلاث اوراق كميالات  
ورغم الاستحقاق والطلب المتكرر فانه ممتنع عن الدفع لذا طلبت جلبه  
للمرافعة والزامه بالمبلغ المذكور مع الفاض النظامي اعتبارا من تاريخ  
الاستحقاق الى حين اتادية وتحمله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦١ وبعدد الاضبارة  
١٩٧٤٦/٤٧٦١ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعية وتحميلها مصاريف  
المحاكمة .

ولعدم قناعة المدعية بالحكم المذكور طلبت تدقيقه تمييزا ونقضه  
وسجل طلبها بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦١ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد ان المحكمة لم تلاحظ بان  
السندات لامر الثلاثة المبرزة في الدعوى قد خلت من ذكر محل التنظيم  
حسب ما ورد في المادة (٤٦٥) من القانون التجاري وعليه تعتبر بمثابة سندات  
عادية وعليه فهي غير مشمولة بمرور الزمان الخاص بالسندات لامر . فكان  
على المحكمة والحالة هذه ان تسير في الدعوى وتبت فيها على المنوال المذكور  
لذا يصبح الحكم المميز القاضي برد الدعوى مخالفا للقانون فقرر نقضه  
واعادة الاوراق الى محكمتها لرؤية الدعوى مجددا وحسمها على ضوء  
ما يتظاهر لها بالنتيجة على ان يبقى رسم التمييز تابعا لنتيجة الدعوى وصدر  
القرار بالاتفاق .

٢ - « تنقلب الكمبيالة الى سند عادي متى فقدت احد شروطها القانونية وفي هذه الحالة لا يجوز تظهير ذلك السند »

رقم القرار : ١٢٥١ / ح / ٩٥٢

تأريخ القرار : ١٩٥٣ / ٢ / ٢٣

المميز - (ك)

المميز عليه - (أ)

ادعى المدعى (أ) لدى محكمة بداءة بغداد بأن له طلب بذمة المدعى عليهما (م) و (ك) بموجب سند كمبيال مستحق الاداء وقد عجزا عن التادية فطلب جلبهما للمرافعة والحكم عليهما باشهار افلاسهما وحجز املاكهما المنقولة وغير المنقولة وربطهما بكفالة •

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١/٢٣/٩٥٢ وبعدد ٩٩١/٩٥١ حكما وجاهيا بحق المدعى عليه الأول وغيايا بحق المدعى عليه الثاني يقضي باشهار افلاس المدعي عليهما وحجز جميع اموالهما المنقولة وغير المنقولة ودفاترهما التجارية والقاء القبض عليهما وتعيين المحامي (ع) سنديكا موقتا لمستهما •

فميز المدعى عليه (ك) الحكم المذكور طالبا نقضه • فأصدرت محكمة التمييز بتاريخ ١٩/٤/٩٥٢ وبعدد ٢١٥/حقوقية/٩٥٢ قرارا يقضي بنقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى محكمتها للنظر في الدعوى على النوال المشروح في القرار التمييزي •

وغب اعادة الاوراق الى محكمتها واجراء المرافعة اصدرت بتاريخ ٩/١٠/٩٥٢ حكما وجاهيا يقض باشهار افلاس المدعى عليهما وحجز اموالهما المنقولة وغير المنقولة ودفاترهما التجارية والقاء القبض عليهما وتعيين المحامي (ع) سنديكا موقتا لمستهما •

ولعدم قناعة المدعى عليه (ك) بالحكم البدائي الأخير وقبل ان يتبلغ به طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٤/١٢/١٩٥٢ •

القرار / لدى التدقيق والمداولة - من قبل الهيئة العامة ظهر ان محكمة التمييز بقرار النقض الصادر منها بتاريخ ١٩/٤/٩٥٢ كانت قد وضحت ان سند الكميال المستند اليه في الدعوى فاقد شروطه القانونية بالنظر للمادتين ٤٦٤ و ٤٦٥ من قانون التجارة رقم ٦٠ لسنة ٩٤٣ ولا يعتبر سندا تجاريا للامر الذي يجوز تظهيره وفق المادة ٣٩٧ بدلالة المادة ٤٦٦ من القانون المذكور بل يعتبر بمثابة السند العادي لعدم الثفات المحكمة البدائية الى قرار النقض المتقدم ذكره واصدارها قرارها الاخير بالاصرار كان مخالفا للقانون فقرر نقض قرار المحكمة البدائية الاخير المتضمن الاصرار واعادة اوراق الدعوى اليها للنظر فيها وفق ما جاء في قرار النقض المتقدم بيانه على ان تبقى رسوم هذا التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٣ .

٣ - « اذا لم يذكر في الكميال محل التنظيم فان ذكر محل صاحب الامضاء يقوم مقامه »

رقم القرار : ٢٠٥٨ / ص ٥٢

تاريخ القرار : ٩/٢/١٩٥٣

المميز - المدعى - (ص)

المميز عليه - المدعى عليه - (ج)

ادعى المدعى (ص) لدى محكمة صلح الموصل بأن له بذمة المدعى عليه (ج) مبلغا قدره - ٤٠ ديناراً - بموجب أربعة كميالات مستحقات الدفع ولامتناعه عن التأديبة طلب الحكم عليه بالمبلغ المذكور مع تحميله مصاريف المحاكمة فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٥/١١/٩٥٢ وبعدد الاضبارة ٩٥٢/٤٠٦٧ حكما وجاها يقضى برد دعوى المدعى من جهة مرور الزمان وتحميله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة ولعدم قناعة المدعى بحكم الرد طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزه بتاريخ ٢٧/١١/٩٥٢ .

ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان السندات المبرزة مضى على

تحريرها مرور الزمان التجاري أما دفع المميز في لائحته من ان السندات خالية من ذكر محل تحريرها فلا تعد اوراق تجارية وغير خاضعة لمرور الزمان التجاري غير وارد لأن ذكر محل سكنى صاحب الامضاء في الاوراق يعنى عن بيان محل تحريرها لذا يصبح الحكم المميز موافقا للقانون والاعتراضات التمييزية غير واردة قرر ردها وتصديق الحكم المميز وتحميل المميز رسوم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٩/٢/١٩٥٣ .

٤ - « يعتبر التاريخ المحرر في صدر الكميال هو المعول عليه قانونا اذا تغاير تاريخه مع التاريخ المحرر على الطابع »

رقم القرار : ٨٥١/ح/٩٥٢

تاريخ القرار : ١٨/٥/١٩٥٣

المميز - (ي)

المميز عليه - (ت) و (س)

ادعى (ي) لدى محكمة بداءة الموصل ان له بذمة المفلسين (ت) و (س) مبلغا قدره - ١٠٠٠ ديناراً - بموجب ورقة الكميال المستحقة الأداء والموقعة بتوقيعى (ت) و (س) والمؤرخة ٢٦/١٠/٩٤٩ وكان قد ابرزها في طابق الافلاس أثناء تحقيق الديون بتاريخ ٢٧/٧/٩٥٠ وطلب تسديدها فرفضت وافهم بلزوم مراجعة المحكمة المختصة لذا طلب الزام سنيكي المفلسين بالمبلغ المدعى به وتحميلهم المصاريف والفائض النظامي اعتبارا من تاريخ اقامة الدعوى وذلك اضافة لماسة المفلسين المذكورين .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١/١٠/٩٥٠ وبعدد ٢٤٨/٩٥٠

حكما وجاهيا يقضى ببرد دعوى المدعى وتحمله المصاريف .

فاستأنف المدعى (ي) الحكم المذكور طالبا فسخه . فأصدرت محكمة

استئناف الموصل بتاريخ ٢٢/١/١٩٥١ وبعدد ٦١/س/٩٥٠ حكما وجاهيا

يقضى بتصديق الحكم البدائي المستأنف من حيث النتيجة مع تحميل

المستأنف المصاريف .

فميز المستأنف (ى) الحكم الاستثنائي طالبا نقضه • فأصدرت محكمة التمييز بتاريخ ١/١٢/٩٥١ وبعدد ٤٨٨/حقوقية/٩٥١ قرارا يقضى بنقض الحكم المميز واعادة الأوراق الى محكمتها للسير في الدعوى على الوجه المشروح في القرار التمييزي •

وعليه دعت محكمة استئناف الموصل الطرفين وغب المرافعة أصدرت بتاريخ ١٥/٣/٩٥٢ حكما وجاها يقضى بتصديق الحكم البدائي المستأنف من حيث النتيجة وتحميل المستأنف المصاريف •

ولعدم قناعة المستأنف بالحكم الاستثنائي الأخير والمبلغ اليه بتاريخ ٢٤/٥/٩٥٢ طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٣/٦/٩٥٢ وقد وجد انه مقدم ضمن المدة القانونية •

القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة ظهر ان محكمة الاستئناف أصرت على قرارها المنقوض باعتبار ان الكميال المستند اليها في الدعوى بالنظر للتأريخ المحرر على الطابع المالي فيها هو ٢٦/١٠/١٩٥٠ نظمت بعد اشهر الافلاس وضمنن المدة المشبوهة دون ان تأخذ بنظر الاعتبار ، التاريخ المدون في صدر الكميال المعول عليه قانونا وهو ٢٦/١٠/١٩٤٩ والذي يؤيده تاريخ الابرار الموافق ٢٧/٧/٩٥٠ حسب الشرح الموقع من قبل الحاكم المفوض والثابت في محضر تثبيت الديون والذي يسبق التأريخ الذي اعتبرته المحكمة بثلاثة اشهر مما يجعل التأريخ الحقيقي للكيميالة هو التأريخ المدون في صدرها الأمر الذي تعتبر معه الكميالة المستند اليها خالية من الشائبة ومنظمة قبل اشهر الافلاس وقبل تاريخ المدة المشبوهة الذي عينته محكمة البداية • كما وان دفاتر الشركة المفلسة أيدت صحة التأريخ ومبلغها حسب ما مصرح في دفاتر الامانات فضلا عن الأسباب الأخرى التي اوضحتها محكمة التمييز في قرار النقض السابق • فأصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض دون الانتفات الى كل ما تقدم كان مخالفا للقانون فقرر نقض القرار المميز واعادة أوراق الدعوى للنظر

فيها حسب المنوال المشروح في قرار النقض الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥١ على ان تبقى مصاريف المحاكمة تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاكثرية .

٥ - « اذا لم يكن عوض الكميال حقا خالصا للدائن فلا قيمة لهذا الكميال قانونا ولا مساغ للحكم بالبدل المحرر فيه »

رقم القرار : ١٢٦٩ ص/٩٥٤

تاريخ القرار : ٤/٨/١٩٥٤

المميز المدعى - (د.ع)

المميز عليه المدعى عليه (ع)

ادعى المدعى (د.ع) لدى محكمة صلح البصرة بأن له بذمة المدعى عليه (ع) مبلغا قدره (٢٥ ديناراً) بموجب ورقة كميال مؤرخة في ٢٨/٩/١٩٥٢ ولامتناعه عن التأدية رغم المطالبة فقد طلب الحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحمله مصاريف المحاكمة وأجور المحاماة فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٤ وبعدد الاضبارة ٩٥٣/٤٣٤ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى وتحمله مصاريف المحاكمة ولعدم قناعة المدعى بحكم الرد طلب تدقيقه تميزا ونقضه وقد سجل تميزه بتاريخ ٤/٧/١٩٥٤ .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة ظهر أن المدعى اعترف من أن الكميالة المبرزة من قبله كان قد أخذها من المدعى عليه عن حادثة لا علاقة له بها ولا تكون حقا له حيث لم يكن هو ولي المدهوس الذي يستحق التعويض الذي أخذ الكميالة من أجله وعليه يصبح الحكم المميز موافقا للقانون والاعتراضات التمييزية غير واردة قرر ردها وتصديق الحكم المميز وتحميل المميز رسوم التمييز ولا مانع لولي الصبجي المدهوس بالمطالبة والتعويض وصدر القرار بالاتفاق .

٦ - « ان ذكر العوض في سند الكميال كونه عن قرض لا يفقده صفته كورقة تجارية »

رقم القرار : ٧٧٣ ح/٩٦٨

تاريخ القرار : ٢٦/١١/١٩٦٨



أقام المدعى (المميز عليه) الدعوى المرقمة ١٤٣/ب/٦٧ لدى محكمة  
بداءة الديوانية ادعى فيها بأن له بذمة المدعى عليه (المميز) اصاله وكفالة  
(١٢٤٠ ديناراً) مستحقة الأداء بموجب سندي كميال مؤرخين في ١٩/٩/  
١٩٦٦ وطلب الحكم بالمبلغ ووضع الحجز الاحتياطي على داره تسلسل ١٢٧  
محلة الجديدة - ديوانية وتحميل المدعى عليه المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار إليها حكماً وجاهياً بتاريخ ٦/١٢/٩٦٧ يقضى  
برد دعوى المدعى استناداً للمادة (٢٩) مرافعات بالنظر لجهالة المبلغ المدعى  
به لعدم تحديد المبلغ الذي بذمة المدعى عليه من أصل المبلغ المدعى به حيث  
ان الكميات المبرزتين قد فقدتا صفتهم التجارية لأن التعهد الذي التزم به  
المدعى عليه والمدينين الآخرين تجاه المدعى لم يكن ناتجاً عن عمل تجاري  
بل انه كان قرصة حسنة ولدى امعان النظر في الكميات لم تجد المحكمة  
اي تضامن فيما بين المدعى عليه والأشخاص الآخرين .

فاستأنف المدعى الحكم البدائي لدى محكمة استئناف الحلة وسجل  
بعدد س/٣/٩٦٨ وطلب فسخ الحكم البدائي والحكم بالمبلغ المدعى به  
فقضت المحكمة بتاريخ ٢٦/٢/٩٦٨ بفسخ الحكم البدائي والزام المدعى  
عليه بالمبلغ البالغ (١٢٤٠ ديناراً) وتحمله المصاريف مؤسسة قضاها على  
ان الكميات التي استند المدعى في ادعاءه عليهما مستوفيتان شروطهما  
الشكلية المنصوص عليها في المادة (٤٦٤) تجاري ومن ثم فهما عمل تجاري  
استناداً للمادة (١٤) تجاري وحيث ان المدعى عليه قد أقر بتوقيعه عليهما  
باعتباره مدينا الى المدعى فيعتبر والحالة هذه مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع  
بقية الموقعين عليهما استناداً للمادة (١٠٣) تجاري . ولعدم قناعة المدعى عليه  
بالحكم الاستئنافي فقد ميزه ضمن مدته القانونية طالبا نقضه وخلاصة طعونه  
فيه ان محكمة الاستئناف اعتبرت كون الورقتين المبرزتين من قبل المميز  
عليه (المدعى) خاضعة للقانون التجاري في حين ان منشأهما عن قرصة حسنة  
وليس عن دين تجاري وعلى فرض ان التوقيع على الورقتين كان باعتبارهما

ورقتين تجاريتين فان ذلك خاضع لقانون التجارة لأن المادة ( السابعة )  
تجاري اعتبرت الشخص الذي قام بمعاملة تجارية عرضا لا يعد تاجرا . وان  
المادة (١٣) تجاري قد عرفت الاعمال التجارية والتي يقوم بها الشخص بقصد  
المضاربة بحد ذاتها وان سبب الالتزام بالورقتين عن قرضة حسنة فلا ينقلب  
هذا الالتزام الى المضاربة . فعليه يكون تطبيق المادة (١٤) من قانون التجارة  
من قبل المحكمة غير وارد كما ان الاستناد الى المادة (١٠٣) تجاري غير  
ممكن لأنها تخص الأرباط بين شخصين او أكثر في معاملة تعد تجارية  
وان الدعوى المميزة خاضعة لأحكام القانون المدني وان الميز عليه غير محق  
في دعواه لأنه افترض تضامن الموقعين دون اتفاق او نص في القانون .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الحكم المميز موافق للقانون  
ذلك ان سندی الكمبيالة الموقعين من المميز وباقي المدينين قد استوفيا الشروط  
القانونية التي تتطلبها المادة (٤٦٤) تجاري . وحيث ان الدين يعتبر ديناً  
تجارياً بمقتضى الفقرة (١/١٤) تجاري وان المدينين بالسندات لأمر يعدون  
متكافلين متضامنين بموجب المادتين (٤٣٣ و ٤٦٦) تجاري وعلى ذلك تكون  
الاعتراضات التمييزية غير واردة لان ما ذكر في السندين من ان العوض  
قرضة حسنة لا يقلب السندين من كونهما اوراقا تجارية الى مدنية . ولأن  
انشاء السند لأمر يعد عملاً تجارياً يطبق عليه القانون التجاري فلا بهم كون  
الأشخاص الموقعين على السند لأمر تجاراً أم لا . لذلك قرر تصديق الحكم  
الاستثنائي ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر  
القرار بالاتفاق في ٢٦/١١/١٩٦٨ .

٧ - اذا كانت محتويات الورقة اعيانا غير نقدية فلا يجوز تظهير  
هذه الورقة الى الغير لانها تفقد احدى الصفات القانونية لورقة

الكمبيال

رقم القرار : ١٠٨٢/ص ٩٥٤

تاريخ القرار : ١٠/٧/١٩٥٤

المميز المدعى عليه المعترض - (س)

المميز عليه المدعى المعترض عليه - (ع)

اصدرت محكمة صلح بقوينة بتاريخ ٢٥/٤/٩٥٤ وبعدد الاضبارة ٩٥٤/٤٤٣ حكما غيايبا يقضي بالزام المدعى عليه (س) بادائه للمدعى (ع) مبلغا قدره (٣٧٥٠ ديناراً) قيمة مائة وخمسة وسبعين كيلو شعير مع تحميلة مصاريف المحاكمة وقد بلغ المدعى عليه بالحكم الغيابي المذكور بتاريخ ٧/٥/٩٥٤ فاعترض عليه بتاريخ ٨/٥/٩٥٤ وغب المرافعة اصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٣/٥/٩٥٤ حكما وجاهيا يقض بتعديل الحكم الغيابي المذكور وذلك بالزام المدعى عليه المعترض بادائه للمدعى المعترض عليه مبلغا قدره (٢٥٠٠ ديناراً) مع تحميلة مصاريف المحاكمة الغيابية والاعتراضية بنسبة المبلغ المحكوم به ولعدم قناعة المعترض المدعى عليه بهذا الحكم طلب تدقيقه تمييزا وتقضه وقد سجل تمييزه بتاريخ ٢٩/٥/٩٥٤ .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة ظهر ان المدعى يستند بدعواه على ورقة الكميال المبرزة المحررة لامر (ج) ويدعى انه تملكها بطريق التظهير (جيرو) وحيث انها لا تقبل التظهير لان محتوياتها الاصلية لم تكن نقدا وانما هي كمية معينة من الشعير وعليه فان خصومة المدعى غير موجهة ضد المدعى عليه فعدم اعتبار المحكمة ذلك واصدارها الحكم المميز على خلاف ما تقدم كان غير صحيح فقرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى محكمتها للسير في القضية على الوجه المتقدم على ان تبقي رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق .

٨ - اذا فقد السند التجاري احد الشروط القانونية فانه يخضع للقانون

المدني وتصبح الدعوى به كسند تجاري واجبة الرد .

رقم الأضبارة : ١٩٥٥/ح/١٩٦٧

تاريخ انقراة : ٢٩/٦/٩٦٨

ادعى المدعى (ج) لدى محكمة بداءة بغداد بأن له بذمة المدعى عليه

(س) مبلغ قدره ثلثمائة دينار بموجب سند كميال يستحق الأداء مظهر  
لأمره ولأمتناع المدعى عليه عن الدفع طلب دعوته للمحكمة وعن مرافعة  
الحكم عليه بالمبلغ المدعى به ومقداره ثلثمائة دينار والفائدة القانونية من  
تأريخ الاستحقاق لحين التأدية الفعلية وتحمله الرسوم والمصاريف واتعاب  
المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ٩/٤/١٩٦٧ وبعدد اضبارة  
٦٦/٤٩٤ حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه بأدائه للمدعى مبلغا قدره  
ثلثمائة دينار والفائدة القانونية من تأريخ نقل الدين المصادف في ٣٠/١١/٦٤  
لحين التأدية بنسبة ٥٪ وعلى المدعى ان يقيم دعوى مستقلة فيما يتعلق  
بالحقوق المالية المترتبة بذمة (ب) وتحميل المدعى عليه مصاريف المحاكمة  
واتعاب المحاماة لو كيل المدعى وقدرها عشرة دنانير .

فميز المدعى عليه هذا الحكم طالبا تدقيقه تمييزا ونقضه .  
فأعيد منقوضا بالقرار التمييزي المرقم ٩٦٩ح/٦٧ والمؤرخ في ٩/٩/  
١٩٦٧ واعادة الاضبارة لمحكمتها للسير فيها وفق ما سبق أيضا بالقرار  
المذكور .

فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٧ حكما وجاهيا يقضى  
بالأصرار على قرارها المؤرخ في ٩/٤/١٩٦٧ وتحميل المدعى عليه رسوم  
التمييز .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم الأخير طلب تدقيقه تمييزا ونقضه  
وسجل تمييزه بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز  
وجد أن محكمة البداية اعتبرت السند لأمر موضوع هذه الدعوى سندا  
عاديا لخلوه من ذكر محل التنظيم الا أنها أضفت عليه صفة السند التجاري  
لسبب واحد وهو ان المدعى عليه عندما نظمه كان تاجرا ولهذا السبب اعتبرت  
الشرح المكتوب في ظهر السند نقل دين تنطبق عليه احكام المادة ٢٢٤

تجاري • وقد فات المحكمة ان المادة ٤٦٤ تجاري تنص على وجوب احتواء السند لأمر على شروط معينة احداها محل التنظيم • وان المادة ٤٦٥ تجاري تنص على انه لا يعتبر السند لأمر الذي لا يحتوى على شرط من الشروط المذكورة في المادة ٤٦٥ تجاري سندا لأمر الا في حالات معينة تتعلق بتاريخ الأداء ومحل الأداء • وفيما عدا ذلك فكل نقص في الشروط الجوهرية للسند للأمر يؤدي الى بطلانه كسند تجاري وما لا شك فيه ان هذا البطلان من النظام العام لتعلقه بعيب جوهري في شكل السند • ويترتب على ذلك خضوعه لأحكام القانون المدني لا القانون التجاري من حيث مرور الزمان ومن حيث الفائدة القانونية ومن حيث عدم امكان تناوله بطريق التظهير ••• الخ •

لذلك كله فان هذه الدعوى واجبة الرد من جهة الخصومة لأن المدعى لا يملك السند المذكور كسند تجاري فلا يصح تظهيره ويمكن اعتبار التظهير من قبل الحوالة المدنية التي يمكن اقامة دعوى جديدة فيها وفق الأصول فعدم التفات المحكمة الى الجهات الأنفة الذكر واصرارها على حكمها الأول كان في غير محله لمخالفته للقانون لذا قرر نقضه واعادة أوراق الدعوى الى محكمتها للنظر فيها مجددا والبت فيها على الوجه المبين اعلاه على أن يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالأكثرية في ٢٩/٦/١٩٦٨ •

٩ - يصح ان يكون عوض الكميالة عن اجور وانعاب قام بها المستفيد للمدين في سند الكميال

رقم القرار : ٣٩٦/ص/٩٥٦

تاريخ القرار : ١٥/٢/١٩٥٦

ادعى المدعى (ف) لدى محكمة صلح الموصل بان له بذمة المدعى عليها (م) مبلغا قدره اربعة دنانير بموجب سند كميال مؤرخ ١٤/٩/١٩٥٣ ولامتناعها عن التأدية طلب الحكم عليها بالمبلغ المذكور وتحميلها مصاريف المحاكمة فأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٦ وبعدد الاضبارة

٩٥٦/٧١٠ حكما يقض برد دعوى المدعى وتحمله مصاريف المحاكمة  
وجاها بحق المدعي وغيابا بحق المدعى عليها ولعدم قناعة المدعى بحكم  
الرد طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزه بتاريخ ١٤/٢/٩٥٦ .  
القرار / ولدى التدقيق والمداولة ظهر ان المحكمة بقرارها المميز قد  
ردت دعوى المدعى استنادا الى المادة ١٣٢ من القانون المدني دون ان تلاحظ  
ان الادعاء يستند الى سند كميال اعترف المدين بوصول البدل اليه عن  
اجور واتعاب وهذا لا يتعارض مع احكام القوانين ولا يشمل الموضوع احكام  
المادة المبحوث عنها وكان على المحكمة ان تكلف المدعى لابرار مقياس ثم  
تجرى التطبيق وتبت في الدعوى فعدم قيامها بذلك واصدارها القرار المميز  
خلافًا لما تقدم غير صحيح فقرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق للسير  
فيها على الوجه المذكور على ان تبقى الرسوم تابعة للنتيجة وصدر القرار  
بالاتفاق .

١٠ - يقبل الدفع بان قيمة سند الكميال لم تكن نقدا مقبوضا وانما هي  
منفعة زالت بسبب قاهر

رقم القرار : ١٥٤٣/ص/٩٤٦

تاريخ القرار : ٢١/١/١٩٤٧

اصدرت محكمة صلح الكراة بتاريخ ٩/٧/٩٤٦ وبعدد الاضبارة  
٤٦/٣١١ حكما وجاها يقضي بالزام المدعى عليهما (م ، ف) بأدائهما  
للمدعى (ح) ثمانية عشر دينارًا وتحميلهما مصاريف المحاكمة ولعدم قناعة  
المدعى عليهما بهذا الحكم طلبا تدقيقه تمييزا ونقضه .

ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المحكمة اصدرت حكمها دون ان  
تلاحظ ان المميزين - المدعى عليهما - بعد ان اعترفا بسند الكميال المبرز  
الذي جاء فيه ان العوض وصل نقدا ، ادعى ان بدل الكميال لم يكن مبلغا  
قبضاه نقدا وانما كان عن بدل التزامهما ارضا لرعى الأغنام مدة معينة وقد  
زالت المنفعة من الارض المعقود عليها بسبب الفيضان فسقطت عنهما الاجرة

المطالب بها بموجب هذه الكمبيالة فكان على المحكمة والحالة هذه ان تستوضح من المميز عليه ( المدعى ) عن هذا الدفع وتسير في الدعوى حسب مقتضياتها وتصدر حكمها بالنتيجة فذهولها واصدارها الحكم المميز كان مخالفا للقانون لذلك قرر نقضه واعادة الاوراق للمنظر فيها على الوجه المشروح على ان تبقى مصاريف المحاكمة المنتجة وصدر القرار بالاتفاق .

١١ - سند الكمبيال المتضمن ان بدله وصل نقدا لا يمنع ان يكون حقيقة  
البدل شيئا اخر كبديل ايجار فندق

رقم القرار : ١٣٩٥/ح/٩٥٥

تاريخ القرار : ١٩٥٥/٩/٨

المميز - (م)

المميز عليه - (ش) ورفيقه

ادعى (ش) ورفيقه لدى محكمة بداءة بغداد بان المدعى عليه (م) اجرهما فندق الأمين الحديث والذي استأجره من شركة اسماعيل شريف واستحصل منهما على كمبيالات عن بدل الايجار وان صاحب الفندق الحديث اقام الدعوى والزم المدعى عليه ( المستأجر الأول م ) بالتخية كما وان (م) جير الكمبيالة المؤرخة ١٢/١/٩٥٣ والحاوية على مبلغ (٢٣٠ ديناراً) الى (س) وأقام (س) الدعوى عليهما واستحصل الحكم عليهما بمحتوياتها البالغة ( ٢٣٠ ديناراً ) وحيث انه اتقلت احقية المدعى عليه (م) بمطالبتهما بمبلغ الكمبيال بحكم التخية الصادر بذلك طلب الزام المدعى عليه بمبلغ الكمبيال المذكورة وتحمله المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٣/٦/٩٥٥ وبعدد ٢٧٨/٩٥٥ حكما وجاهيا يقضي بالزام المدعى عليه بادائه للمدعين المبلغ المدعى به وقدره ( ٢٣٠ ديناراً ) وتحمله المصاريف .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالقرار المذكور المبلغ اليه في ٢٧/٦/٩٥٥ طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٢٧/٧/١٩٥٥ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان اعتراضات المميز باستدعائه التمييزي المؤرخ في ٢٧/٧/٩٥٥ غير واردة لانه الظاهر من حكم محكمة البدائة المطلوب تدقيقه تمييزا ان المميز كان في اثناء رؤية الدعوى البدائية المرقمة ١١١٥/٩٥٤ وفي جلستها المؤرخة ١٥/١١/٩٥٤ قد اعترف بان الكمبيالات المحررة من المميز عليهما لأمره هي حقيقية عن بدلات ايجار الفندق موضوع البحث فلا يلتفت والحالة هذه الى دفع وكيل المميز - المدعى عليه - بان الكمبيال المحرر فيها ان عوضها بدل ايجار يصعب قطعها في الأسواق فيذكر فيها بان عوضها وصل نقدا لسهولة تداولها لهذا قرر رد اعتراضات المميز وتصديق الحكم البدائي المميز وتحميله رسوم هذه الدعوى وصدر القرار بالاتفاق •

١٢- لا يصح اعتبار الحامل للورقة التي فقدت شرائط الكمبيال القانونية خصما للمدين فيها ولو عن طريق الحوالة العادية لانعدام شروط الحوالة القانونية

رقم القرار : ٣٦٥/ص/٩٥٥

تاريخ القرار : ٧/٥/١٩٥٥

المميز : (ر)

المميز عليه : (ف)

ادعى المدعى (ر) لدى محكمة صلح الكرخ بان له بذمة المدعى عليه (ف) مبلغا قدره - ١٥ ديناراً - بموجب ورقة ولامتناعه عن الدفع طلب الحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحميله مصاريف المحاكمة وبعد ان قررت المحكمة ادخال (م) شخصا ثالثا في الدعوى واستمعت اقوال الطرفين اصدرت بتاريخ ١٢/٢/٩٥٥ وبعدد الاضبارة ٣٤/٩٥٥ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى بالنسبة للمدعى عليه وبالنسبة للشخص الثالث وتحميله مصاريف المحاكمة واعدم قاعة المدعى بحكم الرد طلب تدقيقه تمييزا بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٥ •



القرار / ولدى التدقيق والمداولة ظهر ان اعتبار المحكمة من ان السند  
المبرز غير قابل للتظهير لفقدانه شرطا من شروطه القانونية كان صوابا ولا  
محل لاعتباره حوالة عادية لعدم توفر الشروط القانونية لها لذلك تصيح  
الفقرة الحكيمة المتعلقة برد دعوى المدعى بالنسبة للمدعى عليه (ف) من  
حيث النتيجة موافقة للقانون فقرر تصديقها من هذه الوجهة ورد ما جاء  
بلائحة المميز وتحمله رسوم التمييز ، وللمشخص الثالث (م) المالك للمدين  
المحرر في السند المبرز مراجعة المحكمة بشأن اقامة الدعوى على المدين  
وصدر القرار بالاتفاق .

١٣ - يجوز ان تفقد الورقة التجارية قوتها الصرفية وقوتها كمستند خطي  
اذا شابها احدى شوائب البطلان المطلق كالتزوير ومخالفة  
سبب الدين للنظام العام والاداب العامة

رقم القرار : ٨٥٦ / ح / ٩٥٧

تاريخ القرار : ٢٣ / ٥ / ١٩٥٧

ادعى (أ) لدى محكمة بداءة بغداد بان له بذمة (س) مورثة المدعى  
عليهما (هـ) ورقائته مبلغا قدره (مائة وخمسون الف دينار) بموجب السند  
الاذني (الكميال) المؤرخ في ٢ / ١ / ١٩٥٤ المستحق الدفع حين الطلب  
ولامتناع المدعى عليهما عن الدفع فقد طلب جلبهما للمرافعة والزامهما اضافة  
لتركة مورثتهما بالمبلغ المذكور وتحميلهما مصاريف المحاكمة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٤ / ٢ / ٩٥٦ وبعدد ٩٥٥ / ٢٣٦٠  
حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليهما اضافة لتركة مورثتهما بتأديتهما  
للمدعى المبلغ المدعى به وقدره (مائة وخمسون الف دينار) وتحميلهما  
المصاريف .

فاستأنف المدعى عليهما اضافة لتركة مورثتهما هذا الحكم وطلبها  
فمسخه .

فأصدرت محكمة استئناف منطقة بغداد بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٩٥٦ وبعدد

س/ ٣٣/ ٩٥٦ حكما وجاهيا يقضى بتصديق الحكم البدائي ورد اعتراضات  
المستأنفين وتحميلهما المصاريف •

فميز المستأنفان المدعى عليهما - هذا الحكم وطلبا فسخه •  
فقررت محكمة التمييز بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٩٥٦ وبعده ٢٣٢٤/ حقوقية/  
١٩٥٦ نقض الحكم الاستئنافي المميز واعادة اوراق الدعوى الى محكمتها  
للسير فيها على الوجه المبين في القرار التمييزي •

وعليه اصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٩٥٧ حكما وجاهيا  
يقضى بالاصرار على حكمها السابق المؤرخ ١٦/ ١٠/ ٩٥٦ المتضمن تصديق  
الحكم البدائي ورد اعتراضات المستأنفين وتحميل المستأنفين كافة المصاريف •  
والعدم قاعة المستأنفين - المدعى عليهما - بالحكم الاستئنافي الأخير - المبلغ  
اليهما في ١٧/ ٣/ ٩٥٧ طلبا تدقيقه تميزا ونقضه وسجل تمييزهما بتاريخ  
٢٨/ ٣/ ١٩٥٧ •

القرار / ولدى التدقيق والمداولة من قبل هذه المحكمة المنعقدة ببياناتها  
العامه وجد ان محكمة الاستئناف في حكمها المميز قد اصرت على حكمها  
المنقوض بقرار هذه المحكمة المؤرخ ٢٩/ ١٢/ ٩٥٦ واسباب اصرارها مع  
اسباب تأييد اصرارها الواردة في لائحة المميز عليه تلخص بما يأتي :-  
١ - ان السند الكميال مستوف شروطه القانونية وانه ورقة تجارية تتحكم  
فيها نصوص قانون التجارة •

- ٢ - تطبيق الأحكام الواردة على السندات ولا يعتبر ما دون فيه اقرارا •
- ٣ - كلفة الأبحاث بتكذيب ظاهر الحال على المميزين لا على المميز عليه •
- ٤ - جدية السند •
- ٥ - تأثر المعاملات التجارية والاسواق التجارية فيما اذا ابطل السند  
المذكور •

اما عن النقطة الاولى فليس هناك شك في ان سند الكميال المستوفى  
شروطه القانونية وغير المطعون بطعن قانوني تكون له قوته الصرفية ( اي

المتداول ) وتحكم فيه نصوص قانون التجارة باعتباره ورقة نقدية غير ان  
 هذه القاعدة القانونية العامة المذكورة آنفا لا ترد على كل ورقة تجارية  
 مستوفية شروطها الشكلية فحسب فقد يجوز ان تفقد الورقة التجارية قوتها  
 الصرفية ( التداولية ) وحتى قوتها كمستند خطي عادي اذا شابتها احدى  
 شوائب البطلان الكامل كالصورية او التزوير او مخالفة سبب الدين للنظام  
 العام او الآداب العامة او المنوعة الواردة في احدى القوانين ، أو سوء نية  
 الحامل فاذا تظاهر للقضاء ان سبب الدين منشأ عن فرار او تعهدات تخل  
 بالآداب العامة او النظام العام وجب على القضاء ابطال قوة هذه الورقة  
 التجارية المستكملة لشروطها القانونية الشكلية واذا تبين للقضاء ان فيها  
 تزويرا او ان الحامل لها سيء النية كسبق علم الحامل بان هذه الورقة  
 اخذت من محررها كرها وبدون رضاه وجب على القضاء عدم كيانها القانوني  
 وان كانت مستكملة لشروطها القانونية الشكلية فالقول بوجود اعتبار السند  
 الكميال ورقة تجارية لها قوة الصرفية ( التداولية ) ودليلا قائما بذاته بمجرد  
 استيفائه الشروط القانونية الشكلية انما هو قول لا ينسجم مع نصوص القانون  
 ولا يتألف بوجه من الوجوه مع الفقه القضائي . ولئن حرم قانون التجارة على  
 المدين (صاحب الكميال) ان يتمسك بدفعه أمام الحامل حسن النية بعد وقوع  
 عملية التظهير على السند المذكور غير انه قد اباح له ان يتمسك بدفع  
 التزوير . او سوء نية الحامل وان وقعت عملية التظهير والسبب في ذلك  
 ان من مهمات القانون الاولية أيا كان نوع هذا القانون . مكافحة الغش ،  
 والتدليس ، والاحتيال ، على ان ورقة الكميال موضوعة بحث هذه الدعوى  
 لم تظهر ولم تكتسب بعد صفتها الصرفية ( التداولية ) فهي ما زالت في يد  
 المستفيد الاول ورقة الكميال التي لم تظهر ولم تكتسب بعد قوتها الصرفية  
 ترد عليها كل ما يرد على السند العادي من الطعون القانونية سيما اذا كان  
 المتعاطيان لها ، لهما صلة بالتجارة ويكون شأنها شأن السند العادي عدا مدة  
 مرور الزمان . فانها تخضع لمدة مرور الزمن التجاري لا المدني وهذه من

بساط احكام القانون واذا كان كذلك فيكون الطعن المتضمن تكذيب ظاهر الحال والذي يمكن ايراده على الاقرارات العادية سواء منها الخطية أم الشفهية يمكن ايراده ايضا على ما جاء من اقرار في هذه الورقة . واما عن النقطة الثانية أي نقطة ان ما دون في سند الكميال موضوع البحث لا يعتبر اقرارا وانما هو سند تطبق عليه احكام السندات القانونية فقد سبق لمحكمة التمييز ان اوضحت هذه الجهة في قرار النقض الصادر منها وانها قد اوضحت للاسباب التي ذكرتها في قرارها المذكور ان ما دون فيه يعتبر اقرار بالكتابة . ومن المعلوم ان الاقرار بالكتابة لا يرقى في قوته الى مرتبة الاقرار الشفهي الحاصل امام القضاء . لان الاقرار امام القضاء بمجرد وقوعه يكون دليلا قطعيا ضد المقر . فهو اذن دليل بذاته بينما الاقرار الكتابي بسبب عدم حصوله امام القضاء فلاجل ان يصح دليلا قانونيا يجب ان تتخذ اجراءات قانونية بشأنه فمثلا يجب ان يدعم باقرار أمام القضاء أو اذا حصل انكار وجب اجراء عملية تطبيق الخط والختم . او تحليل بصمة الأصبع او اثبات فعل التختيم اذا اوجبت الحالة اثباته ، اذن فان الاقرار الشفهي أمام القضاء هو ارقى مرتبة من الاقرار الكتابي . واذا كان الاقرار الشفهي الذي هو ارقى مرتبة من الاقرار الكتابي يجوز فيه الطعن اذا كان يكذبه ظاهر حال المقر فكيف لا يجوز ايراد هذا الطعن بالاقرار الكتابي الذي ذكرنا قوته بالنسبة الى قرينة الاقرار الشفهي ، اما الطعن الذي اورده المميزان وهو تكذيب ظاهر الحال وارد أم لا فان القرائن القوية الآتية هي التي توضحه - أ - ان المدينة ترية وقد تركت ورائها تركة طائلة فهي اذن لم تكن في حاجة الى استقراض مثل هذا المبلغ الكبير بما انها لم تكن تاجرة . ولا متعهدة بمشاريع سواء منها مشاريع عمرانية ام صناعية ام تجارية حتى يجوز ان يفترض احتياجها الى استقراض - ب - ان المقرض وهو المستفيد الاول لم يكن من اولئك الذين يقرضون الغير مبالغ قلت هذه المبالغ او كثرت بالنظر لما يأتي من أسباب . اولا - انه اعترف امام المحكمة

انه لم يكن ذا مهنة • وانه لم يكن مزارعا وانه لم يكن موظفا وانه كان يعيش على نفقة اخيه احد المميزين • ثانيا - ان البنوك والمصارف نفت ان يكون قد سجلت له حسابا في سجلاتها ولا يعقل ان لا يكون مثل من يقرض مئة وخمسين الف دينار حساب في احد البنوك والمصارف • ثالثا - انه صدر كتابا في شهر ايلول ١٩٥٤ الى اخيه احد المميزين يطلب منه الف دينار لنفقاته في لندن ولاجراء عملية جراحية لاخته ويلج عليه في الطلب مع انه كان يملك سند الكميال بهذا المبلغ الكبير ولم يقطعه في احد البنوك في وقت كانت المدينة ( الساجية ) فيه على قيد الحياة ولو لم يكن السند سوريا ولو لم يكن يعتقد تمام الاعتقاد بان المصارف لم تقبل خصم وقطع هذا السند الكميال لما تأخر عن قطعه فيها لتلافي ما احتاج اليه من نقد • فهذه قرائن قوية يصح الحكم بها قانونا تؤيد كون السند موضوع البحث كان سوريا • وان ظاهر الحال يكذب ما ورد فيه من اقرار • وقد جاءت التطبيقات القانونية سواء في العراق ام في البلاد التي قوانينها تماثل او تقارب القوانين العراقية على اعتبار السند الكميال باطلا اذا تبين ان المستفيد الاول لم يكن من ذوي الملاة المالية بحيث يستطيع ان يقرض نقودا للغير أو اذا كان المبلغ المقترض لا يتناسب مع امكانيته المالية كما ان هذه التطبيقات قد اعتبرت السند الكميال أنشئ بغير سبب اذا كان محرر السند في مركز مالي حسن ولم يستطيع المستفيد المزعوم اثبات القيمة التي قدمها للمحرر التي يدعى ان السند حرر للوفاء بها • اما كلفة الاثبات فانها تقع على عاتق من يدعى خلاف ظاهر الحال وحيث ان القرائن الوارد ذكرها اعلاه كلها جاءت بجانب المميزين • اي ان ظاهر الحال يؤيد كون المميز عليه غير مليء ، وليس له قدرة اقراض هذا المبلغ الكبير وان المدينة ( الساجية ) كانت الى ان توفيت في حالة مالية حسنة ، وان ادعاه بقرض هذا المبلغ الكبير انما هو ادعاء يعتبر خلافا لظاهر الحال فهو المكلف باثبات ايصال هذا المبلغ الكبير الى مدينته ( المحررة لسند الكميال ) بطرق الاثبات المعبرة لا كما يدعى

وكيل المميز عليه بان كلفة اثبات ذلك انما تقع على المميزين حيث ان موكله ( المميز عليه ) هو الذي يدعى خلاف ظاهر الحال اما عن جدية الالتزام فالقضاء مكلف بتحقيقه وحيث ان القرائن تؤيد تكذيب ظاهر حال المدعى وكذلك تؤيد عدم جدية الالتزام لذلك ما ورد في صدد نقطة ظاهرة الحال ترد على نقطة جدية الالتزام او صورته . واما عن نقطة تأثير بطلان حكم السند الكميال موضوع الدعوى على الاسواق والمعاملات التجارية فان المحكمة ترى خلافا لما يدعيه وكيل المميز عليه حيث ان القضاء من واجبه ان يحول دون الغش والتدليس والحيلة فاذا امضى الاوراق التجارية المستكملة شروطها الشكلية والخالية من شوائب الطعون القانونية واسقط حكم الاوراق المشابهة بالطعون القانونية واستطاع ان يميز بين الصحيح والفساد يكون قد هيا جوا مستقرا تطمئن اليه الاسواق التجارية وتستقيم فيه المعاملات التجارية . وحيث ظهر ان السند الكميال موضوع البحث لم يظهر وترد عليه الطعون تكذيب ظاهر الحال للاقرار المدون في السند المذكور وحيث ان كلفة اثبات ذلك بالطرق القانونية المعتمدة تقع على من يدعى خلاف ظاهر الحال وهو المميز عليه فكان على المحكمة المميز حكمها ان تكلفه باثبات ايصال المبلغ المدعى به الى المدينة وعند عجزه تمنحه حق تحليف خصمه اليمين القانونية وتبت في الدعوى حسبما يتظاهر لها بنتيجة كل ذلك ولما كان حكمها جاء خلافا لاحكام القانون فقد تقرر نقضه واعادة الاوراق الى محكمتها المختصة للسير في القضية على ضوء ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاكثرية .

١٤ - اذا اختلف سبب الالتزام المذكور في الكميالات المحررة فان ذلك لا يجعل من هذه الكميالات باطلة ويكفي اثبات وجود سبب مشروع لها

رقم الاضبارة : ١٧٤٩/ح/١٩٦٤

تاريخ القرار : ١٣/٣/١٩٦٥

ادعى (ع) لدى محكمة بداءة بغداد غير المحدودة بان المدعى عليه مدين له بمبلغ - ستين الف دينار - بموجب ثلاث كمبيالات متساوية مؤرخة في ١ نيسان سنة ١٩٦١ تستحق الأولى في ٣٠ نيسان ١٩٦١ وتستحق الثانية في ٣١ ميس ١٩٦١ وتستحق الثالثة في ٣٠ حزيران ١٩٦١ ولحلول اجل الوفاء وامتناع المدعى عليه عن الدفع رغم المطالبة لذا فقد طلب جلبه للمرافعة والحكم بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به مع فائدته النظامية من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الحكم وتحميله المصاريف واجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٧/١٠/٩٦٢ وبعدد ٢٤٥٦/ب/ ١٩٦١ حكما وجاها يقضى الحكم بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى مبلغا قدره - ستون الف دينار - استنادا الى سندات الكمبيال الثلاث المؤرخة في ١ نيسان والمستحقة الاداء والموقعة من قبل المدعى عليه ولعدم ورود دفع وكيل المدعى عليه حيث رأت هذه المحكمة عدم جواز استماع الورقسة الشخصية ضد سندات الكمبيالة المبرزة ولعدم موافقة وكيل المدعى عليه على تحليف المدعى يمين الكذب بالاقرار وتحميله كافة المصاريف واجور المحاماة لوكيل المدعى قدرها - ٥٠٠ دينار - وتصاديق الحجز الاحتياطي الواقع .

فاستأنف المدعى عليه الحكم المذكور طالبا فسخه . فأصدرت محكمة استئناف بغداد بتاريخ ١٥/١٢/٩٦٢ وبعدد س/٢١٥/٩٦٢ حكما وجاها يقضى بتأييد الحكم البدائي من حيث النتيجة ورد الاعتراضات الاستئنافية اذ تبين ان وكيل المستأنف قد طعن في لائحته الاستئنافية بان ( الكمبيالات موضوع الدعوى صورية ) وطلب اثبات الصورية بالبينه الشخصية . ولما كانت البينة الشخصية لا تسمع تجاه المحررات ما دام الطرفان قد اعتمدا عليها وان كانا من الاقارب ولما كانت الصورية من جهة اخرى بين طرفي العقد لا تثبت الا ( بورقة ضد ) بخلاف الصورية بالنسبة للاغيار الذين

يباح لهم اثباتها بكل طرق الاثبات لذلك اعتبرت المحكمة المستأنف عاجزا عن اثبات الصورية ومنحته حق تحليف المستأنف عليه اليمين عنها وعن عدم الكذب بالاقرار فأفاد وكيله بأنه لا يطلب تحليفه وتحميل المستأنف رسوم الدعوى واجور المحاماة لو كبل المستأنف عليه - خمسمائة دينار - .

فميز المدعى عليه الحكم المذكور طالبا نقضه للاسباب المينة في لائحته التمييزية كما يلي :- اولا الصورية اذ ان الكمبيالات المدعى بها باطلة اي ليس لها سبب قانوني وانها كانت صورية ويمكن اثبات ذلك بشهادات الشهود كما نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من القانون المدني ولو كان المبلغ تزيد قيمته على عشرة دنانير ثانيا تكذيب ظاهر الحال كما نصت المادة ٤٦٥ مدني ( قد اشترطت ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار اذ ان المرء مؤاخذ او ملزم باقراره وان الاقرار حجة عليه . وان المشرع كان منطقيا وعادلا عندما قضى بعدم الأخذ بالاقرار متى كان ظاهر الحال يكذبه لا سيما ان المميز عليه موظف في مديرية الأوقاف العامة فمن اين له هذه الثروة الطائلة علماً بأنه قد أقر لدى الجهات المختصة بأنه لا يملك شيئا في الاستمارة الخاصة بالكسب غير المشروع . ثالثا كان حاكم المحكمة السابق قد قرر جواز سماع الشهادة وان قراره هذا هو قرار قرينة كما جاء في المادة ١٢٥ مرافعات ثم رجوع المحكمة عنه بعد استماعها الى البيينة الشخصية فعلا دون بيان الأسباب مما يخالف نص المادة ١٢٦ مرافعات .

فقررت محكمة التمييز بتاريخ ٢١/١/٩٦٣ وبعدد ٣١٩٩/حقوقية/ ٩٦٢ نقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى الى محكمتها للسير فيها وفق ما جاء في القرار حيث تبين ان اتجاه محكمة الاستئناف في حكمها المميز الى عدم استماع البيينة الشخصية ضد المحررات لاثبات صوريته كان صحيحا ومتفقا مع القواعد العامة التي نصت عليها المادة ٤٨٩ من القانون المدني الا ان المادة ٤٩١ مدني التي جاءت بعدها قد تضمنت استثناء لهذه القاعدة بصورة مطلقة حيث قالت يجوز الاثبات بالشهادة فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا كان



العقد مبرما ما بين الزوجين او ما بين الاصول والفروع او ما بين الحواشي الى الدرجة الرابعة . فالحادثة القضائية هذه بالذات وما احاطت بها من ظروف دعت المميز ان يوقع لأخيه المميز عليه سندات الكميال مما يستوجب على محكمة الاستئناف ملاحظتها واستماع بينة المميز الشخصية لاثبات صورتها طبقا للمادة ٤٩١ مدني .

فأصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤/٨/٩٦٤ بالأكثرية حكما وجاهيا يقضى بفسخ الحكم البدائي ورد الدعوى ورفع الحجز وتحميل المستأنف عليه المصاريف والرسوم البدائية والاستئنافية جميعها وتحمله ايضا اجور المحاماة لكل من المحاكمتين البدائية والاستئنافية لوكيل المدعى عليه المستأنف واشعار الدائرة المختصة بالغاء منع المستأنف من السفر خارج العراق ( حيث انه بناء على هذه الوقائع في الدعوى المذكورة في القرار يظهر ان السبب الدافع للالتزام ما ذكر في الكميالات وان السبب الواقع للالتزام شيء آخر وحيث ان تغير السبب من كونه قرضا الى كونه ضمانا لتسجيل حصة في المحل التجاري يجعل الكميالات باطلة اي ان القرض لا اساس له من الصحة وان تسجيل حصة في المحل التجاري امر خارج عن صحة انشاء الكميالات . وحيث انه لا يمكن الذهاب الى انه يجب تقييم المحل التجاري حتى تحصل المقاصة بين الحصتين لأن المدعى لم يطلب ذلك ولأن في هذا القول ان ثبت اجبار للمستأنف عليه على الخروج من الشركة التي حاول لأجلها الحصول على الكميالات الثلاثة وهذا ليس من صلاحية المحكمة الدخول فيه . وحيث انه ثبت ان الالتزام باطل لعدم وجود السبب الذي ذكر في الكميالات وحيث ان القرار البدائي بناء على ذلك يكون مخالفا للقانون عندما قضى بالحكم على المستأنف بالزامه بالمبلغ المدعى به .

ولعدم قناعة المدعى (ع) بالحكم الاستئنافية المذكور المبلغ اليه في ٩٦٤/١/٢ طلب تدقيقه تمييزا وتقضه وسجل التمييز في ١٣/١/١٩٦٤ .  
القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز

وجد ان ما ذكر في الكمبيالات موضوعة الدعوى بل هو شيء آخر وان  
تغير السبب من كونه قرضا الى كونه ضمانا لتسجيل حصة المحل التجاري  
يجعل الكمبيالات المذكورة باطلة دون ان تلاحظ ان الادعاء بصورية السبب  
لا يكفي وحده لبطالان الكمبيالات اذا اثبت المدعى وجود سبب مشروع آخر  
للاتزام وقد تقدم المميز بهذا الادعاء عندما افاد بان لهذه الكمبيالات سببا  
مشروعا آخر هو الأثر والمشاركة في ارباح المحل التجاري فكان على  
محكمة الاستئناف الاستماع الى ما لديه من بينات قانونية بما فيها الشهادة  
حول هذه الجهة وذلك بعد ان تقوم باستماع بينات الشخصية لخصمه التي  
اشار اليها القرار التمييزي السابق الصادر في هذه الدعوى وتلاحظ أحكام  
المادة ٤٩٩ من القانون المدني والمادة ٨٤ من قانون اصول المرافعات المدنية  
والتجارية التي اجازت المحكمة القيام بأية تحقيقات مادية تراها لازمة لحسم  
الحادثة القضائية ثم تصدر الحكم الذي تراه بنتيجة ذلك بالدعوى فاصدارها  
حكمها المميز خلافا لما تقدم خطأ محل بصحته فقرر نقضه واعادة اوراق  
الدعوى الى محكمتها للسير فيها حسب المنوال المذكور على ان يبقى رسم  
التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٣/٣/١٩٦٥ .

#### ١٥- الاعتراف بتوقيع الكمبيال والانكار باستلام العوض

رقم القرار : ٧٧٢/ص/١٩٥١

تاريخ القرار : ٢٥/١٠/١٩٥١

القرار / ان المدعى عليه ( المميز عليه ) وان اعترف بتوقيعه بديل  
الكمبيالات الثلاث المبرزة ، الا انه قد بين دفعا من ان العوض المحرر فيها  
وهو شراء نصف اثاث الدكان المرقم ٠٠٠ لم يستلمها وان المدعى بعد ان  
ابدى استعدادا لاثبات التسليم رجع وافاد ان العوض كان ثمن سيارة باعها  
عليه ، وبذلك يكون المدعى قد صادق على ان العوض المحرر في الكمبيالات  
لم يسلم الى المدعى عليه ، وبالنظر لذلك فقد أصبح دفع المدعى عليه ( المميز  
عليه ) مؤيدا بمصادقة المدعى . وعلى ما تقدم يصح الحكم المميز القاضي

برد الدعوى موافقا للقانون و صدر في ٢٥ / ١٠ / ١٩٥١ •

#### ١٦ - الاعتراف بالكيميال وانكار مشغولية الذمة

رقم القرار : ٧٢٧ / ص / ١٩٥١

تأريخ القرار : ٣١ / ٣ / ١٩٥١

القرار / ان المدعى عليه ( المميز ) وان اعترف بالكيميال المبرزة غير أنه انكر مشغولية ذمته بمحتوياتها فكان على المحكمة ان تستوضح منه دفعه ثم تسأل المدعى عن ذلك ، وعند انكار المدعى للدفع المذكور تكلف المدعى عليه باثباته ، وعند العجز تمنحه حق تحليف خصمه اليمين • فعدم قيامها بذلك واصدارها الحكم المميز كان مخالفا للقانون فقرر نقض الحكم المذكور في ٣١ / ٣ / ١٩٥١ •

#### ١٧ - ثبوت بصفة ابهام المدين بعد الانكار ، ثم الادعاء بالاحتيال يشكل تناقض

رقم القرار : ١٩٩٥ / ص / ١٩٥١

تأريخ القرار : ٣١ / ١٠ / ١٩٥١

القرار / ان المدعى عليها ( المميّزة ) كانت قد انكرت بصفة الابهام الموجودة في ذيل الورقة ، ولما ثبتت عائدتها لها بالتطبيق ، ادعت ان المدعى احتال عليها بأخذ توقيعها عليها ، ولما كان هذا الدفع منها مناقض لما سبق منها فلا يلتفت اليه وعليه يصبح الحكم المميز القاضي بالزام المدعى عليها بالمبلغ المدعى به موافقا للقانون قرر تصديقه و صدر في ٣١ / ١٠ / ١٩٥١ •

#### ١٨ - القول للدافع في تعيين جهة الدفع

رقم القرار : ٦٦٢ / ص / ١٩٥٢

تاريخ القرار : ٧ / ٤ / ١٩٥٢

القرار / ظهر ان المدعى عليه ( المميز ) كان قد بين انه سلم للمدعى اربعة واربعين منا من التمن محسوبة على محتويات الكميال المبرزة ، وان المدعى قد اعترف باستلامه ذلك وبين انه كان عن ديون اخرى له بذمة

المدعى عليه ، ولما كان القول للدافع وهو المدعى عليه فيما يتعلق بتعيين جهة الدفع فكان على المحكمة ان تعتبر التسليم الواقع محسوباً عن هذا الدين الموضوع للبحث في هذه القضية ما لم يثبت المدعى بالبينه كون المدفوع له كان عن دين آخر له بذمة المدعى عليه ولما كان الحكم المميز قد صدر على خلافه قرر نقض الحكم المميز في ١٩٥٢/٤/٧ .

#### ١٩ - اثبات فعل التختيم ببصمة ابهام على ورقة الكمبيال

رقم القرار : ٣١١٥/ص/١٩٥٠

تأريخ القرار : ١٩٥٠/٣/٢٦

القرار / ان الميزة كانت قد أنكرت وضع بصمة ابهامها على الورقة المبرزة وطلبت اثبات فعل التختيم واستماع شهادة الشهود المذكورين في السند وأشارت اي ان المميز عليه هو زوجها فكان على المحكمة ان تلاحظ ذلك وتسمع الشهود الوارد ذكرهم في الورقة وتكلف المدعى ( المميز عليه ) باثبات فعل التختيم ببصمة ابهام الميزة حسب الأصول ، فعدم التفاتها الى ذلك كان غير صحيح وصدر في ١٩٥٠/٣/٢٦ .

#### ٢٠ - لا يصلح الوصل لاثبات الدفع تجاه ورقة الكمبيال المجرة

رقم القرار : ١٥٠٥/ص/١٩٥١

تأريخ القرار : ١٩٥١/٧/٢٥

القرار / ان المميز عليه ( المدعى عليه ) كان قد اعترف بالمبلغ المدعى به وادعى تسديده للمميز ( المدعى ) مستندا بذلك على الوصل المبرز من قبله المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٨ بينما كان المبلغ المدعى به مستندا على ورقة كمبيالة وجيرت للمميز ( المدعى ) بتاريخ ١٩٥١/١/٢ بعد تأريخ الوصل المذكور ، وبذلك يصبح هذا الوصل غير صالح لاثبات الدفع مما يجب على المحكمة أن تكلف المميز عليه ( المدعى عليه ) بلزوم اثبات دفعه المذكور بينة قانونية أخرى وعند عدم تمكنه من ذلك تمنحه حق التحليف وتصدر حكمها بالنتيجة ، فذهولها واصدار الحكم المميز القاضي برد الدعوى مخالف

للقانون قرر نقضه وصدر في ٢٥/٧/١٩٥١ .

### ٢١ - اجراء معاملة تطبيق بصمة الأبهام

رقم القرار : ٥٨٧/ص/١٩٤٩

تاريخ القرار : ٢٧/٢/١٩٤٩

القرار / ان المحكمة ردت اعتراض المعارض المميز لأنه اعترف بصمة الأبهام في سند الكميال في استدعاء اعتراضه وقد تبين من تدقيقه ان ما ذكره المعارض هو عن طريق الحكاية بأن المعارض عليها أقامت هذه الدعوى تطالبه بمبلغ - ٦٠ ديناراً - بموجب ورقة كميال موقعة بصمة أبهامه ولم يكن اقراراً منه بصمة الابهام في المستند المبرز بأنها بصمة ابهامه وقد أوضح اثناء المحاكمة الاعتراضية بأنه لم يوقع اي سند فكان على المحكمة ان تجرى معاملة التطبيق على الأصول . فذهولها عن ذلك وردها الاعتراض كان غير صواب فعليه قرر نقضه وصدر في ٢٧/٢/١٩٤٩ .

### ٢٢ - اثبات توقيع

رقم القرار : ٩٩٢/ص/١٩٥٢

تاريخ القرار : ٢١/٥/١٩٥٢

القرار / ان المحكمة جلبت المقاييس من دائرة الطابو لأثبات التوقيع ولم تجر التطبيق مكتفية باعتراف وكيل المدعين بأن الأمضاء المنسوب لمورث موكله مطابق للأمضاءات المتخذة مقياساً ، ولم تلاحظ ان اعتراف وكيل الكبار غير سار على الصغار فكان عليها ان تجرى التطبيق وفق الأصول ثم ثبت في القضية على ضوء ذلك ، فذهابها الى خلافه كان غير صواب في ٢١/٥/١٩٥٢ .

### ٢٣ - فقدان ورقة الكميال لدى اجراء التطبيق عليها ، فان البيئة الشخصية

تقوم مقامها بالاثبات

رقم القرار : ٧٦٧/ص/١٩٥٢

تاريخ القرار : ١٤/٤/١٩٥٢

القرار / ان المدعية ( المميّزة ) كانت قد ابرزت الى المحكمة تأييداً لدعواها ورقة كيميال مؤرخة في ١٠/١٢/١٩٤٥ ارسلت من قبل المحكمة الى مديرية شرطة التحريات الفنية ببغداد لأجراء التطبيق عليها ضمن كتاب المحكمة المؤرخ ٧/٩/١٩٤٩ وان المحكمة أكدت على هذا الكتاب اكثر من مرة ولم يعثر في الأضبارة على أي جواب من دائرة الشرطة عن هذه القضية، فاعتبار المحكمة ، الورقة المذكورة فقدت كان بدون مستند وعلاوة على ذلك فلما كانت المدعية قد أبرزت سنداً الى المحكمة لتأييد دعواها فعلى تقدير فقدان ذلك السند وعدم امكان العثور عليه فيجوز لها اثبات المدعى به بالبيّنة الشخصية نظراً للفقرة ( الثالثة مادة ٨٢ ) من الاصول فكان على المحكمة في مثل هذه الحالة ان تكلفها بأثبات تسليمها المبلغ المدعى به للمدعى عليه بالبيّنة الشخصية فقيامها بخلاف ما تقدم واصدارها الحكم المميز للأسباب الواردة في قرارها المميز كان غير صحيح فقرر نقضه في ١٤/٤/١٩٥٢ .

#### ٢٤ - منشأ الكميال تعويض عن مال مسروق

رقم القرار : ١٢١٧/ص/١٩٥٢

تاريخ القرار : ٢٦/٦/١٩٥٢

القرار / ظهر ان المدعى عليه ( المميز عليه ) ادعى دفعا ان منشأ الكميال المبرزة تعويض عن مال مسروق من المدعى ( المميز ) الذي اتهم بسرقة - اي المدعى عليه - وبما ان المحكمة لم تستوضح من المدعى ( المميز ) عن صحة ذلك ففي حالة عدم تأييد المميز لهذا الدفع تمنح المميز عليه حق تحليف المميز يمين عدم الكذب بالأقرار ثم تبت في القضية على ضوء ذلك فذهابها الى خلافه وردها دعوى المدعى ( المميز ) كان غير صواب لذا قرر نقض الحكم المميز في ٢٦/٦/١٩٥٢ .

#### ٢٥ - الاعتراف بالكميال والادعاء الكذب بالاقرار

رقم القرار : ٩٨٧/ص/١٩٥١

تاريخ القرار : ١/٥/١٩٥١

القرار / ان المدعى عليه ( المميز ) كان قد اعترف بورقة الكميال  
المبرزة وادعى الكذب بالاقرار وعلى طلبه قد حلف المدعى اليمين عن هذه  
الجهة . اما دفعه الأخير سدد محتوياتها الى المدعى فذلك دفع مناقض لدفعه  
السابق فلا يلتفت اليه ومن ثم كان على المحكمة الا تكلف المدعى اليمين ثانية  
من هذه الجهة . ولما كان الحكم المميز قد صدر بالزام المدعى عليه ( المميز )  
بالمبلغ المدعى به فيصبح من هذه الوجهة موافقا للقانون والاعتراضات  
التمييزية غير واردة قرر ردها وتصدق الحكم المذكور وصدر في  
١٩٥١/٥/١ .

٢٦ - الاعتراف بالكيميال والادعاء الكذب بالاقرار بجزء من قيمته

رقم القرار : ٧٠٤/ص/١٩٥١

تأريخ القرار : ٢٨/٣/١٩٥١

القرار / ان المميز ( المدعى ) قد ايد دعواه بورقتي كميال ابرزهما  
وقد اعترف بهما ( المدعى عليه ) المميز عليه وادعى الكذب بالاقرار في جزء  
من مبلغيهما ، فكان على المحكمة ان تمنحه حق تحليف المدعى اليمين على  
عدم الكذب بالاقرار في ذلك المبلغ ، فعدم قيامها بذلك واصدارها الحكم  
المميز كان مخالفا للقانون فقرر نقض الحكم المذكور وصدر في  
١٩٥١/٣/٢٨ .

٢٧ - السندات للامر تجارية بقطع النظر عن صفة المحرر ونيته

رقم القرار : ١٠٢٩/ص/١٩٥١

تأريخ القرار : ٧/٥/١٩٥١

القرار / ان المحكمة ردت دعوى المدعى ( المميز ) عن طلبه الفاض  
من تاريخ استحقاق الكمياليتين الى اقامة الدعوى الصلحية السابقة بداعي  
ان الدين غير تجاري ، والحكم بالفاض يتوقف على اجراء مراسيم وتلك  
لم تجر . ولم تلاحظ ان السندات للامر تجارية بقطع النظر عن صفة  
المحرر لها ونيته فكان عليها ان تنظر في القضية وتبت فيها وفق الأصول

لذا قرر نقض الحكم المميز في ١٩٥١/٥/٧ .

٢٨ - عدم مطابقة الامضاء المنكر للامضاء المستكتب

رقم القرار : ١٣٧٥/ص/١٩٥١

تأريخ القرار : ١٩٥١/٦/١٩

القرار / ان المحكمة استكثبت المدعى عليه ( المميز ) ولم يثبت لديها مطابقة الامضاء المنكر للامضاء المستكتب وكذا المقياس ، فسماعها اليينة الشخصية تأييدا للتشابه الموجود في بعض حروف الامضاء المنكر والمقياس لرفع هذه الحالة غير صحيح فكان عليها ان تعتبر المميز عاجزا عن اثبات مدعاه وتمنحه حق طلب تحليف خصمه اليمين . لأن الشاهدين لم يشهدا على توقيع المدعى عليه ( المميز ) للسند بحضورهما ، فذهابها الى خلافه كان غير صواب لذا قرر نقض الحكم المميز وصدر في ١٩٥١/٦/١٩ .

٢٩ - تكليف المدعى باثبات وضع ابهام الساحب على الكميال غير صواب

رقم القرار : ٤١٩/ص/١٩٤١

تأريخ القرار : ١٩٥١/٢/٢٥

القرار / ظهر من تقرير الخبير الفني ان السند المبرز عائد للمدعي عليها ( المميز عليها ) فذهاب المحكمة بعد هذا الى تكليف المدعى باثبات وضع اشارة ابهامها في السند كان غير صواب ، ففي هذه الحالة كان عليها ان تلزم المدعى عليها ( المميز عليها ) بما احتوى عليه السند لذا قرر نقض الحكم المميز وصدر القرار في ١٩٥١/٢/٢٥ .

٣٠ - حيث ان الكميالات المنظمة لقاء فتح اعتماد باستيراد بضاعة قد استبدلت بكميالات اخرى نظمت بين نفس الاطراف وذكر فيها نفس العوض وذلك لعدم تسديد الكميالات السابقة فظاهر الحال يدل على ان هذه الكميالات الاخيرة نظمت ايضا للمعاملة لقاء فتح الاعتماد لتأخر وصول البضاعة ويقع عبء اثبات خلاف ذلك على المدعى لا على المدعى عليه الذي يكون ظاهر الحال معه

رقم القرار : ٥٢٩/حقوقية/١٩٦٣



تأريخ القرار : ١٩٦٣/٦/٥

ادعى (ع) لدى محكمة بدائة بغداد أن له بذمة المدعى عليهما (م ، ص) مبلغاً قدره (٥٠٠ دينار) بموجب سندی كيميال مستحقي الأداء ولا متناعهما عن التسديد رغم الاستحقاق والمطالبة فقد أقام هذه الدعوى وطلب جلبهما للمرافعة والحكم عليهما بادائهما له (٥٠٠ دينار) وتحميلهما المصاريف .  
فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٤ وبعدد ١٢٦٣ / ١٩٦١ حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليهما بتأديتهما للمدعى المبلغ المدعى به وقدره (٥٠٠) ديناراً وتحميلهما المصاريف واجور المحاماة والفائدة القانونية ٥٪ اعتباراً من اقامة الدعوى في ١٩٦١/٥/١٦ حتى التأدية الفعلية .

ولعدم قناعة المدعى عليهما بالحكم المذكور المبلغ اليهما في ١٩٦٣/١/٢٣ طلباً تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزهما بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة وجد ان الحكم المميز غير صحيح وذلك لأن الكيمبيالات السابقة المؤرخة ١٩٥٩/٧/١٨ ثبتت بكتاب المميز عليه ( المدعى ) المؤرخ في ١٩٥٦/٨/٢٥ أنها كانت لقاء فتح اعتماد استيراد الجزم الذي اشتركوا فيه لتقديمها الى مديرية الموانئ وهذه قد استبدلت بكيمبيالات أخرى لعدم تسديدها كما أشار الى ذلك مصرف الرافدين وهي الكيمبيالات موضوعة الدعوى التي نظمت بين نفس الأطراف السابقين كما ذكر نفس العوض السابق وهو حديد شيش فظاهر الحال يدل على ان هذه الكيمبيالات الأخيرة قد نظمت أيضاً للمعاملة لقاء فتح الاعتماد لتأخر وصول البضاعة ويقع عبء الابتات على من يدعى خلافه وبهذا يكون ظاهر الحال مع المميزين ( المدعى عليهما ) بخلاف ما ذهب اليه المحكمة اذ كلفتهم باثبات دفعهم في حين كان الواجب ان تكلف المدعى ( المميز عليه ) اثبات خلاف ذلك مما اخل بصحة الحكم المميز لذا قرر نقضه واعادة اوراق الدعوى الى محكمةها لسير فيها مجدداً وفق النوال المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة

و صدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٣/٦/٥ .

٣١ - يفترض ان للكميالة سببا مشروعا طبقا للقاعدة المقررة بالمادة ١٣٢ مدني وان لم يشترط قانون التجارة ذكر سبب الالتزام

رقم القرار : ٦٢٦/ج/١٩٦٧

تاريخ القرار : ١٩٦٧/٧/٢٤

اقام المميز عليه بصفته مدير لاملاك وقف سنان باشا الدعوى المرقمة ١٩٦٦/١٢٤ في محكمة بداءة البصرة على المدعى عليه ( المميز ) مدعيا فيها ان المدعى عليه اشترى من ثمار تمور القطع العائدة لوقف سنان باشا لموسم سنة ١٩٦٥ وقد تبقى له بذمته مبلغ الف دينار بموجب الكميالة المؤرخة ١٩٦٥/٨/٦ المستحقة الدفع في ١٩٦٥/١١/١ ورغم استلامه جميع الثمار فانه تمتع عن دفع ما بذمته لذلك فقد اقام الدعوى اصالة عن نفسه وبصفته مديرا لاملاك الوقف المذكور وطالبا بالحكم على المدعى عليه باداء المبلغ المدعى به وتحميله المصاريف وتصدق الحجز الاحتياطي .

وجرت المرافعة وقدم (ع) طلبا بالدخول شخصا ثالثا اصالة عن نفسه وولاية عن اولاده ووكالة عن اخوته لان لهم استحقاقا في تمور الوقف المصفى بنسبة سبع حصص من تسعة عشر حصة لذلك طلبوا ادخالهم شخصا ثالثا مع المدعى والحكم لهم بنصيبهم من المبلغ المدعى به .

وفي المرافعة اعترف المدعى عليه بتوقيعه على الكميالة ودفع الدعوى بان الكميالة ناتجة عن آخر قسط لبدل تمر النخيل الذي التزمه المدعى عليه من المدعى غير ان المدعى ارتكب مخالفات وشوانب خلافا لعقد الالتزام مما دعى المدعى عليه ان يقيم الدعوى المرقمة ١٦٢/٩٦٦ في محكمة بداءة البصرة طالبا فيها فسخ الالتزام وابطال سند الكميال ومنع المطالبة به لذلك طلب اعتبار هذه الدعوى مستأخرة الى نتيجة البت في تلك الدعوى او تأجيلها حتى تحسم ورد الدعوى من حيث النتيجة .

وتبين ان الكميالة المبرزة مؤرخة ٩٦٥/٨/٦ بمبلغ الف دينار تعهد

بدفعها المدعى عليه بعد مدة خمسة وتسعين يوما لامر المدعى عن اقيام  
شراء تمور لموسم سنة ٩٦٥ للقطع العائدة لاوقاف سنان باشا بموجب العقد  
المؤرخ ٥/٨/٩٦٥ وهي موقعة بتوقيع منسوب الى المدعى عليه وأجاب المدعى  
ان مبلغ الكميالة ثمن التمور التي ابتاعها المدعى عليه وقد استحق اداؤها  
فلا يسمع دفع المدعى عليه لان دين الكميالة يعتبر ديناً مستقلاً • وجلبت  
المحكمة الدعوى المرقمة ٢٦٦/١٦ فوجد انها لا تزال في دور التبليغات  
التحريرية • وزاد المدعى عليه قائلاً انه حدثت ظروف منعت تنفيذ الالتزام  
فقد حجزت التمور من قبل دائرة التنفيذ ومحكمتى الصلح والبداءة وحصلت  
معارضة للمدعى عليه في تنفيذ الالتزام مما دعاه الى اقامة دعوى فسخ  
الالتزام بتاريخ ١٨/٦/٩٦٦ أصدرت المحكمة حكماً يقضى بالزام المدعى  
عليه باداء المبلغ الى المدعى بصفته مديراً للاوقاف وتصديق الحجز الاحتياطي  
وتحميل المدعى عليه المصاريف وذلك لان الدعوى تستند الى ورقة تحريرية  
قابلة للتداول وان اقامة دعوى تستند الى ورقة تجارية قابلة للتداول وان  
اقامة دعوى وتركها في دور التبليغات لا يعطيه الحق في جعل هذه الدعوى  
مستأخرة الى نتيجة تلك الدعوى •

واستأنف المدعى عليه الحكم لدى محكمة استئناف البصرة وسجل  
استئنافه بعدد ٢٩/س/٩٦٦ وخلاصة طعونه انه سبق ان اعترض على  
الخصومة لان الكميالة محررة لأمر المدعى بالذات في حين ان اقام الدعوى  
بالإضافة الى توليته على الوقف وان التمور التي التزمها المستأنف تبين ان  
قسماً منها محجوزا واستوفت المحكمة تلك الثمار فضلاً عن حصول المعارضة  
من أشخاص بدعوى ملكية رقبة الارض وان الفلاحين استوفوا نسبا عالية  
خلاف النسب المتفق عليها بين الطرفين •

جرت المرافعة واصدرت المحكمة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٦ حكماً  
خلاصته ان اعترض المستأنف على الخصومة غير وارد لان السند للامر  
محرر باسم المدعى فأقامة الدعوى بالنسبة للوقف واصالة عن نفس المدعى

لا يغير من وجه الخصومة خاصة انه أقر في عريضة استئنافه ان الكميالة ناشئة عن اقيام التمور للوقف يضاف الى ذلك ان هذا المستند يتصف بطابع الشكل وهذا الشكل بمنزلة النقوش ولما كانت الكميالة قد استوفت الشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة ٤٦٤ من قانون التجارة وليس منها ذكر العوض فهي معتبرة سواء ذكر العوض ام لم يذكر وان الاخذ بهذه الدفوع يؤدي الى عرقلة تداول الورقة لان يفقدها اهم خصائصها ويغير من وجه الموضوع - اقامة الدعوى في محكمة البداءة وطلب فسخ العقد لذلك قررت محكمة الاستئناف تأييد الحكم البدائي وتحميل المستأنف المصاريف •

وميز المستأنف ( المدعى عليه ) هذا الحكم ضمن المدة القانونية وكرر في عريضته التمييزية اسباب الطعن التي اوردها في عريضة الاستئناف •

القرار / بعد التدقيق والمداولة تبين ان ( المميز ) المدعى عليه اشترى من المدعى ( المميز عليه ) تمر بساتين الوقف التي تحت ادارة المدعى لسنة ٩٦٥ وحرر كميالة تعهد فيها بدفع الثمن الى المدعى واستحق ميعاد وفائها فأقام المدعى هذه الدعوى للمطالبة بمبلغها •

وقد اعترف المدعى عليه بالكميالة غير انه دفع الدعوى بان المبلغ المنصوص عليه فيها هو آخر قسط من ثمن التمور التي اشترها من المدعى وانه اقام الدعوى المرقمة ٩٦٦/١٦٢ في نفس المحكمة لفسخ عقد البيع وابطال الكميالة ومنع المطالبة بالدين وذلك لتعذر استلامه التمر المبيع بناء على اخلال المدعى البائع بالتزامه في تمكين المشتري المدعى عليه من تسلم المبيع ولاسباب اخرى • غير ان المحكمة اصدرت حكما في هذه الدعوى بالزامه باداء مبلغ الكميالة الى المدعى بحجة ان الدعوى تستند الى ورقة تجارية قابلة للتداول وان اقامة دعوى تركت في دور التبليغات لا يجيز تأخير هذه الدعوى الى نتيجة تلك الدعوى وايدت محكمة الاستئناف هذا الحكم بحجة استيفاء الكميالة للشكل الذي نص عليه القانون وليس منه بيان العوض فالكميالة معتبرة سواء ذكر العوض ام لم يذكر وان الاخذ

بدفع المدعى عليه يؤدي الى عرقلة تداولها .

وقد وجد ان الكمبيالة وان لم يشترط لصحتها ذكر سبب الالتزام غير انه يفترض ان لها سببا مشروعا طبقا للقاعدة المقررة ( بالفقرة الثانية من المادة ١٣٢ ) من القانون المدني فلا يعتد بها اذا ثبت ان الالتزام بدفع مبلغها خال من السبب او ان السبب لا يعتد به قانونا طبقا لما نص عليه في الفقرة الاولى منها . فما دامت هذه الكمبيالة قد ذكر فيها سبب الالتزام بدفع المبلغ وهو تملك التمر المبيع وقد طعن المدعى عليه في صحته فانه يقتضى الخوض فيه سواء ورد دفعا للدعوى او ضمن دعوى أقيمت لفسخ عقد البيع الذي نشأ الالتزام بدفع الثمن بموجبه وبما ان المدعى عليه قد اقام الدعوى المرقمة ٩٦٦/١٦٢ لفسخ المبيع وان هذا الفسخ قد يعفيه من التزامه بدفع الثمن ومن دفع مبلغ الكمبيالة بالنتيجة فلا يصح مع قيام تلك الدعوى الحسم في الدعوى بمبلغ الكمبيالة لان هذا يؤدي الى تناقض الاحكام فيهما . وكان يقتضى ان توحد محكمة البداية هاتين الدعويتين بموجب ( الفقرة ٣ من المادة ٦٨ ) من الأصول او ان تجعل هذه الدعوى مستأخرة الى نتيجة الفصل في الدعوى المرقمة ٩٦٦/١٦٢ مادة (٧٣) من الأصول ولا يقبل ما ذهبت اليه المحكمة من عدم قبول الدفع ضد الكمبيالة بحجة انها مستوفية للشكل وان سماع اي دفع تجاهها يعرقل تداولها وذلك لان المسحوب له ليس بمنجاة من الاعراض على صحتها . وليس بمنجاة من ذلك الا الحامل المظهرة له طبقا لاحكام المادتين ( ٤٦٦ و ٤٠٣ ) من القانون التجاري .

ف نظرا لما سلف ذكره قرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى محكمة الاستئناف لتقرر فسخ الحكم البدائي واعادة الاوراق الى محكمة البداية لاجراء ما يقتضى وفق ما ذكر بعد التحقق من صحة خصومة المدعى في الدعوى ثم تصدر حكمها على ضوء ما يتبين لها بنتيجة المحاكمة على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٤/٧/١٩٦٧ .

٣٢ - يجوز للمحكمة ان تبحث عن السبب الدافع الى تحرير الكمبيالات حسب احكام المادة ١٣٢/٣ و٢ من القانون المدني وان يكون هذا السبب هو ضمان حصة الشريك في المشاركة

رقم الاضبارة : ١٥٥/س/١٩٦٩

تأريخ الاضبارة : ١٩٦٩/٦/٣٠

القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز تبين من اوراق الدعوى ان محكمة استئناف بغداد في حكمها المميز المرقم ٢١٥/س/١٩٦٩ والمؤرخ في ١٩٦٩/٢/٣ فقد قررت تأييد الحكم البدائي المرقم ٤٥٦/٩٦١ والمؤرخ في ١٩٦٢/١٠/٧ تعديلا وذلك بالزام المستأنف (المدعى عليه) بتأديته (للمدعى) المستأنف عليه مبلغا قدره ١١٣٢٨/٥٤٥ ديناراً حسب التفصيل المدون في الحكم الاستثنائي المذكور وقد وجد ان محكمة استئناف بغداد قد مضت في نظر الدعوى وفق المنهاج الذي رسمته لها الهيئة العامة لمحكمة التمييز بقرارها المرقم ٢٦٤١/ح/٩٦٦ والمؤرخ في ٦٧/٢/٢٣ فقامت باستجواب الطرفين شخصياً ودققت بينات الطرفين ، واتخذت خيراً لتدقيق دفاتر المحل التجاري ، وقد ثبت لها من الأدلة المقدمة ان المستأنف (المميز عليه) قد حرر سندات الكمبيالة موضوع الدعوى لأمر شقيقه وشريكه (المميز) ضماناً منه لحصته بمنع معارضة شريكه المميز في المحل التجاري المذكور واستقرت ملكية المميز عليه له وعند تدقيق سجلات المتجر من قبل الخبراء ، فقد تبين ان حصة المميز قد بلغت ١١٣٢٨/٥٤٥ ديناراً ولهذا فان ما يستحقه من الكمبيالات المذكورة هو المبلغ المذكور اذ لا يجوز أن يستفيد المميز من ضمان الحق اكثر من الحق نفسه ، وان ضمان حصة الشريك المميز هو سبب الالتزام في الكمبيالات المذكورة ، لان السبب هو الغرض المباشر الذي يقصد الملتزم الوصول اليه من وراء التزامه ، فهو الباعث الدافع الى تحرير الكمبيالات المذكورة وهو سبب مشروع بموجب الفقرتين (٢ و ٣ من المادة ١٣٢) من القانون المدني ، اما اعتراضات المميز

حول عدم ادخال الخبراء مبالغ الوكالات التجارية ، فهو دفع غير مقبول ،  
اذ قد تبين من كتب مسجل الشركات التجارية ودفاتر المحل التجاري ان  
لا وجود لتلك الوكالات سوى الوكالة التجارية المرقمة ٦٤١٦٩ والمؤرخة  
٩٦٤/٣/٣ بشأن استيراد التلاجات وقد تم شطبها من قبل المسجل لانتها  
مفعولها وعدم تقديم ما يثبت استمرارها حسبما جاء بكتاب مسجل  
الشركات التجارية المدون في اضرارة الدعوى وكذلك فان اعتراض المميز  
على عدم ادخال الخبراء مبلغ - ٥٥٠٠ ديناراً - فهو اعتراض غير مقبول  
ايضاً لان هذه الديون غير قابلة للتحويل حسبما جاء بكتب قاضي المحكمة  
الشرعية المرقم ١٧٦٨ والمؤرخ في ١٠/١٠/٩٦٨ واستشهادات مأموري  
التنفيذ المربوطة في الدعوى الاستئنافية . واما اعتراض المميز حول سبب  
تحرير هذه الكمبيالات فقد ثبت انها لغرض ضمان حصة المميز في المحل  
التجاري فلا يصار الى غيره ولما كان تقرير الخبراء سليماً من كافة الوجوه ،  
وكان محل مناقشة بين الخصوم ومحل تقدير موضوعي من قبل محكمة  
الاستئناف ، فلا جناح عليها ان هي اتخذته سبباً صحيحاً للحكم ( مادة  
١/١٣١ ) مرافعات لهذا وللأسباب المدونة في الحكم الاستئنافية المميز ، فانه  
يكون صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية  
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٩/٦/٣٠ .

## الفصل الثاني

### تداول سند الكميال بالتظهير

يقوم سند الكميال في الحياة التجارية مقام النقود ويعنى عن استعمالها لأن كل منهما أداة عادية للوفاء ، وهو كالسندات التجارية الأخرى تحتوى على خصائص منها قابليتها للتداول بطريق التظهير .

نصت المادة ٤٦٦ من القانون التجاري على سريان الأحكام الواردة في المواد من ٣٩٧ - ٤٠٦ المتعلقة بتظهير البوليصا ، على سند الكميال . فالتظهير هو الوسيلة الدارجة في تداول الأوراق التجارية ومنها - سند الكميال - ويقصد منه المظهر نقل ملكية الحق الثابت في سند الكميال الى المظهر اليه قبل ميعاد الاستحقاق ويسمى التظهير التام . واما يقصد منه المظهر توكيل المظهر اليه في تحصيل قيمة سند الكميال ويطلق عليه التظهير التوكيلي . وكذلك قد يقصد به المظهر رهن الحق الثابت في سند الكميال الى المظهر اليه ويطلق عليه التظهير التأميني .

لقد نص القانون التجاري في المادة ١/٣٩٧ على هذا التداول بطريق التظهير . كما اعطى في المادة ٢/٣٩٧ الحق لمحرر الكميال ان يمنع تداوله عن طريق التظهير اذا كتب عليه عبارة « ليست للأمر » أو « غير قابل للتداول » ففي هذه الحالة يتداول سند الكميال وفقا لأحكام نقل الدين ( حوالة الحق ) المنصوص عليها في المواد من ٢٢٤ - ٢٣٢ تجاري أو في المادتين ٣٦٢ و ٣٦٣ مدني .

فلو منع الساحب تداول سند الكميال بالتظهير فلا يجوز للمستفيد شطب العبارة التي تمنع التداول ، ولكن يجوز له ان يمنع مجددا تداول السند اي تظهيره مجددا من قبل المظهر اليه . ان شرط المنع هذا لا يؤثر في صحة التظهيرات اللاحقة لهذا التظهير ، الا ان المظهر وهو المستفيد الذي ادرج هذا الشرط لا يكون ضامنا تجاه الاشخاص الذين ظهر لهم سند الكميال .



ولما كان الأصل في تظهير سند الكميال يقع لمصلحة شخص غير مدين في الكميال ، فانه يجوز تظهيره مجددا الى أحد الموقعين عليه كالساحب او الضامن الاحتياطي . فاذا أعاد أحدهم تظهير سند الكميال قبل أجل اداءه فان للحامل الرجوع على هذا المظهر وعلى جميع الموقعين مادة ٣٩٧/٣ .

### التظهير :

عبارة يكتبها حامل الكميالة على ظهرها تفيد معنى انتقال الحق الثابت فيها منه ويسمى المظهر الى شخص آخر يسمى المظهر اليه . فالتظهير كما مر اعلاه ثلاثة انواع :-

- (١) تظهير ناقل للملكية (٢) تظهير توكيلي (٣) تظهير تأميني .

### (١) التظهير الناقل للملكية

يراد من التظهير الناقل للملكية ، انتقال الحقوق الثابتة فيه من المظهر الى المظهر اليه على سبيل التمليك قبل ميعاد الأستحقاق . ولا يكون هذا التظهير صحيحا الا اذا توافر فيه نوعان من الشروط (أ) شروط موضوعية (ب) شروط شكلية .

### ١ - الشروط الموضوعية

مرّ ذكرها علينا ، ونذكرها هنا باقتضاب . فيجب ان يصدر التظهير من شخص أهل للتعامل بسند الكميال وعن رضا صحيح وسبب مشروع ومحل ممكن وجائز وان يرد مطلقا بلا قيد ولا شرط . أنظر صحيفة ٢٤ .

### ب - الشروط الشكلية

يلزم ان تتوافر شروط شكلية حتى يحدث التظهير أثره القانوني وهي ما يلي :-

### ١ - البيان الكتابي :-

يجب ان يحصل التظهير بالكتابة على ظهر ذات الكميال أو على ورقة متصلة به . والبيان الكتابي لا قيمة له الا اذا كان مذيلا بتوقيع المظهر على ظهر الكميال بامضائه او ختمه أو بصمة ابهامه . وان ضاق ظهر الكميال

بالتظهيرات ، فيوقع على الورقة الملصقة بالكمييال مادة ٣٩٩ • ويقتضي الأحتياط عادة بأن يذكر في الورقة الملصقة ملخص سند الكمييال وما يفيد تبعيتها له •

ولو ورد التظهير على ورقة مستقلة فانه لا يعتبر تظهيراً تجارياً بل يعتبر في حقيقته حوالة حق ( نقل الدين ) مادة ٢٢٤ - ٢٣٢ تجاري • لأن المظهر ( المدين ) لا يضمن للمظهر اليه سوى وجود الحق وقت حصول التظهير في حين لا يسأل عن وجود الحق أو يسار المدين في ميعاد الأستحقاق • وعلى العكس من ذلك يترتب على التظهير التجاري أن المظهر يظل ضامناً وجود الحق والوفاء به حتى أجل الأداء •

ولا مانع ان يكتب التظهير على صدر الكمييال او في ظهره • ولكن جرى العرف بكتابه على ظهر سند الكمييال • ولهذا سميت العملية تظهيراً ، ولكن اوجب القانون حاليين في التظهير يجب أن يقعا على ظهر سند الكمييال او على ظهر الورقة الملصقة بذيله • - وهما التظهير على بياض ، والحالة التي لا ينص فيها على اسم المظهر اليه -

ويجوز للمظهر بعد كتابة تظهيره أن يلغيه بالشطب أو بكتابة بجانب تظهيره عبارة تفيد معنى الألغاء « لا غنى » أو « باطل » ويوقع بجانب هذه العبارة •

وقد أشار القانون التجاري الى شطب التظهير عندما تعرّض للحامل الشرعي للسند التجاري والتظهير المتسلسل في المادة ٤٠٢ •

والحامل الشرعي هو من بيده السند متى أثبت أنه صاحب الحق بالتظهيرات المتصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهير على بياض •

والتظهير المتسلسل هو أن يكون التظهير الأول موقعا بتوقيع المستفيد وكل تظهير يليه مديلاً بتوقيع المظهر حتى يصل سند الكمييال ليد الحامل الأخير •

٢ - توقيع المظهر :-

يجب ان يوقع المظهر أسفل عبارة التظهير ويؤرخ توقيعه • وصورته  
« أدفعوا لأمر السيد ٠٠٠ مائة دينار » واذا كان المستفيدون في سند الكميال  
متعددين كما اذا آلت الكميالة الى الورثة بعد وفات المورث ورجعوا في  
تظهيرها فيجب ان يوقع كل المستفيدين واذا وقع بعضهم دون البعض الآخر  
فلا يترتب على ذلك نقل ملكية الكميالة ولا نقل الجزء الذي يملكونه لأن  
ذلك يعتبر تظهيراً جزئياً • والتظهير الجزئي يقع باطلا •

ان مجرد توقيع المظهر على ظهر الكميالة او على ظهر الورقة المتصلة  
بها أي التظهير على بياض ينقل ملكية الكميالة مادة ٣٩٩/٢ •

### التظهير على بياض :

اصبح من الشائع في الأوساط التجارية ان يكتفى المظهر بوضع توقيعه  
فقط - بدون صيغة التظهير - على ظهر سند الكميال او على ظهر الورقة  
الملحقة به ثم يسلمه للمظهر اليه ويعرف هذا النوع من التظهير باسم التظهير  
على بياض • ويستطيع المظهر اليه على بياض ، ان يتصرف في سند الكميال  
بطرق نصت عليها المادة ٤٠٠ تجاري فله :-

• ان يحتفظ بالكميالة حتى أجل أدائها دون ان يملأ البياض •

• ان يملأ البياض بوضع اسم شخص آخر ويسلمها اليه •

ان يظهر الكميالة من جديد تظهيراً على بياض بان يضع توقيعه على  
ظهرها او توقيعه المقترن بعبارة لحاملها •

ان يسلم الكميالة كما هي لشخص آخر بدون تظهير على بياض بعد  
أن يسلم قيمتها ويستطيع هذا الشخص ان يسلمها من جديد الى غيره  
وهكذا حتى تبقى في يد الحامل الأخير الذي يطالب المدين بقيمة الكميالة  
في موعد ادائها •

وينبغي ان نعلم ان تداول سند الكميال المظهر على بياض ، بطريق  
التسليم من شخص لآخر يهدد حق الحامل الأخير وهو الحامل الشرعي اذا  
ضاع أو سرق منه ، أو لم يستطع تتبع سلسلة التظهيرات حتى يرجع على

المظهرين بوصفهم يضمنون توافيقهم •

### آثار التظهير الناقل للملكية :

يرتب التظهير الناقل للملكية آثارا ثلاثة وهي الآتية :

#### ١ - نقل ملكية سند الكميال

ينقل ملكية سند الكميال من المظهر الى المظهر اليه قبل ميعاد استحقاقه، وتنقل معه جميع الحقوق المتصلة به كالرهن وغيره مما يضمن وفاءه وللمظهر اليه عند الاستحقاق أن يطالب كل من وقع على سند الكميال بأداء قيمته مادة ١/٤٠٠ تجاري •

#### ٢ - التزام المظهر بالضمان

المحيل في الحوالة العادية لا يضمن المحال به الا اذا اشترط ضمانه صراحة • أما في سند الكميال يلتزم المظهر تجاه المظهر اليه وكافة الحملة اللاحقين بتأدية قيمته في ميعاد الاستحقاق فاذا رفض المظهر التأدية ، فللمظهر اليه الرجوع على الساحب - المدين - وعليه كذلك وعلى كافة المظهرين الآخرين على وجه التضامن بدعوى الضمان مادة ١/٤٠١ •

#### شرط عدم الضمان :

قد يضع المظهر في التظهير شرط عدم الضمان ويعفى من ضمان اداء قيمة سند الكميال في موعد أدائه بموافقة المظهر اليه ، وهذا الشرط لا يفيد الا المظهر الذي وضعه لمصلحته فلا يجوز لمظهر آخر سابق كان او لاحق ان يتمسك بالشرط لمصلحته ، اذ الاصل في كل تظهير ان يكون مستقلا في وجوده وأوصافه عن سائر التظهيرات الواردة في سند الكميال • ولا يجوز للساحب ( المدين ) وضع هذا الشرط على سند الكميال عند انشاءه ( سحبه ) لان الكميال تمهد منه بالاداء ، اذ يكون التعهد في هذه الحالة لا قيمة له • كذلك يجوز للمظهر ان يضمن تظهيره شرط الرجوع بلا مصاريف أو شرط الضمان الاحتياطي أو شرط اعادة التظهير أو غير ذلك •

#### ٣ - حماية المظهر اليه من الدفع أو « قاعدة تظهير الدفع »

لقد نص القانون في المادة ٤٠٣ على قاعدة التظهير يطهر البوليصة من

الدفع وبموجب دلالة المادة ٤٦٦ فانها تسرى على سند الكميال . وتعنى هذه القاعدة ان ليس لمن أقيمت عليهم الدعوى بسند الكميال أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبينة على علاقاتهم الشخصية بساحبه او بحامله السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليه اضرار المدين ، ولكن ليس لكل حامل ان يستفيد من هذا الحق . فللمادة ٤٠٢ تجاري قد وضحت الحامل الذي يصح له التمسك بهذه القاعدة والاستفادة منها .

### شروط تطبيق القاعدة :

يتوضح من المادتين ٤٠٢ ، ٤٠٣ تجاري ان قاعدة تطهير الدفع لا تنتج آثارها الا اذا توافر فيها شرطان :-

**الشرط الأول :-** يجب ان يكون انتقال ملكية سند الكميال بطريق التطهير من يد المستفيد الى يد الحامل . ولا تسرى هذه القاعدة اذا كان الكميال قد انتقل عن طريق الحوالة المدنية او عن طريق الحوالة التجارية أو بطريق الميراث او الوصية . كما لا تسرى على التطهير التوكيلي لان مثل هذا التطهير لا يطهر الكميال من الدفع حيث ان المظهر اليه ان هو الا نائب عن المظهر ، يجوز ان يحتج عليه بجميع الدفع التي يمكن الاحتجاج بها على هذا المظهر .

**الشرط الثاني :-** يجب ان يكون حامل سند الكميال هو الحامل الشرعي له . فليس كل حامل لسند الكميال الاستفادة من هذه القاعدة . والمادة ٤٠٢ نصت على الحامل الشرعي ، وقد مر علينا تعريفه في الصفحة ٨٤ .

ان شرعية حيازة سند الكميال توقف على شكل التطهير اي على سلسلة متصلة من التطهيرات . ان قرينة الحيازة الشرعية المستفادة من شكل التطهير ، قابل لاثبات الدليل العكسي فهو يبطل متى ثبت عكس هذه القرينة . والمدين هو المكلف باثبات عيب حيازة الحامل أو سوء نيته أو خطئه الفاحش . فاذا زالت يد شخص عن سند كميال بحادث ما ، فحامله الذي أثبت بأنه صاحب الحق فيه ، لا يلزم برده الا اذا كان قد حصل عليه بنية

سيئة أو خطئة الفاحش • وسوء النية هنا هو علم حامل سند الكميال بأن من ظهر اليه السند ليس حاملاً شرعياً وليس له صفة أو أهلية للتصرف في سند الكميال وانه ارتكب خطأ فاحشاً والى هذا اشارت المادة ٤٠٢/٤ تجاري •

### نطاق تطبيق قاعدة تطهير الدفع « عدم الاحتجاج بالدفع » :

وردت هذه القاعدة في المادة ٤٠٣ تجاري باعتبارها من الآثار التي تترتب على التطهير التام • أي ان التطهير التام يطهر سند الكميال من الاحتجاج بالدفع فالمدين المرفوعة عليه الدعوى بقيمة الكميال لا يجوز له ان يحتج على حامله حسن النية بالدفع التي يملك توجيهها للمساحب أو لأحد حامليها السابقين أي المظهرين السابقين •

والدفع التي يديها المدين على نوعين (أ) الدفع التي لا يطهرها التطهير التام (ب) ودفع يطهرها التطهير التام •

١ - الدفع التي لا يطهرها التطهير التام في مواجهة الحامل حسن النية هذه دفع خارجة عن نطاق القاعدة ( تطهير الدفع ) ويستطيع المدين الاحتجاج بها على حامل سند الكميال ولو كان حسن النية • وهي كما يلي :-

### ١ - الدفع بالتزوير

لكل من زور توقيع ، له ان يحتج بالتزوير على الحامل ولو كان حسن النية سواء كان التزوير على التوقيع أو على احدى بيانات سند الكميال وان يتمتع عن الوفاء بقيمة سند الكميال المزور ويتمسك ببطلانه •

### ٢ - الدفع بعيوب شكلية سند الكميال

وهو تخلف احد البيانات الالزامية التي اشترطتها المادة ٤٦٤ تجاري • فيجوز للمدين ان يحتج على الحامل حسن النية ببطلان الكميال لنقص احدى البيانات الالزامية فيها كتنقص ذكر تاريخ التنظيم ، أو عدم وجود التوقيع ، أو عدم تعيين مبلغ النقود ، أو كعدم ذكر عبارة سند لأمر

- كميالة - في متن المحرر ، أو كما لو كان التمهد بأداء بضاعة مع مبلغ من النقود ، أو اذا لم يذكر معا محل الأداء ولا محل الانشاء .

### ٣ - الدفع بعدم الأهلية

للمدين الناقص الأهلية أو عديمها ان يحتج بنقص أهليته أو انعدامها بمواجهة الحامل الحسن النية .

### ٤ - الدفع بالشروط الاختيارية

لما كان الالتزام الصرفي هو التزام شكلي فإنه ينشأ في الحدود التي يرسمها سند الكميال والنطاق الذي يعينه كل مسئول عن الوفاء بمناسبة توقيعه على سند الكميال . وعليه فإن شرط عدم الضمان ، وشرط الرجوع بلا مصاريف وغيرها من الشروط الاختيارية التي مرت علينا ، يجوز للمدين الاحتجاج بها بمواجهة الحامل الذي لا عذر له في الجهل بها وهي واضحة في سند الكميال .

### ب - الدفوع التي يظهرها التظهير التام في مواجهة الحامل حسن النية

وهي دفوع لا يستطيع المدين الاحتجاج بها على الحامل حسن النية . وهي دفوع كثيرة منها :-

### ١ - بطلان أو فسخ العقد الذي كان سببا في التوقيع على سند الكميال

قد يبطل العقد بين الساحب والمستفيد أو بين المظهر والمظهر اليه نتيجة انعدام سبب التزام المدين أو عدم مشروعية هذا السبب . وقد يفسخ هذا العقد نتيجة عدم تنفيذ أحد الطرفين لالتزامه فيعتبر هذا البطلان أو هذا الفسخ حجة على طرفي العقد ويترتب عليه زوال الألتزام الذي يستند اليه في علاقتهما وحدهما ، ولكن هذا الزوال لا يرد دفعا أي لا يؤثر في حق الحامل الحسن النية الذي آلت اليه الكميالة بعد توافر سبب البطلان أو قيام سبب الفسخ إذ يبقى له الحق في الرجوع على المدين الذي كان طرفا في العقد الباطل أو المقضى بفسخه .

## ٢ - علاقة المدين بالموقع اللاحق عليه مباشرة او بموقع آخر سابق على الحامل حسن النية

قد ينقضي الالتزام الصرفي في علاقة المدين بالموقع اللاحق عليه مباشرة نتيجة للمقاصة او لاتحاد الذمة مثلا ، ولا ينهض هذا الأقتضاء حجة على الحامل الحسن النية الذي آلت اليه الكميال بعد قيام سبب الأقتضاء . وعليه لو اصبح المظهر دائئا للمظهر اليه بقيمة الكميال او اذا أصبح المحرر - الساحب - دائئا للمستفيد الأول فان التزام المظهر تجاه المظهر اليه أو دين الساحب تجاه المستفيد ينقضي بالمقاصة القانونية اذا توافرت شروطها وبقي مع ذلك للحامل الحسن النية الذي آلت اليه الكميال بعد قيام سبب الأقتضاء ، الحق في مطالبة المدين بالوفاء .

وكذلك اذا انقضى الالتزام الصرفي نتيجة اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد . اي نتيجة اتحاد الذمة فان هذا الأقتضاء لا يحول دون مسؤولية المدين تجاه الحامل حسن النية الذي تملك الكميال بعد توافر سبب الأقتضاء .

## ٢ - التظهير التوكيلي

يعنى التظهير التوكيلي هو ان المظهر يوكل المظهر اليه في تحصيل قيمة سند الكميال . لذلك (١) تكون العلاقة بين المظهر والمظهر اليه هي علاقة موكل بوكيل بموجب الوكالة التجارية مادة ٢٤٧ تجاري وما بعدها . (٢) ويجوز لهذا الوكيل تظهير سند الكميال بطريق الوكالة ، ويجوز للمسئولين ان يقدموا ضد الوكيل - الحامل - الاعتراضات التي يمكن ايرادها ضد المظهر - الموكل - ويجوز للوصي او القيم توكيل الغير بطريق التظهير التوكيلي في قبض قيمة سند الكميال الذي يملكه ناقص الأهلية او عديمها .

## ١ - علاقة المظهر ( الموكل ) بالمظهر اليه ( الوكيل )

لما كان المظهر اليه يعتبر وكيلا عن المظهر ، فله ان يستحصل قيمة



الكمييال من المدين ، واذا امتنع المدين عن الأداء في ميعاد الاستحقاق فعليه ان يقوم باسمه الخاص بعمل الاحتجاج - احتجاج عدم الأداء - وتبلغه فيه واخبار الموقعين في سند الكمييال - بأخبار عدم الاداء - ويطلب اشهار افلاس من يتوقف منهم عن الأداء - الدفع - .

وعند تحصيل المظهر اليه قيمة الكمييال ، ان يسلمها للمظهر - الموكل - الذي وكله وان يقدم له حسابا عن الاعمال التي قام بها . وأن يسترد المصاريف التي صرفها في سبيل تحصيل قيمة سند الكمييال .

يجوز للمظهر ان يعزل المظهر اليه في أي وقت شاء قبل قبض قيمة الكمييال الموكل بقبضه . وفي حالة العزل ينبغي على المظهر اليه - الوكيل - ان يرجع الكمييال الى المظهر . وقد يتم العزل بشطب التظهير التوكيلي او بكتابة عبارة تدل على ذلك بشرط ان يوقعها المظهر .

لا ينتهي التظهير التوكيلي بوفاة المظهر أو بطرؤ عارض من عوارض عدم الأهلية كجنون أو عته ، بل يظل قائما كما هو فإذا أوفى المدين مع علمه بهذه العوارض برئت ذمته . لكن وفاة المظهر اليه - الوكيل - او انعدام اهليته او افلاسه ينهى التظهير التوكيلي - الوكالة - في سند الكمييال .

## ٢ - علاقة المظهر والمظهر اليه بالغير

يجوز للمدين والضامنين في سند الكمييال ان يتمسكوا في مواجهة المظهر اليه - الوكيل - بالدفع التي يمكن لهم توجيهها الى المظهر - الموكل - مادة ١/٤٠٤ تجاري وذلك لأن المظهر اليه هو وكيل عن المظهر ولهذا فلا يترتب على التظهير التوكيلي قاعدة تطهير الدفع .

ولكن لا يجوز للمدين أو أحد الضامنين في سند الكمييال أن يتمسك في مواجهة الوكيل - المظهر اليه - بدفع يستند على علاقة شخصية بينهما كتمسكه مثلا بالمقاصة اذا كان احدهما دائنا للوكيل - المظهر اليه - حيث ان المظهر اليه ولو كان يعمل باسم نفسه الا انه يعمل لحساب غيره وهو المظهر - الموكل - .

لا يجوز للمظهر اليه - الوكيل - ان يطالب بقيمة سند الكميال اذا  
افلس المظهر - موكله - لأن صفة المظهر اليه تقضي بالأفلاس فتزول  
صفته كوكيل ويعتبر المظهر - الموكل - هو الحامل الحقيقي لسند الكميال  
الذي يدخل مع سائر أمواله في ضمان حقوق دائنيه . اما اذا أفلس المظهر  
اليه - الوكيل - فلا تدخل قيمة سند الكميال في ضمان حقوق دائنيه ، لأن  
التظهير التوكيلي لا ينقل ملكية سند الكميال اليه .

لا يجوز للمظهر اليه - الوكيل - تظهير سند الكميال تظهيرا ناقلا  
لملكته الى الغير لأنه لا يملك الحق الثابت فيه حتى يستطيع ان ينقله للغير ،  
وكل ما يستطيع القيام به هو ان يوكل هذا الغير بطريق التظهير التوكيلي  
في قبض قيمة سند الكميال .

لقد نصت المادة ٤٠٤ تجاري الى صيغة التظهير التوكيلي التي يجب ان  
تكتب بعبارة صريحة على سند الكميال « القيمة للتحويل » أو « لأجل  
التغطية » أو « لقبض قيمته » أو « بالوكالة » .

### ٣ - التظهير التأميني

يقصد بهذا التظهير التأميني رهن الحق الثابت في سند الكميال ضمانا  
لدين في ذمة المظهر - الحامل - السابق - للمظهر اليه - الحامل الجديد -  
أي يصبح الحامل الجديد دائما مرتها للحامل السابق . فالتظهير التأميني  
رهن من جهة العلاقة بين المظهر والمظهر اليه وهو تظهير في العلاقة مع  
الغير مادة ٤٠٥ تجاري .

ولا يتم التظهير التأميني الا بصيغة معينة « البديل بالرهن » أو « البديل  
بالكفالة » أو بأي تعبير آخر يتضمن معنى التأمين .

### آثار التظهير التأميني :

ان آثار هذا التظهير هو خليط من آثار التظهير الناقل للملكية وآثار

الرهن .

١ - للدائن المرتهن ( المظهر اليه ) أن يطالب بقيمة سند الكميال في أجل

ادائه - موعد استحقاقه - واتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ حق  
الراهن ( المظهر ) تجاه المسؤولين في حالة امتناع المدين عن الأداء •  
فاذا أهمل كان مسئولاً تجاه المظهر عن تعويض الضرر الذي لحقه  
وهو قيمة الكميال •

٢ - للدائن المرتهن ( المظهر اليه ) اذا حل أجل أداء سند الكميال وقبض  
قيمه وكان أصل دينه قد حل هو الآخر ، كان له أن يستبقى مقدار  
حقه ويرد الباقي الى المظهر • ولكن اذا كان دينه لم يحل بعد واستوفى  
قيمة الكميال في ميعاد استحقاقه كان له ان يحتفظ بهذه القيمة حتى  
يحل دينه الا انه يكون مسئولاً عن الفوائد القانونية عن المبلغ الموجود  
في حيازته •

٣ - للدائن المرتهن ( المظهر اليه ) لسند الكميال في سبيل تحصيل قيمته ،  
ان يظهره الى غيره ما لم يمنع من ذلك بشرط صريح •

٤ - يحمي التظهير التأميني ، الدائن المرتهن ( المظهر اليه ) من الدفع  
التي يردها المدين أو أحد الملتزمين في سند الكميال بمواجهة المظهر  
اليه المرتهن ولو ان المدين يستطيع التمسك بها في مواجهة المظهر  
الراهن مادة ٤٠٥/٢ تجاري •

٥ - يعتبر هذا التظهير التأميني في حكم التظهير الناقل لملكية سند الكميال  
الى المظهر اليه المرتهن في علاقته بالغير ، ولكن في علاقته بالمظهر  
الراهن تبقى ملكية سند الكميال تعود له •

#### التظهير بعد ميعاد الاستحقاق

اعتبر القانون التجاري التظهير اللاحق على أجل الاستحقاق بشرط  
قبل تحرير احتجاج عدم الأداء أو قبل انقضاء الأجل المحدد لتحريره  
( المدة المحددة لتحرير الاحتجاج هي يوم الاستحقاق واليومين التاليين له )  
تظهيراً طبيعياً يرتب جميع الآثار التي للتظهير السابق على أجل الأداء ، فيكون  
للمظهر اليه ( الحامل ) الذي حصل على سند الكميال بعد أجل ادائه مطالبة

الساحب ( المدين ) بأداء قيمته ، وان يقوم بسحب احتجاج عدم الأداء اذا امتنع عن الاداء ، وأن يبلغ به بقية الملتزمين في سند الكميال . وتعتبر التظهيرات جميعا مطهرة لسند الكميال من الدفع مادة ١/٤٠٦ .

اما اذا كان التظهير لاحقا لسحب احتجاج عدم الاداء ، أو بعد مضي الأجل المحدد لتحرير احتجاج عدم الأداء مادة ٢/٤٠٦ تجاري فانه يعتبر تظهيرا غير طبيعي لا يرتب الا آثار النقل العادي للدين - حوالة الحق - مادة ٢٢٤ وما بعدها من القانون التجاري . وحينئذ يجوز للمدين ان يدفع بمواجهة الحامل كل دفع من حقه ان يورده تجاه محرر السند - الساحب - كأدائه بتسديد قيمة الكميال للمحرر أو انه لم يستوف مقابله ، لان التظهير أصبح بمثابة حوالة مدنية كما لا يصح ان يكون الكميال قابلا للتداول .

وإذا كان التظهير خاليا من التاريخ مادة ٣/٤٠٦ تجاري فهو تظهير صحيح كأنه قد وقع قبل انقضاء المدة المحددة لتحرير الاحتجاج . ولم يجيز القانون التجاري في هذه الفقرة أثبات عكس هذا . أي أن الفقرة الثالثة أقامت قرينة قانونية بأسببية التظهير غير المؤرخ على ميعاد تحرير احتجاج عدم الأداء .

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى سند كميال لم يحزر في منته كلمة ( أمر ) »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه (م) مبلغ قدره (٦٠٠) دينارا بموجب سند كميال مستحق الاداء محرر لأمر (هـ) ومظهر لأمرى ، ورغم المطالبة فانه ممتنع عن تأديته .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠  
المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمحاكمة والحكم عليه بالمبلغ المذكور

وفائدته القانونية وتحميله مصاريف المحاكمة مع تبليغه بصورة الكميالة .  
المدعى المحامي (ل)

طابع صندوق التقاعد      طابع دفاع وطني      طابع مالي  
الأيضاح : المدعى (ل) يحمل سند كميال مظهر له من قبل المسحوب له  
وهو المظهر (هـ) اقام به الدعوى على صاحبه (م) يطالبه بمبلغه وفائدته ،  
فوجدت المحكمة ان سند الكميال المبرز كان مظهرا قبل الاستحقاق لأمر  
(ل) وانه كان خلوا من عبارة ( لأمر ) وان خلو سند الكميال من هذه  
العبارة لا ينفي صحته ، لأنها ليست من الشروط الازامية في الكميال التي  
نصت عليها المادة (٤٦٤) من القانون التجاري . وبالتالي فان تداول الكميال  
بطريق التظهير كان صحيحا . وبناء عليه فان المحكمة الزمت المدعى عليه  
بقيمة الكميال وفائدته من تاريخ اقامة الدعوى لحين التأدية وفقا للمادة  
١/٣٩٧ وبدلالة المادة (٤٦٦) تجاري .

٢ - « صيغة دعوى كميال خاضعة لاحكام حوالة الحق »  
السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....  
المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٠٠) دينارا بموجب سند  
كميال مستحق الأداء محرر لأمر (هـ) ومظهر لأمر (م) رغم المطالبة فانه ممتنع  
عن تسديده . لذا اطلب جلبه للمرافعة والزامه بقيمته وفائدته القانونية  
وتحميله مصاريف المحاكمة .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠ .

المدعى المحامي (ل)  
طابع صندوق التقاعد      طابع دفاع وطني      طابع مالي  
الأيضاح : اقام المدعى - المظهر له (ل) دعواه على المدعى عليه - صاحب  
الكميال (م) يطالبه فيها بمبلغ الكميالة وفائدتها .

سمعت المحكمة اقوال الطرفين ، ودققت الكميالة المبرزة ، فوجدتها  
 مظهرة لأمر المدعى (ل) . ولما كان الساحب (م) قد ادرج في متنها عبارة  
 لأمر دائنه - المسحوب له (هـ) فقط [ لأمر هـ - فقط ] فوجود مثل هذه  
 العبارة - والعبارات المشابهة لها ، لفلان دون غيره ، لفلان دون اذنه ، لفلان  
 دون أمره ، ليست لأمر - تمنع نقل الكميالة بالتظهير ، وانما تنقلها عن  
 طريق حوالة الحق مادة ٣٦٢ ، ٣٦٣ من القانون المدني . ولما كان المدعى  
 عليه - الساحب (م) وهو المدين المحال عليه لم يقبلها فانها لا تكون نافذة  
 في حقه . وعليه ردت المحكمة دعوى المدعى وافهمته في اقامة الدعوى على  
 من ظهر الكميالة له وهو المظهر (هـ) ولهذا ان يرجع على الساحب (م) .

٣ - « صيغة دعوى كميال مظهر بجزء من مبلغ الكميال »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (م) ٠٠٠٠٠

وجه الدعوى : سحب المدعى عليه سند كميال بقيمة (٨٠٠) دينارا لأمر  
 المسحوب له (هـ) وقد قام بتظهير جزء من مبلغه وقدره (٢٠٠) دينارا  
 لأمره . رغم المطالبة والأستحقاق فانه ممتنع عن تسديده . لذلك اطلب  
 دعوة المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المتوهم عنه اعلاه مع تحميده  
 مصاريف المرافعة .

الاسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

المدعى المحامي (ل)

طابع صندوق التقاعد      طابع دفاع وطني      طابع مالي

الأيضاح : بعد ان استمعت المحكمة لأقوال الطرفين المتخاصمين ، دقت  
 الكميال المبرزة من قبل المدعى فوجدت ان المدين - الساحب (م) قد تعهد  
 بأداء مبلغ قدره (٨٠٠) دينارا لأمر المسحوب له - المظهر (هـ) بينما وجدت  
 على ظهر الكميال تظهيراً بمبلغ (٢٠٠) دينارا وهو تظهير جزئي من مبلغ

الكمييال الأجمالي • وحيث ان القانون التجاري قد اشترط في المادة (٣٩٨) تجاري وجوب وقوع التظهير على مبلغ الكمييال بأكمله ، فان وقع على جزء منه فانه يعتبر باطلا ولا يترتب عليه أي أثر • ولهذا فان المحكمة قررت رد دعوى المدعى • وأفهمته بأقامة دعواه على من ظهر له الكمييال وهو المظهر (هـ) •

٤ - « صيغة دعوى كمييال مظهر على بياض »

السيد حاكم بداعة ..... المحترم

المدعى : (ع) .....

المدعى عليه : (ل ، هـ) .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٦٠٠) ديناراً بموجب سند كمييال مؤرخ في / / ١٩٧ ، رغم المطالبة والاستحقاق فانهما ممتنعان عن تأديته • لذلك اطلب جلبهما للمرافعة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحميلهما مصاريف المرافعة •  
الأسباب الثبوتية : سند الكمييال المؤرخ في / / ١٩٧ ، ارفق صورتين من الدعوى لتبليغ المدعى عليهما بهما •

المدعى (ل)

٥٠ فلساً طابع مالي

٢٠ فلساً طابع دفاع وطني

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل (ع) بموجب الكمييال المظهرة من قبل (ل) و (هـ) و (ص) والمسحوبة من قبل (م) الدعوى على المظهرين فقط (ل ، هـ) • اقر المدعى عليهما بتوقيعيهما على وجه الكمييال بصفتها مظهرين على بياض ، ودفعاً بأن القانون التجاري قد اشترط لصحة التظهير على بياض ان يوضع توقيع المظهر على ظهر الكمييال وليس على وجهه كما هو الحال في الكمييال المبرزة ، وان التظهير هذا هو بحكم الحوالة وهي لا تكون نافذة بحقهما الا بقبولها ( كمحال عليهما ) وانهما لم يقبلاها • لذلك طلبا رد الدعوى • دقت المحكمة دفع المدعى عليهما فوجدته واردا فقررت رد الدعوى وأفهمت المدعى بان يقيم دعواه ضد من ظهر له الكمييال وهو (ص) ولهذا

ان يرجع بحقه على المظهرين (ل ، هـ) والساحب (م) عن طريق الدعوى •  
٥ - « صيغة دعوى كميال مظهر على بياض »  
السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (ل) .....  
-----

المدعى عليه : (م) .....  
-----

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٣٩٠) ديناراً بموجب سند كميال مسحوب لأمره مع كفالاته المطلقة ومظهر لأمرى • رغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن تأديته ، لذلك اطلب جلب المدعى عليه للمحاكمة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته من تاريخ قيد الدعوى لحين التأدية وتحميله مصاريف الدعوى مع تبليغ المدعى عليه بصورة الكميال •

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في / / ١٩٧ •

المدعى (ل)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل (ل) الدعوى على (م) بصفته مظهراً وكفيلاً ضامناً لتأدية قيمة الكميال •

اقر المدعى عليه بتوقيعه على بياض على ظهر الكميال ، وانكر شرح التظهير الواقع والذي قام بادراجه المدعى بالذات وهو التنازل عن سحب الانذار بالدفع ، وحيث ان ذلك التنازل لم يكن من جملة الحالات الثلاثة التي خولتها المادة (٤٠٠) تجاري للحامل أن يملئها في الشرح •

رد المدعى على دفع المدعى عليه ، بأن التنازل عن سحب الانذار حصل بموافقة المدعى عليه وان انكر فأطلب تحليفه اليمين بشأن ذلك ، فحلفها • وعليه ردت المحكمة دعوى المدعى وفقاً للمادة (٤٠٠) وبدلالة المادة (٤٦٦) من القانون التجاري •

٦ - « صيغة دعوى سند كميال في صيغة التظهير بدون شرط عدم الضمان »

السيد حاكم صلح ..... المحترم



المدعى : (ل) \*\*\*\*\*

المدعى عليه : (م ، ه) \*\*\*\*\*

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٤٩٥) ديناراً بموجب كميال مظهر لأمرى ، رغم المطالبة والاستحقاق فانهما ممتنعان عن تسديده .  
لذلك اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزاهما بالتضامن والتكافل بالمبلغ المدعى به وفائده وتحميلهما كافة المصاريف مع تبليغهما بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

المدعى (ل)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : رفع المدعى - المظهر له (ل) الدعوى على المظهر (م) والساحب (ه) وطلب الحكم عليهما بالتضامن والتكافل بمبلغ الكميال . دقت المحكمة سند الكميال المبرز ، فوجدت مدونا على ظهره في صيغة التظهير ، عبارة ( بدون ضمان ) بتوقيع المظهر . ولما كان المظهر غير مسؤول عن تسديد قيمة الكميال في هذه الحالة لوجود شرط عدم الضمان وفقاً للمادة (٤٠١) تجاري ، ولاعتراف صاحب الكميال (ه) بتوقيعه على وجه الكميال ، لذلك قررت المحكمة رد الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الاول - المظهر ، والحكم على محرر الكميال المدعى عليه الثاني (ه) بمبلغ الكميال .  
٧ - « صيغة دعوى كميال دفع المدعى بقاعدة تطهير الدفع »  
السيد حاكم بدائة \*\*\*\*\* المحترم

المدعى : (ه) \*\*\*\*\*

المدعى عليه : (ل) \*\*\*\*\*

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٧٠٠) ديناراً بموجب كميال مسحوب لأمر (ع) ومظهر لأمرى ، ورغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن تسديده ، ولذا اطلب دعوته للمرافعة والزاه بالمدعى به وتحميله مصاريف المحاكمة ، وتبليغه بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

المدعى (هـ)

٢٠ فلسا طابع دفاع وطني ٥٠ فلسا طابع مالي

الأيضاح : أقام المدعى - المظهر له - الحامل (هـ) الدعوى على المدعى عليه -

الساحب (ل) يطالبه بمبلغ الكميال .

اعترف المدعى عليه وهو منظم الكميال بسحبه الكميال للمسحوب له

(ع) غير انه انكر استلام بدل قيمته منه ، كما انه لم يدع وجود المواضعة

بين المدعى ، والمسحوب له وهو المظهر (ع) .

اجاب المدعى ، ان التظهير يطهر سند الكميال من الدفع التي يمكن

بها الاحتجاج تجاه حامل الكميال حسن النية .

قررت المحكمة استنادا الى المادة (٤٠٣) وبدلالة المادة (٤٦٦) من

القانون التجاري ، الزام المدعى عليه بمبلغ الكميال . وافهمته باقامته

الدعوى على (ع) المسحوب له سند الكميال .

٨ - « صيغة دعوى كميال دفع فيها بالمواضعة »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (هـ) .....

المدعى عليه : (ل) .....

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٤٩٠) دينارا بموجب

سند كميال مسحوب لأمر (ع) ومظهر لأمرى . ورغم المطالبة والاستحقاق

فانه يرفض تسديده ، لذلك اطلب جلبي للمحاكمة والحكم عليه بالمدعى به

وتحميله مصاريف المرافعة مع تبليغه بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

المدعى (هـ)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : رفع المدعى - الحامل (هـ) الدعوى على المدعى عليه - الساحب

(ل) ويطلب الزامه بمبلغ الكميال •

اعترف المدعى عليه بسند الكميال المسحوب ، وادعى وجود المواضعة بين المدعى - المظهر له - الحامل (هـ) وبين المسحوب له - المظهر (ع) للأضرار به وذلك بحرمانه من توجيه دفعه تجاه المظهر مباشرة • ولعجز المدعى عليه عن اثبات دفعه بالمواضعة التي تجيزه المادة (٤٠٣) تجاري تجاه حامل الكميال ، فانه طلب توجيه اليمين الى خصمه ( حامل الكميال ) فحلفها حسب الأصول •

قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به (٤٩٠) دينارا وفقا للمادة (٤٠٣) وبحكم المادة (٤٦٦) من القانون التجاري • وكافة مصاريف الدعوى •

٩ - « صيغة دعوى كميال دفع المظهر فيها بتسديد مبلغها للساحب »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (هـ) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ع) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠٠) دينارا بموجب سند كميال مسحوب لأمر (ع) ومظهر لأمري ورغم المطالبة والأستحقاق فانه ممتنع عن التادية • لذلك اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحمله مصاريف المرافعة •

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / ١٩٧ /

المدعى (هـ)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : اقام المدعى - المظهر له - الحامل (هـ) الدعوى على المظهر - المسحوب له (ع) وطلب الحكم له بالمبلغ المدعى به •

اعترف المدعى عليه - المظهر - (ع) بتوقيعه على ظهر الكميال وانه كان مشغول الذمة بمبلغ الكميال ولكنه ادعى بتسديده الى منظم الكميال

وهو صاحبه (ل) • قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفقا للمادة (٤٠١/١) وبحكم المادة (٤٦٦) من القانون التجاري وخيرته بأن يقيم الدعوى على (ل) صاحب الكميال اذا شاء •

١٠ - « صيغة دعوى التظهير يظهر الكميال من الدفوع »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (هـ) .....

جهة الدعوى : بموجب الكميال حين الطلب المحرر بمبلغ (١٤٠٠) دينارا المسحوب لأمر (ع) والذي تملكته بطريق التظهير ، فان المدعى عليه مدين لي بالمبلغ المذكور ورغم المطالبة والاستحقاق فانه متمتع عن التأدية • لذلك اطلب جلته للمرافعة والزامه بالمبلغ المذكور والفائدة القانونية مع مصاريف المحاكمة • وتبليغه بصورة الدعوى •

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٤/٤ / ١٩٧ •

المدعى (ل)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا      طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : رفع المدعى - الحامل (ل) الدعوى على المدعى عليه (هـ) وهو أحد المظهرين للكميال •

اعترف المدعى عليه بالمرافعة بالكميال الا انه انكر قبض مبلغها من الشخص الذي ظهرها له وهو الحامل (ع) وطلب جلته للمرافعة وتحليفه اليمين على عدم الكذب بالأقرار •

دفع المدعى اقوال المدعى عليه بأنه ليس للأشخاص المقامة عليهم الدعوى بسبب سند الكميال ان يدفعوا دعوى الحامل بما لهم من صلات أو معاملات شخصية مع الساحب أو مع الحاملين السابقين ما لم يكن الحامل قد حصل على السند بالمواضعة لأضرار المدين كما نصت على ذلك المادة (٤٠٣) تجاري المطبقة على السندات لأمر بحكم المادة (٤٦٦) من القانون التجاري •

قررت المحكمة الزام المدعى عليه بمبلغ سند الكميال وفائدته ٥٪ من يوم اقامة الدعوى ومصاريف المرافعة ٠٠٠ وخيرته برفع الدعوى على حامل الكميال (ع) الذي ظهر له الكميال .

١١ - « صيغة دعوى سند كميال مظهر »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ع) يسكن في المحل المرقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع ٠٠٠  
المدعى عليه : (هـ ، ص) يسكنان في المحل المرقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع ٠٠٠  
جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٢٨٠٠) دينارا بموجب سند كميال مستحق الأداء موقع من الساحب (هـ) لأمر (ص) الذي قام بتظهيره لأمرى . ورغم المطالبة فأنهما ممتعان من التأدية . لذلك اطلب جلبهما للمرافعة والزامهما متضامنين بالمبلغ المذكور اعلاه مع مصاريف الدعوى والفوائد القانونية . وتبلغهما بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

المدعى (ع)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا      طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : بعد ان رفض الساحب والمظهر تأدية بدل سند الكميال في تاريخ استحقاقه ، فان المدعى (ع) قام بالاجراءات التي تتطلبها منه المادتان ٤٣٠ ، ٤٣١ تجاري فقد وجه انذارا رسميا الى ساحب الكميال (هـ) في اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق يثبت امتناعه عن الأداء . ثم اخبر مظهره (ص) بعدم تأدية الساحب بدل الكميال في اليوم التالي ليوم سحب الأذار . وعندئذ اصبح من حق المدعى الرجوع على الساحب والمظهر مجتمعا ومنفردا حسبما نصت عليه المادة ٤٣٣ تجاري عن طريق اقامة الدعوى عليهما بالتضامن وهو اضمن لاستيفاء حقه .

وكما ذكرنا آنفا فان للمدعى (ع) ان يقيم دعواه على المظهر (ص) أو على الساحب (هـ) فان اقامها على الساحب فلا يقبل منه اي دفع كان تجاه

المدعى وهو المظهر له ( الحامل ) لأن التظهير يظهر سند الكميال من  
الدفع وفقاً للمادة ٤٠٣ تجاري . ولكن للساحب الحق بعد الحكم عليه  
ان يتابع حقه تجاه المستفيد (ص) وهو المسحوب له . اما اذا اقام الدعوى  
على المستفيد - المسحوب له - وهو مظهره فلهذا الحق ان يبدى دفعه  
بمواجهة المدعى كالدفع مثلا بعدم قبضه مبالغ سند الكميال أو الدفع  
بالمقاصة أو الدفع بالبراء وغير ذلك من الدفع .

١٢ - « صيغة دعوى كميال مظهر تظهير توكيلي »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (م) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ل) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (١٤٠٠) ديناراً بموجب سند  
كميال مسحوب لأمر (هـ) وقد اوكلني بقبض قيمته من المدعى عليه الذي  
رفض تسديده رغم المطالبة والاستحقاق ، لذلك اطلب دعوة المدعى عليه  
للمرافعة والزامه بقيمته وتحميله المصاريف .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / ١٩٧ / ٠

المدعى (م)

وكالة عن موكله (هـ)

توقيعه على طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلساً توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً  
الأيضاح : وضع (م) المدعى - المظهر له الكميال وكالة للمحكمة ، بأن  
المدعى عليه (ل) قد سحب سند الكميال للمسحوب له - المظهر (هـ)  
والذي قام بتظهير الكميال وأوكلني في تحصيل قيمته البالغة (١٤٠٠) ديناراً  
من المدعى عليه المذكور الذي رفض تسديده بحجة التقاص بما يطلبني من  
دين سابق .

اعترف المدعى عليه (ل) بسند الكميال وازاد بأن التظهير وفقاً للمادة  
(٤٠٠) من القانون التجاري ينقل ملكية الكميال للمظهر له وهو المدعى

ولما كان مدين لي بدين سابق قدره (٤٠٠) ديناراً لذلك طلب التقاص بين الدينين •

وجدت المحكمة ان سند الكميال المبرز ، مسحوباً من قبل المدعى عليه (ل) لأمر المسحوب له (هـ) وعلى ظهره توقيعاً يُعزى للأخير المظهر (هـ) وعبارة ( للقبض ) • وحيث ان العبارة المذكورة تعنى التظهير التوكيلي ، وهو يبقى الكميال على ملكية صاحبه المظهر (هـ) • اما علاقة المدعى - المظهر له (م) بسند الكميال فهي علاقة وكيل بقبض قيمته وكالة عن موكله (المظهر هـ) لذلك استناداً للمادة (٤٠٤) تجاري قررت المحكمة الزام المدعى عليه بمبلغ الكميال والمصاريف وخيرته باقامة الدعوى على المدعى (م) بطلبه عليه •

١٣ - « صيغة دعوى كميال لا يتضمن عبارة التظهير التوكيلي »

السيد حاكم صلح ••• المحترم

---

المدعى : (ص) يسكن شارع ••• غرفة رقم •••

---

المدعى عليه : (م) يسكن محلة ••• رقم دار •••

---

جهة الدعوى : ترتب لي مبلغ قدره (٤٨٠) ديناراً بذمة المدعى عليه بموجب

---

كميال ، رغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن تسديده • لذلك اطلب جلبة

---

للمحاكمة والزامه بالمبلغ المدعى به ومصاريفه •

---

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠ •

المدعى (ص)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : اقام المدعى - المجير له وهو حامل الكميال (ص) الدعوى على

المدعى عليه - المجير (م) وهو المجير له الكميال وكالة من قبل المسحوب

له الكميال (هـ) •

اعترف المدعى عليه (م) بتوقيعه على ظهر الكميال ، ودفع بأنه ظهر

الكيميال وكالة عن المسحوب له (هـ) الى المدعى (ص) وليس ما قام به من  
تظهير يعنى التظهير التمليكي للمدعى ، لذلك طلب رد الدعوى عنه .  
دققت المحكمة سند الكيميال وظهر لها ان المدعى عليه (م) وهو المظهر  
قد ظهر الكيميال تظهيراً تمليكيًا للمدعى (ص) لأن التظهير التوكيلي وفقا  
للمادة (٤٠٤) تجاري لا يكون الا بعبارة صريحة تدون على ظهر الكيميال  
( للتحصيل ) أو ( للقبض ) أو ( بالوكالة ) أو ( لأجل التغطية ) وحيث ان  
مثل هذه العبارات أو بما يتضمن معناها لم تدون على الكيميال ، لذلك قررت  
المحكمة الزام المدعى عليه بمبلغ الكيميال والمصاريف وخيرته بالرجوع على  
الساحب - منظم الكيميال (ل) عن طريق الدعوى .

١٤ - « صيغة دعوى كيميال مظهرة بعد انذار عدم الدفع »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٢٤٠٠) دينارا بموجب سند  
كيميال مؤرخ في / / ١٩ مسحوب لأمر (هـ) ومظهر لأمرى ، وانه  
مستحق الأداء ، ولامتناع المدعى عليه عن التسديد رغم المطالبة .  
الأسباب الثبوتية : سند الكيميال المؤرخ في / / ١٩٧ .  
المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته  
القانونية وتحمله كافة المصاريف . وتبلغه بصورة الدعوى .

المدعى (ل)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل (ل) الدعوى على ساحب سند الكيميال (م)  
يطالبه ببدله والفائدة والمصاريف .

استمعت المحكمة اقوال الطرفين ودققت سند الكيميال المبرز فوجدته  
مظهرا بعد انذار عدم الدفع المسحوب للساحب ، لأمر المدعى (ل) . وحيث



ان التظهير التام لا ينقل ملكية الكميال للحامل الا اذا حصل وفق القانون اي اذا كان التظهير قد حصل قبل مدة الاستحقاق او بعد مدة الاستحقاق ولكن قبل مضي المهلة بسحب اذار عدم الدفع لهذا قررت المحكمة رد دعوى المدعى وفقا للمادة ٤٠٦/٢ وبدلالة المادة ٤٦٦ تجاري لأن خصومته غير موجهة ضد الساحب (م) وهو المدعى عليه بل يجب ان توجه ضد من ظهر له سند الكميال وهو (هـ) ولهذا ان يرجع بدين الكميال على الساحب (م) .

١٥ - « صيغة دعوى كميال مظهر بعد المدة المحددة لسحب الانذار »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ص) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ل ، هـ) ٠٠٠٠

جهة الدعوى : المدعى عليهما مدينان لي بمبلغ قدره (٦٠٠) دينارا بموجب سند كميال مؤرخ في ١٩٧ / ٨ / ٥ لمدة شهرين مستحق الأداء مسحوب لأمر (ع) ومظهر لأمري . رغم المطالبة فأنهما ممتنعان عن التسديد .  
الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧ / ٨ / ٥ .

المطالب : اطلب جلب المدعى عليهما للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية لحين التأدية وتحميلهما مصاريف المحاكمة .

المدعى (ص)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا      طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : استمعت المحكمة لأجوبة المتخاصمين ، فوجدت ان التظهير على ظهر الكميال كان واقعا بعد المدة المحددة لسحب الانذار بعدم الدفع ، اذ ان الكميال مسحوب لمدة شهرين اعتبارا من ١٩٧ / ٨ / ٥ وكان التظهير بتاريخ ١٩٧ / ١٠ / ١٥ ففي هذه الحالة يصبح الكميال غير قابل للتداول وهو بمثابة النقل العادي للدين الذي يحكمه القانون المدني حسب المادة (٢٦٢ و ٢٦٣) . لذلك قررت المحكمة رد الدعوى لعدم توفر الخصومة ،

والمدعى (الحامل) ان يرجع على المظهر (ع) ولهذا ان يرجع على المدينين  
ساحبي سند الكميال (ل ، هـ) بقيمة الكميال \*

١٦ - « صيغة دعوى كميالة مظهرة قبل الاستحقاق »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) الساكن في المحلة ٠٠٠ رقم دار ٠٠٠

المدعى عليه : (ص ، م) الساكن في المحلة ٠٠٠ رقم دار ٠٠٠

جهة الدعوى : المدعى عليهما مدينان لي بمبلغ (٩٠٠) دينارا بموجب سند

كميال مؤرخ في ١٢/٢/١٩٧٠ \* مستحق الأداء مسحوب لأمر (ص)

ومظهر لأمر ، رغم المطالبة فأنهما امتنعان عن تسديده ، لذا اطلب جلبهما

للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته لحين التأدية وتحيلهما

مصاريف المحاكمة \* مع تبليغهما بصورتى الدعوى \*

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧٠ \*

المدعى (ل)

توقيعه على طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل (ل) الدعوى على المظهر (ص) والساحب

(م) ويطلب الحكم له بمبلغ الكميال والفائدة والمصاريف \*

استمعت المحكمة الى دفع المتخاصمين ووجدت ان الكميالة مسحوبة

لمدة شهرين اعتبارا من ١٢/٢/١٩٧٠ وانها مظهرة بتاريخ ٨/٤/١٩٧٠

أي قبل الاستحقاق ، ففي هذه الحالة ، وحالة التظهير الحاصل بعد ميعاد

الاستحقاق ولكن قبل انقضاء مهلة سحب انذار عدم الدفع ، وحالة التظهير

الخالي من التأريخ تعتبر جميعها تظهيرات طبيعية تنقل حقوق الملكية في

الكميالة للمظهر له وهو الحامل (ل) \* لهذا قررت المحكمة وفقا للمادة

(٤٠٦) وبدلالة المادة (٤٦٦) من القانون التجاري ، الزام المدعى عليهما

بقيمة الكميالة والفائدة ٤٪ لحين التأدية والمصاريف بالتضامن \*

١٧ - « صيغة دعوى كميالية مظهرة اقامها الحامل بعد مضي حلول استحقاقها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (م) .....  
المدعى عليه : (ل) .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه (ل) مبلغ قدره (٨٠٠) ديناراً بموجب سند كميال مؤرخ في ٨/٨/١٩٧٧ يستحق أداءه بعد ستة أشهر من تاريخه • ومحرر لأمره وقد ظهره لأمرى ، ورغم المطالبة والاستحقاق فإنه ممتنع عن تسديده •

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٨/٨/١٩٧٧ •  
المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائده القانونية وتحمله مصاريف الدعوى ، مع تبليغه بصورة الدعوى •

المدعى (م)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلساً طابع مالي فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : اقام المدعى - المظهر له - (م) الدعوى على مظهره (ل) بعد حلول اجل اداء الكميالية بأربعة أيام •

دفع المدعى عليه - المظهر - (ل) برد الدعوى للأسباب الآتية :  
(١) ان الحامل - المدعى - لم يقدم الكميالية لمطالبة صاحبها (محرر الكميالية) بتأدية قيمتها في يوم أجل أداءها ( استحقاقها ) أو أحد اليومين اللذين يلبان يوم أجل استحقاقها •

(٢) لم يسحب المدعى ( الحامل ) انذاراً ( بروتستو عدم الاداء ) بواسطة كاتب العدل الى صاحب الكميالية في يوم أجل أدائه أو أحد اليومين التاليين ليوم الأداء ، يطالبه فيها باداء مبلغها •

(٣) لم يسحب المدعى ( الحامل ) اخباراً له بصفته مظهر للكميالية بعدم اداء الساحب لقيمة الكميالية من اليوم التالي لسحب البروتستو •  
ختمت المحكمة المرافعة ورددت دعوى المدعى وفقاً للمواد ٤٢٤ ، ٤٣٠

٤٣١ من القانون التجاري •

١٨ - « صيغة دعوى كيميال حين الطلب مظهر لم يقيم الحامل بطلب وفاؤه في ميعاده »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : المدعى عليه مدين لي بمبلغ قدره (٧٠٠) دينارا بموجب سند كيميال مؤرخ في ١٩٧ / ٦ / ٦ يستحق عند الاطلاع • أو ( يستحق بعد مرور مدة من الأطلاع ) محرر لأمره وقد ظهره لأمره • ورغم المطالبة والاستحقاق فإنه ممتنع عن تأديته • اطلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته وتحميله كافة مصاريف المحاكمة •  
الأسباب الثبوتية : الكميالة المؤرخة في ١٩٧ / ٦ / ٦ •

المدعى (ل)

توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا  
وطابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا

الأيضاح : اقام المدعى - الحامل - (ل) الدعوى على المدعى عليه - المظهر - (م) بقيمة سند الكميال المظهر المستحق حين الطلب ( عند الاطلاع ) وطلب الحكم له بما ادعاه •

اجاب المدعى عليه - المظهر - على الدعوى ، بأن المدعى حامل الكميال حين الطلب لم يقيم بتقديمه لمنظمه ( ساحبه ) ضمن المدة القانونية وهي تقديمه الكميال خلال سنة من تاريخ تنظيمه ، ولذلك فإن خصومة المدعى لا تتوجه اليه كمظهر • ولكن خصومته تتوجه الى الساحب وهو بهذا يحافظ على حقه •

قررت المحكمة رد الدعوى وفقا للمادة ٤٣٩ وبدلالة المادة ٤٦٦

تجاري •

## قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « التظهير يطهر الكمبيالة من الدفع »

رقم القرار - ٩٥/ب/١٩٦٤

تاريخ القرار - ١١/٢/١٩٦٤

ادعى المدعى (ع) المحامي لدى محكمة بداءة الكوفة ان له بذمة المدعى عليه (س) مبلغاً قدره (٣٠٠) ديناراً بموجب اوراق كمبيالة مستحقة الأداء ورغم المطالبة فانه ممتنع عن الدفع . لذا طلب جلب المدعى عليه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع في الأضبارة ٨/ب/٩٦٢ والمنفذ من قبل محكمة بداءة العباسية بتاريخ ١/١٢/٩٦٢ استجابة عن محكمة بداءة الكوفة وتحصيله كافة الرسوم والمصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢١/١٠/٩٦٣ وبعدد ٦٣/ب/١٩٦٢ حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليه بأدائه للمدعى مبلغاً قدره (٣٠٠) ديناراً مع تحصيله المصاريف واجور المحاماة ( لدعوى المدعى والمرافعة الوجيهة بين الطرفين ولسندى الكمبيال المؤرخين ٣٠/١١/٩٥٩ لأمر (ع) والمجيرة على الباقي لحاملها المدعى ولاقرار المدعى عليه بصحة هذين السنتين وتوقيعه عليهما ونظراً لكون الدفع الذي تقدم به المدعى عليه من كونه سديد جزءاً من المبلغ المدعى به والمبين في السنتين المشار اليهما لا يسمح تجاه الحامل المجير له وانما للمدعى عليه اقامة الدعوى بما ادعاه على المستفيد المجير (ع) بما سدده له .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور المبلغ اليه في ١٧/١١/٩٦٣

طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل التمييز في ١٥/١٢/١٩٦٣ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد ان المميز - المدعى عليه - قد أقر بالكمبياليتين المؤرختين ٣٠/١١/٩٥٩ وان المميز عليه - المدعى - قد تملك الكمبياليتين بطريق التظهير وان التظهير يطهر الكمبياليتين من الدفع إذ ليس للشخص المقامة عليه الدعوى بسبب الكمبياليتين ان يدفع دعوى

الحامل بما له من صلات أو معاملات شخصية مع الساحب أو الحاملين السابقين ما لم يكن قد حصل على السند بطريق المواضعة استنادا الى أحكام المادتين ٤٠٣ و ٤٦٦ من القانون التجاري وحيث ان المميز لم يدع المواضعة لذا يصبح الحكم المميز موافقا للقانون فقرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وللمميز الحق باقامة الدعوى بما يدعيه على المظهر وصدر القرار بالاتفاق في ١١/٢/١٩٦٤ .

٢ - « التظهير بجزء من مبلغ سند الكميال يعتبر كان لم يكن م ٣٩٨ تجارى »

رقم القرار - ٣٠٥/ص/١٩٦٤

تاريخ القرار - ٧/٣/١٩٦٤

ادعى (ج) لدى محكمة صلح البصرة بان له بذمة المدعى عليه (ع) مبلغا قدره (١٦) ديناراً من أصل مبلغ الكميال المؤرخة ٦/٦/١٩٦١ المظهرة لأمره من قبل مالكها الاول (ج) ولامتناعه عن الدفع رغم المطالبة والاستحقاق لذا طلب أولاً وضع الحجز الاحتياطي على ثلث راتبه الذي يتقاضاه من شركة نفط البصرة ثم جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتصديق الحجز الاحتياطي وتحميله كافة المصاريف والفائض القانوني من تاريخ المطالبة لحين التأدية .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٣/٢/١٩٦٤ وبعدد ١٥٤/١٩٦٤ حكماً وجاهياً بعد ان قررت وضع الحجز الاحتياطي على ربع راتب المتحجز عليه (ع) يقضى برد دعوى المدعى مع تحميلة المصاريف - حيث ظهر للمحكمة من اعتراف المدعى بأن السند الكميال قد ظهر له بمبلغ (١٦) ديناراً وهو بالأصل (١٠٠) دينار وحيث ان هذا التظهير لا يعتبر قانوناً ويعتبر كأنه لم يكن لذا فلم تعتبر هذه المحكمة التظهير الواقع قانونياً لم تأخذ به واصبح المدعى لا علاقة له بالسند ولا يصح ان يكون مدعياً به في دعوى .  
ولعدم فاعة المدعى بهذا الحكم طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل

تمييزه بتاريخ ٩/٢/١٩٦٤ وذكر بلائحته بان المحكمة استندت في ردها الدعوى على اجتهادها بان الكميالة قد ظهرت بجزء من مبلغها غير ان الكميالة قد ظهرت بكاملها دون تجزئة وحيث ان التظهير يطهر الدعوى من كافة الدفع بالنسبة لسندات الأمر وان اعترافه بتسديد المدعى عليه جزءا من مبلغ الكميالة لا يمنع من تكليف المدعى عليه عن مراجعة الطرق القانونية لاستحصال ما سده من المالك الأصلي فعدم التفات المحكمة الى ذلك أمر يعرض قرارها للنقض .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان الحكم المميز بالنظر لما استند اليه من أسباب موافق للقانون واعتراضات المميز غير واردة بالنظر لصراحة المادة ٣٩٨ من قانون التجارة التي تنص على ان التظهير بجزء من مبلغ البوليصة يعتبر كأنه لم يكن وبالنظر لاقارره بالجلسة المؤرخة ٢/٢/١٩٦٤ من ان المظهر (ح) هو الذي استلم المبلغ من المدعى عليه وبقي بذمته ستة عشر دينارا فقط لذلك قرر رد اعتراضاته وتصديق الحكم المميز مع تحميل المميز رسم التمييز وللمميز حق اقامة الدعوى على المظهر حول المبلغ المدعى به فيما اذا دفعه له وصدر القرار بالاتفاق في ٧/٣/١٩٦٤ .

٣ - « عند خلو الكميالة من ذكر محل التنظيم تعتبر سنداً عادياً لا يمكن تظهيره »

رقم القرار - ٦١٤/ص/١٩٦٤

تاريخ القرار - ٢١/٥/١٩٦٤

ادعت (ن) لدى محكمة صلح الحلة بأن بذمة المدعى عليه (ع) مبلغاً قدره (٤٠) دينارا بموجب ورقة كميالة مستحقة الأداء لأمر (ح) والمظهرة لأمرها . وان المدعى عليه ممتنع عن التادية رغم مطالبته له . طلبت جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحميله المصاريف واجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المذكورة حكماً وجاها بتاريخ ٤/٤/١٩٦٤ وعدد ٦٤/٣٢٣ يقضى بألزام المدعى عليه بتأديته للمدعية مبلغ الكميال البالغ (٤٠)

دينارا وتحميله الرسوم استنادا الى ورقة الكميال المبرزة المؤرخة ١/١١/١٩٦٣ لأمر (ج) والمظهرة لأمر المدعية ولرأى الخبراء الثلاثة المعينين من قبل المحكمة والذي جاء بالاتفاق مؤيدا توقيع المدعى عليه على الورقة بعد انكاره توقيعه عليها مشغولية ذمته بها .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٨/٤/١٩٦٤ وذكر بلائحته بان المحكمة اتخذت خبراء من كتاب المحكمة ليست لهم الخبرة وغير معروف أنهم امتنوا هذه المهنة ولم تسجل المحكمة اعتراضه عليهم وكان المفروض في مثل هذه الحالة ارسال الورقة الى دائرة التحريات الفنية لتطبيقها واسبابا اخرى ذكرها بلائحته .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الحكم المميز غير صحيح حيث ظهر ان الكميالة خالية من محل التنظيم أو مايقوم مقامه بذكر محل اقامة الموقع على السند بجانب اسمه وتوقيعه ، وعليه فتكون شروط الكميالة مختلة وتعتبر سندا عاديا لا يمكن تظهيره وفق أحكام التظهير في قانون التجارة وبالتالي لا تصح خصومة الحامل تجاه المسحوب عليه فكان على المحكمة رد الدعوى من هذه الجهة فأصدرها الحكم خلافا لذلك نقص أخل بصحة الحكم لذا قرر نقضه واعادة الأوراق الى محكمتها للسير في الدعوى على ضوء ما أوضح اعلاه وربطها بحكم قانوني على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢١/٥/١٩٦٤ .

٤ - « ادعاء الكذب بالأقرار لا يتوجه ضد الحامل »

رقم القرار - ١٠٥٦/ب/١٩٦٤

تاريخ القرار - ١٩/١٢/١٩٦٤ .

ادعى (ص) لدى محكمة بداءة بغداد بأن له بذمة المدعى عليها (ع) مبلغا قدره (١٢٥) دينارا ورغم المطالبة فأنها ممتعة عن الدفع لذا طلب جلب المدعى عليها للمرافعة والحكم عليها بالمبلغ المدعى به (١٢٥) دينارا



وتحميلها مصاريف المحاكمة واجور المحاماة والفائض القانوني من تأريخ  
اقامة الدعوى حتى التأدية .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٥/٦/٩٦٤ وبعدد ١٢٣٣/٩٦٤  
حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليها بتأديتها للمدعى المبلغ المدعى به  
والبالغ (٢٥) دينارا وتحميلها المصاريف والفائدة القانونية اعتبارا من  
١٣/٤/٩٦٤ حتى التأدية الفعلية واتعاب المحاماة البالغة (١١) دينارا .

ولعدم قناعة المدعى عليها (هـ) والتي تدعى بلائحتها التمييزية بأن اسمها  
(ع) بالحكم المذكور المبلغ اليها بتاريخ ٣/٨/٩٦٤ فقد طلبت تدقيقه تمييزا  
ونقضه وسجل تمييزها بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٤ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الميزة قد اعترفت بتوقيعها  
على الكميالة موضوعة الدعوى وان ادعائها بالكذب بالاقرار الوارد فيها  
لا يتوجه للحامل المميز عليه لذا يصح الحكم المميز بما قضى به صحيحا  
وموافقا للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل الميزة  
رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٦/١٢/١٩٦٤ .

٥ - « يكون الحامل المظهر اليه الكميال سميء النية اذا علم بواقعة عدم  
قبض المدين بدل الكميال وعليه ان يقدم الايضاحات الكافية لتأييد  
حسن نيته »

رقم الاضبارة - ٢٤٤٧/ح/١٩٦٦

تأريخ القرار - ٣١/١٢/١٩٦٦

حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية وحيث ان الوقائع تحصل  
في ان (ع) المميز عليه اقام الدعوى ١٩٢١/٦٥ لدى محكمة بداءة بغداد  
ضد المميزين طلب فيها الزامهما متضامنين بمبلغ ٣٣٠٧ دينارا بموجب  
خمس سندات كميال موقعة من (هـ) لامر (ش) الذي ظهرها للمدعى  
(المميز عليه) (ع) الأول مؤرخ في ٣١/١٠/٩٦١ بمبلغ ٤٨٨ دينارا يستحق  
ادائه في ٣٠/٤/٩٦٢ . والثاني مؤرخ ٣١/١٠/٦١ بمبلغ ٤٨٨ دينارا

يستحق اداؤه في ٣١/٧/٩٦٢ • والثالث مؤرخ ٣١/١٠/٩٦١ بمبلغ ٤٨٨  
دينارا يستحق اداؤه في ٣٠/٩/٩٦٢ • والرابع مؤرخ في ٣١/١٠/٩٦١  
بمبلغ ٤٨٧ دينارا يستحق اداؤه في ٣٠/١١/٩٦٢ • والخامس مؤرخ في  
٣١/١٢/٩٦٢ بمبلغ ٣٥٦ دينارا يستحق اداؤه في ٣١/٣/١٩٦٣ •

وقد اصدرت محكمة البداية حكمها في ٣/١٠/٩٦٥ بالزام المدعى  
عليهما متضامنين بأن يدفع مبلغ ٢٣٠٧ دينارا والمصاريف والفوائد بواقع  
٥٪ من تاريخ الأستحقاق حكما غيايبا معلقا على الاستكتاب والتطبيق والنكول  
عن اليمين عند الاعتراض والانكار •

اعترض المحكوم عليهما ( الميزان ) على هذا الحكم فقضى برد  
الاعتراض •

استأنف المدعى عليهما ( الميزان ) هذا الحكم في القضية س/٤٧/  
١٩٦٦ ورأت محكمة الاستئناف ان سند الكميال الأول المستحق في  
٣٠/٤/١٩٦٢ قد مضت عليه مدة تزيد على ثلاث سنوات حتى تاريخ اقامة  
الدعوى في ٢٨/٦/٩٦٥ فكان على محكمة البداية الا تسمع الدعوى بشأنه •  
اما الادعاء بصورية الكميالات أو طلب تحليف اليمين فلا محل له لان هذه  
الدفع لا توجه للحامل الذي لم يثبت سوء نيته ولا محل كذلك للأدعاء  
بسقوط حق الدائن في الرجوع على (ش) لعدم اثبات الامتناع عن الأداء  
بانذار رسمي وفقا للمادة (٤٢٠) تجاري لأن (ش) له توقيعان على ظهر  
الكميالة احدها بصفة مظهر والثاني بصفة كفيل آقال فلا يسقط الحق في  
الرجوع عليه وفقا للمادة (٤٣١) تجاري واصدرت لذلك محكمة الاستئناف  
حكما في ٨/٦/٩٦٦ بتعديل حكم البداية الى مبلغ ١٨١٩ دينارا والمصاريف  
النسبية والفوائد ورد الدعوى بالزيادة •

طعن (ش) و (هـ) في هذا الحكم تمييزا بلائحة قدماها في ٢٩/٩/٩٦٦  
عابا فيها على الحكم المميز مخالفته لحكم المادة (٤٠٣) تجاري التي قررت  
قاعدة ان التظهير يطهر سند الكميال من الدفع - ذلك ان ما ابطال اداؤه

هو الدفع المتعلقة بالمعاملات الشخصية مع الساحب أو مع الحاملين السابقين - ويتضح من صراحة النص ان المراد بهذه القاعدة الحاملون السابقون ولكن (ع) المميز عليه لم يكن من الحاملين السابقين بل هو الحامل الأخير فليس له الاستمسك بهذه القاعدة والدفع يتعلق به بالذات دون غيره وقوام هذا الدفع انه لم يُسلم مبلغ الكميالة وهذا يحتم الاستجابة الى طلب تحليف اليمين بعدم الكذب بالاقرار - واذا ما التفتت محكمة الاستئناف عن ذلك فان حكمها يكون خاطئاً وطلب نقض الحكم .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان المادة (٤٠٣) من القانون التجاري تنص على انه ليس للأشخاص المقامة عليهم الدعوى بسبب البوليصه ان يدفعوا دعوى الحامل بما لهم من صلات أو معاملات شخصية مع الساحب أو مع الحاملين السابقين ما لم يكن الحامل قد حصل على البوليصه بالمواضعة للاضرار بالمدين - وهذا النص هو ترديد لقاعدة التظهير يظهر سند الكميال من الدفع قبيل الحامل حسن النية . ولما كان ما يثيره المميز الأول (ش) من ان المميز عليه لم يسلمه مبلغ السندات عند التظهير وهو أمر يخرج عن تطبيق هذا النص وقد سبق ايداؤه في عريضة الاستئناف اذ جاء فيها على لسان المميز (ش) انه حين خصم سندات الكميال لدى (ع) المميز عليه لم يقبض مبالغها وانما طلب هذا الأخير باعتباره صرافاً مجازاً ان تقيدها مبالغها في الحساب الجاري بينهما وطلب في عريضة الاستئناف تكليف المستأنف عليه (المميز عليه) (ع) بتقديم سجلاته الى المحكمة لاثبات قيد السندات في حساباته وفي حالة عجزه أو ثبوت عدم قيدها فان (ش) يطلب تحليفه (أى ع) اليمين ان كان قد دفع مبالغ الكميالات . ولما كانت العلة في تظهير سند الكميال قبيل الحامل حسن النية هي حماية الحامل من مفاجأة لم تتصل بعلمه وقت التظهير وبالتالي لم يتوقعها . فاذا كانت الواقعة المدعى بها تؤدي الى علم الحامل المميز عليه وقت التظهير الذي انتقلت به ملكية السندات اليه فقيام دفع

للمدين أو للمظهر يستطيع به أيهما التخلص من التزامه بالوفاء فان ذلك يهدم عنصر المفاجأة وبالتالي يعتبر الحامل قد علم بالواقعة ويكون سيء النية . ولما كانت ظروف الدعوى على ما سلف بيانه تلقي ظلا من الشك على حسن نية الحامل ( المميز عليه ) فان لمحكمة الموضوع ان تطلب من الحامل الايضاحات اللازمة لتأكيد حسن نيته دون ان يعتبر ذلك منها خروجاً على القاعدة التي تقضى باعتبار المظهر اليه تظهراً تاماً حسن النية الى ان يثبت العكس ولما كانت المادة ( ١١١ ) من اصول المرافعات لم تستثن من حالات تحليف اليمين بعدم الكذب بالاقراءات الا السندات المنظمة رأساً من الكاتب العدل والاقراءات الواقعة بحضور المراجع الرسمية المختصة - وليست سندات الكميال موضوع هذه الدعوى من بينها - وقد جاءت هذه القاعدة مستمدة من المادة ( ١٥٨٩ ) من مجلة الأحكام العدلية التي تنص على انه اذا ادعى احد بكونه كاذباً في اقراره الذي وقع فيحلف المقر له على عدم كون المقر كاذباً - مثلاً اذا اعطى احد سنداً لآخر محرراً فيه انه قد استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت قد اعطيت هذا السند لكنني ما أخذت المبلغ المذكور منه فيحلف المقر له بعدم كون المقر كاذباً في اقراره هذا - ولما كان هذا النظر لا يتعارض مع القاعدة المقررة في المادة ( ٤٠٣ ) تجاري لأن هذه المادة تناول الدفوع التي يثيرها المظهر له المرفوعة عليه الدعوى قبيل الحامل الأخير الذي ظهرت اليه السندات والذي صار موضوع شك ازاء هذا الذي قرره المميز في شأن معاملة شخصية بينه وبين الحامل حيث لا يتوسط بينهما شخص آخر وكان توجيه اليمين وهي ليست دفعا من الدفوع وانما هي وسيلة اثبات انما يرسم الحد الفاصل بين اعتبار الحامل حسن النية أو سيء النية - واذا اغفل الحكم المميز هذا الطلب الذي ابداه المميز الأول فلم يكلف المميز عليه بتقديم سجلاته ولم توجه اليه اليمين ولم يرد على الطلب ايجاباً او سلباً مع ماله من أثر جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه فقرر لذلك نقض الحكم المميز واعادة القضية الى محكمة الاستئناف للسير فيها طبقاً

للمناهج المتقدم على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار  
بالأنفاق في ٣١/١٢/١٩٦٦ .

٦ - « اذا كان الدفع موجها تجاه الساحب الموقع مع المدين على الكميالة  
ولم يكن تجاه الحامل المستفيد فانه يتعين سماعه ولا تنطبق عليه  
قاعدة ان التظهير يظهر الكميالة من الدفع »

رقم الاضبارة - ١٦١١/ح/١٩٦٤

تأريخ القرار - ٢٣/١٢/١٩٦٤

ادعى (ط) لدى محكمة بداءة السليمانية بانه كان هو والمدعى عليه  
(ع) مدينين متضامين تجاه شركة المحركات والتجهيزات الفنية ذات  
المسؤولية المحدودة بمبالغ كثيرة حررت بها سندات ومنها سند الكميالة  
المؤرخ في ١٠/١/٩٦١ المحرر بمبلغ - ١١١٨ - ديناراً واذ انه بحكم  
مسؤوليته التضامنية فقد سدد جميع قيمة الكميالة المشار اليها وبالغته  
- ١١١٨ - ديناراً وبذلك يكون قد دفع المبلغ المذكور الى الدائنة عند المدعى  
عليه ، الا انه متمتع عن اعادة المبلغ المذكور البالغ - ٥٥٩ - ديناراً . لذا  
طلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بتأدية - ٥٥٩ - ديناراً مع تحميله  
المصاريف والأجور والفائدة القانونية لحين التأدية .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٧/٦/٩٦٤ وبعدد ٦٠/ب/  
٩٦٣ حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته الى المدعى نصف  
محتويات الكميالة المبرزة البالغ - ٥٥٩ - ديناراً وتحميل المدعى عليه  
مصاريف المحاكمة واجور المحاماة لوكيل المدعى وقدرها خمسة وعشرون  
ديناراً والفوائد القانونية بنسبة ٥٪ سنوياً اعتباراً من تاريخ اقامة الدعوى  
المصادف ٢٠/٣/٩٦٣ لحين التأدية وصدر القرار وفقاً للمواد ١٣١ و ١٣٣  
من اصول المرافعات المدنية و ١٧١ من القانون المدني .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور المبلغ اليه بتاريخ ١٢/٧/٦٤  
فقد طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٢٢/٧/١٩٦٤ .



القرار/ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان اعتراضات المميز غير وارده بالنظر الى ان الخصومة تعود الى الحامل المجبر وليس للمدعى المميز اقامة الدعوى على الساحب - اي المدين - ما لم يمتلك الكميالة مرة اخرى بصورة قانونية بهذا يصبح الحكم برد الدعوى موافقا للقانون فقرر تصديقه وصدر في ١٦/٢/١٩٦٦ .

٨ - « الجيرو الناقص لا ينقل ملكية الكميال »

رقم القرار - ٢١٣٥/ص/١٩٦٤

تأريخ القرار - ٣٠/١/١٩٦٥

ان المحكمة حكمت بالزام المدعى عليه بتأدية مبلغ الكميالة وقدره ١٠٠ دينار - للمدعى باعتباره مالكا لسند الكميال دون ان تلاحظ ان السند انتقل الى المدعى بالجيرو الناقص ، وهذا الجيرو لا ينقل الملكية انما يعتبر حامله وكيلا بالقبض عن الحامل الاول والوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصومة فكان على المحكمة ان ترد دعوى المدعى باعتباره غير مالك للخصومة بدون وكالة خاصة بالخصومة ، فرؤيتها اياها خطأ مؤثر على صحة الحكم فقرر نقض الحكم المميز ٣٠/١/١٩٦٥ .

٩ - « ان الادعاء بالمواضعة هو تكذيب للاقرار الذي تضمنته الكميالة »

رقم الاضبارة - ١٩٩٢/ح/١٩٦٥

تأريخ القرار - ٦/٦/١٩٦٦

حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه القانونية .

وحيث ان الوقائع تحصل في ان المميز عليه (ع) اقام الدعوى ١٩٦٤/٣١١ لدى محكمة بداءة الكرامة ضد المميزين (ف ، ص) يطالبهما فيها على وجه التضامن والتكافل بمبلغ الف دينار بموجب سند كميال مع تصديق الحجز الاحتياطي الواقع تحت يد البنك اللبناني فرع السعدون والبنك العربي . وقدم المدعى السند المؤرخ في ١٥/١/٩٦٢ الموقع عليه من

المدعى عليهما لأمر (أ) يتضمن مديونتهما بمبلغ الف دينار تستحق الاداء وقت الطلب ومظهر على بياض . وكان دفاع المدعى عليه ان الكميالسة حررت تأميناً لمبلغ الف دينار دفعهما (أ) مع مبلغ ٨٠٠ دينار دفعها هو الى (ط) لشراء سيارات من المانيا وطلب ادخال (ل) شخصاً ثالثاً وطلب رد طلب التضامن . وقد اصدرت محكمة البداءة حكمها في ١٤/٢/٩٦٤ حضورياً بالنسبة للمدعى عليه الأول وغايباً للثاني بالزامهما متضامنين بالمبلغ المطلوب والمصروفات وتصديق الحجز الاحتياطي - وأسست قضاءها على ان الدفع بالكذب بالأقرار لا يسمع تجاه الحامل - استأنف (ف) هذا الحكم في القضية س/٢/٩٦٥ واستند الى ان سند الكميالسة وصل الى الدائن (ع) عن طريق المواضعة بينه وبين (ي) بقصد الاضرار واستدل على ذلك بسجلات المسحوب له (أ) والبينة الشخصية وان السند لم يحرر على أساس التكافل والتضامن بينه وبين (ي) . ورأت محكمة الاستئناف ادخال المدعو (أ) شخصاً ثالثاً نفى وجود سجلات لديه ورفضت المحكمة سماع البينة الشخصية على المواضعة ومنحت (ف) حق تحليف المستأنف عليه (ع) المظهر له اليمين فحلف الاخير .

وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٦/٦/٩٦٥ بتأييد حكم البداءة استناداً الى ان الشخص الثالث لم يكن طرفاً في الدعوى وحتى اذا كان لديه دفاتر فانه لا يترتب على امتناعه من ابرازها اثر قانوني كما انه لا تجوز البينة الشخصية لاثبات ذلك ، ولذلك منحت المستأنف حق تحليف اليمين الى المستأنف عليه بأنه لم يستحصل على سند الكميال بطريق المواضعة ووافق المستأنف على ذلك وحلف المستأنف عليه اليمين . كما ان المادة ٤٣٣ تجاري صريحة في ان جميع الساحبين والمظهرين والضامنين يعتبرون مسؤولين مجتمعين ومنفردين تجاه الحامل .

طعن (ف) في هذا الحكم بطريق النقض بلائحة تمييزية قدمها في ٢٧/٧/٩٦٥ عاب فيها على الحكم المميز خطأ في القانون وردد دفاعه



الموضوعي الخاص بالمواضعة وان سند الكميالة حرر تأمينا للمبلغ السذي دفعه (أ) وتوثيقا لعملية المشاركة فهو لم يكن دينا في ذمته • ونظرا لعدم نجاح المشاركة فقد ظهرت الكميالة • وظاهر الحال يكذب دائنيه (ع) باعتبار انه كاتب لدى (أ) وليس له مركز مالي يسمح له بقبول تظهير الكميالات ولذلك طلب من محكمة الموضوع جلب سجلات (أ) لاثبات هذا الدفاع ولكن المحكمة رفضت طلبه وازداد ان (أ) كان يحضر الجلسات مع (ع) المميز عليه مستمعا ودخل قاعة الجلسة على الفور عندما قررت المحكمة ادخاله شخصا ثالثا دون تأجيل للدعوى وهذه قرينة على المواضعة وعلى علاقته بالمميز عليه وقد طلب امهاله لتقديم استشهاد يؤيد وجود سجلات لدى (أ) وتقديم البينة الشخصية على حصول المواضعة على اساس ان قانون التجارة يجيز سماع البينة الشخصية ولكن المحكمة رفضت طلبه وطعن اخيرا على سند الكميال بانه لم ينظم بالتكافل والتضامن ولذلك لا يلتزم في أسوء الاحتمالات الا بنصف الدين • وطلب لذلك نقض الحكم •

وحيث ان القاعدة في القانون ان التظهير يطهر الكميالة من الدفع وقد نصت المادة ٤٠٣ تجاري على انه ليس للاشخاص المقامة عليهم الدعوى بسبب الكميالة ان يدفعوا دعوى الحامل بما لهم من صلات أو معاملات شخصية مع الساحب او مع الحاملين السابقين ما لم يكن الحامل قد حصل على الكميالة بالمواضعة لاضرار المدين - ولما كان الادعاء بالمواضعة هو تكذيب للاقرار الذي تشمله الكميالة ولم يقدم عليه المميز دليلا مقبولا بل وجه لخصمه المميز عليه اليمين القانونية بانه لم يستحصل على سند الكميال بطريق المواضعة فحلفها المميز عليه وبذلك انحسم الادعاء بالمواضعة وكان توجيه اليمين نزولا عما عداها من طرق الاثبات مادة ١١ مرافعات - لما كان ذلك فان القضاء بالزام المميز على مقتضى سند الكميال يكون صحيحا • اما اعتراضه بان هذا السند لم ينظم بالتكافل والتضامن فمردود لأن القاعدة في الاوراق التجارية ، ان توقيعات المسحوب عليهم تجعلهم

متضامنين قبل الساحب والتزام كل مدين في سند الكميالة يرد على مبلغ الدين بتمامه وهو ضمان يوفره القانون للحامل لرغبة منه في تقوية الأتمان التجاري وتشجيع التعامل بالاوراق التجارية مادة ٤٣٣/٤١٧ تجاري - لما كان ذلك فان الحكم المميز يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون فقرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٦/٦/٦ •

١٠ - « لا توجه الخصومة على المظهر اذا لم يقيم الحامل بالمراسيم المنصوص عليها في المواد ٤٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣١ من القانون التجاري »

رقم القرار - ١٤٧٥/١/ص/١٩٤٦

تأريخه - ١٩٤٧/١/١٦

اصدرت محكمة صلح الكرخ بتاريخ ١٥-٦-١٩٤٧ وبعدد الأضبارة ٩٤٦/٦٣٢ حكما غاييا يقضى بالزام المدعى عليه (ع) بادائه للمدعى (ش) اربعين دينارا وتصديق الحجز الاحتياطي وتحميل المدعى عليه مصاريف المحاكمة وقد تبلغ المدعى عليه بالحكم الغيابي المذكور بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٥ ولعدم قناعته به طلب تدقيقه تمييزا •

القرار/ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المحكمة اصدرت حكما بدون ان تلاحظ ان المميز عليه - المدعى - لم يجر المراسيم القانونية المنصوص عليها في المواد ٤٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣١ تجاري ليحق له مطالبة المميز - المدعى عليه - بصفته مجبرا بالمبلغ المدعى به بموجب سند الكميال لذلك ولان خصومة المدعى لا توجه على المميز بالنظر لما تقدم كان على المحكمة ان تلاحظ هذه الجهة وتصدر حكما برد الدعوى من جهة الخصومة وتجعل المدعى مخيرا باقامة دعواه على اصل الموقعين في السند المذكور فذهولها واصدارها الحكم المميز كان مخالفا للقانون لذلك قرر نقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى للنظر فيها على الوجه المشروع على ان تبقى مصاريف المحاكمة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق •

١١ - « اذا نقل المستفيد الحق المحرر في ورقة الكميال الى مالكة الحقيقي بطريق التظهير فيكون هذا المالك خصما للمدين ولو جرى تظهير السند بعد تاريخ الاستحقاق »

رقم القرار - ٢٨٣/ص/١٩٥٥

تاريخ القرار - ٢٢/٣/١٩٥٥

الميزة المدعية المعترض عليها (ن)

المميز المدعى عليه المعترض (س)

اصدرت محكمة صلح البصرة بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٤ وبعدد الاضبارة ١٩٥٤/٢٤٢ حكما غاييا يقضى بالزام المدعى عليه (س) بادائه للمدعية (ن) مبلغا قدره - خمسون دينارا - وهو المبلغ الباقي من الورقة المبرزة وتحميله مصاريف المحاكمة ، وقد تبلغ المدعى عليه بالحكم الغيابي المذكور بتاريخ ١٣/٩/٩٥٤ . وبعد ان قررت المحكمة ادخال (ج) شخصا ثالثا في الدعوى واستمعت اقوال الطرفين اصدرت بتاريخ ١١/١/٩٥٥ حكما وجاهيا يقضى بجرح وابطال الحكم الغيابي المذكور ورفع الحجز الاحتياطي الواقع ورد دعوى المدعية المعترض عليها وبامكان وكيلها وهو الدائن الأصلي اقامة الدعوى مع تحميل المدعية مصاريف المحاكمة واجور المحاماة ولعدم قناعة المدعية بهذا الحكم طلبت تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزها بتاريخ ١٥/١/١٩٥٥ .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان محكمة الصلح قررت رد دعوى المدعية لسبب ان التظهير الواقع على سند الكميال المبرز جرى بعد الاستحقاق وان صحة ذلك يتوقف على قبول المدين ولم تلاحظ من ان محتويات الورقة المبرزة وان كانت محررة باسم الشخص الثالث (ج) غير انها في الأصل تعود ملكا للمدعية وهو ثمن التمور العائدة لها والتي باعها وكيلها الشخص الثالث على المدعى عليه وذلك بالنظر لأقوال الطرفين والشخص الثالث وعلى ذلك اصبحت القضية لم تكن قضية تملك بطريقة

التظهير ( جيرو ) وانما هي بمثابة نقل دين مملوك في الأصل لغير الشخص  
المحرر باسمه السند ، نقله حامل السند لصاحبه الحقيقي الا وهي المدعية  
فعدم ملاحظة المحكمة ذلك واصدارها الحكم المميز على خلاف ما تقدم كان  
غير صحيح فقرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى محكمتها للمسير في  
القضية على الوجه المتقدم على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة ومصدر  
القرار بالاتفاق .

١٢ - « يجوز الدفع بالمواضعة تجاه الحامل وفقا للمادة ٤٠٣ تجاري »

رقم القرار - ٢٦٥٢/ص/١٩٦٠

تأريخ القرار - ١/٣١/١٩٦٠

ان المميز ( المدعى عليه ) دفع دعوى المدعية ( المميز عليها ) بوجود  
مواضعة بينها وبين المظهر ، وان التظهير كان مواضعة للاضرار به بحرمانه  
من توجيه دفعه تجاه المظهر مباشرة وفقا للمادة ٤٠٣ من قانون التجارة وان  
الدفع بالمواضعة جائز تجاه الحامل بمقتضى المادة المذكورة . وحيث ان المميز  
قد عجز عن اثبات دفعه هذا فكان على المحكمة والحالة هذه ان تمنحه حق  
توجيه اليمين الى خصمه حسب الاصول ، فعدم التفاتها الى ذلك كان مخالفا  
للقانون وصدر ١/٣١/١٩٦٠ .

١٣ - « الدفع بالتسديد للحامل الاول لا يسمع تجاه الحامل الاخير »

رقم القرار - ٢٦٩٥/ص/١٩٦٠

تأريخ القرار - ٢/٥/١٩٦٠

ان المدعى عليه اعترف بأفضائه في السند وادعى تسديد المبلغ الى  
الحامل الاول في حين ان السند المبرز مظهر على البيضاء الى المدعى  
( المميز عليه ) فذهاب المحكمة الى عدم سماع هذا الدفع ضد الحامل بطريق  
الجيرو صحيح لذا اصبح الحكم المميز موافقا للقانون وصدر في ٢/٥/١٩٦٠ .

١٤ - « لا يسمع الدفع بالكذب بالاقرار تجاه الحامل الاخير »

رقم القرار - ٦٥٤/ص/١٩٦١

تأريخ القرار - ٣/٢٧/١٩٦١

ان المدعى عليه ( المميز ) اعترف ببصمة ابهامه وودفع بعدم قبضه  
محتويات السند ، وان الدفع بالكذب بالافرار لا يسمع ضد الحامل الأخير ،  
لذا يصح الحكم المميز موافقا للقانون قرر تصديقه في ٢٧/٣/١٩٦١ •  
١٥ - « تحليف المظهر له اليمين بعدم وجود المواضعة بينه وبين المظهر في  
تظهير الكميال »

رقم القرار - ١٠١٦/ب/١٩٦٢

تأريخ القرار - ٢٢/١/١٩٦٢

ان اعتراضات المميز (ع) باستدعائه التمييزي غير واردة عدا دفعه  
بوقوع تظهير الكميال المدعى بدلها من المظهر (ك) الى المظهر اليه (م)  
مواضعة ، فكان على محكمة الاستئناف والحالة هذه ان تمنح المميز (ع) حق  
تحليف خصمه المميز عليه (م) اليمين وفق المادة ٤٠٥ من قانون التجارة  
على عدم وجود مواضعة بينهما في التظهير الواقع من (ك) الى المميز عليه (م)  
ثم تبث في هذه الدعوى بالنظر لحلف المميز عليه اليمين المذكورة أو عدم  
حلفه اياها ، فمن هذا الخصوص فقط قرر نقض الحكم الاستئنافي المميز  
واعادة الدعوى الى المحكمة المشار اليها في ٠٠٠ للنظر فيها على المتوال  
المشروح في ٢٢/١/١٩٦٢ •

١٦ - « التظهير الواقع بعد اجل الاداء وبعد انذار عدم الدفع »

رقم القرار - ١٧٦١/ص/١٩٦١

تأريخ القرار - ١٧/١٠/١٩٦١

ان المحكمة ردت دعوى المدعى ( المميز ) وهو الحامل بطريق الجيرو  
بعد الاستحقاق ، استنادا الى الاتفاق التحريري المبرز ، ولم تلاحظ ان هذا  
الاتفاق واقع بين الدائن الأصلي والمدينين على تحليف اشخاص لا علاقة  
لهم في السند المبرز ، اذ كان عليها في هذه الحالة ان تمنح الموقعين في  
السند المدعى عليهم ( المميز عليهم ) حق تحليف الدائن الأصلي - بعدما  
ادخلته بصفة شخص ثالث - اليمين من جهة عدم الكذب بالافرار ما دام

الجيرو واقعا بعد الاستحقاق وفق المادة ٤٠٦ من قانون التجارة ثم تبت في القضية على ضوء ذلك فذهابها الى خلافه كان غير صواب لذا قرر نقض الحكم المميز ١٧/١٠/١٩٦١ .

١٧ - « التظهير الواقع بعد تاريخ الاستحقاق يكون له نفس الاثر الناتج من النقل العادي للدين »

رقم الاضبارة - ٤٨/ح/١٩٦٩

تاريخ القرار - ٢٠/٤/١٩٦٩

ادعت المدعية شركة ... لدى محكمة بداية بغداد بأن المدعى عليهما (ع ، غ) مدينان لها بمبلغ الف دينار بموجب سند كميال مؤرخ في ١/٩/١٩٦٤ ومستحق الأداء في ٢١/١/١٩٦٥ موقع من قبل المدعى عليه الثاني (غ) كمدين اصلي لامر المدعى عليه (ع) الذي قدمه بدوره كضمان لدينها ورغم المطالبة فأنهما ممتنعان عن الدفع . لذا طلبت دعوتها للمرافعة والزامهما بالتكافل والتضامن بالمبلغ المدعى به مع فائدته القانونية وتحميلهما الرسوم والمصاريف واجور المحاماة وايقاع الحجز الاحتياطي على موجوداتهما في المصارف . فقررت المحكمة المشار اليها أعلاه بعدد اضبارة ١٢٧/دعوى حجز/١٩٦٨ بتاريخ ٢١/١/١٩٦٨ وضع الحجز على موجودات المدعى عليهما الموجودة لدى المصارف بما يعادل الدين والمصاريف بنسبة ١٠٪ . فاعترض المدعى عليه الأول على القرار . فقررت المحكمة بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨ رفع الحجز الاحتياطي بالنسبة له اذ ان السند لم يقدم للمطالبة بمبلغه في يوم الاستحقاق وهو يوم ٢١/١/١٩٦٥ ولا في اليومين اللذين يليان يوم اجل الاداء من ايام العمل حسبما توجيه المادة ٤٢٤ من القانون التجاري ولذلك فقد سقط حق الضمان تجاه المظهر (ع) (المعترض) وتحميل المعترض عليها مصاريف المحاكمة الأعتراضية واجور المحاماة .

ولعدم قناعة طالبة الحجز الاحتياطي بالقرار المذكور طلبت تدقيقه

تمييزا ونقضه وسجل طلبها بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٨ .

فأصدرت محكمة التمييز بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨ وبرقم الاضبارة ١٧/مستعجل/٩٦٨ حكما يقضى بنقض القرار المميز واعادة الاوراق الى محكمتها لتمضى برؤيتها وتبت في موضوعها وفق القانون على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦ وبعدد الأضبارة ١٢٧/١٩٦٨ حكما وجاها يقضى برد دعوى المدعية تجاه المدعى عليه الاول (ع) ورفع الحجز الاحتياطي المقرر في هذه الأضبارة بالنسبة اليه وتحميل المدعية اجور المحاماة لوكيل المدعى عليه الاول وقدره خمسون دينارا والزام المدعى عليه الثاني بتأديته المبلغ المذكور وقدره الف دينار الى المدعية وتصدق الحجز الأحتياطي وتحمله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة البالغة خمسين دينارا والفائدة القانونية من تاريخ الأستحقاق وحتى التأدية الفعلية ولعدم قناعة وكيل المدعية شركة . . . بالقرار المذكور اعلاه . طلب قبل التبليغ به تدقيقه تمييزا ونقضه بالنسبة الى المميز عليه الاول (ع) والحكم عليه بمبلغ الدعوى بالتضامن مع المدعى عليه الثاني (غ) وتصدق الحجز الاحتياطي الواقع في اضبارة الدعوى وتحميل المميز عليه كافة الرسوم والمصاريف واجور المحاماة وسجل تمييزه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٩ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الفقرة الحكمية المميزة للقضية برد الدعوى بالنسبة للمميز عليه (ع) غير صحيحة وذلك لأن المذكور وهو دائن في الكميالة المؤرخة ١/٩/٩٦٤ موضوعة الدعوى قد ظهرها اولا لأمر البنك الشرقي وقد وجد شرح على ظهر هذه الكميالة انها دفعت من قبل الدائن بالحساب وان الدائن ظهرها ثانية على يياض وسلمها للشركة المميزة ولما كان التطهير الأخير قد جرى على يياض وبعد الأستحقاق وبدون سحب الأنداز المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون التجارة وبذلك يكون للتطهير هذا نفس الأثر الناتج من النقل العادي للمدين المشمول بحكم المادة ٤٢٤ من القانون المذكور الذي لا يشترط فيه موافقة المدين ولا يلتزم

الحامل لها تقديمها في اجل معين بالمطالبة فكان على المحكمة والحالة هذه ان تسير في الدعوى على ضوء ما تقدم وان تتحقق عما اذا أجرى نقل دين هذه الكميالة لقاء عوض حسب نص المادة ٢٣٠ من هذا القانون للتأكيد من ضمان الناقل بوجود الدين عند النقل لذا وحيث ان الفقرة الحكيمية المميزة قد قضت بخلاف ذلك قرر نقضها واعادة الأضبارة الى محكمتها للنظر في الدعوى على ضوء ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/٤/١٩٦٩ .

١٨ - « اذا اعاد المظهر له ، الكميال الى المظهر بسبب امتناع المدين عن تسديد بدلها اليه، تصح مخاصمة المظهر للمدين بعد الاعادة للمطالبة ببدلها »

رقم القرار - ١٣/ح/١٩٥٣

تاريخ القرار - ١٢/٥/١٩٥٣

المميز - المحامي (ح) السنديك الدائمي لماسة المفلس شركة (ك) اضافة للماسة المذكورة .  
المميز عليه - (أ)

ادعى المدعون السنديكون لماسة المفلس شركة (ك) اضافة للماسة المذكورة لدى محكمة بداءة بغداد ان للمفلس بذمة المدعى عليه (أ) مبلغا قدره - ٢٠٠ ديناراً - بموجب سند كميال مستحق الأداء ولامتناعه عن الأداء رغم المطالبة طلبوا جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع الفائض النظامي وتحميله المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٢/١٠/٩٥١ وبعدد ٦١٩/٩٥١ حكما غيايبا يقضى بالزام المدعى عليه باداء مائتي دينار وتحميله المصاريف والفائض النظامي .

فاعترض المدعى عليه على الحكم المذكور طالبا جرحه وابطاله .  
فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ٣/١٢/٩٥٢ حكما وجاهيا يقضى



بإبطال الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/٩٥١ ورد دعوى المدعى ولعدم  
فناعة المعارض عليه ( المدعى ) بالحكم المذكور والمبلغ اليه في ٢١/٢/٩٥٣  
طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه في ٢٤/٢/٩٥٣ وقد وجد أنه مقدم  
ضمن المدة القانونية .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر أن محكمة بداءة بغداد  
أصدرت حكماً قضى بإبطال الحكم الغيابي المعارض عليه الصادر منها  
والمتمضمّن الحكم على المميز عليه بأن يؤدي للماسة مبلغ مائتي ديناراً لعله  
ان المميز كان قد ظهر سند الكميال الى المصرف العربي ثم عند إعادة السند  
لم يظهر بصورة صحيحة ولم تلاحظ المحكمة المشار إليها ان المصرف العربي  
بتاريخ ١٤/٤/٩٤٨ كان بناء على عدم دفع المدين بدل الكميال موضوع  
البحث باستحقاقه قد أعاد الكميال المذكور الى أخذها بشرحه على ظهرها  
ما يأتي : لعدم دفعها من قبل المدين اعيدت الى المجير السيد (ك) ، فبهذا  
الشرح فإن خصومة ماسة المفلس (ك) تجاه المدين المميز عليه (أ) متوجهة  
وان رد المحكمة دعوى المميز على الوجه السالف ذكره كان غير صواب  
فقرر نقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى لمحكمة بداءة بغداد لتنظر  
فيها على المنوال المشروح على ان تبقى رسوم هذا التمييز تابعا للنتيجة وصدر  
القرار بالاتفاق .

١٩ - « حامل سند الكميال هو المالك الشرعي له والذي وصل اليه بطريق  
التظهير ، والتظهير الواقع بعد أجل الأداء ، ينتج نفس الأثر الذي  
ينشأ من التظهير قبل أجل الاداء مادة ٤٠٦ تجاري »

رقم القرار - ١٣١١/صلحية/١٩٦٥

تاريخ القرار - ١١/٩/١٩٦٥

ادعى (ح) لدى محكمة صلح البصرة بان له بذمة المدعى عليه (ي)  
مبلغاً قدره (٦٠) ديناراً بموجب ورقة كميال مظهرة لأمره من قبل المنتفع  
الاول (ن) وانه ممتنع عن الدفع رغم الاستحقاق والمطالبة وعليه طلب وضع

الحجز الاحتياطي على ثمار النخيل العائدة له وعلى الأموال والأثاث البيئية الزائدة وعلى حانوته وعلى الحيوانات العائدة له والموجودة جميعها في بيته الكائن في ناحية الهارثة وذلك بما يعادل المبلغ المدعى به والمصاريف وذلك خشية من تهريب امواله ومن ثم جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحمله المصاريف والرسوم والفائدة القانونية اعتباراً من تاريخ اقامة الدعوى الى حين التأدية .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٨/٨/١٩٦٥ وبعدد ٢٧٧٧/٦٥ حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى المبلغ المدعى به وقدره (٦٠) ديناراً وتصدق الحجز الاحتياطي الواقع بتاريخ ٢٤/٧/١٩٦٥ وتحمله مصاريف المحاكمة والفائدة القانونية ٥٪ اعتباراً من تاريخ تسجيل الدعوى لحين التأدية والزامه أيضاً بضعف الرسم القانوني للدعوى يقيد ايرادا للخرزينة استناداً الى أحكام المواد ٤٠٣ و ٤٠٦ من قانون التجارة والفقرة ٧/٢ من قانون التنفيذ .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور طلب تدقيقه تمييزاً وتقضه وسجل تمييزه بتاريخ ١/٩/١٩٦٥ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد ان الحكم المميز بالنظر لما أسند اليه من أسباب ، صحيح وموافق للقانون وذلك لأن حامل سند الكميال هو المالك الشرعي له والذي وصل اليه بطريق التظهير وان التظهير الواقع بعد أجل الأداء يتبع نفس الأثر الذي ينشأ من التظهير قبل حلول أجل الأداء مادة ٤٠٦ من القانون التجاري وليس للمميز ان يدفع دعوى الحامل المميز عليه من صلات شخصية مع الساحب مادة ٤٠٣ تجاري . لذلك تصبح الاعتراضات التمييزية غير واردة قرر ردها وتصدق الحكم المميز مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١١/٩/١٩٦٥ .

٢٠ - « لا يسمع الدفع تجاه الحامل ولو ادعى بان المظهر الساحب للكمبيالات قد عقد ، عقد الرهن بينه وبين الحامل المظهر له سواء كان عن دين الكمبيالات او عن دين آخر لان الرهن لا ينقضى به دين الحامل الساحب للكمبيالات »

رقم القرار - ٤٧٢/ح/١٩٦٨

تاريخ القرار - ٢٩/١٢/١٩٦٨

المميز - (أ) و (ع)

المميز عليه - بنك بغداد المؤمن

اقام وكيل المدعى ( المميز عليه ) الدعوى المرقمة ٩٦٧/١٨٢ لدى محكمة بداءة بغداد على المدعى عليهما المحامي (أ) والشيخ (ع) وادعى بان لموكله بذمة المدعى عليه الاول ( المميز ) مبلغا قدره - ١٩٢٠ ديناراً - بموجب تسع كمبيالات تملكها موكله بطريق التظهير من المدعى عليه الثاني الذي كفله بها بالاستحقاق واسقط حقه بسحب البروتست ولعدم الأداء وعدم دفع الفوائد البالغة - ١٩٧ ديناراً - طلب الحكم على المدعى عليهما بمبلغ - ٢١١٧ ديناراً - أصالة وكفالة وتحميلهما المصاريف والفوائد القانونية لحين التأدية . وقد دفع وكيل المدعى عليه الاول بأن الكمبيالات التي ابرزها المدعى لأثبت دعواه سقط مفعولها بارادة المدعى لسبق اتفاهه مع المدعى عليه الثاني على التعاقد بمبلغ الكمبيالات المذكورة عن رهن المكائن العائدة للمدعى عليه الثاني وسجلت معاملة الرهن بتاريخ ١/٩/٦٥ وبعد أن حصر وكيل المدعى الدعوى بالمدعى عليه الاول (أ) وصرف النظر عن المدعى عليه الآخر . أصدرت محكمة البداءة حكماً وجاهياً بتاريخ ١٤/٥/٩٦٧ بالزام المدعى عليه (أ) بمبلغ ١٩٢٠ ديناراً وتحميله المصاريف واجور المحاماة - ٩٧ ديناراً - والفائدة القانونية من تاريخ اقامة الدعوى في ٢٦/١/٩٦٧ حتى الأداء . وقد استست المحكمة قرارها على اقرار وكيل المدعى عليه بتوافيق موكله على الكمبيالات ولان حامل الكميال لا تسمع تجاهه الدفع .

فأستأنف وكيل المدعى عليه الحكم البدائي لدى محكمة استئناف بغداد وسجل استئنافه بعدد س/ ٢٧٢/ ٩٦٧ وطلب فسح الحكم البدائي وقد اورد بلائحته المؤرخة في ٢٠/ ٨/ ٩٦٧ نفس دفعه امام محكمة البداية وازاف اليها بان المدعى عليه الثاني متواطىء مع المدعى بقصد الأضرار بموكله وان المادة ٤٠٣ تجاري أوجبت سماع كافة الدفع في حالة التواطؤ .

فأصدرت محكمة الأستئناف بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٩٦٧ حكما وجاهيا يقضى بتأييد الحكم البدائي مع تعديل الفقرة الحكمية الخاصة بأجور المحاماة وجعلها - ٩٦ ديناراً - بدلا من - ٩٧ ديناراً - لتجاوزها الحد الأعلى المنصوص عليه في قانون المحاماة وردت دفع المستأنف واعتراضاته الأستئنافية وقد أقامت قضاءها هذا على ان الدفع الذي اوردته وكيل المستأنف في المرافعة البدائية وهو رهن مظهر الكمبيالات (ع) مكائنه لدى المستأنف عليه ( البنك ) بمبلغ - ٢٥٠٠ ديناراً - وثبتت الرهن بسند منظم تنظيميا داخلها لدى الكاتب العدل لا علاقة للمستأنف به وبسندات الكمبيال التي أسست محكمة البداية حكمها عليها وان الرهن متعلق بطرافه فيكون هذا الطعن مردودا واما الدفع المستند الى المادة (٤٠٣) تجاري المبني على أن المستأنف عليه استحصل على السندات نتيجة المواضعة مع (ع) نتيجة رهن الآخر مكائنه لدى المستأنف فمردود وكذلك لعدم وجود مواضعة بين المستأنف عليه والشخص (ع) لأن الرهن كما سبق تبيانه لا يمس المستأنف لكونه غير طرف فيه .

ولعدم قناعة المدعى عليه (أ) بالحكم الأستئنافي فقد ميزه ضمن مدته القانونية طالبا تقضه وخلاصة طعونه فيه ان ما جاء بقرار محكمة الأستئناف من ان لا علاقة للمميز به ويسند رهن المكائن وان الرهن متعلق بأطرافه وهذا مخالف لظاهر الحال ومخالف لسجلات البنك وان العلاقة وثيقة بين الأطراف الثلاثة المميز والمميز عليه والشخص (ع) وان المحكمة لم تكلف المميز باثبات دفعه من ان سند رهن المكائن قد أخذه المميز عليه مقابل الدين

المثبت بالكمبيالات فكان عليها تكليفه بذلك وعند عجزه منحه تحليف المميز عليه اليمين فيكون قرارها مخالفا للقانون وان جميع الوقائع تثبت انها اوقعت بنتيجتها ضررا بليغا بصالح المميز مما ينطبق واحكام المادة ٤٠٣ تجاري . وقد اورد المميز بلائحة لاحقة مؤرخة في ٢/١٠/١٩٦٨ ان الدعوى موضوع التمييز بعد ان قبل المميز عليه حوالة الدين بصدد رهن المكائن والسند تنظيم داخلي واستلام القسط الأول تعتبر براءة المميز نهائية من تاريخ تنظيم هذه السندات ولا يحق للمميز عليه الرجوع على المميز بدين الكمبيالات التي أصبحت بيد البنك امانة ويده عارضة عليها وليس فيه حق شرعي وقانوني .

القرار / بعد التدقيق والمداولة - تبين ان المميز نظم كمبيالات لأمر الشيخ (ع) فظهرها هذا الأمر البنك المميز عليه فأقام بها الدعوى وصدر الحكم لمصلحته وأيد استئنافا . وقد وجد ان الحكم المميز موافق للقانون واما اعتراضات المميز فهي غير واردة ذلك لأن المميز عليه حامل للكمبيالات بالتظهير فلا يسمع اي دفع تجاهه ( مادة ٤٠٣ تجاري ) ولا يؤثر على حقه فيها رهن المظهر امواله لدى المميز عليه عن دين في ذمته سواء كان هذا الدين عن مسؤوليته تجاه الحامل عند توفر شروط رجوعه عليه او عن دين آخر لأن الرهن لا ينقض به دين الحامل على صاحب الكمبيالات اذ ان الرهن ليس الا توثيقا للدين وليس وفاء له فلا علاقة بين الرهن وبين الدين الموثق بالكمبيالات فلأسباب المذكورة قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٩/١٢/١٩٦٨ .

## الفصل الثالث

### ضمانات سند الكميال

نص الشارع على ضمانات الالتزام الصرفي التي تكفل أداء قيمة الكميال في أجل ادائه لحامله • وهذه الضمانات اما ان تكون اتفاقية او قانونية • فمثل الأولى كما اذا حصل الاتفاق على ان يقدم الملتزم في الكميال ضمانا عينيا كرهن رسمي أو رهن حيازي أو ضمانا شخصيا هو عبارة عن كفالة شخصية يطلق عليه القانون التجاري الضمان الاحتياطي - الآفال - أو - الكفيل - كما يسميه البعض ، وضمانه اتفاقي وليس قانوني • ومن صور الضمانات الثانية ، تضامن سائر الملتزمين من صاحب ومظهر وضامن احتياطي على سند الكميال وهو تضامن قانوني نصت عليه المادة ٤٣٣ وندرج من هذه الضمانات (أ) الضمان الاحتياطي (ب) التضامن •

#### ١ - الضمان الاحتياطي

نصت المادة ٤٦٦ من القانون التجاري على سريان أحكام المواد ٤١٦ - ٤١٨ المختصة بكفالة الآفال في البوليصة ، على سند الكميال •

#### الضمان الاحتياطي - تكفل الأداء :

عبارة عن نوع من كفالة التزام ثابت في سند تجاري وغايته اضافة ملتزم جديد يسمى ضامنا احتياطيا ليضمن قيمته للحامل على وجه التضامن مع من ضمنه • وهذا الضامن هو كفيل يقدمه أحد الملتزمين في سند الكميال اذا كان أجنبيا عنه أو قد يكون هو أحد الملتزمين فيه • ولو أن الضامن الاحتياطي كفيل الا ان كفالته تجارية تختلف عن الكفالة العادية التي تحكمها قواعد القانون المدني • فاذا حصل الضمان الاحتياطي على سند تجاري اصبح التزام الضامن التزاما تجاريا ولو لم يكن الضامن تاجرا ، بينما تعتبر الكفالة العادية في الأصل عملا مدنيا حتى ولو عقدت بمناسبة دين تجاري •

### من يجوز ضمانه ضمانا احتياطيا :

يقدم الضمان الاحتياطي عن اي ملتزم في سند الكميال كالساحب والمظهر • كما يجوز أن يقدم عن أكثر من ملتزم فيه أو عن الملتزمين جميعهم • ويجب ان يعين الضامن الاحتياطي - الكفيل - المضمون احتياطيا - الملتزم المكفول - لأن القانون جعل حقوقه وواجباته مستمدة من حقوق وواجبات المضمون - المكفول - فاذا اوفى الضامن سند الكميال فلا يحق له الرجوع الا على من ضمنه - كفله - وعلى من يضمن هذا المضمون وهم الملتزمون السابقون عليه •

فاذا لم يعين الضامن الاحتياطي على وجه الدقة الملتزم المضمون احتياطيا فان ضمانه ينصرف الى ضمان محرر سند الكميال فاذا اوفى قيمة الكميال فليس له حق الرجوع الا على الساحب وحده مادة ٤١٧/٢ تجارى •

### من يصلح ان يكون ضمانا احتياطيا :

يكون الضامن الاحتياطي كل شخص غريب أي غير مسؤول عن وفاة سند الكميال ، وكل ملتزم في السند كالساحب والمظهر مادة ٤١٦ تجارى •

### شكل الضمان الاحتياطي :

نصت المادة ٤١٧ على شكل الضمان الاحتياطي ، وهو ان يكون بكتابة في اسفل وجه سند الكميال ذاته او على الورقة المصققة بذيله ، ويكون بلفظ « آؤل عن فلان » أي مقبول كضمان احتياطي عن فلان • أو بأي عبارة اخرى تفيد ذات المعنى « عند الاقتضاء عن فلان » « للضمان عن فلان » « اضمن دفع المبلغ عن فلان » « قابل الضمان عن فلان » « كفيل عن فلان » ويجب ان يوقع الضامن على عبارة الضمان كما يجب ان يذكر في الضمان اسم المضمون والا اعتبر الضمان حاصلًا عن الساحب • ويجوز ان يكتب الضامن الاحتياطي أحيانا بوضع توقيعہ الى جانب توقيع الملتزم المضمون دون ان يذكر شيئًا •

## آثار الضمان الاحتياطي :

نصت المادة ٤١٨ على هذه الآثار وهي : (اولا) الضامن الاحتياطي مسؤول على وجه التضامن • (ثانيا) التزام الضامن الاحتياطي تابع لالتزام المضمون •

### اولا - الضامن الاحتياطي مسؤول على وجه التضامن

ان الضامن الاحتياطي يتضامن مع المضمون - المكفول - ويأخذ مركزه فتكون له ذات حقوقه وعليه نفس واجباته • فيلتزم الضامن عن المحرر أو المظهر بضمان الأداء • وهو مسؤول على وجه التضامن مع المضمون والضامين له • فيجوز للمحامل مطالبة الضامن مباشرة بقيمة سند الكميال دون ان يكون للضامن الاحتياطي ان يطلب منه استحصال القيمة من الملتزم المضمون •

وإذا اوفى الضامن قيمة سند الكميال ، آلت اليه الحقوق الناتجة عنها تجاه مضمونه وقبل كل ملتزم نحو هذا المضمون ( المكفول ) بمقتضى سند الكميال •

يعتبر التزام الضامن الاحتياطي ، عملا تجاريا ولو كان هو غير تاجر مادة ١٤/١ تجاري والمادة ١٠١٦ من القانون المدني • ويظل التزامه صحيحا حتى ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا - اي ولو كان التزام المضمون - المكفول - باطلا - ما لم يكن البطلان بسبب عيب في شكل سند الكميال عملا بأحكام المادة ٤١٨/٢ تجاري •

يجوز للضامن الاحتياطي ان يلتزم بضمان أداء مبلغ الكميال جميعه أو جزء منه عن مضمونه وهو أحد الملتزمين في الكميال كالمساحب أو احد المظهرين • فإذا أدى فله ان يستوفي من مضمونه - مكفوله - مقدار ما أدى •

### ثانيا - التزام الضامن الاحتياطي تابع لالتزام المضمون

يعتبر الضامن الاحتياطي كفيلا عن الملتزم المضمون ولذلك يكون



مسؤولا عن الوفاء بالدين المكفول بالأوجه التي يلتزم المضمون على حسبها  
ويتكيف مركزه بمركز المضمون • ويرتب على ذلك النتائج الآتية :-

١ - يجوز للضامن الاحتياطي الاحتجاج في مواجهة الحامل بالدفع التي  
يكون للملتزم المضمون الاحتجاج بها عليه مثلا ان الضامن الاحتياطي  
يكون له الدفع بمواجهة الحامل بالتقدم او بالسقوط بسبب الأهمال  
الناشيء من عدم اتخاذ الاجراءات في المواعيد المقررة التي نص عليها  
القانون التجاري كما اذا كان الضامن الاحتياطي عن أحد المظهرين  
في سند الكميال ولم يقم الحامل بتحرير الاحتجاج للمظهر في المواعيد  
المقررة قانونا ، ففي هذه الحالة يكون للمظهر - المضمون - الدفع  
بالسقوط • ولما كان التزام الضامن تابعا لالتزام المضمون فقد جاز له  
الاحتجاج في مواجهة الحامل بالسقوط أيضا • ولما كان الضامن  
الاحتياطي مسؤولا مع غيره من الموقعين على سند الكميال بالتضامن  
لذلك يجب على حامل السند توجيه اخبار عدم الأداء ، له أيضا في  
الموعد الذي قرره القانون ، فاذا لم يقم الحامل بذلك فيعتبر مهملا  
ويكون للضامن الدفع بمواجهته بسقوط حقه لأهماله ولو أن الحامل  
لم يهمل في توجيه احتجاج عدم الأداء للمضمون - المكفول - في  
الموعد المحدد في القانون •

اما اذا حصل الضامن الاحتياطي عن محرر الكميال - الساحب -  
فان الضامن الاحتياطي يضمن جميع الملتزمين في الكميال وبضمنهم  
المحرر وهو المدين الأصلي في الكميال • ولما كان المحرر لا يكون  
له الدفع بسقوط حق الحامل المهمل ، فان الضامن الاحتياطي لا يكون  
له ذلك أيضا •

٢ - اذا كان التزام المضمون - المكفول - باطلا بسبب عيب من عيوب  
الرضا او التدليس او الأكره أو كان البطلان بسبب تخلف أحد  
البيانات الالزامية في سند الكميال ، فللضامن الاحتياطي التمسك

بمواجهة الحامل بنفس الدفع المقرر للمضمون في هذه الأحوال ولو لم  
يتمسك المضمون بطلب البطلان ولكن ليس للضامن الاحتياطي الدفع  
بالبطلان في مواجهة الحامل في حالة بطلان التزام المضمون بسبب  
نقص أهليته تطبيقاً لقاعدة استقلال التوابع •

٣ - ينقضي التزام الضامن الاحتياطي - الكفيل - بأداء المضمون  
- المكفول - قيمة الكميال ، وكذلك ينقضي إذا أبرأ الحامل ،  
المضمون من قيمة الكميال • كما ينقضي إذا أفلس الملتزم المضمون  
ولم يتقدم الحامل في التفليسة بقيمة الكميال لأنه يسقط حقه في  
الرجوع على الضامن الاحتياطي بقدر ما لحقه من ضرر بسبب إهمال  
الحامل •

### ب - التضامن

لقد نصت المادة ٤٣٣ على التضامن بين الملتزمين في السند التجاري •  
فالساحب والمظهرون والضامنون الاحتياطيون ، يلتزموا جميعاً لحامل  
الكميال بالوفاء على وجه التضامن • ولهذا فإن الحامل له حق الرجوع على  
هؤلاء الأشخاص منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب  
التزاماتهم ، أي أنه حر في اختيار الملتزم بسند الكميال الذي يبدأ بالمطالبة  
دون أن يكون مقيداً بمطالبة أحد الملتزمين على وجه التعيين • والدعوى  
المقامة على أحد الملتزمين بتمام قيمة الكميال لا تحول دون الرجوع على  
الآخرين أو إمكان إقامة الدعوى على الآخرين •

وكل ملتزم بسند الكميال ، أدى قيمته يثبت له حق الرجوع عن  
طريق الدعوى على باقي الملتزمين بكل الدين مادة ٤٣٣/٣ تجاري •

### شرط عدم التضامن :

إن التضامن ولو من طبيعة السند لأمر إلا أنه ليس ركناً جوهرياً فيه  
بل يجوز الاتفاق على شرط عدم التضامن ( عدم التكافل ) في سند الكميال  
أو في حالة التظهير • ولا يعني هذا الشرط عدم الضمان إذ يظل الملتزم

مسؤولاً عن الوفاء بقيمة الكميال ، ولكن يقتصر الشرط المذكور على استبعاد التضامن بين الملتزم الذي وضع الشرط لمصلحته وغيره من الملتزمين الآخرين . ولذا فإن الحامل لا يستطيع الرجوع مباشرة عليه الا اذا كان هو المظهر الأخير ، فاذا كان الملتزم المذكور شخصاً آخر غير المظهر الأخير فقد وجب على الحامل قبل الرجوع عليه ، الرجوع على الموقع اللاحق له لأن كل موقع على السند يكون ضامناً لمن بعده بحيث يجب الرجوع على المستفيد من شرط عدم التضامن تحريك مسؤولية الملتزم الذي يضمه هذا المستفيد .

اذا وضع محرر الكميال شرط عدم التضامن في الكميال استفاد منه سائر الموقعين اللاحقين . واذا وضعه أحد الملتزمين اللاحقين فانه لا يستفيد منه سواء تطبيقاً لمبدأ استقلال التوقعات على اعتبار ان كل توقيع يعتبر عملاً قانونياً مستقلاً عن غيره من التوقعات الاخرى .

ولا يرجع حامل الكميال عن طريق الدعوى على الملتزمين في سند الكميال إلا اذا توفرت الشروط الآتية :

١ - ان يقوم بتقديم سند الكميال عند حلول أجله الى محرره - المدين - فامتنع عن اداء قيمته .

٢ - ان يقوم بأثبات امتناع المحرر عن الأداء بواسطة تحرير احتجاج عدم الأداء ، ما لم يشترط في الكميال بنص صريح الأعفاء من عمل الاحتجاج . ويجب ان يسحب الاحتجاج للمحرر - المدين - في يوم أجل الأداء أو أحد اليومين التاليين له من أيام العمل بواسطة الكاتب العدل .

٣ - ان يقوم باخبار المظهر والضامن الاحتياطي - ان وجد - بامتناع محرر الكميال - الساحب عن الأداء بأخبار عدم الأداء خلال اربعة ايام من اليوم التالي ليوم سحب احتجاج عدم الأداء - بروتست عدم الأداء .

### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى كميال مكفولة لم يتحقق شرط الكفالة فيها »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (م) .....

المدعى عليه : (ل) .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠) دينارا بموجب سند كميالة كفل المذكور تسديده ، رغم المطالبة والاستحقاق فإنه امتنع عن التسديد ، لذلك اطلب جلبي للمرافعة والزامه بما تكفل به وهو المبلغ المطالب به وفائده والمصاريف .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٢/٢ / ١٩٧٠ .

المدعى (م)

توقيعه بدون طابع

الأيضاح : سحب المدينان (ص ، هـ) الكميال للدائن المسحوب له (م) وقد كفلهما المدعى عليه (ل) بتأدية قيمة الكميال عند عدم تأدية المكفول عنهما (ص ، هـ) دين الكميال . وقد اضطر المدعى ان يقيم الدعوى عليه عندما رفض ساحبا الكميال (ص ، هـ) تأدية بدل الكميال .

دقت المحكمة الكميال المبرز فوجدت ان المدعى عليه - الكفيل ( الضامن ) (ل) قيد كفاله بالتأدية عند عجز الساحبين للكميال وهما المكفول عنهما (ص ، هـ) بتسديد قيمة الكميال ، الأمر الذي يجعل المدعى عليه - الكفيل لا يُطالب بكفاله الا عند تحقق شرط العجز عن الدفع وذلك برفع الدعوى على المكفول عنهما (ص ، هـ) وتحقق عجزهما عن تسديد بدل الكميال . لذلك اصدرت المحكمة قرارا برد دعوى المدعى للسبب المذكور .

٢ - « صيغة دعوى كميال مضمونة غير متحقق شرط الضمان فيها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (هـ) .....

جهة الدعوى : ان المدعى عليه مشغول الذمة لي بمبلغ (١٤٠٠) دينار كفالة عن دين بذمة (م) بموجب كميال مستحق الأداء ، ورغم المطالبة فانه ممتنع عن تأديته ، لذلك اطلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وتحمله مصاريف المرافعة .

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٢/٢ / ١٩٧٠  
احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى طابع دفاع وطني طابع مالي فئة ٥٠ فلسا  
الأيضاح : رفع المدعى - المسحوب له الكميال (ل) الدعوى على المدعى عليه الكفيل (هـ) ولم يقمها ضد الساحب - المكفول (م) يطالبه بدفع بدلها .

اعترف المدعى عليه (هـ) بمشغولية ذمته بمبلغ الكميال كفالة عن دين بذمة مكفوله (م) وقد تم الاتفاق بينه وبين الدائن (ل) على مطالبته بالذات بعد مطالبة المدين (م) وهو لم يقم بمطالبته برفع الدعوى عليه . افاد المدعى ، انه طالب المدين - المكفول (م) شفاها بمبلغ الكميال ورفض التسديد .

قررت المحكمة رد الدعوى بسبب ان مطالبة المدعى (ل) للمدعى عليه (هـ) لا تصح الا بعد مطالبة المدين الأصيل (م) بتسديد قيمة الكميال عن طريق الدعوى ، وبعد ثبوت عجزه عن التسديد ، فيجوز له ان يقيمها على الكفيل .

٣ - « صيغة دعوى كميالية تحمل على ظهرها توقيعين للمظهر »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) اصالة عن نفسه ووصاية عن ولده الصغير (هـ) يسكن رقم

دار ..... / ..... محلة .....

المدعى عليه : (م) شارع ..... عمارة ..... غرفة رقم .....

جهة الدعوى : لمورثي (و) بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٣٤٠٠) ديناراً بموجب سند كميال مظهر لأمر مورثي مستحق الأداء ورغم المطالبة فإنه ممتنع عن التأدية •

الأسباب الثبوتية : الكميالة المؤرخة في / / ١٩٧ •

المطالب : (١) اطلب جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية من تاريخ تسجيل الدعوى ولحين التأدية •

(٢) تأميناً لاستيفاء المدعى به اطلب وضع الحجز الاحتياطي على امواله الموجودة في الغرفة رقم ٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع ٠٠٠ وتحمله كافة المصاريف •

(٣) اقدم الكفالة الحجزية وسند الكميال

اختر يوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع فئة ٥٠ فلساً

طابع دفاع وطني

الأيضاح : رفع المدعى - الحامل (ل) الدعوى على المظهر (م) وطلب الزامه بالمبلغ والفائدة ووضع الحجز الاحتياطي على امواله •

دفع المدعى عليه وهو المظهر للمكيالة برد دعوى المدعى نظراً لعدم سحبه پروتستو عدم الأداء ، للساحب ، وعدم اخباره بورقة اخبار عدم الأداء الذي يجب ان يخبر به المظهر ضمن المدة القانونية حسب المادة ( ٤٣٠ و ٤٣١ ) من القانون التجاري ، ولهذا قد اضاع حقه بالمطالبة بالمبلغ المدعى به •

اجاب المدعى - الحامل (ل) بأن للمدعى عليه توقيعين على ظهر الكميالة وحيث ان أحد التوقيعين يعنى التظهير والثاني معناه كفالة لأحد الموقعين بمبلغ الكميالة حسبما نصت على ذلك المادة (٤٣٦) تجاري •

قررت المحكمة الزام المدعي عليه بالمبلغ المدعى به وفائدة ٥٪ وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع وتحمله المصاريف •

٤ - « صيغة دعوى كميالة تحمل على ظهرها توقيع الكفيل »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (م ، هـ) ٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه الأول مبلغ قدره (٥٥٠) دينارا بموجب كميالة مستحقة الأداء ، وان المدعى عليه الثاني كفيل ضامن للمدعى عليه الأول . ولامتاعها عن التسديد رغم المطالبة ، اطلب جلبهما للمرافعة والزامهما بالتكافل والتضامن بالمبلغ المذكور والفائض القانوني من تاريخ الاستحقاق لحين التأدية وتحيلهما مصاريف المحاكمة .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : رفع المدعى - المخاطب - (ل) الدعوى على صاحب الكميالة (م) وعلى كفيله (هـ) بتاريخ استحقاق الكميالة وطلب الحكم له بما ادعاه في استدعاء دعواه .

حظر المدعى عليه الثاني (هـ) وتغيب المدعى عليه الاول (م) عن المرافعة رغم تبلغه بالدعوى ، واعترف بان التوقيع المدرج على ظهر الكميالة هو توقيع بالذات وقد ادرجه بصفته شاهدا على مديونية المدعى عليه الأول ، ولو كان كفيلا كما يدعى المدعى لوضع توقيع على وجه الكميال كما صرح بذلك المادة (٣/٤١٧) تجاري وطلب رد الدعوى عنه .

أجاب المدعى (ل) لا يمكن تفسير وجود توقيع المدعى الا على الكفالة فضلا عن وجود عبارة ( أقال ) على ظهر الكميالة ، كما ان المادة (٤١٧) تجاري لا تنفي جواز توقيع الكفيل على ظهر الكميالة .

دقت المحكمة اقوال الطرفين ، وقررت الزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن لمدعى (ل) بالمبلغ المدعى به وفقا للمادة (٤١٧) تجاري وفائدة

• خمسة بالمائة والمصاريف

٥ - « صيغة دعوى كميالية مضمونة »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (م) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٥٠) دينارا عن باقي قيمة الكميالية لقاء كفالتة للمدين (هـ) ولامتناعه عن التسديد اطلب جلبه للمحاكمة والحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحصيله المصاريف

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

طابع دفاع وطني

الأيضاح : اقام المدعى (ل) الدعوى على المدعى عليه (م) بصفته ضامن احتياطي ( كفيلا ) للساحب (هـ) المضمون ( المكفول ) بالمبلغ وطلب الحكم له بما ادعاه في استدعاء دعواه •

لقد اعترف المدعى عليه - الضامن - (م) بتوقيعه على بياض ، على وجه الكميالية المبرزة له ، الا انه افاد بأن توقيعه كان بصفته شاهدا على مطلوية الشخص (هـ) • ولما كان توقيعه يفيد معنى التكفل ( بالآفال ) وفقا للمادة (٣/٤١٧) من قانون التجارة ، وجواز تكفل اداء بدل الكميالية كلا أو قسما ( بالآفال ) حسب المادة (١/٤١٦) تجاري • لذلك أصدرت المحكمة حكما يقضى بالزام المدعى عليه بالمبلغ والفائدة والمصاريف •

٦ - « صيغة دعوى كميالية تتضمن شرطا لا يخل بصحتها »

المدعى : (ع) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ل ، هـ) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه الاول (ل) مبلغ (٦٥٠) دينارا بموجب كميالية مستحقة الأداء وقد كفله المدعى عليه الثاني (هـ) وتعهد بدفع المبلغ



عند عجز المدعى عليه الأول الذي سيرت له بروتستو لتسديد المبلغ الا انه  
 رفض ذلك . اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالتكافل  
 والتضامن بتسديد المدعى به وفائدته القانونية لحين التأدية وتحميلهما  
 مصاريف المحكمة وتبليغهما بصورتي الدعوى .  
 الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧  
 احضر يوم / / ١٩٧

توقيع المدعى المدعى (ع)

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا  
 الأيضاح : استمعت المحكمة اقوال المتخاصمين ، وثبت لها عدم ملاءة المدين  
 - المدعى عليه الأول (ل) وان المدعى عليه الثاني (هـ) تكفل بأداء مبلغ  
 الكميالة عند عجز من كفله عن الاداء وهو المدعى عليه الاول (ل) فان  
 ما تمهد به يعتبر تعهدا نافذا بحقه وفقا للمادة (٤١٨) من القانون التجاري .  
 ولذا فان المحكمة قررت الزام الكفيل - المدعى عليه الثاني (هـ) بالمبلغ المدعى  
 به والفائدة والمصاريف . ورد دعوى المدعى عن المدعى عليه الاول (ل) .  
 وخيرت (هـ) باقامة الدعوى ضد المدعى عليه الاول (ل) عند الملاءة .

#### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « يجوز توقيع الكفيل على ظهر الكميال »

رقم القرار - ٣١٥٣/ح/١٩٥٧

تاريخ القرار - ٣٠/١/١٩٥٨

ادعى وكيل المدعية الشركة التجارية الصناعية المحدودة لدى محكمة  
 بداءة بغداد بان لموكله بذمة المدعى عليه الاول -ح- مبلغا قدره (١٥٩٠)  
 دينارا بموجب كميالات مستحقة الدفع وحيث ان المدعى عليه الثاني -ح-  
 كفيله بتأدية هذا المبلغ لذلك طلب مرافعة الزام المدعى عليهما بأداء المبلغ  
 المذكور بالتضامن وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع عن اموال المدعى عليه  
 الثاني بموجب الاضبارة الحجزية المرقمة ٩٥٦/٨٢٠ وتحميلهما المصاريف  
 والفائض النظامي من تاريخ الاستحقاق .

فصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٢/٦/٩٥٧ وبعدد ٥٦/٢٦٠٦  
حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليهما بتأديتهما بالتضامن للمدعية (١٥٩٠)  
دينارا وتصدق الحجز الاحتياطي الواقع بموجب الاضبارة الحجزية المرقمة  
٥٦/٨٢٠ وتحميلهما مصاريف المحاكمة واجور المحاماة والفائض النظامي  
اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية المصادف ٢٢/١٢/١٩٥٦ .

فاستأنف المدعى عليه - ح - الحكم البدائي المذكور وطلب فسخه .  
فأصدرت محكمة استئناف منطقة بغداد بتاريخ ٨/٨/٩٥٧ وبعدد  
س/٩٩/٩٥٧ حكما وجاهيا يقضى بفسخ الحكم البدائي المستأنف ورد  
دعوى المستأنف عليه ( المدعى ) على المستأنف ( المدعى عليه ) فقط ورفع  
الحجز الاحتياطي الواقع في الاضبارة الحجزية المرقمة ٩٥٦/٨٢٠ وتحميل  
المستأنف عليه مصاريف المحاكمة البدائية والاستئنافية واجور المحاماة واجرة  
تحرير اللوائح .

ولعدم قناعة المدعية - الشركة - بهذا الحكم المبلغ الى وكيلها بتاريخ  
٧/١٢/٩٥٧ طلبت تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزها بتاريخ  
٢٩/١٢/١٩٥٧ .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة - وجد ان الحكم المميز ينص على  
فسخ الحكم البدائي المستأنف ورد دعوى الممييزة عن المميز عليه باعتباره  
( مظهرا ) لسندات الكميال وليس كفيلا وان الحامل لم يكن قد سحب  
الانذار ( البروتستو ) عليه وان التمييز ينصب على كون المميز عليه كفيلا  
للساحب وليس مظهرا . فالنقطة الواجبة التدقيق اذن معرفة صفة المميز عليه  
هل انه كفيل ( آقال ) ام انه مظهر فاذا تبين انه كفيل فيكون الحكم المميز  
مخالفا للقانون ، واذا تبين انه مظهر فيكون الحكم صحيحا . حيث ان المظهر  
لا يسأل عن محتويات الكميالات الا اذا جرى الانذار ( البروتستو ) عليه .  
ولدى جلب اصول الكميالات موضوعة البحث في هذه الدعوى من صندوق  
محكمة البداية وجد ان الساحب قد وقع في وجه الكميالات وان محل  
الكفيل كان خاليا من وجود توقيع شخص ما غير انه من ظهر الكميالات

وجد امضاء المميز عليه تحت كلمة ( كفيل آفأل ) وتحت الأمضاء المذكور  
 وجد امضاء مدير الشركة المميّزة • ان العرف التجاري سائر على ان الكفيل  
 يجب ان يوقع في وجه الكميال وبجانب الساحب أو في ذيل الكميال ولكن  
 اذا وقع الكفيل في ظهر الورقة الكميال فهل يكون توقيعه في مثل هذه  
 الحالة نافيا عنه صفة الكفالة • ان النص القانوني والتطبيقات القضائية  
 لا تقول بذلك حيث ان الكفيل ( الآفأل ) يجوز ان يوقع على وجه ورقة  
 الكميال او على ظهرها بل وعلى ورقة اخرى منفصلة عن ورقة الكميال  
 فقد يجوز ان يستشعر الساحب من توقيع الكفيل بجانب توقيعه قلة ثقة  
 باعتباره التجاري فيتفق مع الحامل على ان يعطى كفيلا بمبلغ ورقة الكميال  
 ويوثق كفاله هذه بورقة منفصلة عن ورقة الكميال ولا مانع قانوني يمنع  
 مثل هذا الاجراء • اذن فلمهم ليس محل التوقيع وانما المهم ان يصرح  
 الكفيل كتابة عن الكفالة لترتب عليه مسؤولية الساحب • وفي هذه الكميالات  
 موضوعة التدقيق توجد كلمة ( كفيل آفأل ) وتحتها يوجد توقيع المميز عليه ،  
 فالمميز عليه يعتبر كفيلا وان كان توقيعه ( كفيل آفأل ) جاء على ظهر أوراق  
 الكميالات هذا من جهة ومن جهة اخرى ان ما يزيد الاطمئنان في كون  
 المميز عليه كفيلا لا مظهرا عدم وجود توقيع المميّزة او من يمثلها قانونا  
 يفصل بين توقيعى الساحب المدين الاصيل والمميز عليه ، بالعكس فالذي  
 تراه المحكمة في جميع أوراق الكميالات ان توقيع مدير الشركة الدائنة قد  
 جاء بعد توقيع المميز عليه لا قبله وهذا ما يفيد معنى الكفالة • اما قول  
 المحكمة المميز حكمها ان المادة ٤١٧ من القانون التجاري قد اوجبت ان  
 يكون توقيع الكفيل على وجه البوليصة فغير صحيح حيث لا وجوب اولا  
 وثانيا ان نص المادة على ان توقيع غير المخاطب على وجه البوليصة يفيد معنى  
 التكفل ( بالآفأل ) انما يفيد الاستدلال على كون الموقع في مثل هذه الحالة  
 هو كفيل وان لم تكن هناك كتابة تفيد انه كفيل • لذلك وحيث ان المادة  
 ٤١٨ من قانون التجارة تلزم الكفيل بعين الالتزامات التي يلتزم بها الساحب  
 قانونا وحيث لا يشترط ان يسحب الانذار على الكفيل ليكون مسؤولا عن

محتويات الكمبيالات لان شأنه شأن الساحب المدين وحيث ان الحكم المميز جاء مخالفا لاحكام القانون قرر نقضه واعادة الاوراق الى محكمتها المختصة للسير في القضية على الوجه المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق .

٢ - « ليس للكفيل الضامن في الكمبيال التمسك بسقوط حق الحامل في الرجوع لعدم تنظيم بروتستو عدم الاداء حيث يكون مسؤولا مسؤولية المدين الأصلي »

رقم الاضبارة - ١٤٢٠/ح/١٩٦٦

تاريخ القرار - ١٧/١١/١٩٦٦

وحيث ان الوقائع تتحصل في أن (ر) المميز عليه أقام الدعوى ١٠٤٣/٩٦٥ لدى محكمة بداءة بغداد ضد المدين (ص) والكفيل (ج) وقال فيها ان له بذمتها مبلغ ٤٠٠٠ دينار بموجب اربع سندات كميال مؤرخة في ٣١/١٠/٩٦٢ كل منها بمبلغ ١٠٠٠ دينار ومذيلة كل منها بتوقيع المدين الساحب (ص) وتوقيع كفيل الآقل (ج) وطلب الحكم بالزامهما بالتكافل والتضامن بمبلغ ٤٠٠٠ دينار مع الفوائد والمصاريف واتعاب المحاماة وتصديق الحجز الاحتياطي . وقد صرف المدعى النظر عن مخاصمة المدين الساحب وحصر الدعوى بالنسبة لكفيل الآقل الذي أقر بكفالته ولكنه دفع الدعوى بسقوط كفالته وسقوط حق المدعى في مطالبته عملا بالمادة ٤٣٩ تجاري لان المدعى (ر) لم يسحب ضده بروتستو عدم الدفع خلال المدة المقررة في القانون كما ان المادة ٤٢٤ تجاري فرضت على الحامل مطالبة المدين في يوم الاستحقاق او أحد اليومين التاليين لاجل الاداء . وان الامتناع عن الأداء يجب ان يثبت بطريقة بروتستو عدم الاداء مادة ٤٣٠ تجاري . وقد أصدرت محكمة البداءة حكما في ٢٧/١٠/٩٦٥ بالطلبات تأسيسا على ان (ج) قد كفل ذمة المدين (ص) كفالة آقل فيكون ملزما باداء قيمة السند عملا بالمادتين ٤٢٩ و ٤٦٦ تجاري وليس للمدعى عليه (ج) ان يدعى

لحقوق الضرر به من جراء عدم مطابقة المدعى للمدين في المدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ رفع الدعوى في ٥/٤/٩٦٢ إذ أنه بنفسه قد ارتضى هذا التأخير وكان بإمكانه انذار الدائن بلزوم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المدين لاستيفاء دينه خلال مدة لا تقل عن الشهر فاذا انتهت المدة ولم يطالب المدين بدينه ، تحلل من كفالاته عملا بالمادة ٣٦/١٠ مدني ولكنه لم يتم بذلك فلاحق له في الادعاء بسقوط الكفالة - استأنف (ج) هذا الحكم في القضية ٢٤٨/س/٩٦٥ فقضت محكمة استئناف بغداد بتأييده تأسيسا على ان التزام الكفيل تجاري فيكون ضامنا لقبول الكميالة وضامنا لادائها وتفيد المادة ٤٦٧ تجاري ان الساحب في ورقة الكميال هو ذات المسحوب عليه القابل ولا يجوز لكفيل الساحب الذي يقوم مقام المسحوب عليه القابل التمسك بالسقوط لأنه ملزم بما يلتزم به مضمونه وكذلك لا يجوز لكفيل الآقال ان يحتج على الحامل المقصر بالأعمال مادة ٤١٤ تجاري ولا يرد الدفع بسقوط حق الحامل المقصر تجاه الساحب طبقا للمادة ٤٣٩ تجاري لان مدار تطبيق هذه المادة انما يكون في الدعوى التي تعتمد على البوليصة وميله لاثباتها حيث تفترض البوليصة وجود اشخاص ثلاثة يكون المسحوب عليه فيها شخصا ثالثا مستقلا كلف بالأداء بأمر الساحب فللكفيل الحق في التمسك تجاه الحامل بسقوط الحق عن الساحب المدين في البوليصة ولا يحق له فيها التمسك بسقوط الحق تجاه المسحوب عليه القابل .

طعن (ج) في هذا الحكم تميزا بلائحة قدمها في ٣٠/٥/٩٦٦ عاب فيها على الحكم المميز خطأ في القانون ذلك ان محكمة البداية أسست حكمها على المادة ٤٣٩ تجاري وما تنص عليه من حق رجوع الحامل على الساحب والمظهرين والمسؤولين الآخرين اذا حل الاجل ولم يؤد المبلغ بينما اعتمد المميز على المادة ٤١٨ تجاري التي تنص على ان الكفيل بالآقال ملزم بعين الوجائب المترتبة على من كان كفله - واذ تنص المادة ٤٣٩ تجاري على سقوط حق الحامل في الرجوع على الساحب والمظهرين والضامين بالآقال

عدا القابل منهم لا تفيد الساحب في ورقة الكميال لان القانون قد عد ( قابلا ) ولكنها تفيد الكفيل اذ ليس في قانون التجارة نص على ان الكفيل بورقة الكميال يعتبر قابلا - وقد جعلت المادة ٤٣٩ تجاري الكفيل بالآفال بالنص الصريح من جملة الأشخاص الذين يسقط حق الحامل في الرجوع عليهم - والكفيل ليس مسؤولا بصورة مطلقة بل صارت له حقوق تجاه الدائن وعلى الدائن كمي يحفظ حق الرجوع على الكفيل ان يقوم بالاجراءات التي رسمها القانون والا سقط حقه في الرجوع ولماذا يكون الكفيل او هن في مركزه من المظهر ولماذا ينبغي على الدائن ان يتابع المراسيم ليصون حقه في الرجوع على المظهر ولا يتابعها بالنسبة للكفيل مع ان التطهير عادة يكون بعوض ، اما الكفالة فالأصل فيها التبرع مما يجعل الكفيل اولى بالحماية - ولجل هذا ساوت المادة ٤٣٩ تجاري بين المظهر والكفيل في حالة عدم الرجوع - وكرر القانون المدني هذه القاعدة الخاصة بحماية الكفيل فأسقط حق الحامل في الرجوع على الكفيل اذا لم يتخذ ضد المدين الاصلي الاجراءات اللازمة لاستيفاء حقه في خلال مدة معقولة - ونصت المادتان ١٠٢٧ و ١٠٢٨ مدني على المبدأ الخاص ببرائة ذمة الكفيل بقدر ما أضعه الدائن المهمل من التأمينات أو الاجراءات ، ويجب الرجوع الى القانون المدني وهو الأصل العام فيما لا يتعارض مع القانون التجاري أو عند عدم ورود النص في القانون التجاري مادة ٣٥ تجاري وهذه القاعدة المدنية منطبقة على واقعة الدعوى لان المدعى ( المميز عليه ) أهمل المطالبة بسندات الكميال مدة خمسة وعشرين شهرا من تاريخ استحقاقها وفي هذه الفترة تغيرت حالة المدين ولو ان المدين طوالب في مواعيد الاستحقاق لتسنى للدائن الحصول على دينه وقد تمثل اهمال الدائن في عدم سيره في اجراءات الدعوى بالنسبة للمدين وطلب المميز لذلك نقض الحكم \*

وبعد التدقيق والمداولة - تبين ان المميز قد وقع على سندات الكميال الأربعة المقدمة في الدعوى بوصفه كفيل آفال أي انه ضمن الدين المحرر به

السندات • والقاعدة في القانون التجاري انه لا يجوز لمثل هذا الضامن ان يتمسك بسقوط حق حامل السند في الرجوع عليه لعدم تبليغ بروتستو عدم الأداء في الميعاد ثم رفع الدعوى بعد ذلك لأن القانون لا يشترط لامكان مطالبة المدين الاصلي في سند الكميال ضرورة تبليغه أولا في بروتست عدم الدفع أو رفع دعوى المطالبة عليه في زمن معين • وعلة ذلك ان الكفيل بالأقال أو الضامن الاحتياطي علاوة على كونه كفيلًا فانه يعتبر مدينا أيضا امام حامل السند ، لقاعدة عدم سريان الدفع على حامل السند حسن النية وليس له ان يحتج على حامل السند بحقوق اكثر من حقوق مضمونه كما ان التزام الكفيل بالأقال كالتزام مضمونه يعتبر كفالة تجارية مادة ١٠١٦/٢ مدني ويترتب على هذا ان يكون الكفيل متضامنا مع المدين مادة ١٠٣٠ مدني ومن حق الدائن في هذه الحالة ان يطالب المدين او الكفيل مادة ١٠٣١ مدني - لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣٩ تجاري التي تنص على سقوط حق الحامل بالرجوع على الساحب والمظهرين والضامنين قد استثنت القابل منهم وهذا شأن الكفيل بالأقال - لأن منظم السند للأمر يكون مسؤولا عنه كقابل البوليصه مادة ٤٦٧/١ تجاري فشأنه شأن المدين وملزم بعين الواجبات المترتبة على من كان قد كفله مادة ٤١٨/١ تجاري و ١٠١٦/٢ مدني بل قد تكون واجباته في بعض الأحيان اشد من واجبات المدين فيكون التزامه صحيحا ولو كان الالتزام الاصلي باطلا لأي سبب من الأسباب الموضوعية التي لا يجوز الاحتجاج بها على حامل السند حسن النية كبطلان السبب أو عدم مشروعيته أو لحصوله بطريق الغش أو الغلط أو غير ذلك من اسباب البطلان الموضوعية التي لا يجوز الاحتجاج بها على حامل السند لضمان حق الدائن وذلك كله لان سند الكميال يستمد قوته من توقيع الكفيل ضمانا لحق الدائن وحمايته من المدين الذي لا يوثق به وتوفيرا للأثمان في السندات والاوراق التجارية - ومتى كان ذلك فلا محل للاستناد الى احكام القانون المدني فيما ورد بشأنه نصوص خاصة في القانون التجاري - واذا أخذ الحكم المميز بهذا النظر فانه يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون

فقرر لذلك تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسوم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٧/١١/١٩٦٦ .

٣ - « تجيير الكمبيالة بوضع شرط بدون كفالة المجير »

رقم القرار - ١٥٣٧/ص/١٩٥١

تاريخ القرار - ٢/١٠/١٩٥١

اصدرت محكمة صلح ٠٠٠ حكما وجاها يقضى بالزام المدعى عليه (ن) بادائه للمدعية (ج) المبلغ المدعى به وقدره - ٨٥٠٠ ديناراً - حسب اعترافها في استدعاء الدعوى بقبضها من المدعى عليه (ن) - ١٥٠٠ ديناراً - من اصل الطلب مع تحميله مصاريف المحاكمة ورد الدعوى عن المدعى عليه الثاني (ع) ، وللمدعى عليه (ن) حق الرجوع على المدعى عليه الثاني (ع) . ولعدم قناعة المدعى عليه (ن) بهذا الحكم طلب تمييزه ونقضه .

القرار/ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المدعى عليه (ن) المميز يعترف بقبض ١٠ آلاف ديناراً التي ذكرتها المدعية وبذلك فقد صادق المدعية في انه استلم المبلغ بصفته رسولاً واوصله للمدعى عليه الآخر (ع) ، وبذلك يكون قد تم امر الرسالة . وعلاوة على ذلك فقد تبين انه قد أخذ ورقة كمبيال بالمبلغ المذكور من المدعى عليه الآخر (ع) باسمه واعطاها للمدعية ( المميز عليها ) وانها موجودة عندها فعلا فكان على المحكمة ان تكلفه بتجيير تلك الكمبيالة بطريقة ( حوالة قبالة ) اي بدون كفالة ولا تلزمه بالمبلغ المدعى به الا اذا امتنع من التجيير بالطريقة المذكورة وعليه قرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق لحاكمها للسير في القضية على الوجه المتقدم على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر بالاتفاق ٢/١٠/١٩٥١ .

٤ - « يفترض التضامن بين المدينين في الدين التجاري استنادا للمادة ١٠٣ تجاري »

رقم القرار - ٥٣٧/ص/١٩٥٨

تاريخ القرار - ١٦/٣/١٩٥٨



اصدرت محكمة صلح كربلاء بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٨ وبعد الاضبارة  
٩٥٨/٧٥ بعد ان حصر المدعى كـ دعواه في المدعى عليه مـ - وصرف  
النظر عن المدعى عليها فـ - حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه مـ -  
المرقوم بادائه للمدعى كـ المذكور مبلغا قدره خمسة وعشرون دينارا  
وتحميله مصاريف المحاكمة ورد دعوى المدعى عن المدعى عليها فـ - .

ولعدم قناعة المدعى عليه مـ - بهذا الحكم طلب تدقيقه تمييزا ونقضه  
وقد سجل تمييزه بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٨ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المحكمة قد استندت في  
حكمها المميز القاضي بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به الى سند الكميال  
المؤرخ في ١/٥/١٩٥٣ الذي اقر به المميز ( المدعى عليه ) فيكون الحكم قد  
استند الى سبب قانوني صحيح اما طعن المميز بان السند صدر منه ومن  
المدعى عليها الثانية التي صرف المدعى النظر عن محاكمتها وانه ( المميز )  
لا تضامن له معها في السند فلا يصح الحكم عليه بالمبلغ الذي احتواه السند  
كله هذا الطعن لا يسمع منه لأن شرط التضامن بين المدينين لا يفترض في  
الديون المدنية بمقتضى المادة (٣٢٠) مدني اما في الديون التجارية - ومنها  
دين المدعى الموثق بالكميالة - فتحكمه المادة (١٠٣) تجاري القاضية  
بافتراض المسؤولية التضامنية بين المرتبطين بالتعهد التجاري ما لم يشترط  
خلاف ذلك وعليه قرر رد الطعن المقدم وتصديق الحكم المميز وتحميل  
المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق .

٥ - « كفالة الكفيل المقيدة بالتسديد عند عدم قيام المكفول بتسديد الدين  
المرتتب بلمفته »

رقم القرار - ٢٠٨٢/ص/١٩٤٨

تاريخ القرار - ٩/١٢/١٩٤٨

القرار / ان المميز ( المدعى عليه ) صار كفيلا للمميز ( المدعى ) عن  
مدينه الموقعين في سند الكميال المبرز ، مقيدا كفالته بالتأدية عند عدم قيام

المكفول عنهما بتسديد الدين المترتب بذمتهما ، الأمر الذي يجعل الكفيل ( المدعى عليه ) غير مطالب بكفالاته الا عند تحقق الشرط المذكور وذلك باقامة الدعوى على المكفول عنهما وعجزهما عن تسديد المبلغ المكفول به . فكان على المحكمة ان تلاحظ ذلك فتصدر حكما يرد الدعوى للسبب المذكور فذهولها واصدارها الحكم على خلاف ما تقدم كان مخالفا للقانون لذلك قرر نقض الحكم المميز في ٩/١٢/١٩٤٨ .

٦ - « الاتفاق على مطالبة المدين قبل مطالبة الكفيل »

رقم القرار - ٥٥٥/ص/١٩٥٢

تأريخ القرار - ٢٩/٣/١٩٥٢

القرار / ان المدعى عليه ( المميز عليه ) اعترف بمشغولية ذمته بمبلغ الكميالية ، كفالة عن دين بذمة (ع) وان الاتفاق كان بينهما على مطالبته بمحتويات الورقة بعد مطالبة الاصيل شفاها ولم يقم عليه دعوى حتى الآن ، وبما ان الطرفين اتفقا على مطالبة الكفيل ( المدعى عليه ) بعد مطالبة المدين (ع) الاصيل وهو يعترف انه لم يطالبه عن محاكمة ولم يدفع له حتى يحق له مطالبة الكفيل لذا يصبح الحكم المميز موافقا للقانون فقرر تصديقه وصدر في ٢٩/٣/١٩٥٢ .

« قررت محكمة الصلح رد دعوى المدعى المميز » .

٧ - « التزام الكفيل بالاقبال تابع لالتزام المضمون وليس له التمسك بسقوط حق حامل السند في الرجوع عليه لعدم تبليغه في بروتستو عدم الأداء في الميعاد المعين »

رقم الأضبارة - ٨٨٧/ح/١٩٦٧

تأريخ القرار - ٢٨/١٢/١٩٦٧

حيث ان الوقائع تحصل في ان (ر) المدعى اقام الدعوى ١٠٤٣/٩٦٥ لدى محكمة بداءة بغداد ضد (ص ، ج) وقال فيها ان له بذمتها مبلغ - ٤٠٠٠ دينار - بموجب اربع سندات كميال مؤرخة ٣١/١٠/٩٦٢ كل

منها بمبلغ - ١٠٠٠ دينار - ومذيلة كل منها بتوقيع المدين الساحب (ص) وتوقيع كفيل الآقال (ج) وطلب الحكم بالزامهما بالتكافل والتضامن بمبلغ - ٤٠٠٠ دينار - مع الفوائد والمصاريف واتعاب المحاماة وتهديق الحجز الأحياطي . وقد صرف المدعى النظر عن مخاصمة المدين الساحب وحصر الدعوى بالنسبة لكفيل الآقال الذي أقر بكفالاته ولكنه دفع الدعوى بسقوط كفالته وسقوط حق المدعى في مطالبته عملا بالمادة ٤٣٩ تجاري لأن المدعى (ر) لم يسحب ضده پروتستو عدم الدفع خلال المدة المقررة في القانون كما ان المادة ٤٢٤ تجاري فرضت على الحامل مطالبة المدين في يوم استحقاق البوليصه او أحد اليومين التاليين لأجل الأداء . وان الامتناع عن الأداء يجب ان يثبت بطريقة پروتستو عدم الأداء مادة ٤٣٠ تجاري .

وقد أصدرت محكمة البداية حكما في ٢٧/١٠/٩٦٥ بالطلبات تأسيسا على ان (ج) قد كفل ذمة المدين (ص) كفالة آقال فيكون ملزما باداء قيمة السند عملا بالمادتين ٤٢٩ و ٤٦٦ تجاري ، وليس للمدعى عليه (ج) أن يدعى لحقوق الضرر به من جراء عدم مطالبة المدعى للمدين في المدة من تاريخ الأستحقاق الى تاريخ رفع الدعوى في ٥/٤/٩٦٢ اذ أنه بنفسه قد ارتضى هذا التأخير وكان بإمكانه انذار الدائن بلزوم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المدين لاستيفاء دينه خلال مدة لا تقل عن الشهر فاذا انتهت المدة ولم يطالب المدين بدينه تحلل من كفالته عملا بالمادة ١٠٣٩/٢ مدني ولكنه لم يقم بذلك فلاحق له في الأذعاء بسقوط الكفالة .

استأنف (ج) هذا الحكم في القضية س/٢٤٨/٩٦٥ فقضت محكمة استئناف بغداد بتأييده تأسيسا على ان التزام الكفيل التزام تجاري فيكون ضامنا لقبول الكميالة وضامنا لأدائها اذ تفيد المادة ٤٦٧ تجاري ان الساحب في ورقة الكميال هو ذات المسحوب عليه القابل ولا يجوز لكفيل الساحب الذي يقوم مقام المسحوب عليه القابل التمسك بالسقوط لأنه ملزم بما التزم به مضمونه ولذلك لا يجوز لكفيل الآقال ان يحتج على الحامل المقصر

بالأهمال مادة ٤١٤ تجاري • ولا يرد الدفع بسقوط حق الحامل المقصر تجاه الساحب طبقا للمادة ٤٣٩ تجاري لأن مدار تطبيق هذه المادة انما يكون في الدعوى التي تعتمد على البوليصة وسيلة لأبانتها حيث تفترض البوليصة وجود اشخاص ثلاثة يكون المسحوب عليه فيها شخصا ثالثا مستقلا كلف بالأداء بأمر الساحب فللكفيل الحق في التمسك تجاه الحامل بسقوط الحق عن الساحب المدين في البوليصة ولا يحق له فيها التمسك بسقوط الحق تجاه المسحوب عليه القابل •

طعن المدعى عليه (ج) في الحكم تمييزا بلائحة قدمها في ٣٠/٥/٩٦٦ عاب فيها على الحكم المميز خطأ في القانون ذلك ان محكمة البداية أسست حكمها على المادة ٤٢٩ تجاري وما تنص عليه من حق رجوع الحامل على الساحب والمظهرين والمسؤولين الآخرين اذا حل الأجل ولم يؤد المبلغ بينما اعتمد المميز على المادة ٤١٨ تجاري التي تنص على ان الكفيل بالآقال ملزم بعين الوجائب المترتبة على من كان كفله ، واذ تنص المادة ٤٣١ تجاري على سقوط حق الحامل في الرجوع على الساحب والمظهرين والضامين بالآقال عدا القابل منهم لا تفيد الساحب في ورقة الكميال لأن القانون قد عدّه (قابلا) ولكنها تفيد الكفيل اذ ليس في قانون التجارة نص على ان الكفيل بورقة الكميال يعتبر قابلا ، وقد جعلت المادة ٤٣٩ تجاري الكفيل بالآقال بالنص الصريح من جملة الأشخاص الذين يسقط حق الحامل في الرجوع عليهم ، والكفيل ليس مسؤولا بصورة مطلقة بل صارت له حقوق تجاه الدائن وعلى الدائن كي يحفظ حق الرجوع على الكفيل أن يقوم بالأجراءات التي رسمها القانون والا سقط حقه في الرجوع ولماذا يكون الكفيل اوهن في مركزه من المظهر ولماذا ينبغي على الدائن ان يتابع المراسيم ليصون حقه في الرجوع على المظهر ولا يتابعها بالنسبة للكفيل مع ان التظهير عادة يكون بعوض • أما الكفالة فالأصل فيها التبرع مما يجعل الكفيل أولى بالحماية ولاجل هذا ساوت المادة ٤٣٩ تجاري بين المظهر والكفيل في حالة عدم الرجوع ، وكرر

القانون المدني هذه القاعدة الخاصة بحماية الكفيل فأسقط حق الحامل في الرجوع على الكفيل اذا لم يتخذ ضد المدين الأصلي الاجراءات اللازمة لاستيفاء حقه في خلال مدة معقولة . ونصت المادتان ١٠٢٧ و ١٠٢٨ مدني على المبدأ الخاص ببراءة ذممة الكفيل بقدر ما أضعه الدائن المهمل من التأمينات او الاجراءات . ويجب الرجوع الى القانون المدني وهو الأصل العام فيما لا يتعارض مع القانون التجاري أو عند عدم ورود النص في القانون التجاري مادة ٣ تجاري وهذه القاعدة المدنية منطقية على واقعة الدعوى لان المدعى - المميز عليه - أهمل المطالبة بسندات الكميال مدة خمسة وعشرين شهرا من تاريخ استحقاقها وفي هذه الفترة تغيرت حالة المدين ولو ان المدين طواب في مواعيد الاستحقاق لتسنى للدائن الحصول على دينه وقد تمثل اهمال الدائن في عدم سيره في اجراءات الدعوى بالنسبة للمدين وطلب المميز لذلك نقض الحكم .

فأصدرت محكمة التمييز قرارها المرقم ٩٦٦/١٤٣٠ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٦ جاء فيه : تبين ان المميز (ج) قد وقع على سندات الكميال الأربعة المقدمة في الدعوى بوصفه كفيل آقال أي أنه ضمن الدين المحرر بالسندات . والقاعدة في القانون التجاري انه لا يجوز لمثل هذا الضامن أن يتمسك بسقوط حق حامل السند في الرجوع عليه لعدم تبليغه في پروتستو عدم الأداء في الميعاد ثم رفع الدعوى بعد ذلك لأن القانون لا يشترط لأمكان مطالبة المدين الأصلي في سند الكميال ضرورة تبليغه اولا پروتستو عدم الدفع او رفع دعوى المطالبة عليه في زمن معين . وعلة ذلك ان الكفيل بالآقال أو الضامن الاحتياطي علاوة على كونه كفيلا يعتبر مدينا أيضا أمام حامل السند ويخضع لقاعدة عدم سريان الدفع على حامل السند حسن النية وليس له أن يحتج على حامل السند بحقوق أكثر من حقوق مضمونه كما ان التزام الكفيل بالآقال كالتزام مضمونه يعتبر كفالة تجارية مادة ٢/١٠١٦ مدني ويترتب على هذا ان يكون الكفيل متضامنا مع المدين مادة

٢/١٠٣٠ مدني ومن حق الدائن في هذه الحالة ان يطالب المدين او الكفيل  
مادة ١٠٣١ مدني . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣٩ تجاري التي تنص على  
سقوط حق الحامل بالرجوع على الساحب والمظهرين والضامين قد استثنت  
المقابل منهم وهذا شأن الكفيل بالأقال . لأن منظم السند للأمر يكون مسؤولا  
بما هو مسئول عنه قابل البوليصة مادة ٤٦٧/١ تجاري فشأنه شأن المدين  
وملزوم بعين الواجبات المترتبة على من كان قد كفله مادة ٤١٨ تجاري  
و ٢/١٠١٦ مدني بل قد تكون واجباته في بعض الأحيان أشد من واجبات  
المدين فيكون التزامه صحيحا ولو كان الالتزام الأصلي باطلا لأي سبب من  
الأسباب الموضوعية التي لا يجوز الاحتجاج بها على حامل السند حسن النية  
كبطلان السبب او عدم مشروعيته او لحصوله بطريق الغش او الغلط أو  
غير ذلك من اسباب البطلان الموضوعية التي لا يجوز الاحتجاج بها على  
حامل السند لضمان حق الدائن وذلك كله لان سند الكميال يستمد قوته  
من توقيع الكفيل ضمانا لحق الدائن وحمايته من المدين الذي لا يوثق به  
وتوفيرا للأئتمان في السندات والأوراق التجارية ، ومتى كان ذلك فلا محل  
للاستناد الى أحكام القانون المدني فيما ورد بشأنه نصوص خاصة في القانون  
التجاري ، واذ أخذ الحكم المميز بهذا النظر فانه يكون صحيحا ولا مخالفة  
فيه للقانون فقرر لذلك تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز  
رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق .

قدم وكيل المميز طلبا لتصحيح القرار التمييزي خلال المدة القانونية  
بحجة مخالفته للقانون اذ أنه تأسس على ان القانون التجاري لا يقبل ما بينه  
من طعون وانه لا يمكن الركون الى القانون المدني لقوله ( ومتى كان ذلك  
فلا محل للاستناد الى أحكام القانون المدني فيما ورد بشأنه نصوص خاصة  
في القانون التجاري ) فالقرار التمييزي قد أيد طعونه في ضوء القانون المدني  
ولكنه آثر استبعادها في ضوء القانون التجاري وهذا التخطي لأحكام القانون  
المدني غير صحيح لأنه يحكم المعاملات التجارية الا ما استثني بنص صريح

فالقانون المدني ألغى بالمادة ١٣٨١ منه ما تعارض صراحة او دلالة مع أحكامه وقد أشار القانون المدني الى استثناء بعض الأمور التجارية من أحكامه كما جاء في المادة ٤٨٨ منه . وانه قد أشار في لائحته التمييزية الى ان كفالة المدعى عليه تعتبر ساقطة وفقا للقانون المدني لأهمال المدعى مطالبة موكله بمبلغ اوراق الكمبيالات مدة ٢٨ شهرا و ٢٧ شهرا و ٢٦ شهرا و ٢٥ شهرا على التوالي من تاريخ استحقاق كل منها وهذا الأهمال ادى الى ان موكله لن يحصل على مبلغ الكفالة من المدين لأنه معسر وتأخر الدائن بالمطالبة يبرىء ذمة المدين بمقدار الضرر الذي عاد عليه من تأخره . وانه أتاح القانون للدائن مطالبة شخص دون آخر فيكون ذلك بحسن نية ومن غير أضرار بالآخرين والا استحق التعويض مادة ١٣٦ و ٢٠٤ تجاري والتعويض المناسب هو اسقاط حق المدعى بالرجوع على الكفيل وهو ما أخذ به القانون المدني في المادتين ١٠٢٧ و ١٠٢٨ منه وقد أجمع الفقهاء على براءة ذمة الكفيل بقدر ما يصيبه من ضرر فيما أضعاه عليه الدائن من ضمانات طبقا لقواعد المسؤولية المدنية . وانه قد أقر وكيل المدعى امام محكمة الأستئناف بالمبدأ في لائحته المؤرخة في ٢٧/٢/١٩٦٦ . وانه بالنسبة للقانون التجاري فانه قد أهمل مبدأ عدم الأحتجاج الذي كان سائدا في القانون المدني وأوجب في المادة ٤٣٩ تجاري على عمل الأحتجاج بالنسبة للضامين بالآفال واتباعا للنص يلزم رد الدعوى لأن النص جاء بسقوط حق الحامل بالرجوع على الضامين في حالة عدم سحب الأنداز فاعتبار القرار التمييزي بأن موكله قابلا بينما لا يوجد قبول من جانبه بالمعنى القانوني ، مخالف للقانون وان القرار التمييزي مخالف لنص المادة ٤٣١ تجاري اذ كان عليه تبعا للنص ان يحمل المدعى مسؤولية اهماله فيقرر مبدأ الزام المدعى بالعطل والضرر الناشئين عن اهماله . وطلب نقض الحكم الأستئنافي المميز .

القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز تبين ان طالب التصحيح قد اعتمد اولا على نصوص القانون المدني في طلب

التصحيح اذ استند على المادتين ١٠٢٧ و ١٠٢٨ مدني باعتبارهما تطبقان على وقائع الدعوى ولدى الرجوع الى هاتين المادتين وجد أنهما من المواد التي بحثت عن الكفيل غير المتضامن في العلاقة بين الكفيل والدائن في عقد الكفالة بينما النصوص الواجبة التطبيق على الدعوى هي النصوص التي نظمت أحكام الكفيل المتضامن وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٠٣٠ أنه في الكفالة التجارية يكون الكفلاء متضامنين فيما بينهم ومتضامنين مع المدين ونصت المادة ١٠٣٠ مدني انه اذا كان الكفيل متضامنا مع المدين فالدائن مخير في المطالبة ان شاء طالب المدين وان شاء طالب الكفيل ومطالبة أحدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر فبعد مطالبة أحدهما ان يطالب الآخر وله ان يطالبهما معا وبناء على ذلك يكون استناد طالب التصحيح على نصوص القانون المدني غير وارد وطلب التصحيح من هذه الجهة مردود • وبالنتيجة يكون استناد طالب التصحيح على نصوص القانون المدني قد فسخ بعض الاحكام التي تتعارض معه من القانون التجاري غير وارد أيضا فقد أيد القانون المدني التضامن المطلق في الكفالة التجارية بين الكفيل والمدين فيما ورد من النصوص المذكورة سابقا أما بالنسبة للطعون التي اثارها طالب التصحيح بالاستناد الى القانون التجاري فان القرار التمييزي قد رد على كافة النقاط التي اثارها طالب التصحيح وما أثاره من دفع استنادا الى نص المادة ٤٣١ تجاري من ان يتحمل المدعى مسؤولية اهماله فيلزم بالعطل والضرر الناشئين عن الأهمال في عدم الأخبار فان هذا النص لا يمكن أن يسرى على واقعة هذه الدعوى اذ ان الكفيل المتضامن في الكميال حكمه حكم المدين الأصلي استنادا لنصوص القانون المدني المذكورة والى نص المادة ٤٦٦ تجاري التي جعلت سريان أحكام البوليصه على السند لأمر ما لم يتعسر أثلافا مع طبيعة السند للأمر المذكور وهو ما ذهب اليه القرار التمييزي المطلوب تصحيحه • وعليه يكون طلب التصحيح وتقييد التأمينات المدفوعة ايرادا للخرينة وصدر القرار بالأكثرية في ١٢/٢٨/١٩٦٧ •



٨ - « ان المادة ٤١٨ من قانون التجارة تقضى بان الكفيل في البوليصه ملزم بعين الوجائب المترتبة على من كفله وعليه لا يسقط حق الحامل في الرجوع عليه ولو لم يجر سحب ائذار عدم الاداء »

رقم القرار - ٢٨/ح/١٩٦٧

تاريخ القرار - ١٧/٥/١٩٦٧

المميز : (ق)

المميز عليه : (ع)

ادعى المدعى (ع) لدى محكمة بداءة الكاظمية بان المدعى عليه الاول (ق) كان قد اشترى منه سيارته المرقمة ٣١٩/ح/بغداد فولكس واكن موديل ٥٨ وسلمه تسع سندات كميال مجموع مبالغها ١٩٠ دينارا منها سندان بمبلغ ٣٠ دينارا وسبع سندات بمبلغ ٢٠ دينارا وذلك بكفالة المدعى عليه الثاني (ق) الذي تكفل بتسديد كل الدين عند تأخر المدعى عليه الاول عن التسديد مدة ثلاثة أيام من تاريخ الاستحقاق وبرغم الانذار الموجه اليهما فأنهما ممتنعان عن الاداء وطلب دعوتهما الى المحاكمة والحكم بمواجهتهما بالزامهما بالمبلغ المدعى به المذكور وتحميلهما مصاريف المحاكمة والرسوم .

اصدرت المحكمة المشار اليها في اعلاه بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٦ وبعدد اضبارة ١٦/ب/٦٦ حكما غيابيا بحق المدعى عليه الثاني (ق) يقضى بأخراج المدعى عليه الاول (ت) بناء على طلب المدعى وحصر دعواه في المدعى عليه الثاني والزام المدعى عليه الثاني المذكور بتأديته للمدعى مبلغا قدره ١٩٠ دينارا وهو ما تكفل به المدين (ق) مع تحميلة مصاريف المحاكمة واجور المحاماة لوكيل المدعى ٩٥٠٠ دنانير .

اعترض المدعى عليه الثاني (ق) على الحكم المذكور ضمن المدة القانونية فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ٢٤/١٠/٦٦ حكما وجاهيا يقضى بتعديل الفقرة الحكمية الصادرة عن هذه المحكمة بعدد ١٦/ب/٦٦

وبتاريخ ٢٤/١٠/٦٦ بالزام المعارض بتأديته للمعارض عليه مبلغ ١٣٠  
دينارا ورد دعوى المدعى عن الزيادة مع تحميل الطرفين مصاريف المحاكمة  
النسبية وتحميل المعارض عليه اجور المحاماة لوكيل المعارض وقدرها ٣  
دنانير وتحميل المعارض اجور محاماة وكيل المعارض عليه وقدرها ٦٥٠٠  
دنانير .

ولعدم قناعة المعارض ( المدعى عليه ق ) بالحكم الاخير المبلغ اليه  
بتاريخ ٢٢/١١/٦٦ طلب تدقيقه تميزا ونقضه وسجل تميزه بتاريخ  
١٣/١٢/١٩٦٦ .

القرار : لدى التدقيق والمداولة تبين ان الحكم المميز بالنظر لما استند  
اليه من اسباب موافق للقانون وان الاعتراضات التمييزية غير واردة لان  
المادة (٤٦٧) من قانون التجارة قضت بأن يكون منظم السند للامر مسؤولا  
بما هو مسؤول عنه قابل البوليصة وحيث ان المادة (٤٣٩) منه قضت بأن  
حق الحامل بالرجوع على الساحب والمظهرين ( المجيرين ) والضامنين  
( الآقال ) وان كان يسقط عند عدم سحب الانذار أو انقضاء مدته الا انه  
يستثنى من هذا الحكم القابل فلا يسقط حق الحامل بالرجوع عليه وحيث  
ان الكفيل المميز مسؤول بعين الوجائب المترتبة على المدين منظم الكميالة حسب  
احكام المادة (٤١٨) من قانون التجارة المذكور لذا يكون الحكم المميز اذ  
قضى بالزام الكفيل بمبلغ الكميالات حسب كفالاته موافقا للقانون قرر  
تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر  
القرار بالاتفاق في ١٧/٥/١٩٦٧ .

## الفصل الرابع

### اجل الاداء - أو ميعاد الاستحقاق

ان المواد ٤١٩ - ٤٢٣ من القانون التجاري المتعلقة بأجل اداء البوليصه ، تسرى احكامها على سند الكميال حسب نص المادة ٤٦٦ تجاري .

#### اجل الاداء :

هو الوقت الذي يصبح فيه الحق الثابت في سند الكميال مستحق الاداء .

#### تحديد اجل الاداء :

نصت المادة ٤١٩ على تحديد ميعاد الاستحقاق وحصرته في صور أربعة واعتبرت سند الكميال غير المتضمن أحد الصور الاربعة الآتية أو الذي يتضمن مواعيد متعاقبة ، سندا باطلا .

#### ١ - سند الكميال المستحق الاداء لدى لدى الاطلاع (حين الطلب)

اشارت الى صورة هذا الكميال المادة ٤٢٠/١ وهو الكميال الواجب الاداء بمجرد تقديمه ، ويجب تقديمه من الحامل الى محرر الكميال - الساحب - في ظرف سنة من تأريخ تحريره - انشائه - وصورته « اني ... بموجب هذه الكميالة حين الطلب ملزوم ان ادفع ... » .

#### ٢ - سند الكميال المستحق الاداء بعد مدة معينة من الاطلاع

اشارت الى صورة هذا الكميال المادة ٤٦٧/٢ ويبدأ أجل ادائه من تاريخ شرح اطلاع الساحب على ذات الكميال والمؤيد بتوقيعه ومضي المدة المتفق عليها ، أو من تاريخ تحرير حامل الكميال احتجاج امتناع الساحب من شرح الاطلاع ومضي المدة المتفق عليها .

ويسقط حق الحامل ان لم يقدم الكميال لاطلاع الساحب خلال سنة واحدة من تاريخ التنظيم ومضي المدة المعينة فيه ، بالرجوع على

المظهرين والضامين والمتوسطين - ان وجدوا - ولكن لا يسقط حق  
الحامل بالرجوع على محرر الكميال - الساحب - ولو لم يتم بتقديم  
الكميال لاطلاعه اذ ان الساحب هو المدين الاصلي والمسؤول عن دفع  
قيمة الكميال للحامل . وصورته « اني ... » بموجب هذه الكميالة وغب  
مرور شهرين من الاطلاع ملزوم بدفع ... » .

### ٣ - سند الكميال المستحق الاداء في تاريخ معين فيه

هو الكميال الواجب الاداء في يوم معين فيه . وصورته « اني ... »  
بموجب هذا الكميال في ٢٢ نيسان ملزوم ان ادفع ... » .

### ٤ - سند الكميال المستحق الاداء بعد مضي مدة من تاريخه :

هو الكميال الواجب الاداء في التاريخ المحدد فيه . وصورته  
« اني ... » بموجب هذا الكميال بعد مضي شهرين من تاريخه ملزوم  
ان ادفع ... » .

كيفية تحديد اجل الاداء في الكميال المستحق الاداء بعد مضي مدة من  
تاريخه أو بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليه :

نصت المادة ٤٢٢ على كيفية حساب الشهور والايام في الكميال  
المستحق الاداء بعد مضي مدة من تاريخ انشائه أو بعد مضي مدة معينة من  
الاطلاع عليه ، فسند الكميال المسحوب لشهر أو أكثر من تاريخ انشائه  
أو من تاريخ الاطلاع عليه ، يقع استحقاقه في مثل هذا التاريخ من الشهر  
الذي يجب فيه الاداء ، فلو كان مثلاً تاريخ انشاء الكميالة أو تاريخ  
الاطلاع عليها هو ١٤ نيسان وقع الاداء في ١٤ مايس .

وإذا لم يوجد مقابل لتاريخ الانشاء أو لتاريخ الاطلاع في الشهر الذي  
يجب فيه الاداء ، فانه يقع الاداء في اليوم الاخير من الشهر مادة ٢/٤٢٢ .  
فإذا كانت الكميالة مستحقة الاداء بعد شهر من تاريخ الانشاء أو من  
تاريخ الاطلاع وكان تاريخ الانشاء أو تاريخ الاطلاع هو يوم ٣١ آذار  
مثلاً وقع الاداء في يوم ٣٠ نيسان .

### حالة اختلاف التقييم بين محلي السحب والأداء :

ينت المادة ٤٢٣ حالة اختلاف التقييم المعمول به في مكان السحب عن التقييم المعموم به في مكان الأداء . فإذا كانت الكميالية مستحقة الأداء ، في يوم معين وكان التقييم المعمول به في بلد الأداء يختلف عن التقييم المعمول به في بلد السحب ، يعين أجل الأداء وفقا لتقويم بلد الأداء ، وإذا سحبت الكميالية بين بلدين مختلفي التقييم وكانت مستحقة الأداء بعد مدة من تأريخها وجب ارجاع تأريخ السحب الى اليوم المقابل في تقويم بلد الأداء ، ويحدد ميعاد الأداء طبقا لذلك وتحسب مدة تقديم الكميالية للأداء طبقا لتقويم بلد الأداء ، ويجوز الاتفاق على خلاف هذه القواعد التي نصت عليها المادة آنفة الذكر .

### أجل لأداء الذي يوافق عيداً رسمياً :

إذا وافق استحقاق الكميالية يوم عطلة رسمية فلا يجوز للحامل المطالبة بأدائه الا في يوم العمل التالي للعطلة ، وكذلك لا يجوز عمل اي اجراء آخر متعلق بسند الكميال كسحب احتجاج الا في يوم عمل ، فإذا وافق يومه الأخير يوم عطلة امتد الأجل الى اليوم التالي . ويحسب ضمن الأجل ايام العطلة التي تخلفته وعلى ذلك نصت المادة ٤٥٨ .

### حساب أجل الأداء :

لا يدخل في حساب أجل الأداء - ميعاد الاستحقاق - تأريخ الاستحقاق ، اليوم الأول منه وبهذا قضت المادة ٤٥٩ .

### عدم جواز منح المهلة القضائية :

يجب على المسؤول في سند الكميال عند حلول أجل الأداء ، تأدية قيمة الكميال بدون تأخير ، وقد منع القانون التجاري المحكمة من منح اية مهلة للأداء ، كما منع اتفاق الطرفين في سند الكميال على الأمهال . فإذا أمهل الحامل ومضت المدة القانونية في المادة ٤٥٦ المتعلقة بالتقادم ولم يكن لديه عذرا قانونيا سقط حقه في المطالبة عند دفع المدين بالتقادم وعلى هذا نصت المادة ٤٦٠ .

وتسرى المنوعية من المهلة القضائية على المظهرين والساحب والضامين  
الأحتياطيين في حالة رجوع الحامل عليهم بسبب عدم الأداء .  
ويترتب على حرمان الملتزم من المهلة القضائية ، حرمانه كذلك من  
حق ادخال ضامن في الخصومة اذا طلب أجلا لادخاله او استحضاره .

### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى كميالة مدرج فيها موعدان للأداء »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠٠) دينارا بموجب  
سند كميال حين الطلب ، ورغم المطالبة والاستحقاق فانه متمتع عن  
تسديده . لذلك اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بمبلغ الكميال  
وفائدته القانونية لحين التسديد وتحمله مصاريف المحاكمة .  
الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٢/٢ / ١٩٧٠ .  
طيا سند الكميال لتبلغ المدعى عليه به وبصورة الدعوى .

المدعى (ل)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلسا      توقيع على طابع فئة ٥٠ فلسا  
الأيضاح : سمعت المحكمة اقوال الطرفين ، ودققت الكميالة المبرزة فوجدت  
مدرجا في متنها ( حين الطلب ) و ( تاريخ ١١/١١ / ١٩٧٠ أي يوم معين  
لتسديدها ) ففي هذه الحالة تعيين مواعدين في الكميالة يبطلها ككميالة  
وتصبح سندا عاديا باعتباره التزاما عاديا . ان المادة ٤٦٦ تجاري عينت  
سريان حكم المادة ٤١٩ بفقراتها الأربعة على الكميالة وهي ( عند الاطلاع .  
بعد مضي مدة معينة من الاطلاع . بعد مضي مدة معينة من تاريخها . في  
يوم معين فيها ) . ولهذا قررت المحكمة الحكم على المدعى عليه (م) بالمبلغ  
المدعى به ومصاريفه عدا الفائدة القانونية ، باعتباره دينا عاديا .

٢ - « صيغة دعوى كيميالة واجبة الدفع حين الطلب »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (هـ) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ل ، م) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (١٤٠٠) ديناراً بموجب سند كيميال عند الاطلاع مسحوب لأمر (ل) ومظهر لأمرى بكفالة (م) ، ورغم المطالبة والاستحقاق فأنها ممتنعان عن تسديده لذلك اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به وتحميلهما المصاريف مع تبليغهما بصورتى الدعوى .

الأسباب الثبوتية : الكيميائية المؤرخة في ١٢/١٢/١٩٧٠

المدعى (هـ)

طابع دفاع وطني فئة ٢٠ فلساً      توقيع على طابع فئة ٥٠ فلساً  
الأيضاح : أقام المدعى - الحامل (هـ) الدعوى على المظهر (ل) وضامنه (م) وطلب الحكم له بما ادعاه في دعواه .

وجدت المحكمة ان سند الكيميال حين الطلب المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٧٠ والمبرز من قبل المدعى ، قد اعترف به المظهر (ل) وكفيله (م) مضى على تأريخ انشائه (تنظيمه) سنة وخمسة أيام . ففي هذه الحالة تأخر الحامل - المدعى (هـ) عن تقديم سند الكيميال للساحب ومطالبته بمبلغه خلال سنة من تأريخ انشائه أو أحد اليومين اللذين يليانه حسبما قررته المادة (٤٢٤) تجاري ، يسقط حقه بالرجوع على المظهر وكفيله حسبما نصت عليه المادة (٤٣٩) تجاري . ولهذا قررت المحكمة رد الدعوى ، وخيرت المدعى بإقامة دعواه على الساحب (ك) وافهمته بأن حقه لا يسقط تجاهه قبل مضى اربع سنوات من تأريخ انشاء الكيميال .

٣ - « صيغة دعوى كيميال واجبة الاداء في يوم معين فيها »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (هـ) ٠٠٠٠٠





المدعى : (ل) يسكن رقم دار ٠٠٠/٠٠٠ محلة ٠٠٠  
 المدعى عليه : (ص) يسكن رقم دار ٠٠٠/٠٠٠ محلة ٠٠٠  
 جهة الدعوى : ان المدعى عليه مدين لي ببدل سند الكميال (٤٤٠٠) ديناراً  
 المستحق الأداء بعد شهرين من تأريخه والمحرر لأمر (ص) وقد ظهره  
 لأمرى • ورغم المطالبة والاستحقاق فانه يرفض تسديده •  
 الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧/٢/٢ •  
 المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة هذه الدعوى وجلبه للمرافعة  
 والزامه بالمبلغ المدعى به وكافة مصاريف الدعوى •  
 احظر بتاريخ / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً  
 الأيضاح : رفع المدعى - الحامل (ل) الدعوى على المدعى عليه - المظهر  
 (ص) بعد ان مضت مدة الشهرين وهي مدة استحقاق سند الكميال • وكان  
 عليه ان يقدمه في يوم استحقاقه او في احد اليومين التاليين له للمطالبة باداء  
 قيمة سند الكميال مادة ٤٢٤ تجارى وهو لم يقم •  
 دفع المدعى عليه بان خصومة المدعى غير موجهة اليه بصفته مظهراً  
 لسند الكميال بل يجب ان توجه دعواه ضد صاحب الكميال وليكن  
 الشخص (م) لأن المدعى لم يقم باجراء المراسيم القانونية المنصوص عليها  
 في المادة ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ من القانون التجارى كي يحق له مطالبته  
 بصفته مظهراً بالمبلغ المدعى به بموجب الكميال •

#### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « لا عبءة للشروط المتعلقة باجل الأداء ما لم يدرج في صلب الكميالة »

رقم القرار - ٢٥٠/ب/١٩٦١

تاريخ القرار - ٢١/٣/١٩٦١

ان الكميالة المبرزة متوفرة فيها الشروط القانونية وان اجل الاداء  
 معين فيها بأن يكون حين الطلب ، وان الكميالة المسحوبة عند الاطلاع يجب

ادائها حين تقديمها بمقتضى المادة ٤٢٠ من القانون التجاري ما لم يشترط  
الساحب عدم تقديمها قبل مضي مدة يعينها في نفس الكمبيالة وحيث ان  
الساحب المميز لم يشترط في متن الكمبيالة عدم تقديمها قبل مضي مدة معينة  
فتصبح الكمبيالة المذكورة واجبة الدفع عند الطلب بحكم المادة المذكورة  
ولا عبرة للشرط المتعلق بالاجل الذي لم يدرج في صلب الكمبيالة ولم  
يتضمن مدة معينة الامر الذي يصبح معه الحكم المميز القاضى بالزام المدعى  
عليه ببدل سند الكميال ، موافقا للقانون قرر تصديقه وصدر في  
١٩٦١/٣/٢١ •

٢ - « الكمبيالة المسحوبة عند الاطلاع ، يجب ادائها حين تقديمها ، ويتحتم  
تقديمها خلال سنة من تاريخها »

رقم القرار - ٢٥٠٨/ص/١٩٤٩

تاريخ القرار - ١٩٥٠/١/١٢ •

القرار/ان الكمبيالة محررة بان دفعها يكون عند الطلب كما جاء في ضبط  
الدعوى وان مدة مرور الزمان فيها يبدأ من تاريخ انقضاء مدة تقديمها وهي  
سنة واحدة اعتبارا من تاريخ تنظيمها بمقتضى المادة ٤٢٠ ودلالة المادة ٤٦٦  
من قانون التجارة ، وعليه لم تكن المدة لمرور الزمان قد مضت فكان على  
المحكمة ان تلاحظ ذلك وتكلف المدعى باثبات دفعه وتبث بالدعوى والدفع  
حسبما يظهر لها بنتيجة ذلك • وعليه قرر نقض الحكم في ١٠٩٥/١/١٢ •

## الفصل الخامس

### الأداء - أو الوفاء

نص القانون التجاري في المواد ٤٢٤ - ٤٢٨ على أحكام الأداء في البوليصة ، لتسرى على سندات الكميال بموجب مادة الاحالة ٤٦٦ منه .  
كما استعان بالمواد ٣٧٥ - ٣٩٩ الخاصة بالوفاء في القانون المدني .

الأداء :

يعنى دفع قيمة الحق الثابت في سند الكميال لحامله في ميعاد استحقاقه وهو مبلغ معين من النقود لأن سند الكميالة لا يرد الا على مبلغ معين من النقود .

ان المادة ٤٢٤ أوجبت تقديم سند الكميال للأداء في أجل الأداء من قبل حامله الى المدين الأصلي وهو محرر السند للمطالبة بقيمته يوم أجل الأداء ، بالذات ، أو في أحد اليومين التاليين ليوم أجل الأداء .

لا يجوز للمدين ان يجبر حامل السند على قبول الأداء قبل حلول أجله مادة ٤٢٦/١ . ولكن اذا افلس الساحب فيجوز للحامل ان يرجع على المتلزمين الآخرين بتأدية الكميال فورا ، فاذا رغب أحد المتلزمين بتأدية قيمة الكميال فليس للحامل ان يرفض هذا الأداء .

فلو ادى المدين قيمة الكميالة قبل ميعاد أجل ادائها وتمت موافقة الحامل على ذلك ، فليس للمدين عند النزاع الا أن يقيم الدليل على صحة هذا الأداء قبل موعد أجله - يجب ان يكون الأداء للحامل الشرعي لسند الكميال او لوكيله ، اهلية الحامل ، انتظام تسلسل التظهيرات ، صحة التظهير الذي أصبح الحامل بموجبه مالكا لسند الكميال - وعلى ذلك نصت المادة ٤٢٦/٢ .

كيفية الأداء :

اذا اوفى محرر سند الكميال - الساحب - قيمة الكميال في أجل

الأداء برئت ذمته وذمة كافة الملتزمين في الكميال • أما إذا أدى أحد المظهرين قيمة سند الكميال برئت ذمته وذمة الملتزمين الذين اعقبوه في سند الكميال •

الزمت المادة ٤٢٥ المدين الذي ادى قيمة الكميالة للحامل ، ان يطلب منه استرجاع الكميالة مدون عليها شرح القبض بمبلغ الكميالة تخلصا من احتمال ضياعها او سرقتها من الدائن - الحامل - او احتيال المدين للحصول على الكميالة بطريق الاحتيال من الحامل دون اداء قيمتها • ولكن لو اكتفى المدين الحصول على مخالصة مكتوبة بشرح القبض على ورقة منفصلة وأبقى الكميالة لدى حاملها ، فلا يحق له ان يتمسك بهذه المخالصة في مواجهة الحامل الجديد - المظهر اليه الاخير - حسن النية وعليه ان يؤدي قيمة الكميالة مرة اخرى لهذا الحامل •

#### الأداء الجزئي :

أوجب القانون التجاري على حامل الكميالة قبول ما يعرضه عليه المدين من وفاء جزء من قيمة الكميالة ، وله بعدئذ ان يطالب الملتزمين الآخرين بالجزء الباقي • وفي هذه الحالة - حالة الوفاء الجزئي - لا يجوز للمدين ان يجبر حامل الكميالة على تسليمها له ، لأن الحامل يحتاج اليها في مباشرة اجراءات الرجوع على الملتزمين في الجزء الباقي ، وانما يجوز له ان يطلب من الحامل التأشير على الكميالة بالجزء المدفوع وان يطلب اعطائه وصلا بقدر ما دفع له والمادة ٢٥٠/٢ تقضي بذلك • وللحامل المستلم جزءا من قيمة الكميالة ان يحرر احتجاج واخبار عدم الأداء بالباقي من قيمة الكميالة مادة ٤٣٠ ، ٤٣١ تجاري •

#### اداء بدل سند الكميال والفوائد والمصروفات :

يتضمن الأداء ، قيمة سند الكميال والفوائد اذا كانت مشروطة ، ومصروفات المطالبة التي صرفها الحامل • واذا اشترط اداء سند الكميال بعملة أجنبية غير متداولة في بلد الأداء فانه يجوز أداء مبلغها بنقود هذا البلد

مقومة حسب قيمتها يوم الأداء مادة ٤٢٧/١ • وإذا تعين مبلغ سند الكميالة بنقود تحمل ذات التسمية تختلف قيمتها في بلد السحب عن قيمتها في بلد الأداء ، كالدينار العراقي والدينار الكويتي ، فان المقصود يكون نقود بلد الأداء مادة ٤٣٧/٥ •

يجوز للمدين ان يودع مبلغ الكميالة لدى كاتب العدل على نفقة الحامل - الدائن - اذا لم يتقدم اليه للمطالبة بدلها في يوم الاستحقاق او أحد اليومين التاليين ليوم الأستحقاق مادة ٤٢٨ •  
**محل الأداء :**

المكان الذي يجب فيه الوفاء بقيمة سند الكميال ، واذا لم يذكر المحل ، فيعتبر محل الأداء هو محل تحرير الكميالة ، واذا لم يذكر محل التحرير فيعتبر محل الأداء هو المحل المذكور بجانب اسم المحرر صاحب الكميالة - مادة ٤٦٥/٢/٣ •

**محل الأداء المختار :**

يجوز ان يعين محرر الكميالة مكانا لأداء سند الكميالة كمحل للأداء المختار غير موطن او محل اقامة الساحب •

**ممن يطلب الأداء :**

يطلب الحامل الأداء من المدين الأصلي وهو محرر سند الكميال لأن التزامه للحامل بالأداء هو أساس الكميال • ويجوز ان يطلب الحامل الأداء من أحد المظهرين بقيمة الكميال • كما للحامل ان يطلب الأداء من أحد الضامنين الأحتياطيين •

**من يقع الأداء :**

يقع الأداء لحامل سند الكميالة او لئابه وقد يكون النائب وصيا او قيما او وكيلا ، وقد تقع الوكالة بطريق التظهير التوكيلي أو بتوكيل عادي يلتزم فيه الوكيل بقبض قيمة الكميال لحساب الموكل - الحامل - وعلى ذلك يؤدي المحرر بدل الكميال لمن يتقدم اليه به في ميعاد الأداء لأحد هؤلاء

المذكورين اعلاه طالما كانت حيازته له حيازة شرعية • كما لو كانت الكمبيالة مظهرة تظهيرا ناقلا للملكيتها او تظهيرا على بياض او تظهيرا توكيلا او تظهيرا تأمينيا أو وكالة عادية •

#### اثبات الأداء :

ليس أفضل للمدين في الأثبات من استلام سند الكمبيال ذاته من يد الحامل - الدائن - عند أداء قيمته ، وان يرفض المدين أداء قيمة الكمبيال اذا امتنع الحامل من تسليم سند الكمبيال له • وان القانون التجاري قد اعطى الحق للمدين باستلام سند الكمبيال من الحامل مؤشرا عليه استلام قيمته ، فيعتبر ذلك دليل على الأداء ولو كان الاستلام ( المخالصة ) غير موقع عليه من الحامل - الدائن - ويجوز أيضا للمدين ان يقيم الدليل على ادائه قيمة الكمبيالة بكافة طرق الأثبات بما فيها البينة والقرائن عملا بمبدأ جواز الأثبات بكافة الطرق في المواد التجارية •

#### آثار الأداء :

اذا قام محرر الكمبيالة - الساحب - بتأدية قيمة الكمبيالة برئت ذمته وذمة جميع الملتزمين ايضا في الكمبيالة وهم المظهرون والضامنون الاحتياطيون •

أما اذا قام احد المظهرين بتأدية قيمة الكمبيالة ، فان ذمته وذمة جميع الملتزمين اللاحقين عليه تبرأ تجاه الحامل • غير انه يجوز للمظهر الذي أدى قيمة الكمبيالة ان يرفع الدعوى على الملتزمين السابقين عليه • اما اذا قام احد الضامين الاحتياطيين بالأداء كان له الرجوع على الملتزم المضمون والملتزمين الذين يضمنونه وهم السابقون عليه •

#### قرارات محكمة التمييز العراقية :

١ - « لا ما نع من سماع الدفوع الخارجية في سند الكمبيال اذا ظهر ان لهذه الدفوع علاقة بالمبالغ المستلمة »

رقم القرار - ١٦٧٥/ح/٩٦٢

تأريخ القرار - ٢٠/٥/١٩٦٢

ادعى المدعى -ع- لدى محكمة بداءة بغداد بان له بذمة المدعى عليه مبلغ قدره - ٣٠٠ - دينار بموجب سند كميال مؤرخ في ١/٥/١٩٦٠ والذي استحق الأداء في ١/٨/١٩٦٠ ولامتاع المدعى عليه -ع- عن دفع المبلغ رغم المطالبة لذا فقد طلب جلبه للمرافعة والحكم بالزامه بالمبلغ المدعى به مع تحميله المصاريف كما وطلب وضع الحجز الاحتياطي على السيارة العائدة الى المدعى عليه ومن ثم تصديق الحجز الواقع .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٢/٦/٩٦١ وبعدد ٤٥٥/ب/ ١٩٦١ حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه -ع- بتأديته للمدعى -ع- المبلغ المدعى به البالغ - ٣٠٠ - دينار مع تحميله المصاريف واجور المحاماة عشرون دينارا على ان يكون للمدعى عليه الحق باقامة دعوى مستقلة او اضافة المبلغ موضوع هذه الدعوى الى ما يدعيه على المدعى بنتيجة الحساب وان كان قد اجري تنزيل هذا المبلغ من الادعاء المشار اليه .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور غير المبلغ اليه طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه في ٩/٤/١٩٦٢ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان الحكم المميز غير صحيح حيث ان المميز عليه كان قد اقر بان مبلغ الكميال دفع الى المميز على حساب صبغ الدور التي تعهد بصبغها وحيث ان المميز عليه بانه قام بتعهده لذا كان على المحكمة ان تستمع الى دفعه فان اثبت قيامه بالعمل وانه لم يبق بذمته شيء ردت الدعوى بعد اجراء المحاسبة وتوحيد الدعويين والا حكمت بما تبقى للمميز عليه بذمة المميز وحيث ان المحكمة اصدرت حكمها دون ملاحظة ما تقدم لذلك يكون الحكم المميز مخالفا للقانون قرر نقضه واعادة الأوراق الى مراجعها لاجراء المرافعة على المنوال المشروح والبت في الدعوى حسبما يتظاهر على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالأكثرية .

٢ - « عدم قيام الحامل بالمراسيم القانونية المنصوص عليها في المواد ٤٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣١ تجاري »

رقم القرار - ١٤٧٥ / ص / ١٩٥٧

تاريخ القرار - ١٦ / ١ / ١٩٥٧

ان المحكمة اصدرت حكما بالزام المدعى عليه (المجير) بادائه للمدعى المبلغ المدعى به ، دون ان تلاحظ ان المميز عليه ( المدعى ) لم يجبر المراسيم القانونية المنصوص عليها في المواد ٤٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣١ من قانون التجارة فيحق له مطالبة المميز ( المدعى عليه ) بصفته مجيرا بالمبلغ المدعى به بموجب سند الكميال ، لذلك ولان خصومة المدعى لا توجه على المجير بالنظر لما تقدم فكان على المحكمة ان تلاحظ هذه الجهة وتصدر حكما يرد الدعوى من جهة الخصومة . وتجعل المدعى مخيرا باقامته دعواه على اصل الموقعين في السند المذكور ، فذهولها واصدارها الحكم المميز كان مخالفا للقانون لذلك قرر نقضه ١٦ / ١ / ١٩٥٧ .

٣ - « اذا دفع المدعى عليه تسديد الدين قصاصا من ثمن مبيع بضاعة فينبغي على المحكمة ان تنظر في هذا الدفع بالوجه القانوني »

رقم القرار - ١٠٣٣ / ح / ١٩٥٤

تاريخ القرار - ٢٦ / ٨ / ١٩٥٤

المميز - (أ)

المميز عليه - (م)

ادعى (م) لدى محكمة بداءة بغداد بان له بذمة المدعى عليه (أ) مبلغا قدره - ٤٨٨ ديناراً - بموجب ورقة كميال مؤرخة في ١٢ / ١١ / ١٩٥٣ مع تحميله كافة المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٥ / ٤ / ٩٥٤ وبعدد ٤٤٨ / ٩٥٤ حكما غيايبا معلقا على الاستكتاب والتطبيق والنكول عن اليمين عند الاعتراض والانكار يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى المبلغ المدعى به وقدره - ٤٨٨ ديناراً - وتحميله المصاريف .

فاعترض المدعى عليه على الحكم الغيابي المذكور طالبا جرحه وابطاله .



فأصدرت المحكمة بتاريخ ٨/٧/٩٥٤ حكماً وجاهياً يقضى برد  
اعتراض المعارض وتأييد الحكم الغيابي بتاريخ ٥/٤/٩٥٤ وتحمله  
المصاريف .

ولعدم قناعة المدعى عليه - المعارض - بالحكم البدائي المذكور المبلغ  
إليه في ٢٦/٧/٩٥٤ طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ  
٥/٨/١٩٥٤ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان محكمة البداية الزمت  
المميز بالمبلغ المحكوم به دون ان تلتفت الى دفعه بتسديد مبلغ الكميالة المدعى  
به تقاصاً عن ثمن البضاعة المباعة له والواقع تسليمها اليه وذلك بتحليف  
المميز عليه اليمين المقتضية بهذا الخصوص ثم ثبت في الدعوى بالنظر لحلفه  
إياه او امتناعه عن حلفها فمن هذه الجهة فقط قرر نقض الحكم المميز  
واعادة الدعوى لمحكمة بداءة بغداد لتوجيه اليمين الموضوعة البحث على ان  
تبقى رسوم هذا التمييز تابعة للنتيجة . وصدر القرار بالاتفاق .

٤ - « اذا انشأ المدين بمبلغ الكميال المستحق كميالاً جديداً فان هذا  
الكميال يعتبر بمثابة التسديد للكميال الاول »

رقم القرار - ٧٥٢/ح/١٩٥٣

تاريخ القرار - ٢٥/٧/١٩٥٣

المميز - (ب)

المميز عليه - المحامي (ج) سنديك ماسة المفلس شركة (ك)

ادعى المدعى (ج) سنديك ماسة المفلس شركة (ك) اضافة للماسة  
المذكورة لدى محكمة بداءة بغداد بأن للمفلس الشركة بذمة المدعى عليه  
(ب) مبلغاً قدره - ١٣٠ ديناراً - بموجب سند كميال مستحق الأداء  
ولامتناعه عن التأديبة رغم المطالبة طلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ  
المدعى به مع الفائض النظامي وتحمله المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٠/٥/٩٥٣ وبعدد ٦٠٣/٥٣

حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره - ١٣٠ ديناراً -  
وتحميله المصاريف والفائض النظامي •

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور والمبلغ اليه بتاريخ ١٧/٦/٩٥٣  
طلب تدقيقه تمييزاً وتقضه وسجل تمييزه بتاريخ ١١/٦/٩٥٣ وقد وجد  
انه مقدم ضمن المدة القانونية •

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المحكمة ألزمت المميز  
المدعى عليه بادائه - ١٣٠ ديناراً - الى المميز عليه المدعى بصفته سنديكا  
لماسة المفلس مستندة الى سند الكميال المؤرخ في ٢٩/٩/٩٤٨ المبرز من قبله  
ولم تلاحظ ان المميز بتاريخ ١٤/١١/٩٤٨ المصادف يوم استحقاق هذه  
الكميالة كان قد اعطى الى الدائن سند كميال بمبلغ الكميال الموضوع  
البحث كما تبين من تقرير الخبير المستند الى دفاتر المفلس وهذا يكون بمثابة  
التسديد لسد الكميال الاول الموضوع البحث فليس للمميز عليه المطالبة  
بمبلغ هذه الكميالة وله الادعاء بصافي الحساب الوارد ذكره بالتقرير الآنف  
الذكر بدعوى مستقلة اذا شاء فعدم ملاحظة هذه الجهة كان خطأً لذا قرر  
نقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى المحكمة للسير في الدعوى وفق  
ما تقدم على ان تبقى المصاريف تابعة للنتيجة •

## الفصل السادس

### حق الرجوع عند الامتناع عن الأداء واثاره

نصت المادة ٤٦٦ تجاري على المواد ٤٢٩ - ٤٣٨ والمادة ٤٤٠ المختصة بحق الرجوع واثاره في البوليصه لتسرى احكامها على سند الكميال .

#### اولا - واجبات الحامل عند امتناع الساحب عن اداء قيمة الكميال

لا يرجع الحامل على سائر المتزمين في سند الكميال الا اذا سار حسبما رسم له القانون التجاري : وهو ان يقوم بتقديم سند الكميال عند حلول اجل ادائه للساحب فيمتنع عن اداءه بسبب عجزه او بسبب آخر . ان يبدأ بأثبات امتناع الساحب عن الأداء بواسطة توجيه احتجاج عدم الأداء - پروتستو - في يوم اجل الأداء ، او احد اليومين التاليين ليوم اجل الأداء بواسطة كاتب العدل ما لم يشترط في سند الكميال بنص صريح الاعفاء من عمل الاحتجاج .

اخبار مظهره - من ظهر له الكميال - والضامن الاحتياطي - ان وجد - بامتناع الساحب عن الأداء باخبار عدم الأداء خلال اربعة ايام من اليوم التالي ليوم سحب الاحتجاج . وعلى كل مظهر هذا الواجب وهو واجب تحرير الاخبار وارساله الى مظهره خلال يومين من ايام العمل التاليين ليوم تسلمه الاخبار حتى يصل الاخبار للساحب . وعندئذ يكون له حق اقامة دعوى الرجوع .

الا انه قد يحدث اثناء توجيه احتجاج عدم الاداء ان يقوم شخص غريب يعرض الأداء بالواسطة عن احد المتزمين في الكميال ويحل محل حامله ويسمى هذا ( المتوسط بالأداء ) وسوف تأتي على ذكره مفصلا .

#### ١ - احتجاج عدم الأداء - او البروتست :

وثيقة رسمية موجودة لدى كاتب العدل تثبت امتناع المدين - الساحب - عن الأداء تسمى پروتستو عدم الأداء أو انذار عدم الأداء . وتحرير

الاحتجاج اوجه القانون في المادة ٤٣٠/١ على حامل سند الكميال الذي يرغب في التمسك بحقه في الرجوع على الملتزمين في الكميال وذلك في حالة امتناع الساحب عن الأداء .

#### اهمية الاحتجاج :

يشتت تقصير صاحب سند الكميال ويبعد الغير من التعامل معه تعاملا آجلا ، ثم ان الاحتجاج بعدم الأداء وسيلة يستهدف بها الحامل الرجوع على باقي الملتزمين في سند الكميال كالمظهرين والضامنين الاحتياطيين . ولو أهمل الحامل تحرير پروتستو عدم الأداء لساحب الكميال - المدين - فان حقه لا يسقط قبله الا بالتقادم . ولكن يسقط تجاه الملتزمين الآخرين من مظهرين وضامنين احتياطيين .

#### اجراءات الاحتجاج :

السييل الوحيد لأثبات الامتناع عن الأداء هو الأحتجاج - البروتستو - ينظم الاحتجاج كاتب العدل بناء على طلب الحامل او وكيله ويوجهه الى صاحب سند الكميال على ورقة رسمية لتبليغه به . ولذا فان الاحتجاج لا يجوز تنظيمه خارج دائرة كاتب العدل من قبل الحامل . ولهذا فان الحامل يجب ان يودع سند الكميال الى كاتب العدل ليتسنى له تنظيم الاحتجاج بموجه ، ويستلم به وصلا يؤيد استلامه لسند الكميال .

يجب ان يتضمن الأحتجاج تاريخ تحريره واسم ومحل طالب الاحتجاج واسم كاتب العدل وتوقيعه واسم ومحل المدين - الساحب - اي موطنه التجاري . كما يدرج فيه صورة سند الكميال حرفيا وصورة جميع التظهيرات ، وما يوجد في سند الكميال من تأشيرات او كتابة أخرى كأسماء الضامنين الاحتياطيين - ان وجدوا - أو أن يان من البيانات المدونة على سند الكميال . ويتضمن الأحتجاج أيضا التنيه بدفع قيمة سند الكميال . وعلى كاتب العدل الذي يقوم بالتبليغ ، أن يثبت توقيع الساحب - المدين - أو امتناعه عن التوقيع على الأحتجاج وتثبيت امتناعه عن الأداء وما يبيده من

أسباب يررر بها امتناعه كما اذا ادعى بطلان الدين أو انقضائه سواء بالأداء أو بالتقادم أو المقاصة أو الأبراء .

وقد جرى العمل بتحرير صورة سند الكميال وما عليه من بيانات اما في أسفل أو ظهر البروستو وأن يدون على وجهه أو في أعلاه ، البيانات الخاصة بالتنظيم والتوثيق ، فيذكر كاتب العدل بأنه في يوم ٠٠٠ بناء على طلب حامل سند الكميال أنذر الساحب في محل اقامته بأن يؤدي مبلغ ٠٠٠ قيمة سند الكميال المدون صورته التي هي طبق الأصل من الأصل المقدم من قبل حامله وان الساحب أجاب بما هو مدون في ذيل الأحتجاج ووقع أو امتنع عن التوقيع ، ثم يختم كاتب العدل الأحتجاج بالعبارة التالية : وبناء عليه نظمت باسم المطالب هذا الأحتجاج المشعر بعدم الأداء استنادا الى السلطة المخولة لي بموجب المادة الخامسة من قانون الكتاب العدول رقم ٦٥ لسنة ٩٣٨ حفظا لحق الحامل قبل المسؤولين عند اداء مبلغ سند الكميال والفوائد والمصاريف وقد تركت صورة من هذا الأحتجاج لمن وجه اليه وللبيان حرر في ٠٠٠ ويوقع كاتب العدل .

وعند انتقال الكاتب العدل الى محل الساحب ، فانه ينبه عليه بالأداء فاذا وافق وأدى قيمة سند الكميال وجب على كاتب العدل أن يسلمه سند الكميال مؤشرا عليه بالتخالص لأن كاتب العدل في هذه الحالة يعتبر وكيلاً عن الحامل في القبض .

وينبغي ان يسبق الأحتجاج لعدم الأداء - عادة - تبليغ ورقة استفسار الى الساحب والملتزمين الآخرين من قبل كاتب العدل للسؤال منهم عن أسباب عدم الأداء .

#### من له طلب الأحتجاج :

يوجه الأحتجاج كما مر علينا من كاتب العدل بناء على طلب حامل الكميالة سواء كان مالكاها او دائنها المرتهن ، او المظهر اليه الوكيل .

## ميعاد عمل الاحتجاج :

نصت المادة ٣/٤٣٠ على ميعاد عمل الاحتجاج بعدم الأداء ، فالزمت عمله في سند الكميال المستحق دفعه في يوم معين أو بعد مضي مدة معلومة من تاريخه أو بعد مدة من تاريخ الأطلاع عليه ، في يوم أجل ادائه - أجل استحقاقه - أو أحد يومي العمل التاليين ليوم الأداء • وإذا كان سند الكميال مستحق الأداء لدى الأطلاع فيجب توجيه احتجاج عدم الأداء خلال مدة التقديم وهي سنة من تاريخ انشاء الكميال •

ولكن يجوز تحرير احتجاج عدم الأداء قبل حلول أجل أداء سند الكميال ، عند افلاس الساحب أو حجز أمواله أو توقفه عن الأداء ، ولو ان القانون اعفى الحامل من اجراء سحب احتجاج عدم الأداء في هذه الحالة مادة ٢/٤٢٩ •

إذا صادف يوم أجل الأداء أو أحد اليومين التاليين له ، عطلة رسمية فيجب تحرير الاحتجاج في يوم العمل التالي ليوم العطلة مباشرة مادة ١/٤٥٨ •

## آثار الاحتجاج :

إذا سُحِبَ الاحتجاج خلال المدة التي حددها القانون ووقع صحيحا كما مر علينا - في يوم الاستحقاق أو أحد اليومين التاليين ليوم الاستحقاق ، فإنه ينتج آثاره وهي ان الحامل قد احتفظ بحقه باقامة الدعوى على الملتزمين بما فيهم الساحب وجميع المظهرين والآفال ، فضلا عن احتساب سريان الفوائد القانونية من تاريخ أجل أداء الكميال مادة ٤٣٤ • كما انه يعتبر بداية لسريان التقادم على سند الكميال •

اما اذا وقع الاحتجاج باطلا أو قصر الحامل بسجبه فانه يعتبر كأن لم يكن وتسرى الفوائد من يوم المطالبة القضائية الا اذا اشترط في سند الكميال على سريانها من يوم اجل الأداء بغير حاجة الى اخبار أو احتجاج •

## بطلان الاحتجاج :

يقع الاحتجاج باطلا اذا سحب قبل أجل الأداء في غير الأحوال التي

نص عليها القانون في المادة ٢٩٤/٢ وأجازها • كما يبطل اذا لم يسحب على موطن المدين - الساحب - او اذا حرر بعد الميعاد القانوني او اذا لحقه عيب في الشكل • وبطلان الاحتجاج من جراء العيب في الشكل لا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها وانما يطلبه صاحب الشأن اما في صورة دعوى أصلية موضوعها الغاء الاحتجاج ، واما بطريق الدفع اثناء النظر في الدعوى •

وإذا حكم بطلان الاحتجاج اعتبر كأن لم يكن ولا يترتب عليه ، اثبات امتناع الساحب عن الأداء ، وبالتالي يسقط حق الحامل في الرجوع على المظهرين والضامين الاحتياطيين ، ولكن هذا البطلان لا يؤثر في حق الحامل في مقاضاة الساحب بوصفه المدين الأصلي في سند الكميال وضامته - كفيله - سواء سحب الاحتجاج ضده ام لم يسحب ، الا انه لا تسرى الفوائد من تأريخ اجل الأداء وانما من تأريخ المطالبة القضائية •

#### الاحتجاج الكيدي :

لما كان الاحتجاج يسيء الى سمعة واعتبار الساحب • فاذا أساء الحامل استعماله وترتب عليه ضرر للساحب فان له ان يقاضي الحامل ويطلبه بالتعويض • ومن أمثلة الاساءة تحرير أنذار قبل حلول أجل الأداء في الأحوال التي بينها القانون ، أو تحرير احتجاج رغم علم الحامل بانقضاء الدين او بطلانه • وإذا ثبت الاحتجاج بانه كيدي فللمحكمة ان تحكم بالتعويض عن كافة الأضرار المادية والأدبية ولها كذلك ان تأمر بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه الحامل لتعيد للمضرور اعتباره ومركزه •

#### ب - اخبار عدم الأداء

قلنا ان اخبار عدم الأداء هو الخطوة الثالثة التي يقوم بها الحامل بعد تقديم الكميال للساحب ، واثبات امتناعه عن الأداء بواسطة الاحتجاج •

لم يوجب القانون على الحامل عندما يرغب في الرجوع على الملتزمين الآخرين ان يوجه اليهم احتجاج عدم الأداء بل ان المادة ٤٣١ قضت

بتكليفه اخبار مظهره - من ظهر له الكميال - والضامن الاحتياطي - ان وجد - بامتناع الساحب عن الأداء الذي تبته باحتجاج عدم الأداء ضمن مدة اربعة ايام من اليوم التالي ليوم الاحتجاج او ليوم تقديم سند الكميال للأداء اذا تضمن شرط الرجوع بلا مصاريف •

وعلى المظهر الذي وصله الأخبار ان يخبر بدوره المظهر السابق عليه اي من ظهر له الكميال بواقعة امتناع الساحب عن الأداء في يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الأخبار وهكذا حتى يصل الاخبار الى الساحب •  
كما يجوز ارسال الاخبار بواسطة كاتب العدل فانه يجوز ارساله بواسطة البريد المسجل والعبارة بوقت تسليم الاخبار لدائرة البريد لا بوقت وصوله •

لم يرتب القانون سقوط حق الحامل في الرجوع على الملتزمين اذا اهمل الاخبار او وجه الاخبار بعد اجل ميعاده القانوني ، غير انه يكون مسؤولا عن تعويض الضرر المترتب على هذا الاهمال مادة ٤٣١/٥ تجاري •  
ولكن القانون رتب سقوط حق الحامل في الرجوع على الملتزمين - وليس على الساحب - اذا اهمل توجيه احتجاج عدم الأداء للساحب في الميعاد القانوني •

وعند وقوع الاخبار لأحد المظهرين او كفلائهم الاحتياطين ، فقد يقوم احدهم بأداء قيمة بدل الكميال للحامل ويطلب منه تسليمه سند الكميال مع الاحتجاج ومخالصة بتفصيل ما أداءه مادة ٤٣٦/١ تجاري • ويجوز للملتزم الموفي الذي برئت ذمته بالأداء وبرائة ذمة الملتزمين اللاحقين له ان يشطب تظهيره وتظهيرات الملتزمين اللاحقين مادة ٤٣٦/٢ تجاري •

فإذا لم يتقدم احد الملتزمين بالرغم من اخبارهم بأخبار عدم الاداء بتأدية بدل الكميال ، فإن للحامل ان يرفع دعوى الرجوع على احد الملتزمين او عليهم جميعا • سيأتي ذكرها في حقوق الحامل •



ثانيا - حقوق الحامل الذي لم يستوف قيمة الكميال في اجل الأداء  
يحق للحامل الذي لم يستوف قيمة الكميال في ميعاد استحقاقه ، ان  
يرجع على الساحب والمظهرين والضمان الاحتياطين عن طريق ١- رفع  
الدعوى ومطالبتهم ببلغ الكميال والفوائد والمصاريف و ٢- طلب وضع  
الحجز الأحتياطي على اموالهم •

#### ١ - دعوى الرجوع التي يقوم بها الحامل

نصت المادة ٤٣٣ على حق رجوع الحامل على الملتزمين ، ورجوع  
الملتزمين بعضهم على بعض • فالساحب والملتزمون والضامنون الاحتياطيون  
مسؤولون منفردا ومجتمعا تجاه حامل الكميال عندما يرفع دعوى الرجوع  
عليهم دون مراعاة لترتيب التزامهم • ويثبت ايضا حق الرجوع لكل ملتزم  
يؤدي قيمة الكميال • ولا تمنع الدعوى المقامة على احد الملتزمين دون مطالبة  
الباقيين ولو كانوا لاحقين للملتزم الذي وجهت اليه الدعوى ابتداء •  
ليس لدعوى الرجوع وقت معين بل انها تسقط بالتقادم •

وحسب المادة ٤٣٤ للحامل حق المطالبة عندما يرفع الدعوى بما يلي :-

- أ - اصل بدل الكميال مع الفوائد الاتفاقيه اذا كانت مشروطة على ان  
لا تزيد على سبعة بالمائة طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني •
- ب - الفوائد القانونية محسوبة من تاريخ اجل الأداء وطبقا لنص المادة ١٧١  
مدني حيث ان سعر الفائدة في المسائل التجارية هي خمسة بالمائة •
- ج - مصاريف الاحتجاج والاخبارات والمصاريف الاخرى •

#### ٢ - الحجز الاحتياطي

لم ينظم القانون التجاري موضوع الحجز الاحتياطي واكتفى بما نص  
عليه قانون المرافعات المدنية في المواد ٢٣١ - ٢٥٠ •

#### ثالثا - اعفاء الحامل من تحرير احتجاج عدم الأداء

يجوز اعفاء حامل الكميال من تحرير احتجاج عدم الأداء في حالات  
خاصة : كحالة القوة القاهرة تأثيرها على ميعاد الاحتجاج ، وحالة تَضَمَّن

سند الكميال ، شرط الرجوع بلا مصاريف •

#### ١ - تأثير القوة القاهرة في ميعاد الاحتجاج

نصت المادة ٤٤٠ على تأثير هذه القوة في ميعاد تحرير الاحتجاج •  
ورببت على القوة القاهرة اطالة ميعاد الاحتجاج • فإذا حال دون تقديم سند  
الكميال او تحرير الاحتجاج في المواعيد المقررة حائل لا يمكن التغلب عليه  
فيجب ان تمدد مدد الاحتجاج • ومن أمثلة القوة القاهرة نشوب ثورة أو  
اضطراب او انتشار وباء في البلد الذي يجب تحرير الاحتجاج فيه او قطع  
المواصلات مع هذا البلد بسبب اضراب أو حريق أو فيضان أو احتلال العدو  
للبلد • او صدور تشريع خاص في البلد الذي يجب الأداء فيه ، وتحرير  
الاحتجاج فيه يقضى بتأجيل الديون •

فإذا قامت القوة القاهرة فان المادة ٢/٤٤٠ اوجبت ان يبادر حامل  
الكميال باخبار من ظهر له سند الكميال بالقوة القاهرة التي حالت دون  
عمل الاحتجاج وعلى هذا المظهر ان يخبر بدوره المظهر السابق عليه وهكذا  
حتى يصل الاخبار الى الساحب • وعند اهمال الاخبار لا يترتب سقوط حق  
الحامل في الرجوع الا بقدر الأضرار التي ترتبت على اهماله بشرط ان  
لا يزيد تعويض الأضرار عن مبلغ الكميال •

وعند زوال القوة القاهرة يتعين على الحامل فورا ، تقديم سند الكميال  
للساحب لتأدية قيمته او يقوم بتحرير الاحتجاج لعدم الاداء • فإذا تأخر  
الحامل أعتبر مقصرا وليس له بعد ، حق الرجوع على المتزمين في سند  
الكميال •

وإذا استمرت القوة القاهرة اكثر من ثلاثين يوما ، فيجوز للحامل  
الرجوع على المتزمين بغير حاجة الى تقديم سند الكميال للاداء او سحب  
الاحتجاج ، اي ان المدة التي تتجاوز الثلاثين يوما تعتبر من حالات الأعفاء  
من الاحتجاج مادة ٤٣٠/٤ •

## ب - شرط الرجوع بلا مصاريف

يجوز الاتفاق على اعفاء الحامل من تحرير احتجاج عدم الاداء - پروتستو - للساحب في حالة امتناعه عن الأداء بوضع - شرط الرجوع بلا مصاريف - أو - المطالبة بلا مصاريف - أو - المطالبة بدون احتجاج - حيث ان سحب الحامل لاحتجاج عدم الاداء ليس من النظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفته • ويعتبر شرط الرجوع بلا مصاريف من البيانات الاختيارية التي مرت علينا • ويجوز ان يدون في متن الكميال او في اسفله او على ظهره او في اي مكان آخر •

اجازت المادة ٤٣٢/١ ان يضع الشرط ساحب الكميال او اي مظهر او ضامن احتياطي ، يعفى حامل الكميال من تحرير احتجاج عدم الأداء متى دون على الكميال شرط الرجوع بلا مصاريف مذيلا بتوقيع واضع الشرط وبدون توقيع اذا ورد في متن الكميال • لكن هذا الشرط اذا اعفى الحامل من تحرير احتجاج عدم الأداء للساحب ، فانه لا يعفيه من الاجراءات الاخرى كتقديم الكميالة للساحب لاداء قيمتها في اجل ادائها ، وتحرير اخبار عدم الأداء للملتزمين الآخرين بامتناع الساحب عن الأداء وفقا لما قرره المادة ٤٣١ ، ومراعاة ميعاد الاخبار وفقا لما نصت عليه المادة ٤٣٢/٢ •

### من يدعى تقصير الحامل عليه الاثبات :

اعتبر القانون وضع شرط الرجوع بدون مصاريف ، هو اعفاء الحامل من اثبات تقديم سند الكميال في اجل الأداء وامتناع الساحب عن الأداء ، ومن كافة الاحتجاجات الاخرى • اي ان القانون قد اقام لصالح حامل الكميال قرينة تفترض تقديم سند الكميال في اجل الأداء ، وحصول الاحتجاج في موعده القانوني • وعلى من يدعى تقصير الحامل ان يقيم الدليل على ادعائه مادة ٤٣٢/٣ •

### سريان الشرط :

يصدر شرط الرجوع بلا مصاريف اما من الساحب - محرر الكميال -

واما من المظهر واما من ضامن احتياطي • فان صدر من الساحب فانه يسرى على كافة الملتزمين في الكميال ، واذا خالف الحامل هذا الشرط وعمل الاحتجاج بعدم الاداء فانه يتحمل هو مصاريفه • اما اذا صدر من احد المظهرين او احد الكفلاء فلا يسرى الا عليه وحده • واذا خالف الحامل الشرط وسحب احتجاج عدم الاداء ، فانه يرجع بمصاريفه على جميع الموقعين لأن المظهر او الضامن الذي يضع الشرط انما يستفيد من عمل الحامل بسحب الاحتجاج في الميعاد المحدد لانه يحفظ لهذا المظهر أو الكفيل رجوعه على الملتزمين السابقين عليه مادة ٤٣٢/٢ •

#### رجوع الملتزمين بعضهم على بعض :

يضمن كل ملتزم في سند الكميال الملتزمين اللاحقين عليه • كما انه هو مضمون بمن سبقه من الملتزمين • فاذا رجع الحامل على احد الملتزمين واستوفى منه بدل الكميال كان لهذا الملتزم ان يرجع بدوره على ضامنيه بكل قيمة الكميال وان رفضوا الأداء فله ان يقيم عليهم الدعوى • والضامنون هم المظهرون السابقون عليه والضامنون الاحتياطيون والساحب • ولهذا الموفى ان يختار احد هؤلاء او جميعهم في دعوى واحدة بغير مراعاة ترتيب التزامهم في سلسلة التظهيرات • فاقامة الدعوى على احد الملتزمين لا يمنع من اقامتها على الآخرين وان لم يراع الترتيب في الرجوع •

ويجب ان تكون مطالبة الموفى صحيحة اي انه ادى قيمة الكميال لحامل غير مقصر وبدون خطأ والا فللملتزمين الذين رجع عليهم المظهر الموفى ان يتمسكوا في مواجهته بهذا التقصير •

واذا قام احد الكفلاء - الضامن الاحتياطي - بالاداء للحامل الذي وجه له المطالبة ، فلهذا الكفيل ان يرجع على الملتزم المضمون - المكفول - وعلى الملتزمين الذين يضمنونه وهم الملتزمون السابقون عليه ويرجع الضامن الاحتياطي على مضمونه - مكفوله - بدعويين : الدعوى الشخصية عن الكفالة والتي تخضع لقواعد القانون المدني • ودعوى الحلول محل الحامل

وهي دعوى تُرفع بموجب القانون التجاري • ورجوعه يكون بكل مبلغ الكميالة  
والفوائد خمسة بالمائة والمصاريف الأخرى مادة ٤٣٥ •

### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى كميال لم يتم الحامل بالمراسيم القانونية »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (ص) .....

جهة الدعوى : ظهر لي المدعى عليه الكميال المسحوب لأمره من قبل (م)  
بقيمة (١٣٠٠) ديناراً ، مستحق الأداء بعد شهرين من تأريخه • ورغم  
المطالبة والاستحقاق فإنه ممتنع عن تأديته ، لذا اطلب جلب المدعى عليه  
للمرافعة والزامه بالمبلغ المدين به لي وقدره (١٣٠٠) ديناراً وفائدته القانونية  
وتحميله مصاريف الدعوى بعد تبليغه بصورة الدعوى •

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ٢/٢ / ١٩٧ •

احضر يوم / / ١٩٧ •

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : رفع المدعى - الحامل (ل) الدعوى على المدعى عليه - المظهر  
(ص) بعد عشرة أيام من استحقاق الكميال أي بتاريخ ١٣/٤ / ١٩٧ •  
لعدم تسديد المدين - صاحب الكميال (م) وطلب الحكم عليه بالمبلغ  
المدعى به •

اعترف المدعى عليه بتوقيعه على ظهر الكميال المستحق بتاريخ  
١٩٧ / ٤ / ٣ بصفته مظهراً ، ودفع بأن خصومة المدعى غير موجهة له بل  
يجب ان توجه ضد صاحب الكميال (م) حيث كان على المدعى ان يقوم  
باجراء المراسيم القانونية التي نص عليها القانون التجاري في مادته (٤٣٠)  
و (٤٣١) حتى يحق له مطالبته بصفته مظهراً بمبلغ الكميال • قررت

المحكمة رد دعوى المدعى اذ انه لم يتم عندما رفض صاحب الكميال تسديد مبلغها ، بتوجيه (انذار عدم الاداء) اليه في يوم استحقاق الكميال ١٣/٤ أو أحد اليومين التاليين له ، مع اعلان المظهر ( باخبار عدم الأداء ) خلال اربعة ايام من اليوم التالي للانذار المذكور وفقا للمادتين (٤٣٠ ، ٤٣١) من القانون التجاري . وافهمت المدعى برفع الدعوى ضد الساحب (م) .

## ٢ - « صيغة دعوى كميالة مقامة على المظهر »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) : .....

المدعى عليه : (م) : .....

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٩٠) ديناراً بموجب ورقة كميالة مستحقة الأداء بعد (٤) أشهر من تاريخها محررة لأمر (ص) ومظهره لأمر . رغم المطالبة فان المدعى عليه متمتع عن دفعها لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى والكميال وجلبه للمرافعة والزامه بمبلغها وتحميله مصاريف المحاكمة .

الأسباب الثبوتية : الكميالة المؤرخة في ٦/٦ / ١٩٧ .

احضر بيوم / / ١٩٧ .

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : أقام المدعى - المظهر له - الحامل - (ل) الدعوى على المدعى عليه (م) وهو مظهر الكميالة لعدم تسديد المدين - صاحب الكميالة (ص) وطلب الحكم له بمبلغ الكميالة .

اعترف المدعى عليه بتوقيعه على الكميالة ، الا انه طلب رد الدعوى عنه بداعي ان رجوع المدعى ، على شخصه كمظهر لا يصح الا بعد سحبه للمدين - صاحب الكميال - احتجاج عدم الأداء ، وابلاغه هو بالذات باخبار عدم الأداء خلال المدة القانونية وفقاً للمادتين ٤٣٠ ، ٤٣١ تجاري . وقد اعترف

المدعى بعدم توجيهه الاحتجاج لساحب الكميال - المدين - ، وعدم اخبار  
المدعى عليه كمظهر باخبار عدم الأداء .

لذلك قررت المحكمة رد دعوى المدعى وفقا للمادتين ٤٣٠ ، ٤٣١  
وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري ، وافهمته باقامة دعواه على محرر  
الكميالة (ص) .

٣ - « صيغة دعوى كميالة غير مكلف حاملها بسحب انذار واخبار عدم  
الاداء »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) : .....

المدعى عليه : (م) : .....

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٨٠) ديناراً بموجب  
كميالة مسحوبة لأمر (هـ) ومظهرة لأمرى ، ورغم الاستحقاق والمطالبة  
فان المدعى عليه ممتنع عن تأديتها . لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى  
وجلبه للمحاكمة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به ومصاريفه .  
الأسباب الثبوتية : ورقة الكميالة المؤرخة في ٨/٨ / ١٩٧ .  
احضر بيوم / / ١٩٧ .

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : دفع المدعى عليه - المظهر (م) الدعوى عنه بسبب ان المدعى  
- المظهر له - الحامل - (ل) لم يتم بالاجراءات التي تتطلبها المادتان ٤٣٠ ،  
٤٣١ من القانون التجاري وهي وجوب سحب انذار عدم الأداء ضد ساحب  
الكميال (هـ) وعدم سحبه اخبار عدم الأداء ضده بالذات ضمن المدة  
القانونية . ولهذا فان المدعى قد اضع حقه تجاهه .

اجاب المدعى (ل) بان القانون التجاري في مادته ٤٣٢ / ١ قد اعفاه من سحب  
الانذار للساحب أولاً والاخبار للمظهر ثانياً اذا ورد شرط الرجوع بدون

احتجاج في الكميال ، ولاعتراف المدعى عليه بتدوينه عبارة (بدون احتجاج) وتوقيعه تحتها لذلك كرر طلباته بما ادعاه في استدعاء دعواه .  
 دقت المحكمة أقوال الطرفين وسند الكميال المبرز ، وقررت الزام المدعى عليه بمبلغ الكميال استنادا للمادة ٤٣٢/١ من القانون التجاري .  
 ٤ - « صيغة دعوى كميالة اقامها الحامل على المسؤولين فيها »  
 السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) ، (هـ) ، (ك) .....

جهة الدعوى : المدعى عليهم مدينون لي بمبلغ قدره (٨٠٠) دينارا بموجب ورقة كميالة مستحقة الاداء مسحوبة لأمر (هـ) الذي ضمنها (ك) ومظهرة من قبل (م) لأمرى . ورغم المطالبة فانهم يرفضون تأديتها لذلك اطلب تبليغ المدعى عليهم بصورة هذه الدعوى وجلبهم للمرافعة والزامهم بالتضامن والتكافل بدل الكميالة وفائدتها من تاريخ استحقاقها لحين التأدية وتحميلهم مصاريف الانذار والأخبار ورسوم الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧٠

احضر بيوم / / ١٩٧٠

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني      طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : طالب حامل الكميالة (ل) عند الاستحقاق ، الساحب (ص) بتأدية قيمتها فرفض ذلك ، وعندئذ راجع كاتب العدل ثاني يوم الاستحقاق وقام بتوجيه بروتست عدم الأداء الى ساحب الكميال - المنظم - (ص) وتوجيه اخبار عدم الأداء بواسطة البريد المسجل لمن ظهر له الكميالة وهو مظهره (م) يعلمه بعدم اداء الساحب - المدين - قيمة الكميالة . ولهذا رفع المدعى (ل) الدعوى على المظهر (م) والمظهر الآخر (هـ) وكفيله (ك) يطلب الحكم له بالتضامن والتكافل بتأدية قيمة الكميال والفائدة القانونية



والمصاريف التي تكبدها .

بعد ان استمعت المحكمة الى دفوع المتخاصمين ، وجدت ان الكميالة المسحوبة المبرزة ، انها مظهره تظهيرا طبيعيا من قبل المظهرين وموقعة بتوقيع الكفيل (ك) ولاعترافهم بتوقيعهم فان المحكمة قررت الزام المدعى عليهم بمبلغ الكميالة وفائدتها القانونية ٥٪ ومصاريف الانذار والأخبار استنادا للمادة ٤٣٣ ، ٤٣٤ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .  
وافهمتهم برفع الدعوى على صاحب الكميالة (ص) .

اقام المدعى عليهم السابقين (م ، هـ ، ك) الدعوى على منظم الكميالة الساحب - (ص) يطالبون الحكم لهم بما سدده لحامل الكميال (ل) من مبلغ قدرها (٩٠٥) دينار وفائدة قانونية من تاريخ التسديد لحين التأدية .  
اعترف المدعى عليه - ساحب الكميال (ص) بتوقيعه على الكميالة المبرزة الا انه دفع بعدم استلامه قيمة الكميالة من المدعى - المستفيد - (هـ) ولعدم اثباته ذلك طلب تحليفه اليمين ، فحلفها . ولهذا قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته ٥٪ من تاريخ التأدية لحين تسديده وجميع المصاريف وفقا للمادة ٤٣٥ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

#### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « تحديد تاريخ توقف المدين عن دفع قيمة الكميال »

رقم القرار - ٣١٠١/حقوقية/١٩٦٥

تاريخ القرار - ١٩٦٦/٢/١٩

القرار / حيث ان الوقائع تتحصل في ان (ع) اقام الدعوى ٢١٤/ب/٩٦٤ لدى محكمة بداءة بغداد قال فيها انه يدين (ح) بمبلغ - ٧٣٢٠ دينارا - بموجب اربعة عشر كميالة يستحق اولها في ٢٩/٣/١٩٦٣ وطلب الحكم باشهار افلاسه لعجزه عن السداد وقد صادق المدين بالجلسة على دعوى الدائن وقرر انه متوقف عن الدفع فعلا . واصدرت المحكمة حكمها في ٩/٦/٩٦٤ باشهار افلاس المدعى عليه واعتباره متوقفا

عن الدفع من التاريخ الذي حدده المدعى وهو ٢٩/٣/٦٣ تاريخ استحقاق  
السند الاول وتعيين المحامي السيد (ص) سنديكا مؤقفا لجماعة الدائنين  
وقد اعترض على هذا الحكم اعترض الغير (ك) وطلب فسخ الحكم الصادر  
بالافلاس لصدوره بطريق التواطؤ بين طرفيه الذين لم يكن بينهما نزاع  
ولا مديونية وذلك بقصد الاضرار به بعد ان اوقع الحجز التنفيذي على  
منزل المدين (ح) وقد اريد باتخاذ اجراءات الافلاس مشاركته في الاستفادة  
من هذا الحجز فضلا عن ان السندات التي يبنى عليها طلب الافلاس  
يتمتع المطالبة بها مرور الزمان وان طالب الافلاس لم يوجه انذارا يسجل  
فيه توقف المدين عن الدفع (م ٤٣٠ تجاري) ولم تأخذ محكمة البداية  
بهذا النظر وانما عالجت تاريخ التوقف عن الدفع وبان لها ان المدين كان  
يتعامل مع المصارف والدوائر الرسمية كما كان يمارس التجارة في محله  
حتى تاريخ دعوى رفع الافلاس . وكان دائنوه ينفذون عليه في عدة  
دعاوى واستحصلوا فيها على بعض ديونهم . وخلصت من ذلك الى ان  
تحديد تاريخ التوقف عن الدفع بيوم ٢٩/٣/١٩٦٣ بموافقة الطرفين كان  
غير صحيح وضارا بمصلحة المعارض . وقضت محكمة البداية في  
٢٤/٩/١٩٦٤ بتعديل حكمها السابق وجعل تاريخ التوقف عن الدفع هو  
يوم ٩/٦/١٩٦٤ تاريخ حكم الافلاس مع تحميل المعارض عليهما  
مصاريف التقاضي واجور المحاماة .

وقد استأنف (ع) والسنديك الموقت هذا الحكم كما استأنفه استئنافا  
متقابلا وقيد الاستئناف برقم ١٩٠ ، ٢٠٤ - ٦٤ ورأت محكمة استئناف  
بغداد بعد ان وحدت الاستئنافين ان الدائن (ع) هو حامل للاوراق التجارية  
بطريق التظهير وان المدين المفلس مسحوب له ومظهر للسندات ولذلك  
ينطبق على المطالبة حكم المادة الثانية من المادة ٤٥٦ تجاري وهو انقضاء  
سنة اعتبارا من تاريخ الانذار الواقع ضمن المدة القانونية وقد اقر الدائن  
بانه لم يقم بتوجيه انذار عدم الاداء في وقته وهو امر وجوبي لاثبات

التوقف عن الدفع • وقضت محكمة الاستئناف لذلك في ١٢/٥/١٩٦٤  
بفسخ حكم البداية ورد دعوى الافلاس •

طعن (ع) والسنديك في هذا الحكم بطريق التمييز (٩٦/ح/٩٦٥)  
وأصدرت محكمة التمييز قرارها في ٢٧/٥/١٩٦٥ بنقض الحكم المميز  
القاضي برد دعوى الافلاس واعادة القضية الى محكمتها للمسير فيها ، وعللت  
قضاءها بأن محكمة البداية قد تحقق لها انشغالها ذمة المدين بمبالغ السندات  
وعجزه عن دفعها رغم الاستحقاق والمطالبة كما تبين من اقوال الدائن المميز  
انه قد وجهت عدة انذارات بعدم الأداء من مصرف الرافدين الى المدين  
مع اشخاص آخرين في ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ - ٩٦٣ واطلعت المحكمة  
على هذه الانذارات التي ارفقها المميزان باللائحة التمييزية • ولما اعيدت  
القضية الى محكمة الاستئناف اصدرت حكمها في ١٨/٨/٩٦٥ بتأييد حكم  
البداة القاضي بالافلاس وتعديل تأريخ التوقف عن الدفع بجعله يوم  
١٥/٩/٩٦٣ وهو تأريخ اول انذار بعدم الأداء وجه الى المدين من مصرف  
الرافدين وذلك عملا بالمادة ١٥١ من قانون التجارة العثماني ورد  
اعتراضات (ك) •

طعن (ك) في هذا الحكم بلائحة تمييزية في ٢٨/٨/٩٦٥ قيدت برقم  
٢٢٢٩/ح/٩٦٥ كما طعن فيه (ع) والسنديك المؤقت بلائحة اخرى في  
١٧/١٠/٩٦٥ قيدت برقم ٢٨٧٢/ح/٩٦٥ وقد عاب اولهما على الحكم  
مخالفته للقانون - ذلك ان محكمة الاستئناف قد اعتدت في حكمها بتواريخ  
الانذارات الحاصلة من مصرف الرافدين مع ان هذه الانذارات لم يسبق  
تقديمها لمحكمة البداية ولا لمحكمة الاستئناف • وانما قدمت لمحكمة التمييز •  
هذا فضلا عن ان هذه الانذارات لم تبلغ الى المدين المفلس كما انقضت المدة  
المحددة لتثبيت الديون مما يتفجع معه على الدائنين تعديل تأريخ التوقف عن  
الدفع المعين في حكم الافلاس ( مادة ٢٨٧ تجاري ) واضاف المميز ان  
الانذارات المذكورة لم يكن المفلس مدينا في الديون المطلوبة بها بل كان

دائنا لاشخاص آخرين دونت اسماؤهم بالانذارات كما هو واضح من اضابير  
التفيد ١٠٩٣/١٠٩٨/٩٦٣ التي استحصل فيها بنك الرافدين على كافة  
ديونه من الغير ولم يكن مطلوبوا فيها استحصا لدين من المدين المفلس وهذه  
الانذارات لم توجه من قبل الدائن طالب الافلاس . بل ان بنك الرافدين  
قد اجاب محكمة البداءة بان التاجر (ح) قد توقف عن الدفع في ٧/١١/٩٦٣  
كما اجاب البنك الشرقي والبنك التجاري بأن التوقف عن الدفع يوافق  
تاريخ الافلاس . فكيف يمكن التوفيق بين هذه التواريخ وبين تاريخ  
التوقف عن الدفع الذي حدده الحكم المميز بيوم ١٥/٩/٩٦٣ وطلب المميز  
نقض الحكم واعتبار تاريخ التوقف عن الدفع هو يوم ٩/٦/٩٦٤ كما رأت  
محكمة البداءة .

ويتحصل طعن (ع) والسنديك المؤقت في ان دعوى الافلاس قد بينت  
على سندات لا شبهة فيها مضمومة في بنك الرافدين وافر المدين المفلس انه  
متوقف عن سدادها منذ استحقاقها واقدم تاريخ استحقاق فيها هو تاريخ  
التوقف عن الدفع الا اذا لم يتقدم احد الدائنين بالادعاء بالافلاس كما  
تقضى بذلك المادة ١٥١ من القانون التجاري العثماني . وما دام ان الدائنين  
والمميز فهم قد بينوا ان التوقف عن الدفع يبتدىء في ٢٩/٣/٩٦٣ وايد  
المفلس ذلك فلا يجوز تعيين تاريخ اخر لهذه الواقعة وطلب نقض الحكم  
واعادة القضية لمحكمتها لحسمها وفق القانون باعتبار تاريخ التوقف عن الدفع  
هو ٢٩/٣/٩٦٣ وليس ١٥/٩/٩٦٣ كما ذهب الى ذلك الحكم المميز .  
وحيث ان الطعنين واردان على حكم واحد وللارتباط فترى المحكمة توحيد  
الطعنين .

وحيث ان ما يعيبه (ك) في طعنه مردود بأن القرار السابق صدوره من  
محكمة التمييز في ٢٧/٥/٩٦٥ قد اعاد الدعوى سيرتها الأولى فأصبح من  
حق كل طرف في الخصومة ان يقدم ما يشاء من المستندات والأوراق لتأييد  
حقه فلا جناح على محكمة الاستئناف ان تقبل من (ع) الانذارات التي اراد

الاستدلال بها على توقف المدين عن الدفع لا يتوقف على هذه الانذارات وتاريخ التبليغ بها بل الأمر مرده الى استخلاص محكمة الموضوع من أي واقعة أو دليل يطرح عليها فلا يجدي في هذا التحديد ان كانت الانذارات قد بلغ بها المدين أو لم يبلغ كما لا يجدي ان كان المدين المقلس دائما لغيره أو غير دائن إذ قد تكون احواله المالية مضطربة في الوقت الذي يداين فيه الغير ولا عبرة بما يثيره المميز من انقضاء المدة المحددة لتثبيت الديون بما يتمتع معه على الدائنين تعديل تاريخ التوقف عن الدفع طبقا لما تنص عليه المادة ٢٨٧ من قانون التجارة العثماني لان المميز اقام دعواه باعتراض الغير على حكم الأفلاس وعلى تاريخ التوقف عن الدفع في ميعادها القانوني ومتى كان ذلك فلا اعتداد بانقضاء المدة المحددة لتثبيت الديون اثناء سير الدعوى وفي مراحلها إذ لا يمكن تعليق حق على مبادرة المحكمة على الفصل في الدعوى او تراخيها واذا كان الحكم المميز قد استند في تاريخ تحديد التوقف عن الدفع بيوم ١٥/٩/١٩٦٣ الى انه تاريخ اول انذار وجه الى المدين من مصرف الرافدين وكان تقدير تاريخ التوقف عن الدفع من المسائل الموضوعية التي يمكن تحصيلها من اي مطالبة توجه الى المدين من الدائن طالب الأفلاس او غيره فلا عبرة باجابات البنوك عن التاريخ الذي توقف فيه المدين عن الدفع لها لأن كل دائن ينظر الى المسألة من وجهة نظره ولا الزام على المحكمة ان تأخذ بأي من هذه التواريخ لان التقدير لها وحدها ومن اطلاقاتها التي تستقل بها ما دام انه يستند الى اسباب سائغة •

وما يعيبه (ع) على الحكم مردود كذلك لان اعتراف المدين بتوقفه في تاريخ معين لا يلزم المحكمة بل يجب عليها ان تبحث في الوقائع التي تستخلص منها حالة التوقف عن الدفع وتاريخه بغض النظر عما يقوله المدين أو غيره من خصوم الدعوى • ولهذا يكون الحكم المميز سديدا ولا مخالفة فيه للقانون • لهذا قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية في كل من التمييزين وتحميل كل مميز رسوم تمييزه مع اجور محاماة وكيله وصدر القرار بالاتفاق ١٩/٢/١٩٦٦ •

٢ - « اذا اراد الحامل الرجوع على المميز بمبلغ الكميال فيجب عليه ان يقوم بانذاره في خلال المدة القانونية كما تتطلب المادة ٤٣١ تجارى »

رقم القرار - ١٩٠٠/ح/١٩٥٥

تاريخ القرار - ١٨/١/١٩٥٦

ادعى (س) لدى محكمة بداعة اربيل بان له بذمة المدعى عليه (ر) مبلغ قدره (٦٤) دينارا من اصل (٢١٠٢٥٠) دينارا مجموع مبالغ ثلاثة عشر كميالة وحيث ان المدعى عليه كفيل بالمدعى به المبلغ المذكور ولامتناعه عن الدفع فقد طلب جلبه للمرافعة والزامه بمبلغ أربعة وستون دينارا وتحميله المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٨/١٠/٩٥٥ وبعدد ٩٥٥/١١٢ حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى اربعة وستون دينارا وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع على الاضبارة الاجرائية المرقمة ٥٥/١٦٨/ح وتحميله المصاريف .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور المبلغ اليه بتاريخ ١١/١٠/٥٥ طلب تدقيقه تميزا ونقضه وسجل تميزه بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٥ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد انه لغرض توجيه الخصومة على المجيرين يجب على الحامل توجيه انذار الى المجير في مدته القانونية كما تتطلب ذلك المادة ٤٣١ من القانون التجاري وحيث ان المحكمة اصدرت حكمها دون ملاحظة ذلك مما أخل بصحته لذا قرر نقض الحكم الصادر واعادته لمحكمته لاجراء المحاكمة مجددا والسير على المنوال المذكور اعلاه على ان تكون الرسوم تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق .

٣ - « اذا قام الحامل بتسجيل دين الكميال في ماسة المجير فان هذا التسجيل لا يسلب منه حق مطالبة المسؤولين كالمدين والكفلاء الخارجين »

رقم القرار - ٨٢٩/ح/١٩٥٤

تاريخ القرار - ٢٠/٥/١٩٥٤

المميز - (ع)

المميز عليه - (ك) المدير المفوض لشركة التجارة والنقل المحدودة  
ادعى (ع) لدى محكمة بداءة بغداد أن لموكله بذمة المدعى عليه (ك)  
المدير المفوض لشركة التجارة والنقل المحدودة اضافة لوظيفته مبلغ  
- ٣٠٠ ديناراً - بموجب ثلاث سندات كميال مستحقة الاداء ولامتاعه عن  
التسديد رغم المطالبة طلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع  
تحميله المصاريف والفائض النظامي وتحمله المصاريف وتصدق الحجز  
الاحتياطي .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٤/١٠/٩٥٣ وبعدد ٩٥٣/٥٥١  
حكماً وجاهياً يقضى برد دعوى المدعى وتحمله المصاريف .  
ولعدم قناعة المدعى بالحكم المذكور والمبلغ اليه بتاريخ ١٤/٤/٩٥٤  
طلب تدقيقه تمييزاً وتقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٤/٥/٩٥٤ وقد وجد  
انه مقدم ضمن المدة القانونية .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان محكمة بداءة بغداد  
أصدرت بتاريخ ٢٤/١٠/٩٥٣ حكماً وجاهياً قضى برد دعوى المميز للاسباب  
المبينة فيه دون ان تلاحظ بأن الحامل للكميال عند تسجيله دينه المستند  
اليها في ماسة ما ( في ماسة المجير في هذه الدعوى ) فهذا التسجيل لا يسلب  
منه حق مطالبته الاشخاص الآخرين المسؤولين فيها كالمدين وكفلاء  
الخارجين - ان وجدوا - وان اجتهاد محكمة البداءة خلال ذلك ، غير  
قانوني لهذا قرر نقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى لمحكمة بداءة  
بغداد للملاحظة ما تقدم بيانه على ان تبقى رسوم هذا التمييز تابعة للنتيجة  
وصدر القرار بالاتفاق في ٣٠ مايس سنة ١٩٥٤ .

٤ - « اذا أسقط الساحب أو المظهر حقه في سحب ائذار عدم القبول أو  
الاداء فان اقامة الدعوى دون ائذار صحيحة »

رقم الاضبارة - ٧٥٩/ح/١٩٦٧

تأريخ القرار - ١٩٦٧/٩/٢٥

القرار / بعد التدقيق والمداولة تبين ان المدعى عليه المميز وقع على  
سندات الكميالة بصفته كفيل آفال الشخصين اللذين سحبها لأمر الشركة  
المدعية - المميز عليها - ودونا في هذه السندات ان العوض سيارة وقد دفع  
المميز - المدعى عليه - بأن بيع السيارة الذي ترتب بسببه مبلغ الكميالات  
في ذمة المدينين المكفولين قد فسخ فعلا وأعيدت السيارة الى الشركة . ولما  
كان هذا الدفع المتضمن طعنا بصحة السبب في الالتزام بدفع مبلغ السندات  
لا يسمع الا ضمن دعوى تُقام لفسخ البيع تستمع فيها اليينة على تحقق  
شروط الفسخ وبناء على عدم وجود ما يدل على اقامة دعوى في هذا الشأن  
ليتسنى جعل هذه الدعوى مستأخرة او توحيد الدعويين فان عدم اعتداد  
المحكمة بهذا الدفع صحيح . ولما كان المميز قد أسقط حقه في سحب انذار  
عدم القبول او عدم الأداء فان اقامة الدعوى عليه دون انذار صحيحة بمقتضى  
المادة ٤٣٣ من قانون التجارة .

وبما ان المادة ٤٣٣ منه تجيز للحامل اقامة الدعوى على الكفيل وغيره  
من المسؤولين دون مراعاة ترتيب المسؤولية فان اقامة الدعوى على الكفيل  
دون الساحب المدين الأصيل صحيحة .

فللأسباب المذكورة قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات  
التمييزية وتحميل المميز رسوم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في  
١٩٦٧/٩/٢٥ .

٥ - « دفع الكفيل مبلغ الكميال للدائن ورجوعه على الساحب »

رقم القرار - ٢٤٢٤/ص/١٩٦٥

تاريخ القرار - ١/١/١٩٦٥

ادعى المدعى بانه حسب كفالاته للمدعى عليه بموجب الكميالة المنفذة  
في دائرة التنفيذ في الاضبارة ٩٦٥/٢٠٨٨ كان قد دفع للدائن (ع) مبلغ  
الكفالة البالغ مائة دينار مع الرسوم بموجب الوصل المعطى له من دائرة



التفويض ، ولا امتناع المدعى عليه عن تسليم المبلغ المذكور طلب الحكم عليه به وتحمله مصاريف المحاكمة .

فأصدرت المحكمة حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى - وللمدعى مطالبة المدعى عليه بتسليم كمية الفحم المقود عليه .  
ولعدم قناعة المدعى بهذا الحكم طلب تدقيقه تمييزا ونقضه .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المميز ( المدعى ) يستند في دعواه الى ورقة الكميال المنقذة في دائرة التنفيذ والتي دفع بموجبها مبلغ باطنها الى الحامل (ع) فأقام دعواه بالرجوع بما دفع بحسب كفالتسه بموجب الكميال المذكورة . اما ما أبداه أثناء المرافعة بشأن معاملة شراء الفحم كسبب لترتب الدين لا يحمل على التناقص فكان على المحكمة ان تسأل المدعى عليه عما يقوله بهذا الشأن وتنظر في الدعوى حسبما يتظاهر لها بنتيجة انكاره او اعترافه وتحقق علاقة شراء الفحم بالدعوى فعدم التفاتها الى ذلك كان غير صواب في ١/١/١٩٦٥ .

٦ - « ان تسديد احد المظهرين مبلغ الكميال الى المصرف ورجوعه بنصف الدين على الثاني تعتبر معاملة جديدة بين المظهرين تخرج عن نطاق الالتزام المصرفي وتخضع لاحكام القانون المدني لا القانون التجاري »

رقم القرار - ٦٨٩/ح/١٩٦٨

تاريخ القرار - ١٥/٢/١٩٦٩

ادعى (أ) لدى محكمة بداءة السليمانية بأنه كان قد حسم مع المدعى عليه (ع) الكميال المؤرخة في ١٦/١٢/١٩٦٢ المسحوبة لأمرهما من قبل المدين (م) بمبلغ خمسمائة دينار لدى مصرف الرافدين وقبضا بدلها لكونها منظمة بأسميهما وعند الاستحقاق امتنع المدعى عليه (ع) عن تسديد حصته البالغة (٢٥٠) دينارا مما اضطره الى تسديدها من حسابه الخاص .

ولا امتناع المدعى عليه من تسديد حصته طلب دعوته للمحاكمة وعن مرافعة الزامه بتأديته له المبلغ المدعى به وتحمله المصاريف وكافة أجور

المحاماة والفائدة القانونية فأصدرت المحكمة المذكورة حكما غاييا مؤرخا في ٢٧/٢/١٩٦٦ وبعدد ١٦/ب/٩٦٦ يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى المبلغ المدعى به وتحمله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة البالغة عشرة دنائير وفائدة قانونية قدرها ٥٪ من تاريخ اقامة الدعوى .

فاعترض المدعى عليه على الحكم المذكور وطلب جرحه وابطاله . فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٠/٦/٩٦٦ حكما وجاهيا يقضى بجرح وابطال الحكم الغايبي المؤرخ في ٢٧/٢/٩٦٦ وتحميل المعارض عليه مصاريف المحاكمة الغايبة والأعتراضية واجور محاماة وكيل المعارض .

فميز المدعى (أ) القرار المذكور فأعيد منقوضا بالقرار التمييزي المرقم ٢٦١٧/حقوقية/٩٦٦ والمؤرخ في ١٠/٤/٩٦٧ . ولعدم قناعة (ع) بالقرار التمييزي المذكور طلب تصحيحه فأعيد القرار متضمنا رد عريضة طلب التصحيح بالقرار التمييزي المرقم ١٨٠٢/حقوقية/٩٦٧ والمؤرخ في ١٣/١١/٩٦٧ لعدم احتواء العريضة المذكورة على سبب قانوني من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون الأصول .

واتبعا للقرار التمييزي المؤرخ في ١٠/٤/٩٦٧ أصدرت المحكمة ذاتها قرارها المؤرخ في ٢٤/١٢/٩٦٧ المتضمن الزام المدعى عليه بتأديته للمدعى مبلغ (٢٥٠) ديناراً وهو نصف محتويات الكميالة المؤرخة في ١٦/١٢/٩٦٢ وتحمله المصاريف كافة بما فيها المصاريف الغايبية والاعتراضية والوجاهية ورسم التمييز والفائدة القانونية بنسبة ٥٪ اعتبارا من ٧/٢/٩٦٦ لحين التأدية واجور المحاماة .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالقرار المذكور المبلغ له بتاريخ ١/٤/٩٦٨ طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل طلبه بتاريخ ٢/٤/١٩٦٨ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز تبين ان ورقة الكميالة المؤرخة في ١٦/١٢/٩٦٢ موضوعة البحث في الدعوى قد نظمها الساحب (م) بمبلغ - ٥٠٠ ديناراً - يستحق في ٣/٣/٦٣

وان الدائنين المذكورين ظهرا الكميالة لأمر مصرف الرافدين وقبضا مبلغها وان المدين لم يدفع المبلغ الى مصرف الرافدين فرجع هذا على المظهرين واستوفى الدين من أحدهما وهو (أ) واعاد الكميالة له ، ولدى مطالبة (ع) بما يصيبه من الدين المدفوع امتنع عن الدفع فأقام (أ) هذه الدعوى فردت من جهة مرور الزمان وفق المادة ٤٥٦ تجاري الا ان محكمة التمييز عندما نظرت في الدعوى تميزا نقضت الحكم بقرارها المرقم ٢٦١٧/حقوقية/٩٦٧ والمؤرخ في ١٠/٤/٩٦٧ بحجة ان المدعى والمدعى عليه بصفتها كفيلين تجاه المصرف فلما دفع احدهما جميع الدين أصبح له الحق بالرجوع على الثاني بما يصيبه وان هذا الأداء لا يعتبر الا معاملة مدنية بين المظهرين .

طلب المدعى عليه تصحيح القرار فرد طلبه . وان محكمة الموضوع اتبعت قرار النقض وحكمت على المدعى عليه بالمبلغ المدعى به . فميز المدعى عليه الحكم وقد رأيت الهيئة الخاصة ضرورة احالة الدعوى الى الهيئة العامة لاختلاف وجهات النظر في الموضوع . أما الهيئة العامة فقد ناقشت القضية مناقشة مستفيضة وذهبت أكثرية الآراء الى اعتبار تسديد أحد المظهرين مبلغ الكميالة الى المصرف ورجوعه بنصف الدين على الثاني ما هي الا معاملة جديدة بين المظهرين المتكافلين الذين هما بحكم الشخص الواحد وهذه المعاملة تنظمها احكام القانون المدني وتكون خاضعة للتقادم الطويل والرأي الثاني هو ان المعاملة لا تخرج عن نطاق القانون التجاري حسب أحكام الفقرة ١٤/١ تجاري . وان أكثرية الآراء رجحت الرأي الاول القائل بأن المعاملة مدنية . وفي كلتا الحالتين لا يوجد مرور زمان في الكميالة بالنظر لتأريخ الأستحقاق المصادف ٣/٣/٩٦٣ اذ في حالة كون المعاملة موضوعة البحث مدنية يكون تقادمها خمس عشرة سنة وفي حالة اعتبارها تجارية يكون تقادمها ثلاث سنوات تنتهي بعد تأريخ اقامة الدعوى المصادف ٧/٢/٦٦ لما تقدم تصبح الاعتراضات التمييزية غير واردة فقرر ردها وتصديق الحكم لموافقته للقانون وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في

١٩٦٩/٢/١٥

## الفصل السابع

### سقوط حق الحامل

نصت المادة ٤٦٦ من القانون التجاري على سريان الاحكام الواردة في المادة ٤٣٩ منه المتعلقة بسقوط حق الحامل في البوليصة على سند الكميال .  
وفيما يلي نستعرض الواجبات التي يترتب على التقصير فيها السقوط  
اولا . ثم الاشخاص الذين يستطيعون الدفع بالسقوط لتقصير الحامل ثانيا .  
ثم احكام السقوط وخصائصه ثالثا .

#### اولا - الواجبات التي يترتب على التقصير فيها السقوط

يعتبر حامل الكميال مقصرا اذا اغفل القيام باحد الواجبات التالية التي فرضها القانون التجاري عليه ورتب على ذلك سقوط حقه .

أ - اذا كان سند الكميال مستحق الاداء لدى الاطلاع مادة ٤٢٠/١ أو بعد مدة معينة من الاطلاع مادة ٤٦٧/٢ سقط حق الحامل بالرجوع على المظهرين والضامين الاحتياطين ، ان لم يقدمه لاطلاع الساحب خلال سنة واحدة من تاريخ تنظيمه . وتبدأ مدة الاطلاع اعتبارا من تاريخ شرح الاطلاع الواقع من الساحب على سند الكميال نفسه والمؤيد بتوقيعه مادة ٤٦٧/٣ وفي حالة امتناع الساحب عن شرح الاطلاع فيجب ان يثبت الحامل حفظا لحقه المدة بانذار موجه للساحب والمظهرين والضامين الاحتياطين ويعتبر تاريخ الانذار مبدءا للمدة التي تجرى بعد الاطلاع مادة ٤٦٧/٤ .

و اذا كان سند الكميال يتضمن شرط الرجوع بدون مصاريف .  
سقط حق الحامل ان لم يقدمه للساحب عند حلول ميعاد الاداء .  
وان يثبت امتناع الساحب عن الاداء بتوجيه احتجاج عدم الاداء كما يخبر بواقعة الامتناع عن الاداء مظهره - من ظهر له الكميال - وكفيله بالاداء - ان وجد - خلال اربعة ايام اعتبارا من يوم تقديم الكميال ،

باخبار عدم الاداء مادة ٤٣٢ •

ب - اذا امتنع الساحب عن الاداء يجب على الحامل ان يثبت هذا الامتناع بتوجيه احتجاج عدم الاداء اليه في يوم اجل الاداء او احد اليومين التاليين له مادة ٤٣٠/٣ وتضاف اليه مدة المسافة • واذا كان اليوم التالي لحلول الاستحقاق يوم عيد رسمي فيعمل الاحتجاج في اليوم الذي بعده •

ج - يجب على الحامل ان يخبر المدينين الاخرين كمظهره وضامنه الاحتياطي - الكفيل - خلال اربعة ايام من اليوم التالي ليوم توجيه الاحتجاج للساحب ، باخبار عدم الاداء • وكما تكون طريقة الاخبار ، بانذار يجوز ان تكون بواسطة البريد بكتاب مسجل أو بريقة مادة ٤٣١ ويضاف اليه مدة المسافة المناسب •

فاذا قصر حامل سند الكميال في احد الواجبات أعلاه فيترتب سقوط حقه تجاه المظهرين وكفلائهم والمتوسطين عنهم ، وليس تجاه ساحب الكميال وكفلائه ومتوسطيه •

ولكن اذا قام احد اسباب الاعفاء من هذه الواجبات فان السقوط يتنفي ولا يكون له محل اي لا يستطيع المظهرين والكفلاء والمتوسطون ، الدفع بالسقوط تجاه حامل الكميال كما هو في الحالات الآتية :-

١ - اذا أثبت حامل الكميال ان عدم قيامه بالواجبات المفروضة عليه قانونا يرجع الى قوة قاهرة ، فان حقه لا يسقط بالرجوع على المظهرين والضامنين مادة ٤٤٠ •

٢ - اذا كان المظهر سيء النية كما لو كان يعلم بتزوير سند الكميال او بصوريته وقت التظهير فانه لا يجوز له ان يتمسك بسقوط حقه الحامل المقصر تجاهه •

ثانيا - الاشخاص الذين يستطيعون الدفع بالسقوط لتقصير الحامل ان الاشخاص الذين تقرر السقوط لمصلحتهم هم سائر الملتزمين في

سند الكميال - عدا المدين الاصلي - الساحب - الذين يضمنون ايفاء حق  
الحامل في حالة امتناع الساحب عن الاداء في ميعاد الاستحقاق .  
ولذا فاننا نوضح مركز كل واحد من المتزمين في سند الكميال من  
حيث جواز او عدم جواز التمسك بسقوط حق الحامل المقصر في الرجوع  
عليهم .

أ - فأما بالنسبة للساحب - محرر السند - فانه لا يجوز له التمسك  
بسقوط حق الحامل المقصر اذ انه المدين الاصلي والمسؤول الاول عن  
دفع قيمة الكميال للحامل ولان مثل هذا التمسك يؤدي الى اضرار  
بلا سبب . وسواء طالب الحامل بالأيفاء في تاريخ استحقاق سند  
الكميال او طالب بعد ذلك - قبل مرور الزمان - وسواء وجه الحامل  
الى الساحب احتجاج عدم الاداء ام لم يوجهه . ثم ان ساحب الكميال  
يكون بمركز المسحوب عليه القابل في البوليصه فيعتبر المدين الاصلي  
في سند الكميال والمسؤول الاول عن الاداء مادة ٤٦٧ .

ب - اما بالنسبة للمظهر فانه يجوز له في جميع الأحوال ان يحتج بالسقوط  
تجاه الحامل المقصر لانه لا يعتبر مدينا أصليا في الكميال اذ المفروض  
بانه دفع قيمته للمظهر الذي ظهره اليه ، ولا محل الى دفع قيمته مرة  
أخرى الى حامل لم يلتزم بالواجبات التي فرضها القانون مادة ٤٣٩/٠١ .

ج - اما بالنسبة للكفيل - الضامن الاحتياطي - فمن المقرر ان كل واحد  
منهم يكون في نفس المركز الذي يكون فيه مكفوله - مضمونه - فاذا  
تدخل الكفيل لصالح الساحب فلا يجوز له ان يتمسك بالسقوط تجاه  
الحامل المقصر بينما يستطيع كفيل المظهر ان يتمسك تجاه الحامل  
المقصر بسقوط حقه في كل الاحوال التي يهمل فيها القيام بالواجبات  
التي نص عليها القانون كمثل اهماله توجيه اخبار عدم الاداء له اي  
للكفيل او للمكفول المظهر او توجيهه اخبار عدم الاداء للمكفول  
واهماله توجيه اخبار عدم الاداء للكفيل .

والدفع بالسقوط لا يكون فقط تجاه الحامل المقصر ، بل يكون تجاه الملتزم الذي قام بالأداء للحامل المقصر ثم باشر بالرجوع على بقيسة الملتزمين بعد مضي المواعيد التي نص عليها القانون .

### ثالثا - احكام السقوط وخصائصه

لما كان السقوط مقررا لمصلحة الملتزمين في سند الكميال فهو حق لهم اذا لم يوجه الحامل لساحب الكميال احتجاج - انذار - عدم الاداء في يوم استحقاق الكميال او احد اليومين التاليين ليوم الاستحقاق ، واخبار من ظهر له الكميال باخبار عدم الاداء في اليوم التالي ليوم توجيه الاحتجاج وبناء عليه يجوز للمظهر وكفيله الدفع بالسقوط في مواجهة الحامل الذي رجع عليه بسبب امتناع ساحب الكميال عن الاداء عند استحقاق الكميال .

والدفع بالسقوط هو دفع موضوعي يجوز التقدم به في اي مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف ولذا فهو لا يتعلق بالنظام العام فيجوز التنازل عنه صراحة او ضمنا كما لو رجع الحامل على الملتزم مظهر كان او كفيل او متوسط بالاداء الذي لم يتمسك بالسقوط ودفع بأنه سدد جزء من قيمة الكميال او كما لو طلب الامهال من الحامل المقصر او من المحكمة لايفاء قيمة الكميال .

ان تسديد الملتزم قيمة الكميال للحامل بعد ان تمسك بالسقوط لا يجيز له الرجوع على الحامل المقصر بطلب استرجاع ما دفعه على اعتبار انه دفع ما ليس واجبا عليه دفعه ، لان استرداد ما دفع بغير حق يستوجب ان يكون الشخص الذي دفع لا يعلم بانه غير ملزم بالوفاء . في حين ان الملتزم الذي يتمسك بالسقوط يفرض فيه العلم بانه غير ملزم بالوفاء لان الدفع بالسقوط حق تقرر له بمقتضى القانون ولا يجوز ان يحتج بجهله .

يجوز ان يتنازل ملتزم عن حق التمسك بالسقوط في حين لا يتنازل عن هذا الحق ملتزم او ملتزمون آخرون وفي هذه الحالة اذا رجع الحامل على الملتزم المتنازل وجب عليه الوفاء ببدل سند الكميال خلافا للملتزم

الذي لم يتنازل فانه يكون له حق التمسك بالسقوط في حالة الرجوع عليه .  
وإذا رجع الحامل على الملتزم المتنازل فمدفوع قيمة الكميال ثم رجع بدوره على  
ملتزم سابق عليه لم يتنازل جاز لهذا الملتزم التمسك بالسقوط في مواجهة  
الملتزم الذي سدد بدل قيمة الكميال .

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى كميالة لا يسقط حق حاملها تجاه صاحبها »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م ، ص) .....

جهة الدعوى : لي دين بئمة المدعى عليهما قدره (٩٠) ديناراً بموجب سند  
كميال حين الطلب . رغم المطالبة والأستحقاق ، فإن المدعى عليهما الساحب  
(م) وضامنه الاحتياطي (ص) ممتنعان عن تسديده . لذلك اطلب من المحكمة  
تبليغهما بصورة الدعوى والزامهما بالبلغ المدعى به وفائدته القانونية  
وتحميلهما كافة المصاريف .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٨/٨ / ١٩٧ .

احضر بيوم / / ١٩٧ .

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع

الأيضاح : يتوضح لك من صيغة الدعوى ان المدعى - المسحوب له سند  
الكميال (ل) اقام الدعوى على المنظم - صاحب الكميال (م) وكفيله (ص) .  
كرر المدعى دعواه ، ودفوع المدعى عليهما بأن المدعى (ل) اقام الدعوى بعد  
انقضاء المدة المعينة لتقديم الكميالة المسحوبة عند الاطلاع وهي سنة من  
تاريخ تحريرها ، ولهذا السبب اسقط حقه بالرجوع عليهما وفقاً للمادة  
٤٣٩ تجاري .

اجاب المدعى : ان المادة ٤٣٩ تجاري لا تسقط حقه بالرجوع عليهما



كقابلين وهما في الكميالة ، الساحب وضامنه ، وسواء مضت مدة التقديم وهي سنة من تاريخ الكميالة حين الطلب ، أو طالب بتسديدها عند الاستحقاق أو قبله أو بعده بشرط عدم مضي مدة مرور الزمان وهي اربع سنوات وسواء وجه البروتست ام لم يوجهه .

بعد ان استمعت المحكمة أقوال الطرفين ظهر لها من تدقيق سند الكميال حين الطلب المبرز لم يمض على تاريخ تحريره أربع سنوات ، لذلك قررت الحكم على المدعى عليهما بالمبلغ المطالب به وفائدته القانونية ٥٪ وفقا للمادة ٤٦٧/١ والمادة ٤٥٦/١ وبدلالة المادة ٤٦٦ تجاري .

٢ - « صيغة دعوى سند كميال سقط حق حامله لعدم تقديمه لاطلاع الساحب »

السيد حاكم بدائة ..... المحترم

المدعى : (ل) يسكن مخزن رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع ٠٠٠

المدعى عليه : (م ، ص) يسكنان مخزن رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٧٩٠) دينارا بموجب سند كميال مستحق بعد شهرين من الاطلاع ، رغم المطالبة فانهما ممتنعان عن التأدية . لذلك اطلب تليغهما بصورة الدعوى وجلبهما للمرافعة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وتحليلهما مصاريف المحاكمة .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٨/٨ / ١٩٧٠

احضر بيوم / / ١٩٧٠

توقيع المدعى المدعى (ل)

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : أقام المدعى - الحامل (ل) دعواه على مظهر الكميال (م) وكفيله (ص) وليس على الساحب وكفيله كما مر عليك في الدعوى السابقة .

دفع المدعى عليهما (م ، ص) برد الدعوى عنهما وفقا للمادة (٤٣٩) تجاري التي تحتم على المدعى - الحامل (ل) ان يقدم سند الكميال المستحق

بعد شهرين من تأريخ الاطلاع عليه وذلك لغرض اطلاع صاحب الكميال  
(هـ) خلال سنة من تأريخ تنظيم الكميال . وحيث ان المدعى اقام دعواه  
بالكميال بدون تقديمه لاطلاع الساحب خلال سنة من تنظيم الكميال  
لذلك فانه اسقط حقه باهماله الذي اقره بنفسه .

قررت المحكمة رد دعوى المدعى وفقا للمادة (٤٣٩) من القانون  
التجاري حيث ان المادة (٤٦٧) منه حتمت تقديم الكميالة لاطلاع منظمها  
( ساحبها ) ضمن المدة المعينة في المادة (٤٠٩) ، وخيرت المدعى باقامة دعواه  
على الساحب (هـ) حيث لا يسقط حقه تجاهه .

٣ - « صيغة دعوى كميالة سقط حق حاملها لعدم سحبه اذار عدم الاداء  
للساحب »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) ..... (ل)

المدعى عليه : (م ، ص) .....

جهة الدعوى : لي دين بذمة المدعى عليهما قدره (٥٩٠) دينارا بموجب  
ورقة كميالة مستحقة بعد شهرين من الاطلاع عليها ، رغم المطالبة فانهما  
ممتنعان عن تسديدها . لذا اطلب من المحكمة الزامهما بالمبلغ المدعى به  
وفائدته القانونية وتحميلهما المصاريف بعد تبليغهما بصورة الدعوى .  
الأسباب الثبوتية : ورقة الكميالة المؤرخة في ٨ / ٨ / ١٩٧ .

احضر بيوم / / ١٩٧ .

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : اقام المدعى (ل) دعواه على المظهر (م) والكميل (ص) يطالبهما  
بالتضامن والتكافل بمبلغ الكميال وفائدته القانونية .

اقر المدعى عليهما بتوقيعهما على الكميالة ولكنهما أنكرا انشغال ذمتهما  
بالمبلغ المدعى به نظرا لعدم سحب الحامل اذار عدم الاداء للساحب الذي

يحتم القانون سحبه خلال مدة تقديم الكميالة المستحقة بعد مدة معينة من الاطلاع وهي سنة من تاريخ تنظيم الكميال . ولهذا السبب فان الحامل اسقط حقه بالرجوع عليهما وطلبا رد دعواه عنهما .

قررت المحكمة رد دعوى المدعى لاقامته اياها بعد انقضاء مدة سحب احتجاج عدم الاداء والذي يجب ان يقع خلال مدة تقديم الكميالة المسحوبة في مدة معينة من الاطلاع او المسحوبة عند الاطلاع ( حين الطلب ) للساحب وهي سنة من تاريخ تحرير الكميال وذلك وفقا للمادة ٤٣٩ من القانون التجاري . وافهمته بحق اقامة دعواه على منظم الكميال لأنه المدين الأصلي فيها .

#### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « لا حاجة لسحب اذار للمدين الساحب عند استحقاق الكميال عملا بالمادة ٤٦٦ من قانون التجارة »

رقم الاضبارة : ١٢٧/ح/٩٦٩

تاريخ القرار : ١/٦/٩٦٩

ادعى المدعى (ذ) لدى محكمة بداءة سامراء بان المدعى عليه الاول (ع) قد جبر له خمس كميالات مستحقة الدفع بذمة المدعى عليه الثاني (م) صرح له بقبض محتوياتها منه البالغة (-/٢٠٠) ديناراً كل كميالة تحتوي على مبلغ -/٤٠ ديناراً لان المدعى عليه الاول مشغول ذمته له بالمبلغ المذكور . وعندما طالب المدعى عليه الثاني بتأديته محتويات الكميالات له امتنع عن الدفع وطلب تبليغ المدعى عليهما بنسخة من لائحة الدعوى وجلبهما الى المحاكمة والحكم على المدعى عليه الثاني بتأديته المبلغ المدعى به البالغ -/٢٠٠ ديناراً وتحميله مصاريف المحاكمة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها اعلاه بتاريخ ١٦-١٢-١٩٦٨ وبرقم الاضبارة ٦٧/ب/١٩٦٨ حكماً وجاهياً يقضى بالحكم على المدعى عليه الثاني (م) والزامه بالمبلغ المدعى به وقدره (٢٠٠) ديناراً مائتين ديناراً وتحميل

المدعى عليه الثاني رسوم ومصاريف المحاكمة ورد الدعوى عن المدعى عليه  
الاول (ع) وصدر الحكم وفق المواد ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٥٥ من القانون  
المدني والمواد ٦٠ و ٦٢ و ١٣٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولعدم قناعة المدعى عليه الثاني (م) بالحكم المذكور المبلغ اليه بتاريخ  
١٩٦٩/١/١٤ . طلب تدقيقه تمييزا بالنسبة له وتقضه وتحميل المميز عليه  
مصاريف التمييز وسجل طلبه في ١٩٦٩/١/٢٠ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الحكم المميز بالنظر  
للاسباب التي استند اليها صحيح وموافق للقانون وان الاعتراضات التمييزية  
غير واردة وذلك لان الكمبيالات موضوعة الدعوى قد ظهرت لامر المميز  
عليه ولما كانت هذه السندات تختلف عن البوليسة لانها تتعلق بساحب  
( مدين ) ومسحوب عليه ( دائن ) وان تظهير الدائن لها هو نقله الدين  
لامر الحامل واحلاله مع طبيعة هذه الكمبيالات وبذلك نصت المادة ٤٦٦  
من قانون التجارة لذا قرر رد الاعتراضات التمييزية وتصديق الحكم المميز  
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٩/٦/١ .

٢ - « لا يسقط حق الحامل في الرجوع على منظم الكمبيال سواء وجه الانذار  
ام لم يوجهه »

رقم القرار : ٥٣/ب/٣٥٢

تاريخ القرار : ٥٣/٦/١٠

ادعى المدعى (ر) لدى محكمة بداءة بغداد بان المدعى عليه (ع) كان  
قد نظم لامر المدعى عليه الثاني (ق) كمبيالة مؤرخة ٤٨/٧/٢٨ استحققت  
بعد تنظيمها بثلاثة أشهر وان المدعى عليه الثاني (ق) قد جبرها لامر (س)  
وكفلها كفالة مطلقة علاوة على كفاله كمجبر وان (س) جبرها لامر المدعى  
(ر) وان مبلغها - ٢٢٧ دينارا - فطلب جلبهما للمرافعة والزامهما الاول  
اصالة والثاني كفالة بأداء المبلغ المدعى به مع تحميلهما فائض النظامي من  
تاريخ الاستحقاق لحين التأدية الفعلية وتحميلهما المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٧/١٢/٩٥٢ وبعدد ١٠٠١/١٥٠  
حكما وجاها يقضى بالزام المدعى عليهما اصالة وكفالة بتأدية - ٢٢٧ دينار! -  
عن مبلغ الورقة و - ٤٦ دينارا - عن مبلغ الفائض المستحق للمدة من  
٢١/١٠/٤٨ حتى ٢٩/٩/٥١ ورد الدعوى عن الفائض لما بعد هذا التاريخ  
لعدم تعيين مقداره وعدم دفع الرسم القانوني عنه وتحميلهما المصاريف .  
ولعدم قناعة المدعى عليهما بالحكم المذكور والمبلغ اليهما في ٥/٣/٥٣  
طلبا تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزهما بتاريخ ٢١/٣/٥٣ وقد وجد  
انه مقدم ضمن المدة القانونية .

القرار / ولدى التدقيق والمداولة - ظهر من مجرى المحاكمة ومن  
أوراق الدعوى ان المميزين عجزا عن اثبات حصول المميز عليه (ر) على  
الكميالة الموضوعة الدعوى بطريق المواضعة وبطلبهما حلف المميز عليه  
اليمين القانونية الموجهة اليه بهذا الباب ، هذا وحيث ان المميز المدعى عليه  
الاول (ع) هو منظم الكميالة ، فان مطالبته بمبلغ هذه الكميالة من قبل  
الحامل لا يتوقف على سحب الانذار ، واما بالنسبة للمميز عليه الثاني فانه  
كان قد وقع في ظهر الكميالة المذكورة توقيعين احدهما بصفته مجيرا واثنيهما  
باعتباره كفيلا فهذا الاعتبار يكون الميزان ملزمين بالمبلغ المدعى به مع  
الفائض اعتبارا من تاريخ الاستحقاق بموجب المادة ٣٩١ من قانون التجارة ،  
فلما مرَّ من الاسباب يصح الحكم المميز موافقا للقانون والاعتراضات  
التمييزية غير واردة قرر ردها وتهديق الحكم المذكور وتحميل المميزين  
رسم التمييز في ١٠ حزيران ١٩٥٣ .

٣ - « اذا اراد الحامل الرجوع على المظهرين ان يسحب انذار بعلم الاداء  
اخذا بالمادة ٤٣٩ تجاري »

رقم القرار : ١٦٤٢/ح/١٩٥٦

تاريخ القرار : ٢٦/١١/٩٥٦

ادعى (ع) لدى محكمة بداءة بغداد بانه نفذ لدى اجراء بغداد النظامي

ثمانية كميالات مستحقة الدفع مؤرخة في ٢٠/٨/٩٥٦ بمبلغ (٤٠٠) ديناراً بحق المدعى عليه (م) والمظهر له على اليباض من قبله . وحيث انه اعترض على تنفيذ هذه الكميالات المذكورة وحيث انه ممتنع عن تادية ما بذمته فقد طلب جلبه للمرافعة والزامه بمبلغ (٤٠٠) ديناراً مع الفائض النظامي وتحمله كافة المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٩/٣/٩٥٦ وبعدد ٢٢٨/٩٥٦ حكماً وجاهياً يقضى بالزام المدعى عليه بادائه للمدعى المبلغ المدعى به وقدره (٤٠٠) ديناراً وتحمله المصاريف .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور المبلغ اليه في ٤/٧/٩٥٦ طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ١٠/٧/٩٥٦ .  
القرار - ولدى التدقيق والمداولة - وجد ان الحكم المميز مخالف للقانون ذلك لان المواد من ٤٣٩/٤٤١ من قانون التجارة تطبق على سندات الامر ( الكميالات ) استناداً الى المادة ٤٦٦ من قانون التجارة وعلى هذا فالمادة ٤٣٩ من القانون المذكور تطبق احكامها على سند الامر ( الكميالات ) واذ ان الحامل لم يحافظ حقه بسحب انذار بعدم الاداء على الساحب واخبار بعدم الأداء للمظهر لذا فانه لا يبقى له حق على المظهر ويكون الحكم المميز المتضمن الزام المدعى عليه باداء مبلغ سندات الامر المذكور للمميز عليه جديراً بالنقض واعادة أوراق الدعوى لمحكمتها لاصدار الحكم المقضى وفق ما تقدم على ان تبقى مصاريف الدعوى والتمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق .

٤ - « تحرير بروتست بعد مواعده القانوني »

رقم القرار : ٤٠٨/ص ٩٥٨

تاريخ القرار : ١٦/٣/٩٥٨

ادعى المدعى (ط) لدى محكمة صلح بغداد بان له بذمة المدعى عليه (أ) مبلغاً قدره مائة دينار وذلك بموجب سند كميال مؤرخ في ٧/٤/٩٥٦ مظهر ل امره وحيث انه ممتنع عن الأداء رغم الاستحقاق والمطالبة طلب جلبه

المرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع تحميله كافة المصاريف \*  
فأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ٩٥٨/٢/٨ وبعدد الاضبارة  
٩٥٧/٢٧١١ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى وتحميله المصاريف \*  
ولعدم قناعة المدعى بالحكم المذكور طلب تدقيقه تمييزا وتقضه وقد  
سجل تمييزه بتاريخ ٩٥٨/٢/١٧ \*

القرار - لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان سحب البروتست على  
المظهر وهو المميز عليه المنبى، بعدم قبول المدين لسند الكمبيالة كان قد  
وقع بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ٤٣٠ تجاري وعليه  
يكون الحكم اذ قضى برد دعوى المميز قد استند الى سبب قانوني صحيح  
اما طعن المميز بان التظهير وقع بعد مضي المدة القانونية فهذا لا يؤثر على  
الدفع الذي تقدم به المميز عليه في طلب رد الدعوى لذلك قرر تصديق  
القرار المميز ورد اعتراض المميز مع تحميله رسم التمييز وصدر القرار  
بالاتفاق \*

## الفصل الثامن

### الأداء بالواسطة

نصت المادة ٤٦٦ الى المواد ٤٤١ ، ٤٤٥ - ٤٤٩ المتعلقة بأداء قيمة البوليصة بالواسطة لتسرى احكامها على سند الكميال .  
يعنى الأداء بالواسطة ، أداء شخص غير ملتزم - غير مدين - أو ملتزم بأداء قيمة الكميالة لصالح أحد الملتزمين في الكميال حتى يمنع رجوع الحامل عليه .

لقد وضع القانون في المادة ٤٤١ القاعدة العامة في التوسط فألزم الحامل بقبول الأداء بالواسطة من شخص متوسط بالأداء عن أي ملتزم في سند الكميال مع مراعاة الشروط الآتية :

١ - يجوز التوسط للأداء من كل شخص سواء أكان ملتزماً كالظهير أو الضامن الاحتياطي في سند الكميال ما عدا الساحب ، أم غير ملتزم - غير مدين - .

٢ - يجب على المتوسط ان يخبر بتوسطه الملتزم الذي وقع التوسط لصالحه خلال اليومين التاليين من وقوع التوسط ، غير انه لا يترتب على اهمال مراعاة هذا الميعاد بطلان الأداء ، ولكن المتوسط يكون مسؤولاً عند الاقتضاء بتعويض ما يترتب على اهماله من الضرر على ان لا يتجاوز التعويض مبلغ الكميال .

أجاز القانون في المادة ١/٤٤٥ ، ٢ التوسط بالأداء في جميع الأحوال سواء كان عند حلول أجل الأداء أو قبل حلوله - في حالة افلاس الساحب أو توقفه عن دفع ديونه أو حجز أمواله - .

٣ - يجب ان يتضمن الأداء بالواسطة جميع المبالغ الواجبة الأداء على من حصل التوسط لمصلحته مادة ٢/٤٤٥ .

٤ - يجب أن يقع الأداء في اليوم التالي لليوم الاخير من الميعاد المقرر



لتحرير الاحتجاج مادة ٣/٤٤٥ • أي اليوم الرابع من تاريخ أجل أداء الكميالة • - يجب ان يحزر الاحتجاج بعدم الأداء في يوم استحقاق الكميال أو أحد اليومين التاليين ليوم الاستحقاق •

لما كان التوسط بالأداء فيه مصلحة للحامل وهي استلام قيمة الكميال ، فليس له رفض التوسط بالأداء ، ولكن له ان يرفض اذا لم تتوفر في التوسط بالأداء الشروط آنفة الذكر كما لو عرض الموفى بالتوسط بجزء من مبلغ الكميال أو حصل التوسط بالأداء بعد فوات الميعاد المعين له • فلو رفض الحامل قبول الأداء من المتوسط فيما عدا هاتين الحالتين فإنه يفقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لو قبل الأداء بالواسطة مادة ٤٤٧ •

٥ - يجب ان يثبت الاداء بالواسطة ، بتحريره على سند الكميال ذاته مع تعيين اسم الشخص الذي وقع الاداء لمصلحته ، فان لم يعين اسم الشخص ، يعتبر الاداء بالتوسط قد وقع لمصلحة الساحب مادة ١/٤٤٨ • وعندما يؤدي المتوسط قيمة الكميال عليه ان يستلم سند الكميال والاحتجاج بعدم الاداء - ان وجد - ليتمكن استعمال حقه في الرجوع وفقاً للمادة ٢/٤٤٨ •

وعندما يتم الاداء بالواسطة ، فان ذمة جميع المتزمين في الكميال تبرأ تجاه الحامل ويحل المتوسط محل الحامل في كافة الحقوق الناشئة من الكميال مادة ١/٤٤٩ • ويخول هذا الحلول ، الموفى بالأداء حق الرجوع على المتزم الذي تدخل لمصلحته وعلى المتزمين السابقين عليه • وتبرأ ذمة المتزمين اللاحقين ، فلو وقع التوسط عن الساحب فلا يكون له حق الرجوع الا على الساحب وكفيله - ان وجد - ولو حصل التوسط بالأداء عن المظهر الثاني مثلاً كان له حق الرجوع على هذا المظهر والمظهر الاول الذي حصل الأداء لمصلحته • وعليه فان الموفى بالتوسط لا يحل محل الحامل حلولا كاملاً الا اذا توسط بالاداء عن المظهر اليه الاخير •

وإذا تراحم عدة أشخاص على الأداء بانواسطة ، فقد اوجب القانون  
المفاضلة بينهم وتقديم من يترتب على حصول الأداء منه براءة أكبر عدد  
من المترمين في الكمبيال وعلى ذلك نصت المادة ٤٤٩/٣ .

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى كمبيالة رفعها الموفى الاحتياطي على من توسط من  
أجله »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ك) يسكن غرفة رقم ٠٠٠/٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع ٠٠٠

المدعى عليه : (م) يسكن مخزن رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : كنت قد توسطت عن المدعى عليه المظهر في ايفاء قيمة  
الكمبيالة البالغة (١٢٠٠) دينار لحاملها (ل) وبالنظر لامتناعه عن تسديد  
المبلغ الذي دفعته عنه ، اطلب جلبي للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المذكور  
مع تحميله كافة المصاريف والفائدة القانونية بعد تبليغه بصورة الدعوى .

الاسباب الثبوتية : الكمبيالة المؤرخة في ١٩٧ / ٨ / ٨

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ك)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : سحب الشخص المدعو (هـ) كبيالة الى المسحوب له (م) والذي  
ظهرها الى الشخص - الحامل (ل) فضلا عن تعيينه المتوسط بالأداء الشخص  
المدعو (ك) ولدى استحقاق الكمبيالة فقد دفع قيمتها الموفى الاحتياطي (ك)  
الى حاملها (ل) وعندما طالب المتوسط (ك) لمن توسط عنه بالدفع وهو (م)  
فقد رفض ذلك فاضطر ان يرفع الدعوى عليه كما هي أعلاه .

سمعت المحكمة أقوال الطرفين المتخاصمين ، وقد ظهر لها من تدقيق  
الكمبيالة المبرزة كان مدونا في ذيلها عبارة ( عند الأقتضاء لدى (ك) الموقعة  
والمؤرخة من قبله (ك) وان الموفى الاحتياطي ( المتوسط ) قد أخبر من

توسط عنه وهو المظهر (م) بإيفاء قيمة الكميالة في اليوم التالي من تاريخ استحقاقها الى حاملها (ل) • واستنادا للمادة (٤٤١) وبدلالة المادة (٤٦٦) من القانون التجاري قررت المحكمة الحكم على المدعى عليه (م) بمبلغ الكميالة وفائدتها من تاريخ دفعها لحين التسديد •

٢ - « صيغة دعوى كميال رفعها الحامل على الموفى الاحتياطي والمتوسط من اجله »

السيد حاكم بداءة ••••• المحترم

المدعى : (ل) يسكن رقم دار ٠٠٠ / ٠٠٠ محلة ٠٠٠

المدعى عليه : (هـ) يسكن رقم دار ٠٠٠ / ٠٠٠ محلة ٠٠٠

جهة الدعوى : لي دين على المدعى عليهما بموجب كميال قدره (٨٠٠) دينارا مستحق الأداء رغم المطالبة فان المدعى عليهما ممتنعان عن تأديته ، لذا اطلب من المحكمة جلبهما والحكم عليهما بالتضامن بالمبلغ المدعى به وتحميلهما مصاريف المحاكمة بعد تبليغهما بصورة الدعوى •

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٤ / ٤ / ١٩٧

احضر يوم / / ١٩٧

توقيع المدعى

المدعى (ل)

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : لدى استحقاق اجل الكميال ، راجع حامله (ل) الساحب (ص) يطلب منه ايفاء قيمته ، فامتنع عن ذلك • وعندئذ قام الحامل بسحب اذار عدم الأداء لساحب الكميال في أحد يومى العمل ( أي أحد اليومين اللذين يليان يوم استحقاق الكميال ) وأخبر به الموفى بالتوسط ( المتوسط بالأداء ) (هـ) والمظهر (م) باخبار عدم اداء الساحب في اليوم الثالث بعد يوم استحقاق الكميال حسب المادة (٤٦٦ / ١ تجاري) • ولرفض ساحب الكميال

من تسديد قيمته كما قلنا أعلاه ، فإنه ( أي الحامل ل ) أقام الدعوى على  
المتوسط بالأداء (هـ) والمظهر (م) يطالبهما بالتضامن بقيمة الكميال • ولو  
فرض وان الحامل لم يقيم باجراءات الانذار والأخبار ضمن المدة القانونية  
فإنه ترتفع المسؤولية عن المتوسط بالوفاء وعن المظهر •

استمعت المحكمة أقوال الطرفين وقد ظهر لها من اعتراف المدعى  
عليه الاول (هـ) بتدوينه على الكميال عبارة ( متعهد بالدفع عند الحاجة  
عن م ) المؤرخة والموقعة من قبله • وقرار المدعى عليه الثاني (م) بأن  
التوقيع الموجود على الكميال يخصه • ولهذا فإنهما مسؤولان بالتضامن  
بقيمة الكميال الذي قررت الحكم به عليهما وفقا للمادة (٤٤٦) وبدلالة  
المادة (٤٦٦) تجاري

(٢٣٥) ب

التي بصحبه

والتي في يومها نصاً

(١٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠)

والتي في الثالث وبعدها في بصلها

بالبصل البصل بصفحة • (٢٠٠٠) (١٠٠٠) (١٠٠٠)

## الفصل التاسع

### صور سند الكميال

نصت المادة ٤٦٦ الى المادتين ٤٥٣ ، ٤٥٤ المتعلقين باستخراج صور

البوليصة ليسرى حكميهما على سند الكميال .

**حق الحامل في استخراج صور سند الكميال :**

يجوز لكل من يحمل سند كميال ان يقتبس منه صوراً طبق

الاصل . أي تمثل الصورة أصل سند الكميال والتظاهرات والبيانات

المكتوبة عليه كالضمان الاحتياطي ، والبيانات الاختيارية - ان وجدت -

وان يحرر عليها « ان النسخ من الاصل قد انتهى عند هذا الحد » ثم

يذكر فيها انها مجرد صورة مادة ٤٥٣ .

**جواز تظهير الصورة وكفالة الاداء :**

يجوز أن تظهر الصورة وضمانها الاحتياطي ، بنفس الطريقة التي

حصلت على الاصل . ويصبح لهذه الصورة ما للأصل من أحكام

مادة ٤٥٣ .

**اسم من يكون بيده سند الكميال الاصيل :**

اوجبت المادة ١/٤٥٤ ان يكتب في صورة الكميال اسم من يكون

بيده الكميال الأصلية ، ليتسنى للحامل الأخير للصورة عند الاستحقاق ان

يطلب الحائز بسند الكميال الأصلي ، لان المدين في الكميال لا يدفع

قيمته الا اذا قدم له اصل سند الكميال . واذا امتنع الحائز لسند الكميال

الأصلي من تسليمه للحامل الذي يحمل صورته ، فلا يكون له حق

الرجوع على مظهره أو ضامنيه الاحتياطين الا اذا ثبت باحتجاج - انذار -

امتناع الحائز من تسليم اصل الكميال له .

واذا كتب على سند الكميال الأصلي بعد آخر تظهير حصل عليه

وقبل اقتباس الصورة عبارة ( منذ الآن لا يصح التظهير الا على الصورة )

فان كل تظهير يدون على الاصل بعد ذلك يعتبر باطلا مادة ٢/٢٥٤ .

## الفصل العاشر

### التحريفات

نصت المادة ٤٦٦ الى المادة ٤٥٥ المتعلقة بالتحريفات في البوليصه  
ليسرى حكمها على سند الكميال .

يعتبر تحريفا كل تعديل يقع على البيانات المكتوبة في متن الكميال ،  
من شأنه يحدث تغيير أو تعديل في الالتزام الثابت في الكميال ، كتعديل  
تاريخ التحرير أو أجل الاداء أو محل الاداء أو اضافة أو حذف رقم  
مبلغ الكميال . وكذلك كل تغيير في اية كتابة أخرى تضاف الى الكميال  
كصيغة التظهير أو الضمان الاحتياطي أو حذف توقيع احد المتزمين أو  
شطب شرط عدم الضمان ، فانه يعتبر تحريفا .

#### حكم التحريفات في متن سند الكميال :

نصت المادة ٤٥٥ بانه اذا وقع تغيير في متن الكميال ، فان المتزمين  
اللاحقين يلتزمون بسند الكميال بما جاء في متنه المغير أو المعدل . اما  
الملتزمون السابقون فلا يلتزمون بالكميال الا بما ورد في متنه قبل تغييره  
أو تحريفه . فاذا كانت قيمة الكميال عند سحبه ٥٥٥ ديناراً فيحرفها  
المستفيد الى ١٥٥٥ ديناراً ثم يظهره الى الآخر وهذا الى ثاني حتى يصل  
الى يد المظهر اليه - حامل حسن النية - فلا يلتزم الساحب - محرر  
الكميال - قبل الحامل حسن النية الا بقيمة الكميال الاصيلي وهي ٥٥٥  
دينارا . اما المستفيد والمظهرون اللاحقون عليه فيلتزمون تجاه الحامل بالمبلغ  
المحرف وهو ١٥٥٥ ديناراً لان توقيعاتهم لاحقة للتغيير .

#### اثبات التغيير :

من يدعى حصول التغيير ، له ان يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها  
البينة والقرائن ، استنادا الى ان التغيير هو واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة  
وسائل الاثبات ولا يقال هنا ان ما ثبت بالكتابة لا يجوز نفيه الا بالكتابة .

## صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى كميال محرقة قيمتها »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) الساكن في معرض رقم ..... / شارع .....  
المدعى عليه : (م) الساكن في غرفة رقم ..... / عمارة ..... شارع .....  
جهة الدعوى : بموجب الكميال المستحق لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٧٠٠) ديناراً ، ورغم المطالبة والاستحقاق فإن المدعى عليه ممتنع عن تسديده . لذلك اطلب استدعائه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفأئذته وتحمله مصاريف المرافعة بعد تبليغه بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧ / ٢ / ٢

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : طالب المدعى - حامل الكميال (ل) عند الاستحقاق صاحب الكميال بدفع بدله البالغ (٧٠٠) دينار فامتنع عن الدفع . فعندئذ وجه له انذارا بعدم الأداء ، في اليوم الثاني من تاريخ الاستحقاق ، كما أخبر في اليوم التالي من تاريخ الأنذار من ظهر له الكميال (ص) باخبار عدم أداء الساحب قيمتها ، وبعد أن أتم هذه الاجراءات التي يتطلبها منه القانون ، قام برفع الدعوى على الساحب (م) يطالبه بتسديد قيمة الكميال البالغة (٧٠٠) دينار والفائدة القانونية والمصاريف .

اعترف المدعى عليه الساحب (م) بتوقيعه على الكميال كونه ساحب له بقيمة (٣٠٠) ديناراً وليس بقيمة (٧٠٠) ديناراً ، واستشهد على أقواله بسماع شهادة المسحوب لأمره الكميال (هـ) وقد سمعت المحكمة شهادته المؤيدة سحب الكميال لأول مرة بقيمة (٣٠٠) دينار فقط .

دققت المحكمة الكميال فوجدت ان الرقم (٧٠٠) مدرج عوضا عن  
الرقم العددي الأصلي (٣٠٠) دينار وموقع عليه بتوقيع أحد المظهرين  
ولهذا فان المحكمة أصدرت قرارها بالزام المدعى عليه بمبلغ (٣٠٠) دينار  
وفقا لنص المادة (٤٥٥) من القانون التجاري التي تتكلم عن التحريفات •  
وافهمت المدعى بالرجوع على المظهرين الآخرين ببقية المدعى به عن طريق  
• الدعوى



## الفصل الحادي عشر

### التقادم - أو مرور الزمان المانع من سماع الدعوى

كل ما ورد من احكام في المادتين ٤٥٦ و ٤٥٧ المتعلقةين بالتقادم في البوليصه يسرى بحكم الاحالة المنصوص عليها في المادة ٤٦٦ على سند الكميال .

ان المادة ٤٥٦ تنص على مدة التقادم وبدأ سريانها . وتشير المادة ٤٥٧ على انقطاع التقادم بالنسبة لاحد الملتزمين في الكميال لا يترتب عليه انقطاعه بالنسبة للملتزمين الآخرين .

نظم المشرع التقادم في الأوراق التجارية تنظيمًا خاصًا أراد فيه ان القانون يوجب على الحامل ان يطالب بقيمة السند في وقت محدود من ميعاد استحقاقه . وان سكوت الحامل على استلام قيمة السند خلال مدة معينة يصلح قرينة قانونية على براءة ذمة الملتزم - المدين - .

ولما كان التقادم ينسب على قرينة الوفاء ، لذلك يجب على المدين ان يدفع فيه ابتداء واستئنافا وحتى امام محكمة التمييز لأول مرة - بقوله ان ليس عليه دين للمدعى وان في دعواه مرور زمان - اما اذا انكر المدين وجود الدين أو دفع بالأداء أو المقاصة وعجز عن اثباته أو دفع بالبطلان لاي سبب من الاسباب التي تناقض الوفاء أو انكر توقيع على سند الكميال ، امتنع عليه بعد ذلك التمسك بالتقادم . اذ ان الادعاء بالوفاء أو المقاصة يفيد التأدية فان لم يثبت هذا الادعاء يكون قد اعترف بمشغولية ذمته بالدين ، والا فليس له بعد ذلك ان يدعى ببراءة ذمته بتمسكه بمرور الزمان . كما ان انكار التوقيع يفيد عدم المديونية ، فاذا ثبت بأن التوقيع المنكر يعود له فليس له ان يدعى بالتقادم وتعين عليه الوفاء بالدين .

ان الدفع بالتقادم يرد على الاوراق التجارية المستوفية للشروط القانونية . فاذا كانت مبيية فانها لا تخضع للتقادم المصرفي المقرر في المادة ٤٥٦ وانما تخضع للتقادم المدني مادة ٤٢٩ من القانون المدني .

ان الدفع بالتقادم حق من حقوق المتلزم المدين أو دائنيه نيابة عنه ،  
وليس من النظام العام • وعليه فليس للمحكمة ان ترد الدعوى من تلقاء  
نفسها لوجود التقادم عليها • ومتى دفع المدين بمرور الزمن جاز للدائن  
توجيه اليمين اليه ، فان حلفها برئت ذمته وان رفض الحلف أو ردها على  
الدائن الذي حلفها فقد سقط دفع المدين بالتقادم وتعين عليه الوفاء بالدين •  
وإذا تعدد المتلزمون بدين الكميال بالتضامن ودفع احدهم أو كلهم  
بالتقادم ووجه الدائن اليمين الى احدهم لحلفها فقد برئت ذمته وذمة  
الآخرين من الدين • اما اذا امتنع احد المتلزمين المتضامين في الكميال عن  
الحلف أو ردَّ اليمين على الدائن وحلفها فيترتب على ذلك رفض دفعه  
السابق بمرور الزمان والزامه بوفاء دين الكميال • ولكن المتلزمين الآخرين  
لا يلتزمون بوفاء الدين وتبرأ ذمتهم •

ويستطيع الدائن توجيه اليمين الى المتلزمين المتضامين في دين سند  
الكميال والذين دفعوا بالتقادم ، فان حلفوا برئت ذمتهم من الدين وان  
ردوها على الدائن الذي حلفها فقد سقط دفعهم بمرور الزمان ووجب عليهم  
اداء دين الكميال •

يجب ان نعلم ان التقادم تقرر لمصلحة المتلزمين الذين لا يجوز لهم  
الاحتجاج بسقوط حق الحامل ، كمحرر الكميال وضامنه الاحتياطي •  
ولما كان هؤلاء المتلزمون قد افقدهم القانون الدفع بالسقوط أي بسقوط حق  
الدائن الا أنه أعطى لهم حق الدفع بالتقادم في مواجهة الدائن •

وقد بينت المادة ٤٥٦ ثلاثة أنواع من الدعاوى تخضع للتقادم  
الصرفي وهي :-

١ - التقادم المانع من سماع دعوى الحامل ضد محرر سند الكميال  
( الساحب )

ان دعوى الحامل ضد المحرر لا تسمع بعد مرور ثلاث سنوات  
اعتبارا من تاريخ اجل الاداء - تاريخ الاستحقاق - لكن مدة التقادم في

دعوى الحامل ضد محرر سند الكميال المستحق الاداء حين الطلب - بمجرد الاطلاع - أربع سنوات من تاريخ تحرير الكميال لان مثل هذه الكميالة يجب اداؤها حين تقديمها للساحب ويجب تقديمها خلال سنة من تاريخها مادة ١/٤٢٠ • وبعبارة أخرى لا تسمع دعوى الحامل ضد المدين في الكميال حين الطلب بعد مرور أربع سنوات من تاريخ تنظييمه •

لا يسرى التقادم الصرفي اذا دخلت الكميالة في الحساب الجاري للحامل ، بل يسرى التقادم المنوئ عنه في المادة ٢٤٦ من القانون التجاري • وينبغي ان نعلم ان اليوم الذي يعتبر يوم استحقاق سند الكميال لا يدخل في حساب مدة مرور الزمان • أي ان مدة مرور الزمان على الكميال تبدأ من اليوم التالي ليوم الاستحقاق • وكذلك لا يدخل في حساب مرور الزمان ايام العطل الرسمية اذا وقعت في بداية المدة أو في نهايتها ، اما اذا توسطت المدة فتدخل في مدة مرور الزمان •

## ٢ - التقادم المانع من سماع دعوى الحامل ضد المظهرين

ان دعوى الحامل ضد المظهرين لا تسمع بعد مرور سنة من تاريخ الاحتجاج بعدم الأداء وتاريخ الأخبار بعدم الأداء ، في ميعادهما القانوني • « المفروض ان الحامل قد سحب الاحتجاج ضد المحرر في يوم الاستحقاق أو أحد اليومين التاليين له • وقد أخبر مظهره بأخبار عدم الأداء خلال أربعة أيام من اليوم التالي ليوم سحب الاحتجاج • فاذا لم يحجر الحامل الاحتجاج أو الأخبار في أجلهما القانوني أو حرر أحدهما بعد فوات أجله القانوني فان حقه يسقط بالرجوع على المظهرين • ولهذا فان دفع المظهر بالسقوط بمواجهة الحامل لعدم تحريره الاحتجاج للساحب ، أو عدم توجيه الأخبار لمظهره في وقته القانوني أو تحرير أحدهما بعد فوات وقته يغبنيه عن الدفع بالتقادم •

كذلك دعوى الحامل ضد المظهرين لا تسمع بعد مضي سنة من تاريخ استحقاق الكميال المشروط فيه الرجوع بدون مصاريف •

### ٣ - التقادم المانع من سماع دعوى المظهرين بعضهم تجاه بعض أو ضد الساحب

ان مدة التقادم في دعاوى المظهرين ضد بعضهم بعضا وضد الساحب هي ستة أشهر من اليوم الذي أدى فيه المظهر قيمة الكميال أو من اليوم الذي رفعت عليه الدعوى لعدم تسديده قيمة الكميال . أي لا تسمع الدعوى المقامة بعد مضي ستة أشهر من قبل المظهر ضد المظهر الآخر أو ضد الساحب ، ومن أمثلة هذه الدعاوى دعوى المظهر الذي يدفع قيمة الكميال للحامل ويحل محله في الرجوع على الملتزمين السابقين عليه .

#### انقطاع مدة التقادم :

قضت المادة ٤٥٧ على ان انقطاع التقادم بالنسبة لاحد الملتزمين في سند الكميال لا يترتب عليه انقطاعه بالنسبة الى الملتزمين الآخرين وصورة ذلك اذا اقام الحامل دعوى على احد المظهرين فان دعواه تقطع مدة التقادم بالنسبة لهذا المظهر وحده . اما بالنسبة لبقية الملتزمين فان هذه الدعوى المقامة لا تقطع مدة التقادم . وعليه ان يقيم الدعوى عليهم جميعا ليقطع سريان مدة التقادم .

لم ينظم المشرع في القانون التجاري أسباب وقف التقادم أو انقطاعه تنظيميا مخصوصا ، بل ترك أمرها للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني من المادة ٤٣٥ - ٤٣٩ - هذا وان القانون التجاري في المادة ٣ قد اعتبر احكام القانون المدني مكملة نقص القانون التجاري .  
وقد نصت المواد أعلاه من القانون المدني على هذه الاسباب التي ندرجها أدناه باقتضاب :

١ - تقف مدة التقادم بالعدر الشرعي . كأن يكون المدعى صغيرا وليس له ولي ، أو يكون المدعى محجورا عليه بسبب عته أو سفه أو غفلة أو جنون ، أو يكون المدعى غائبا في بلاد نائية ، أو ان تكون الدعوى بين الزوجين أو بين الاصول والفروع أو بين الخادم ومخدومه أو ان يكون المدعى مريضا مرضا ثقيلًا أو ان يكون المدعى سجينًا لمدة

تزيد على ثلاث سنوات ولم يعين له قيم وفقا للمادة ٩٧ من قانون العقوبات أو قيام مانع يحول دون المطالبة بالحق كالقوة القاهرة مثل قيام ثورة أو حالة حرب أو اعلان احكام عرفية أو غلق المحاكم بسبب انتشار وباء أو فيضان • فالمدة التي تسرى مع قيام العذر لا تعتبر مادة ٤٣٥ مدني •

٢ - تنقطع مدة التقادم بالمطالبة القضائية • كما لو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة عن غلط مغتفر ولم تفصل في الدعوى حتى مضت المدة فانها تسمع بعدها مادة ٤٣٧ مدني •

٣ - تنقطع مدة التقادم باقرار المدين صراحة أو دلالة • ويعتبر المدين قد أقر دلالة بحق الدائن اذا ترك تحت يد الدائن مالا مرهونا رهن حيازة مادة ٤٣٨ مدني •

ومتى انقطعت المدة المقررة لعدم سماع الدعوى ، تبدأ مدة جديدة كالمدة الاولى مادة ٤٣٩ / ١ مدني •

ينبغي ان نعرف ان الاحتجاجات والاضطرابات ليس لها مفعول بوقف التقادم أو انقطاعه •

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى تقادم سند كيميال حين الطلب يحمل تاريخين »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) عمارة ..... شارع .....

المدعى عليه : (م) عمارة ..... شارع .....

جهة الدعوى : لي دين بذمة المدعى عليه قدره (١٥٠٠) ديناراً بموجب سند كيميال حين الطلب • ورغم المطالبة والاستحقاق فان المدعى عليه ممتنع عن ادائه ، لذلك اطلب من المحكمة جلبه والحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحمله مصاريف المحاكمة وتبليغه بصورة الدعوى •

الاسباب الثبوتية : سند الكيميال المؤرخ في / / ١٩٧/

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع مدني توقيعه على طابع فقة ٥٠ فلسا  
 الأيضاح : رفع المدعى (ل) الدعوى على المدعى عليه (م) بعد مرور أربع  
 سنوات من تاريخ سند الكميال . ظهر من تدقيق سند الكميال للمحكمة  
 أولا : ان له تاريخين ، تاريخ محرر في صدر الكميال مضى عليه ميعاد  
 السنة . وتاريخ على الطابع لم يمض عليه ميعاد السنة ، ففي هذه الحالة  
 لا يعتد بالتاريخ الذي على الطابع لانه ليس من الشروط الواجب توافرها  
 في الأوراق التجارية التي ذكرتها المادة (٤٦٤) تجاري بل يجب ان يعتد  
 بالتاريخ المحرر في صدر الكميال لأنه من الشروط الواجب توافرها في  
 الكميالة والأوراق التجارية الأخرى كما صرحت المادة آنفه الذكر .  
 ثانيا : مرور أربع سنوات على تاريخ انشاءه . بالنظر لتمسك المدعى عليه  
 بمدة مرور الزمان وهي أربع سنوات من تاريخ انشاء الكميال المسحوب  
 عند الاطلاع ( حين الطلب ) وفقا للمادة (١/٤٥٦) من القانون التجاري :  
 لذلك فان المحكمة ردت دعوى المدعى بسبب التقادم وبدلالة المادة ٤٦٦  
 تجاري .

٢ - « صيغة دعوى تقادم كميالة مقامة من الحامل ضد المظهر »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (م) ...

المدعى عليه : (هـ) ...

جهة الدعوى : المدعى عليه مدين لي بمبلغ قدره (٤٥٠) ديناراً بموجب  
 سند كميال مؤرخ في ١٩٧/٨/٨ يستحق الأداء بعد شهرين من تاريخه  
 محرر لأمر (هـ) ومظهر لأمرى . ورغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع  
 عن تسديده . لذا اطلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المذكور وفائدته  
 القانونية وتحمله مصاريف الدعوى بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .  
 الاسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧/ /

احضر بيوم / / ١٩٧

توقيع المدعى

المدعى (م)

طابع دفاع / توقيع على طابع مالي

الأيضاح : رفع المدعى - المظهر له - (م) وهو حامل الكميالة الدعوى على المدعى عليه وهو المظهر (هـ) بعد مضي سنة على تاريخ سحبه الانذار لمنظم الكميال - صاحب الكميال - وطلب الحكم على المدعى عليه بقيمة الكميال \*

دفع المدعى عليه دعوى المدعى بمرور الزمان على الكميالة ، حيث كان على المدعى ان يقيم الدعوى عليه قبل مضي سنة من تاريخ الانذار الذي يجب ان يسحبه ضد صاحب الكميال في يوم أجل اداءه المصادف في ١٠/٩ أو في أحد اليومين التاليين له ، واخباره بعدم الأداء خلال أربعة أيام اعتبارا من اليوم التالي للانذار . ووفقا للمادة ٢/٤٥٦ تجاري طلب رد الدعوى \*

حكمت المحكمة ببرد الدعوى لمرور الزمان على سند الكميال استنادا للمادة ٢/٤٥٦ تجاري وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري \*  
٣ - « صيغة دعوى تقادم كميالة مقامة من الحامل ضد الساحب »  
السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (م) ...

المدعى عليه : (ل) ...

جهة الدعوى : المدعى عليه مدين لي بمبلغ (٣٥٠) دينارا بموجب سند كميال مؤرخ في ١٩٦ / ٨ / ٨ يستحق دفعه بعد شهرين من تأريخه محرر لأمر (هـ) ومظهر لأمرى \* ورغم المطالبة والاستحقاق فانه ممتنع عن اداءه \*

الاسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في / / ١٩٧

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (م)

توقيعه على طابع دفاع      توقيعه على طابع مالي  
الأيضاح : في هذه الدعوى ، رفع المدعى - حامل الكميالة الدعوى على  
المدعى عليه - صاحب الكميالة (ل) بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ  
اجل اداها الموافق لتاريخ ١٩٧/١٠/٩ .

طلب المدعى عليه ( الساحب ) رد الدعوى لمضى مرور الزمان على  
الكميالة التي كان يجب ان تقام فيها الدعوى خلال ثلاث سنوات من  
تاريخ اجل استحقاقها ، حكمت المحكمة برد الدعوى وفقا للمادة ٤٦٦ من  
القانون التجاري .

٤ - « صيغة دعوى تقادم كميالة حين الطلب اقامها الحامل على المظهر »  
السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ل) ...

المدعى عليه : (م) ...

جهة الدعوى : المدعى عليه مدين لي بمبلغ (٥٥٠) ديناراً بموجب سند  
كميال مؤرخ في ١٩٧/٢/٢ وانه مستحق الاداء حين الطلب ، رغم المطالبة  
فانه ممتنع عن تسديده لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى وجلبه للمحاكمة  
والحكم عليه بالمدعى به وفائدته القانونية وتحمله مصاريف المحاكمة .  
الاسباب الثبوتية - صورة من سند الكميالة المؤرخة في / / ١٩٧  
احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيع على طابع دفاع وطني      توقيعه على طابع مالي  
الأيضاح : رفع المدعى - الحامل - (ل) الدعوى على المدعى عليه - المظهر -  
(م) بعد مضي سنة من تاريخ الاحتجاج ( الانذار ) الواقع ضمن مدته  
القانونية المسحوب ضد الساحب ( منظم الكميال ) وطلب الحكم بمبلغ  
الكميال وفائدته والمصاريف .



دفع المدعى عليه (م) الدعوى بتمسكه بالتقادم على الكميال وفقا للمادة ٢/٤٥٦ تجاري وطلب رد الدعوى .

دققت المحكمة أوراق الدعوى ولاحظت ان المدعى ، ولو قام بما يتطلبه القانون وهو توجيهه الاحتجاج ( الانذار ) للساحب ضمن المدة القانونية وهو في الكميال المستحق حين الطلب وقع خلال مدة التقديم وهي سنة من تاريخ تحريره ، واخباره المظهر خلال مدة الاخبار وهي - أربعة أيام - من اليوم التالي للانذار بعدم اداء الساحب قيمة الكميال ، غير انه قام برفع دعواه بعد مرور سنة على تاريخ الاحتجاج ولهذا ردت المحكمة دعوى المدعى وفقا للمادة ٢/٤٥٦ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

٥ - « صيغة دعوى تقادم سند كميال »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) السنديك لماسة المفلس شركة (هـ)

المدعى عليه : (م) يسكن غرفة رقم ٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : ان للمفلس شركة (هـ) بذمة المدعى عليه (م) مبلغا قدره (٢٤٠٠) دينارا بموجب سند كميال مستحق الاداء ولامتاعه عن التادية رغم المطالبة لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى وجلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به مع فائدته القانونية ومصاريف المحاكمة .

الاسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧ / /

احضر بيوم ١٩٧ / /

المدعى المحامي (ل)

توقيع السنديك

السنديك لماسة المفلس شركة (هـ)

طابع صندوق التقاعد طابع دفاع وطني طابع مالي فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : ظهر من جريان المرافعة ، ان المدعى شركة (هـ) قد ظهر سند الكميال الى مصرف ٠٠٠ ولعدم دفع المدعى عليه (م) - ساحب الكميال - بدل قيمة الكميال في وقت استحقاقه ، فقد اعاده المصرف الى المظهر شركة

(هـ) • وبالنظر لمضي ثلاث سنوات على استحقاقه (تاريخ اجل اداءه) فان الدعوى لا تسمع به وفقا للمادة (٤٥٦) تجاري ، لذلك فان المدعى عليه (م) دفع بمرور الزمان على سند الكميال لأنه من حقه وليس من حق القانون • وبناء على هذا ردت المحكمة دعوى المدعى وفقا لمادة مرور الزمان آنفه الذكر وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري •

٦ - « صيغة دعوى سند كميال اعترف المدعى عليه بعائديته له ولكنه انكر انشغال ذمته بقيمته »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (ل) شارع ... عمارة ...

المدعى عليه : (م) شارع ... مخزن رقم .../...

جهة الدعوى : ان المدعى عليه مدين لى بمبلغ (٢٨٠) دينارا بموجب سند كميال يستحق دفعه بعد مرور شهر من تاريخه ١٩٧/٨/٨ ورغم المطالبة والاستحقاق فانه رفض دفعه • لذا اطلب جلبه للمحكمة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع مصاريفه وتبليغه بصورة الدعوى •

الاسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧/٨/٨

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح - اقام المدعى (ل) دعواه بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ اجل اداء سند الكميال أي من تاريخ استحقاقه •

لقد أقر المدعى عليه بتوقيعه على الكميال ولكنه انكر مشغولية ذمته بالمبلغ المدعى به نظرا لمرور مدة الزمان التجارية على استحقاقه وهي ثلاث سنوات ، لذلك طلب رد الدعوى للسبب المذكور ، طلب المدعى (ل) توجيه اليمين للمدعى عليه ، فوجهت المحكمة اليمين للمدعى عليه على عدم مشغولية ذمته ، فحلفها ولهذا ردت المحكمة دعوى المدعى • وفقا للمادة ٤٥٦ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري •

٧ - « صيغة دعوى تقادم كيميال مقامة من قبل مظهر على الساحب »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ع) : .....

المدعى عليه : (ل) : .....

جهة الدعوى : كئت قد ظهرت سند الكيميال المؤرخ في ١/٦/١٩٦٩ لأمر (ص) بمبلغ (١٤٠٠) ديناراً يستحق الدفع بعد شهرين من تاريخه ، وان المظهر له (ص) قد رفع الدعوى ضدى بتاريخ ٤/٨/١٩٦٩ بالمبلغ المدعى به واستحصله مع الرسوم والفائض بواسطة دائرة تنفيذ ٠٠٠ وبالنظر لامتناع المدعى عليه - الساحب - (ل) عن اداء المبلغ ، لذا اطلب جلبه للمحاكمة والزامه به وتحمله مصاريف المحاكمة والتفقات بعد تبليغه بصورة الدعوى . وارجو جلب الاضبارة المرقمة ٩٤/٩٦٩ من محكمة بداءة ٠٠٠

والاضبارة التنفيذية المرقمة ٢٩٤/٦٨ من دائرة تنفيذ

الأسباب الثبوتية - الاضبارة المرقمة ٩٤/٩٦٩ المودعة لدى محكمة

بداءة ٠٠٠ والاضبارة التنفيذية المرقمة ٢٩٤/١٩٦٩ .

احضر يوم / / ١٩٧٠

المدعى (ع)

توقيع المدعى

توقيع على طابع دفاع وطني توقيع على طابع فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : اقام المدعى (ع) وهو احد المظهرين لسند الكيميال الدعوى على ساحب الكيميال (ل) بتاريخ ٨/٢/١٩٧٠ أي بعد مرور ستة أشهر من يوم اقامة الدعوى عليه من قبل المظهر له (ص) ، وطلب الحكم له بقيمة الكيميال والتفقات والمصاريف . دفع المدعى عليه الدعوى بتمسكه بالتقادم على السند استناداً للمادة ٤٥٦/٣ من القانون التجاري . دقت المحكمة دفع المتخاصمين وقررت رد الدعوى لمرور الزمان على سند الكيميال الذي كان يجب ان تقام فيه الدعوى بتاريخ ٤/٢/٧٠ وليس بتاريخ ٨/٢/٩٧٠ .

٨ - « صيغة دعوى تقادم كيميال مقامة من احد المظهرين على مظهر آخر »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (ع) \*\*\*\*\*

المدعى عليه : (م) \*\*\*\*\*

جهة الدعوى : كنت قد ظهرت سند الكميال المؤرخ في ١/٦/١٩٦٩ لأمر (ص) بمبلغ (٣٤٠٠) ديناراً يستحق الدفع بعد مرور شهرين على تحريره ، واني قد دفعت مبلغه للمظهر اليه (ص) . وحيث ان المظهر - المسحوب له (م) قد ظهر الكميال لأمري وانه ممتنع عن تسديده رغم المطالبة لذلك اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المذكور وتحميله مصاريف المحاكمة بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١/٦/١٩٦٩ .

احضر بيوم / / ١٩٧٠

المدعى (ع)

توقيع المدعى

توقيع على طابع دفاع وطني توقيع على طابع فئة ٥٠ فلساً الأيضاح : اقام المدعى (ع) وهو احد المظهرين لسند الكميال الدعوى على مظهره (م) بتاريخ ٣/٣/١٩٧٠ أي بعد مضي ستة شهور من اليوم الذي دفع فيه قيمة الكميال لحامله اي الشخص الذي ظهر اليه الكميال وهو (ص) وطلب الحكم على المدعى عليه بقيمة الكميال الذي ظهره له . تمسك المدعى عليه (المظهر) (م) بتقادم السند وفقاً للمادة (٣/٤٥٦) تجاري . دقت المحكمة اقوال الطرفين وقررت رد الدعوى بسبب مرور الزمان على سند الكميال وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

٩ - « صيغة دعوى وقف تقادم سند الكميال »

السيد حاكم صلح \*\*\*\* المحترم

المدعى : \*\*\*\*\*

المدعى عليه : (ص) \*\*\*\*\*

جهة الدعوى : ترتب لمورثي (ل) مبلغ قدره (٤٧٥) ديناراً بموجب كميال مؤرخ في ١/١/١٩٧٠ مسحوب لأمره . ورغم المطالبة والاستحقاق فان المدعى عليه يرفض تسديده لي . لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى .

وجلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته وتحمله كافة  
المصاريف .

• الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ١/١ / ١٩٧

القسم الشرعي رقم ٥٥٥٥٥

دفتر النفوس

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ع)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الأيضاح : سحب (ص) كميالا مؤرخا ١/١ / ١٩٧ مستحقة الاداء بعد  
سنة من تحريرها للمسحوب له (ل) وهو مورث الصغير (ع) والذي لم يكن  
ولي له حال صغره . وخلال بلوغه سن الرشد اقام الدعوى بالكميال على  
المدعى عليه (ص) .

• دفع المدعى عليه برد دعوى المدعى بزعم انه غير وارث اولاً .  
• وبسبب مرور الزمان على الكميال ثانياً .

ابرز المدعى القسم الشرعي ودفتر نفوسه ليثبت وراثته واحقيقته باقامة  
دعواه خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ بلوغه سن الرشد وكرر طلبه  
بالحكم على المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وكافة المصاريف .  
دققت المحكمة الدعوى وتبين لها ان صغر المدعى ، عذر شرعي يوقف  
تقدم الكميال خلال الصغر ، وان المدعى بعد بلوغه سن الرشد قد اقام  
دعواه خلاله وقبل مضي مدة مرور الزمان عليها وهي ثلاث سنوات من تاريخ  
بلوغه سن الرشد وعليه فقد اصدرت قرارها بالحكم على المدعى عليه  
بالمبلغ المدعى به وفائدته من تاريخ اقامة الدعوى لحين التأدية وكافة  
المصاريف وفقاً لأحكام المادة ٤٥٧ . وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون  
التجاري .

قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « لا يلزم المدعى عليه بمبلغ الكميال الذي اعترف بعائديته ولكنه

انكر انشغال ذمته بمبلغه ما دام قد انقضى على تاريخ الاستحقاق

مرور الزمن التجاري «

رقم القرار - ٤٨٥/ص/١٩٤٧

تاريخ القرار - ١٩٤٧/٥/٦

اصدرت محكمة صلح كويسنجق بتاريخ ١٨/٢/٩٤٧ بعدد الاضبارة ٩٤٧/٢٣ حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه (ح) بادائه للمدعى (ك) مبلغا قدره (٢٨٠٠) دينارا لقاء اعترافه بالسند المبرز من قبل المدعى مع تحميله مصاريف المحاكمة ولعدم قناعة المدعى عليه بهذا الحكم طلب تدقيقه تمييزا ونقضه .

ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المميز عليه - المدعى - استند في دعواه الى سند كيميال مؤرخ في ١/١٠/٩٤٣ لمدة شهر واحد وان المميز - المدعى عليه - انكر مشغولية ذمته بعد ان اعترف بعائدية الكميالة له ولما كان قد مضى على الكميالة المذكورة مدة مرور الزمان التجاري بالنظر لتأريخ استحقاقها حسب حكم المادة ٤٥٦ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري لسنة ٩٤٣ كان على المحكمة ان تلاحظ ذلك وتقرر منح المميز عليه - المدعى - حق تحليف المميز المدعى عليه اليمين على عدم مشغولية ذمته بالمبلغ المحرر في الكميالة المدعى بها وتصدر حكما بالنتيجة فذهولها عن ذلك خطأ يخل بصحة الحكم لذلك قرر نقض الحكم المميز واعادة أوراق الدعوى للنظر فيها على الوجه المشروع على ان تبقى مصاريف المحاكمة للنتيجة وصدر بالاتفاق ١٩٤٧/٥/٦ .

٢ - « لا تسمع الدعوى ضد الساحب في الكميال بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق »

رقم القرار - ١٧٣/ب/١٩٥٩

تاريخ القرار - ١٩٥٩/١١/١٧

ان الساحب والمسحوب عليه في السند لامر شخص واحد وهو المدعى الأصلي المنظم للسند المذكور ، وتوقيعه على وجه السند بمثابة القبول ، فله صفة القابل في البوليصة ، وان المادة ٤٦٧ من قانون التجارة صريحة في

اعتبارها منظم السند للأمر مسؤولاً بما هو مسؤول عنه قابل البوليصة والقابل ملزم بإداء البوليصة رأساً بحكم المادة ٤١٤ من القانون المذكور • وان المادة ١/٤٥٦ من القانون المتعلقة بعدم سماع الدعوى من جهة مرور الزمان بالنسبة للقابل هي التي كان يجب ملاحظتها في الدعوى لان الفقرة الثانية من المادة المذكورة الباحثة عن عدم سماع الدعوى لمرور الزمان ضد المظهرين والساحب لا ينطبق عليها قرر نقض الحكم وصدر في ١٧/١١/١٩٥٩ •

٣ - « قطع مدة مرور الزمان »

رقم القرار - ٥٢٩/ب/١٩٥٩

تأريخ القرار - ١٧/١١/١٩٥٩

ان ( المدعى ) المميز اودع سند الكميال الى دائرة التنفيذ في ١٨/١١/٩٥٧ وقد اعادته اليه الدائرة المذكورة في ٢١/٥/٩٥٩ بقرار منها بناء على وقوع الاعتراض من المدين على تنفيذه كما فهم من الشروحات المحررة على ظهره ، ولما كان مراجعة جهة مختصة من قبل المدعى تقطع مرور الزمان فتكون المدة الماضية على السند لا تسند مدة مرور الزمان فرد الدعوى بناء على مرور الزمان عليها غير صحيح في ١٧/١١/١٩٥٩ •

٤ - « عدم مضي مدة مرور الزمان »

رقم القرار - ٥٢١/ب/١٩٥٩

تأريخ القرار - ١٤/١١/١٩٥٩

ادعى المدعى (ص) انه كان قد وقع مع المدعى عليه كيميالين مؤرختين في ١/٦/٩٥٦ بالتكافل لامر (ع) بمبلغ - ١٣٥ ديناراً - تستحق الدفع بعد مرور ستة اشهر • والثانية بمبلغ - ٢٤٦٧٥٠ ديناراً - تستحق الدفع بعد مرور سنة واحدة وان المومى اليه جبر الكمياليتين المذكورتين لأمر (ب) وان المجير لها قد استحصلت حكيمين بالكيمياليتين بجميع المبلغ المدعى به اصاله وكفالة وقد نفذتهما دائرة التنفيذ واستحصل المبلغ المذكور فيه مع الرسوم والفاوض وبالنظر لامتناع المدعى عليه عن اداء المبلغ - ٢٦١٨٦٥١

دينارا - لذا طلب الزامه به وتحميلة مصاريف المحاكمة والتفقات، فأصدرت المحكمة المشار إليها حكما بالزامه به وصدق الحكم استئنافا من حيث النتيجة، حيث وجد ان المستأنف عليه هو كفيل بالأقال وقد أدى ما يصيب المكفول عنه ولما كانت المطالبة ضمن المدة القانونية الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٤٥٦ تجاري بدلالة المادة ٤١٨ تجاري الامر الذي يصبح معه الحكم البدائي المستأنف موافقا للقانون .

لعدم قناعة المستأنف بالحكم طلب تمييزه ونقضه .

ولدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المميز عليه كان قد ادى الدين المحكوم به اصاله وبحسب كفالتة في دائرة التنفيذ في ٢٦/١١/٩٥٧ واقام دعواه بالرجوع على المميز ( المستأنف ) في محكمة البداية في ٢٠/٤/٩٥٨ وذلك بعد اداء الدين المكفول به بمدة تقل عن مدة مرور الزمان وحيث ان المطالبة والدعوى بحق الرجوع يتحقق من تاريخ اداء الدين ، وحيث لم تمض المدة القانونية لمرور الزمان الامر الذي يصبح معه الحكم المميز موافقا للقانون ١٩٥٩/١١/١٤ .

٥ - « مضي مدة مرور الزمان »

رقم القرار - ٢٠٥١/ص/١٩٦١

تاريخ القرار - ١٩٦١/١١/٤

ادعى المدعى لدى محكمة صلح اربيل بان له بذمة المميز عليه ( المدعى عليه ) مبلغا قدره - ١٠ دنانير - بموجب كميال موقعا من المميز عليه المدعى عليه مؤخرا في ١٤/١٠/١٩٥٧ ومستحقا في ١٤/١٢/١٩٥٧ ولامتناعه عن التادية طلب الحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحميلة مصاريف المحاكمة .

وقد بين المميز عليه ( المدعى عليه ) الدفع الآتي بالحرف تجاه دعوى المميز ( المدعى ) : ان ذمتي ليست مشغولة للمدعى ( المميز ) بأي مبلغ وان الكميال المبرز من قبله لا تعود لي فضلا عن انه قد مضى عليها مرور الزمان فاطلب رد دعواه . . . الخ وان المحكمة الصلحية بحكمها الصادر في



١٤/٥/٩٦١ قررت رد دعوى المميز ( المدعى ) لمضى مدة مرور الزمان على الكميال الموضوعه البحث وحملته مصاريف المحاكمة .

فاعترض المميز على الحكم المذكور باستدعائه التمييزي المؤرخ في ٢٢/٥/٩٦١ وطلب تدقيقه تمييزا ونقضه عن السبب المين في استدعائه المذكور وهو عدم مضي مدة مرور الزمان على الكميال الموضوعه البحث .  
القرار / هذا ولدى تدقيق اضبارة الدعوى تحقق لهذه المحكمة ما يأتي :

اولا - ان الكميال الموضوعه البحث بالنظر لتاريخها ١٤/١٠/٩٥٧ ولاستحقاقها بعد شهرين من التاريخ المذكور تكون في ١٤/١٢/٥٧ واجبة الدفع . هذا ولاقامة المميز الدعوى من اجلها في ١٥/٤/٩٦١ تكون المدة التي تخللت بين استحقاقها وتاريخ اقامة الدعوى من اجلها ثلاث سنوات ومائة وواحد وعشرين يوما وهذه المدة لا شك من انها اطول من مدة مرور الزمان المنصوص عليها في المادة ٤٥٦ من قانون التجارة .

ثانيا - عند عطف النظر الى دفع المميز عليه ( المدعى عليه ) في هذه الدعوى نرى انه ينكر عائدة الكميال الموضوعه البحث من جهة ، ومن الجهة الأخرى يدفع بمرور الزمان فالدفعان المذكوران لا يمكن الاخذ بهما سوية لبداهة ان المميز عليه ( المدعى عليه ) اذا انكر الدين المدعى به مينا ان السند أي الكميال المبرز لاثباته ليس بسنده فلا يقبل منه والحالة هذه الدفع بمرور الزمان البتة ، لان المفروض من الدفع المذكور أن الدائن بسكوته طيلة مرور الزمان قد استوفى حقه من الدين او ابرا ذمة المدين منه الامر الذي لا يتصور وقوعه قطعا عندما ينكر المدعى عليه ( المميز عليه ) كون سند الدين المبرز عائدا له ، كما ولا ان يبين بانه سنده بل يدفع بان ليس عليه دين المدعى ( المميز ) وان في دعواه مرور زمان بالنظر لتاريخ المستند المبرز بعكس ما اذا اعترف المدين بالسند المبرز حيث سقط مرور الزمان ، فان انكر السند المذكور اصلا فيجب ان تقرر المحكمة تطبيق

التوقيع او الختم او بصمة الابهام الموجودة فيه ، وتقرر في الدعوى بالنظر لما يتظاهر لها من نتيجة ذلك فقط ، فللأسباب المتقدمة قرر تقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى لمحكمة صلح اربيل للسير فيها على النوال المتقدم بيانه اي ان تقوم بمعاملة التطبيق وفق القانون وتبت فيها بالنظر لما يظهر لها من نتيجة ذلك على ان تبقى رسوم هذه الدعوى باجمعها والاجور القانونية المعترف فيها تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاكثرية في ١١/٤/١٩٦١ •

٦ - « تقادم فضلا عن حيازة المدين لسند الكميال »

رقم القرار - ٥٣٦/ص/١٩٥٨

تاريخ القرار - ١٦/٣/١٩٥٨

ادعى المدعى -ن- لدى محكمة صلح الموصل بأن له بذمة المدعى عليه -ع- مبلغا قدره ثلاثة واربعون دينارا بموجب سند كميال ولامتناعه عن التأديبة رغم المطالبة فقد طلب الحكم عليه بالمبلغ المذكور وتحصيله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة •

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٨ وبعدد الاضبارة ٩٥٧/٥٢٠٩ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى وتحصيله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة •

ولعدم قناعة المدعى بحكم الرد ، طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزه بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٨ •

القرار / لدى التدقيق والمداولة - ظهر ان المحكمة أصدرت حكمها المميز بالاستناد الى دفع المدعى عليه وللتناقض الموجود في قول المميز المدعى عن الكميالة المفقودة دون ان تلاحظ ان المميز المدعى اعترف بأن الكميالة المفقودة قد مضى على تحريرها مدة سبع سنوات بعد ان أبرز الكميالة المدعى عليه نفسه فكان على المحكمة ان ترد الدعوى من جهة التقادم فضلا عن ان وجود السند الكميال لدى المميز عليه المدعى عليه دليل على براءة ذمته ما لم يثبت خلاف ذلك كما هو نص المادة ١٣٩ تجاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ وحيث ان

المحكمة بحكمها المميز ردت دعوى المدعى فيكون الحكم من حيث النتيجة موافقا للقانون والاعتراضات التمييزية غير واردة قرر ردها وتهديق الحكم وتحميل المميز رسوم التمييز وصدر القرار بالاتفاق .

٧ - « خلو السند لامر من ذكر محل تنظيها يصيرها سندات عادية وتصبح غير مشمولة بمرور الزمان التجاري »

رقم القرار - ٣٥٥/ص/١٩٦٢

تاريخ القرار - ١٩/٣/١٩٦٢

ادعت المدعية (ل) لدى محكمة صلح البصرة بان لها بذمة المدعى عليه (ح) مبلغا قدره (٩٤ ديناراً) وذلك بموجب ثلاث أوراق كميالات ورغم الاستحقاق والطلب المتكرر ، فانه ممتنع عن الدفع لذا طلبت جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المذكور مع الفائض النظامي اعتبارا من تاريخ الاستحقاق الى حين التادية وتحمله مصاريف المحاكمة واجور المحاماة .

فاصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٠/١٢/٩٦١ وبعدد الاضبارة ٩٦١/٤٧٤٦ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعية وتحميلها مصاريف المحاكمة .

ولعدم قناعة المدعية بالحكم المذكور طلبت تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل طلبها بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦١ .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد ان المحكمة لم تلاحظ بان السندات لأمر الثلاثة المبرزة في الدعوى قد خلت من ذكر محل التنظيم حسب ما ورد في المادة ٤٦٥ من القانون التجاري وعليه تعتبر بمثابة سندات عادية وعليه فهي غير مشمولة بمرور الزمان الخاص بالسندات لامر فكان على المحكمة والحالة هذه ان تسير في الدعوى وتبت فيها على المنوال المذكور لذا يصح الحكم المميز القاضى برد الدعوى مخالفا للقانون فقرر نقضه واعادة الاوراق الى محكمتها لرؤية الدعوى مجددا وحسمها على ضوء ما يتظاهر لها بالنتيجة على ان يبقى رسم التمييز تابعا لنتيجة الدعوى وصدر القرار بالاتفاق .

٨ - « الدفع بمرور الزمان من حق الخصم »

رقم القرار - ٧٤٢/ص/١٩٦٥

تأريخ القرار - ١٩٦٥/٤/٩

ان المحكمة ردت دعوى ( المدعى ) المميز من تلقاء نفسها لمرور الزمان ولم تلاحظ ان الدفع بمرور الزمان من حق الخصم ، فكان عليها ان لا ترد الدعوى بدون اعتراض من الخصم عن هذه الجهة لهذا قرر نقض الحكم المميز ١٩٦٥/٤/٩ .

٩ - « الدفع بمرور الزمان ليس من حق القانون بل من حق الشخص »

رقم القرار - ٩٤٢/ص/١٩٦٥

تأريخ القرار - ١٩٦٥/٥/٥

ان المحكمة ردت دعوى ( المدعى ) المميز بحجة مرور الزمان على تنظيمها من تلقاء نفسها ولم تلاحظ ان الدفع بمرور الزمان حق شخصي وليس من حق القانون لذا قرر نقض الحكم المميز ١٩٦٥/٥/٥ .

١٠ - « مضي مدة مرور الزمان بعد قطعه »

رقم القرار - ٩٤٨/ص/١٩٦٣

تأريخ القرار - ١٩٦٣/٥/٧

ان تأريخ استحقاق السند هو ١/٢٦/٩٦٠ وتاريخ تقديم الورقة الى دائرة التنفيذ هو ١/٢٢/٩٦٣ وذلك قبل مضي مدة مرور الزمان بخمسة أيام . اما سحب الورقة المذكورة من دائرة التنفيذ في ١/٢٧/١٩٦٣ فيمكنه مراجعة المحكمة المختصة خلال خمسة ايام وهي المدة الباقية باعتبار ان بقاء السند في دائرة التنفيذ يسقط من حساب المدة القانونية كل زمن مضي بين تاريخ السند وتاريخ سحبه . ولما كان ( المدعى ) المميز عليه اقام دعواه بعد سحب الورقة من دائرة التنفيذ بسبعة ايام وان المدة الباقية له وهي خمسة ايام فيكون والحالة هذه اقامة هذه الدعوى بعد مضي مدة مرور الزمان المعين في قانون التجارة فعدم ملاحظة المحكمة لهذه الجهة كان غير صواب لذا قرر نقض الحكم المميز في ١٩٦٣/٥/٧ .

١١ - « لا يجوز التمسك بمدة مرور الزمن بعد الدفع الكذب في الاقرار »

رقم القرار - ٤٨٢/ص/١٩٦٤

تأريخ القرار - ١٥/٤/١٩٦٤

ان المحكمة اصدرت حكمها برد الدعوى بحجة مرور الزمان على سند الكميال المستند اليه في الدعوى دون ان تلاحظ ان السند المذكور مؤرخ ٢٢/١١/٩٦١ ويستحق الدفع عند الطلب ، ولم تمض مدة مرور الزمان عليه بالنظر لتاريخه وقدره ثلاث سنوات حسب حكم المادة ٤٦٦ المعطوفة على المادة ٤٥٦ من قانون التجارة فضلا عن ان المميز عليها المدعى عليها سبق ان ادعت الكذب في الاقرار بعريضتها الاعتراضية المقدمة للمحكمة الامر الذي يسقط حق الاستناد الى مرور الزمن على فرض وجوده ايضا فكان على المحكمة ان تلاحظ ما تقدم فقرر نقض الحكم المميز وصدر في ١٥/٤/١٩٦٤ .

١٢ - « قطع مرور الزمان لا يعتبر الاتجاه من تعلق به امر القطع وحده »

رقم القرار - ٤٢٩/ص/١٩٦٣

تأريخ القرار - ٢٣/٨/١٩٦٣

لدى التدقيق من قبل الهيئة العامة ظهر ان المادة ٤٥٧ من قانون التجارة صريحة بان كلما يستلزم قطع مرور الزمن لا يعتبر الاتجاه من تعلق به أمر القطع وحده ، وهذا واضح لان الامور التي تستلزم قطع مرور الزمن الذي أخذ بها القانون المدني مقبولة في قانون التجارة ومن جملتها الاقرار امام الحاكم وحيث ان المدعى عليه في هذه الدعوى قد اقر امام المحكمة بورقتي الكميالة التي استند اليهما المدعى في دعواه ثم دفع بالتسديد فلا يحق بعد اعترافه الواقع على الوجه المتقدم ان يتمسك بمرور الزمان انما عليه ان يتقدم لاثبات دفعه بالتسديد على الوجه القانوني وعند عجزه يكون له حق تحليف خصمه اليمين من هذه الجهة فيصبح القرار المميز مخالفا للقانون فقرر نقضه واعادة الاوراق الى محكمتها للسير فيها وحسمها وفق

ما سطر على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاكثرية  
في ٢٣/٨/١٩٦٣ •

١٣ - « ان قرار رئاسة التنفيذ بتأخير المعاملة الاجرائية الخاصة بتنفيذ  
السندات لعدم مراجعة الدائن خلال ستة اشهر ينهى حكم وقف  
التقادم لهذه السندات وتستمر مدة مرور الزمن بعد تاريخ هذا  
القرار » •

رقم القرار - ٤/ح/١٩٥٧

تاريخ القرار - ٢٧/١/١٩٥٧

ادعى وكيل الامين العام للاموال المجمدة - اضافة لوظيفته - لدى  
محكمة بداءة بغداد بان لموكله بالصفة المذكورة عن اليهودي (ش) بذمة  
المدعى عليه (ع) مبلغا قدره (١٢٥٠) دينارا بموجب سند كميال مؤرخ في  
٨/٩/١٩٤٨ مستحق الاداء ولامتاعه عن التادية طلب الزامه بتادية المبلغ  
المذكور وتحمله الرسوم واجور المحاماة •

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٧/١١/٩٥٦ وبعدد ٥٥/٩٨٩  
بعد ان ادخلت المدعوة (س) شخصا ثالثا في الدعوى بجانب المدعى حكما  
وجاها يقضى برد دعوى المدعى والشخص الثالث وتحميلهما الرسوم  
واجور محاماة وكيل المدعى عليه بنسبة ادعاء كل من المدعى والشخص  
الثالث في هذه الدعوى •

ولعدم قناعة الامين العام للاموال المجمدة اضافة لوظيفته بهذا الحكم  
غير المبلغ اليه طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وقد سجل تمييزه بتاريخ  
١/١/١٩٥٧ •

القرار / لدى التدقيق والمداولة - وجد ان السند موضوع البحث  
سند تجاري لا تسمع الدعوى عنه بعد مضي ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ  
اجل الأداء واذ انه مؤرخ في ٨/٩/١٩٤٨ ومؤجل ادائه الى ما بعد عشرة  
اشهر من تاريخه أي انه استحق بتاريخ ٨/٧/٩٤٩ واذ انه قد أودع لدائرة

الاجراء للتنفيذ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥١ فيكون قد مضى من مدته سنتان وخمسة اشهر و ١٢ يوما وحيث انه ترك التنفيذ وقررت رئاسة الاجراء تأخير الاجراء بحق السند المذكور بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٣ وحيث ان المادة ١٤٣ من قانون الاجراء تقضى بتأخير تنفيذ الاعلانات والاوراق السائرة المودعة للتنفيذ التي لم تقع عليها مراجعة خلال ستة اشهر فتعتبر هذه المحكمة ان حكم هذه المادة تشمل السندات موضوعة البحث وينتهي حكم مدة التقادم التي تقف بتوديع السندات للتنفيذ عند صدور القرار بتأخير التنفيذ وتستمر مدة مرور الزمن المذكور وعلى هذا فيكون السند المذكور قد مر عليه الزمن القانوني بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣ وحيث كان قد اقام الدعوى به لأول مرة في ٢٣/٤/١٩٥٥ فتكون الدعوى قد اقيمت بخصوصه بعد مضي المدة القانونية وحيث ان المدعى عليه قد دفع بمرور الزمن فيكون الحكم القاضي برد الدعوى موافقا للقانون من حيث النتيجة فقرر تصديقه ورد ما جاء باللائحة التمييزية من الاعتراضات وصدر القرار بالاتفاق .

١٤ - « مدة مرور الزمان في الكمبيالة المحررة عند الطلب هي اربع سنوات من تاريخ تحريرها »

رقم القرار - ٢٠٨٥/ص/١٩٦٥

تاريخ القرار - ١٤/٩/١٩٦٥

القرار / ان الكمبيالة محررة بان دفعها يكون عند الطلب كما جاء في ضبط الدعوى وان مدة مرور الزمان فيها يبدأ من تاريخ انقضاء مدة تقديمها وهي سنة واحدة اعتبارا من تاريخ تنظيمها بمقتضى المادة ٤٢٠ ودلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري ، وعليه لم تكن المدة القانونية لمرور الزمان قد مضت فكان على المحكمة ان تلاحظ ذلك وتكلف المدعى باثبات دفعه وتبت في الدعوى والدفع حسبما يظهر لها نتيجة ذلك . وعليه قرر نقض الحكم في ١٤/٩/١٩٦٥ .

١٥ - « الدفع بمرور الزمان يسقط بالاقرار م ٤٣٨ مدني »

رقم القرار - ٩٨٥/صلحية/١٩٦٤

تأريخ القرار - ١٩٦٤/٧/٤

ادعت شركة - لدى محكمة صلح الكرامة بان لها بذمة المدعى عليه (ج) مبلغا قدره ( ٤٨٠ ديناراً ) عن قيمة ثلاثة كهربائية بموجب خمسة سندات كميال في ٢٢/٤/٥٩ مستحقة الأداء في ٢٢-٩-٥٩ و ٢٢-١٠-٥٩ و ٢٢-١-٦٠ و ٢٢-٢-٩٦٠ و ٢٢-٣-٩٦٠ على التوالي ورغم المطالبة فانه ممتنع عن الأداء لذا طلبت جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحميله كافة الرسوم والمصاريف واجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٢/١٠/٦٣ وبعدد ٢١٠٥/٦٣ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعية وتحميلها المصاريف واجور المحاماة مستندة الى مضي مدة مرور الزمان على جميع سندات الكميال وفقا للمادة ٤٥٦ من قانون التجارة .

فميزت المدعية الحكم المذكور فأعيد منقوضا بالقرار التمييزي المرقم ١٦٥٢/١٦٥٢/٦٣ والمؤرخ في ٧/١٢/٦٣ وذلك لأن المميز عليه كان أقر أثناء المرافعة بتواقيعه على الكميالات المبرزة ثم دفع بمرور الزمان فكان على المحكمة رد دفع المدعى عليه المميز عليه بمرور الزمان عملا بحكم المادة ٤٣٨ مدني .

فدعت المحكمة ذاتها الطرفين للمرافعة واتباعا للقرار التمييزي المشار اليه أصدرت بتاريخ ٢٥/٥/٩٦٤ حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعية مبلغا قدره ( ٤٨٠ ) ديناراً وتحميله المصاريف واجور المحاماة مستندة الى أحكام المادة ٤٣٨ من القانون المدني حيث ان المدعى عليه اعترف صراحة بحق المدعية ولامتناع وكيل المدعى عليه من تحايف المدعية اليمين وأرجائها لنتيجة التدقيقات التمييزية .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم الأخير طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٤ وجاء بلائحته بان النص الوارد في القانون الخاص مادة ٤٥٦ تجاري مقيد للقانون العام وعند تعارض النصين



يفضل القانون الخاص وهذه قاعدة قانونية واجبة الأتباع فعدم أخذ المحكمة بأحكام القانون الخاص ورد الدعوى من هذه الجهة امر مخالف للقانون الخاص لصراحة المادة ٤٥٦ من القانون التجارى •

القرار / ولدى التدقيق والمداولة تبين ان الحكم المميز قد استند الى أسباب قانونية صحيحة وذلك لان التقادم ينقطع بالأقرار صراحة او دلالة بموجب أحكام المادة ٤٣٨ من القانون المدني وان قانون التجارة لم يعالج المسائل المتعلقة بالتقادم وترك ذلك للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني وحيث لا يوجد نص في قانون التجارة بخلاف نص المادة ٤٣٨ أي لا يوجد نص يخالف هذه المادة لذا ولان المميز كان قد أقر بالكميالات المبرزة من قبل المميز عليه ثم دفع بالتقادم لذلك تكون المدة المعينة للتقادم قد انقطعت بالأقرار ويكون الحكم المميز اذ قضى بالحكم على المميز عليه بالمبلغ المدعى به صحيح وموافق للقانون والاعتراضات التمييزية غير واردة قرر ردها وتصديق الحكم المميز وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالأتفاق في ٤/٧/١٩٦٤ •

## الفصل الثاني عشر

### اختلاف القوانين - أو تنازع القوانين

يسرى بحكم الاحالة المنصوص عليها في المادة ٤٦٦ احكام المواد ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ المتعلقة بالبوليصة على سندات الامر •

اذا تنازعت القوانين في اهلية الملتزم في سند الكميال ، فالاصل ان يطبق القانون الوطني للملتزم أي قانون جنسيته مادة ١/١٨ من القانون المدني • ولكن اذا نص على تطبيق قانون دولة أخرى فانه يطبق ذلك القانون المتفق عليه •

فاذا كان الملتزم في سند الكميال عديم الاهلية او ناقصها بموجب قانون دولته ، ولكنه اهل حسب قانون الدولة التي وقع التصرف فيها ينطبق القانون الاخير حيث يعتبر كامل الاهلية وبالتالي التزامه صحيحا وناظدا بحقه مادة ٤٦١ •

### شكل الالتزام الصرفي وشكل المعاملات اللاحقة :

يخضع شكل التعهد في سند الكميال لقانون الدولة الذي وقع فيه تحرير التعهد مادة ٤٦٢ • كما يخضع لقانون الدولة - لقانون المحل - شكل السحب والتظهير والضمان الاحتياطي وشكل الاحتجاج بصرف النظر عن جنسية المتعاملين مادة ٤٦٣ • ويخضع ايضا حقوق والتزامات الموفى بالواسطة والضامن الاحتياطي والتقدم لقانون الدولة - لقانون المحل - الذي وقع فيه الالتزام •

اما ما يتعلق بتنفيذ الالتزام فانه يحكمه قانون الدولة الذي يحصل فيها التنفيذ كتحديد اجل الاداء ومنح المهلة للوفاء من عدمه •

### صيغ الدعاوى :

١ - « صورة دعوى كميال سحبها اجنبي » •

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (م) .....

المدعى عليه : (ص) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٢٤٤٢) ديناراً بموجب سند كيميال مستحق الأداء حين الطلب وقد رفض تأديته .

الأسباب الثبوتية : سند الكيميال المؤرخ في ٩/٩/١٩٧٠ .

المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية المنصوص قيمتها في متن الكيميال وتحمله مصاريف المحاكمة مع تبليغه بصورة الدعوى .

احضر بيوم / / ١٩٧٠ .

المدعى (م)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : سحب (ص) الأجنبي الجنسية كيميالاً لأمر (هـ) الذي ظهره لمصلحة (م) . وقد رفض الساحب - منظم الكيميال (ص) تأديتها عند استحقاقها . ولذا فإنه رفع الدعوى على الساحب (ص) كما هي اعلاه .

دفع المدعى عليه (ص) دعوى المدعى - المظهر له (م) بأن الكيميال المبرزة لا تعتبر ورقة تجارية لنقص احد الشروط الالزامية القانونية فيها وهو وصول العوض نقداً كما اشترطه القانون التجاري وهو القانون الواجب التطبيق الذي هو ينتمى اليه ولذا فإنه طلب رد الدعوى عنه لعدم توفر الخصومة ضده .

رد المدعى بأن تدوين شرط وصول العوض في الكيميال هو ليس من الشروط الشكلية الالزامية التي تشترطها المادة ٤٦٤ من القانون التجاري ، لأن شكل الالتزام الوارد في الكيميال يخضع لقانون المحل وهو القانون التجاري العراقي الذي وقع فيه الالتزام وكرر طلبه بالزام المدعى عليه بما ادعاه في استدعاء دعواه .

قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين التادية وتحمله كافة مصاريف الدعوى وفقاً للمادة ٤٦٢ ، ٤٦٣ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

## الفصل الثالث عشر

### العطل والمهل

كل ما ورد من احكام في المواد ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ المتعلقة بالبولىصة يسرى بحكم نص المادة ٤٦٦ على سند الكميال سواء بسواء .  
لا يجوز المطالبة بقيمة سند الكميال اذا وافق تأديته يوم عطلة رسمية ،  
الا في اليوم التالي للعطلة . كما لا يجوز سحب احتجاج الا في يوم عمل  
فاذا وافق يومه الاخير يوم عطلة امتد الميعاد الى اليوم التالي . ويحسب ضمن  
الميعاد ايام العطلة التي تخللته مادة ٤٥٨ .

لا يدخل في حساب المواعيد القانونية لسند الكميال اليوم الاول منه  
وبعبارة أخرى يوم الأستحقاق وبهذا قضت المادة ٤٥٩ . وعندما يحل اجل  
اداء سند الكميال فان الملتزم فيه - المدين - ان يؤديه عند حلول اجله  
بدون تأخير ، اذ منع القانون من منح مهلة للاداء . كما منع الطرفين على  
الامهال . فاذا امهل الحامل ، المدين ومضت المدد القانونية ، سقط حقه في  
الرجوع للمطالبة بقيمة الكميال عند دفع المدين في المحكمة بالتقادم على  
سند الكميال مادة ٤٦٠ . او بسقوط الحق مادة ٤٣٩ .

تسرى المنوعية للمهلة القضائية وللمهلة الاتفاقية كذلك على المظهرين  
والضامنين في حالة رجوع الحامل عليهم بسبب عدم التأدية .

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صورة دعوى كميال يوافق تأديته يوم عطلة رسمية »

السيد حاكم بداءة ..... المحترم

المدعى : (م) .....

المدعى عليه : (ص) ، (ع) .....

جهة الدعوى : ان المدعى عليهما مدينان لي بمبلغ - ٨٥٥ ديناراً - بموجب  
سند كميال مسحوب لامر (ع) ومظهر لأمرى ، ورغم المطالبة فأنهما  
ممتنعان عن التأدية .

الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ٢٣/٤/١٩٧ •  
 المطالب : اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به  
 بالتضامن وتحميلهما كافة المصاريف وأرجو تبليغهما بصورة الدعوى •  
 احضر بيوم / / ١٩٧ •

توقيع المدعى                      المدعى (م)  
 طابع دفاع وطني                  توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا  
 الأيضاح : سحب (ص) كميالا مستحق الأداء بعد سبعة اشهر من تأريخه  
 لأمر المسحوب له (ع) الذي قام بتظهيره للمظهر له (م) وهذا طالب  
 الساحب (ص) بتاريخ استحقاق الكميال ١١/٢٤ بتأدية قيمتها فرفض  
 ذلك ، فحيثذ شرع بتاريخ ١١/٢٧ بتوجيه انذار عدم الأداء بواسطة كاتب  
 العدل للساحب (ان تاريخ ٢٥ ، ٢٦/١١ هما يومى عطلة رسمية للمسيحيين)  
 ثم اخبر مظهره (ع) باخبار عدم اداء الساحب قيمة الكميال بواسطة البريد  
 المسجل في اليوم التالي ليوم الانذار • ثم اقام الدعوى على الساحب (ص)  
 والمظهر (ع) •

دفع المدعى عليه (ع) برد دعوى المدعى عنه بسبب اهماله توجيه انذار  
 عدم الاداء واخبار عدم الأداء في وقته اليه والى المدعى عليه الاول (ص)  
 حيث وجه الانذار بتاريخ ١١/٢٧ وكان عليه ان يوجهه اما بتاريخ ٢٥ أو  
 ١١/٢٦ ووجه الاخبار بتاريخ ١١/٢٨ وكان عليه ان يوجهه اليه بتاريخ  
 ١١/٢٧ وبسبب تقصيره هذا فقد اسقط حقه بنفسه •

اجاب المدعى ، بانه مسيحي الدين وان يومى ٢٥ ، ٢٦/١١ يوافق  
 عطلة رسمية والمادة ٤٥٨ تجاري أجازت له بسحب الانذار في يوم ١١/٢٧  
 وهو اليوم التالي ليوم العطلة الرسمية وهو يوم العمل الذي أشارت اليه  
 المادة آنفة الذكر لهذا كرر طلبه بالزام المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به  
 والمصاريف •

طلب المدعى عليه الاول (ص) من المحكمة امهالهما لاداء قيمة الكميال

او موافقتها على اتفاقهما مع المدعى لامهالهما فرفضت ذلك .  
دقت المحكمة احوال الطرفين والكميالى فوجدتها مستحقة الأداء  
بتاريخ ١١/٢٤ كما دقت بروتستو الاداء فوجدته مسحوبا في اليوم التالى  
ليوم العطلة الرسمية والأخبار مسحوبا للمظهر في اليوم التالى ليوم الانذار  
ولهذا اصدرت قرارها بالزام المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به وكافة مصاريف  
الدعوى وفقا للمادة ٤٥٨ والمادة ٤٦٠ بدلالة المادة ٤٦٦ من القانون  
التجارى .

## الفصل الرابع عشر

### شرط الفائدة

نصت المادة ٤٦٦ من القانون الى المادة ٣٩١ المتعلقة بشرط الفائدة تسرى احكامها على سند الكميال .

اجاز القانون لمحرر سند الكميال - الساحب - ان يشترط وضع سعر الفائدة على مبلغ الكميال بشرطين ١ - ان تدرج نسبة سعر الفائدة في متن الكميال كأن يقال بفائدة سبعة في المئة ٢ - ان يكون سند الكميال مستحق الاداء حين الطلب - عند الاطلاع - او مستحق الاداء بعد مدة من الاطلاع . وتحسب هذه الفائدة من تاريخ انشاء الكميال .

واذا وضع شرط الفائدة في الكميال المستحق الاداء في تاريخ معين أو المستحق بعد مدة معينة من تاريخ تحريره ، فسند الكميال يعتبر صحيحا ، والشرط لغو باطل لان ساحب الكميال في هذين السنين يعرف مقدما سعر الفائدة وهو يستطيع ان يحدد مقدار الفائدة المستحقة مقدما ويضمها الى بدل قيمة الكميال عند التحرير .

« صيغة دعوى كميال مدرج في متنه شرط الفائدة »

السيد حاكم بداعة ..... المحترم

المدعى : (ل) .....

المدعى عليه : (م) .....

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٨٠٠) دينارا بموجب سند الكميال المستحق بعد عشرة اشهر من الاطلاع عليه وبفائدة قدرها ٧٪ ورغم المطالبة والاستحقاق فانه يرفض تسديده .

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة في ٢/٢ / ١٩٧ .

المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ودعوته للمحكمة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته المدرجة أعلاه من تاريخ تنظيمه وتحصيله كافة

مصاريق الدعوى •

احضر بيوم / / ١٩٧ •

توقيع المدعى المدعى (ل)

طابع دفاع وطني توقيع على طابع فئة ٥٠ فلسا

الأيضاح : اقر المدعى عليه (م) وهو صاحب الكميال بتوقيعه عليها ، وانكر علمه بدرج الفائدة في متن الكميال ، وطلب رد الدعوى من ناحية الفائدة والا فمن تأريخ اقامة المدعى للدعوى •

طلب المدعى (ل) من المحكمة سماع شهادة الشاهدين (ع ، ص) الموقعين على الكميال موضوع الدعوى بشأن درج سعر الفائدة في متنها • استمعت المحكمة لافادة الشاهدين المذكورين اللذين شهدا على علم المدعى عليه بدرج الفائدة في متن الكميال •

دقت المحكمة الكميال المبرز فوجدته متضمنا شرط الفائدة ٧٪ في متنها • ولهذا قررت الزام المدعى عليه ببدل الكميال والفائدة ٧٪ من تأريخ تنظيمه لحين التأديبة وفقا للمادة ٣٩١ بدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري •



## الفصل الخامس عشر

### الاختلافات بشأن المبلغ المستحق

احالت المادة ٤٦٦ الى المادة ٣٩٢ المتعلقة بشأن اختلافات المبلغ المستحق في البوليصة ليسرى حكمها على سند الكميال .  
يجوز كتابة مبلغ الكميال بالحروف او بالارقام او بهما معا ، لان القانون التجاري لم يشترط طريقة معينة لتدوين مبلغ الكميال .  
ولو وقع اختلاف بين كتابة المبلغ بالحروف أو بالارقام ، فيؤخذ بالمبلغ المكتوب بالحروف . ولو وقع اختلاف في كتابة المبلغ بصورة متكررة بالحروف فقط او بالارقام فقط ، فيعتبر المبلغ الاقل ، فالمادة ٣٩٢ حلت هذا الاشكال .

#### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى كميال تحمل مبلغين مختلفين »

السيد حاكم صلح ..... المحترم

المدعى : (ل) يسكن الدار رقم ..... محلة .....

المدعى عليه : (م) يسكن الدار رقم ..... محلة .....

جهة الدعوى : بموجب الكميال المستحقة بعد اربعة اشهر من تأريخها فقد ترتب لي دين قدره (١٩٠) ديناراً بذمة المدعى عليه الذي رفض تسديده بعد مطالبتني له . لهذا اطلب جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته ٥٪ من تأريخ الكميال وتحمله المصاريف وتبليغه بصورة الدعوى .  
الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخة ١/٢ / ١٩٧ .

احضر بيوم / / ١٩٧ .

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع

الأيضاح : طالب المسحوب له (ل) بقيمة الكميال ، صاحبها (م) فرفض

دفعها لوقوع الاختلاف بينهما على قيمتها ، فاضطر (ل) ان يقيم الدعوى عليه مطالبا بمبلغها الحقيقي وفائدة ٥٪ والمصاريف .  
اعترف المدعى عليه بسحبه للكميال ودفع ان بدلها (١٦٠) ديناراً وليس (١٩٠) ديناراً ، كما دفع ان شرط الفائدة المدرج في متنها يخالف القانون .

دفع المدعى اقوال المدعى عليه ، بأن مبلغ الكميال المدرج فيها هو (١٩٠) ديناراً وليس المبلغ المدرج (١٦٠) ديناراً اذ يؤخذ بنظر الاعتبار المبلغ المدرج على الكميال بالحروف وليس المدرج بالأرقام لذلك طلب الأخذ بما قاله .

دقت المحكمة الكميال المبرز فوجدت مبلغها مكتوباً مرة بالحروف ومرة أخرى بالأرقام . فحصول هذا الاختلاف في الكميال يلزم الأخذ بالمبلغ المكتوب بالحروف . ولهذا فان المحكمة اصدرت حكمها بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (١٩٠) ديناراً وفقاً للمادة ٣٩٢ والفائدة القانونية من تاريخ اقامة الدعوى ٥٪ لحين التأدية استناداً لنص المادة ٣٩١ وبدلالة المادة ٤٦٦ من القانون التجاري .

## الفصل السادس عشر

### نتائج التوقيع

نصت المادة ٤٦٦ تجاري على سريان احكام المادتين ٣٩٣ و ٣٩٤ المتعلقة بتوقيع البوليصة ، على سند الكميال .

سند الكميال الموقع من الساحب عديم الأهلية لصغر او عته او جنون او افلاس ، يعتبر باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة للساحب فقط وله ان يحتج بطلانه بمواجهة كل شخص يحمل السند ولو كان حسن النية - لا يعلم بان ساحب الكميال عديم الاهلية - لان عديم الاهلية لا يستطيع مباشرة اي عمل قانوني وان باشر فكافة تصرفاته باطلة بطلانا مطلقا . ولكن بالنسبة للموقعين الآخرين على ذات السند تكون توقيعاتهم معتبرة وصحيحة .

وكذلك يبطل سند الكميال لمن كان توقيعهم مزورا أو موهوما أو توقيع من لا يلزم بتوقيعه عن نفسه أو عن غيره بسبب ما . ولكن يعتبر السند صحيحا بالنسبة للموقعين الآخرين مادة ٣٩٣ . فلو وقع سند الكميال من شخص عديم الأهلية وآخر ذا أهلية ، فيعتبر التوقيع بحق ذي الأهلية ولا يعتبر بحق عديم الأهلية .

اذا وقع سند الكميال وكيل الساحب فان آثار الكميال تصرف الى ذمة الأصيل - الساحب - ويعتبر الوكيل غريبا عنه غير ملزم بشيء ما . اما اذا كان الوكيل الذي وقع سند الكميال ، قد تجاوز حدود وكالته ، او لم يكن وكيلا وانه زعم كذبا بأنه وكيل ، فانه يصبح ملزما شخصيا بتوقيعه ، فان اوفى بالتزامه عادت اليه كافة الحقوق في سند الكميال التي كانت تعود الى من زعم الوكالة عنه مادة ٣٩٤ .

#### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى كميال موقعة من عديم الأهلية »

السيد حاكم بداعة . . . . . المحترم

المدعى : (ج) \*\*\*\*\*

المدعى عليه : ١ - (ص) اضافة لقيومته عن (م) \*\*\*\*\*

٢ - (هـ) الكفيل عن (م) \*\*\*\*\*

جهة الدعوى : ان المدعى عليهما مشغولان الذمة لي بمبلغ (٩٠٠) ديناراً بموجب كميال مستحق الأداء بتاريخ ٨/٨/١٩٧٧ ورغم مطالبتهما فأنهما مستعان عن التأدية .

• الأسباب الثبوتية : سند الكميال المؤرخ في ١٩٧٧/٢/٤ .

المطالب : اطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالتضامن والتكافل بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية . كما اطلب وضع الحجز الاحتياطي بما يساوي الدين على اموال المدعى عليه (هـ) الموجودة في الدار المرقمة ٠٠٠ محل ٠٠٠ تأمينا لاستيفاء الدين .

• بطيه اقدم الكفالة الحجزية واصل سند الكميال وصورتين منه .

• احضر بيوم / / ١٩٧٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : رفع المدعى - المسحوب له (ل) الدعوى على المدعى عليه (ص) اضافة لقيومته عن صاحب الكميال (م) وكفيله (هـ) يطالبهم بمبلغ الكميال والفائدة ووضع الحجز الاحتياطي على اموال الكفيل (هـ) .

حضر المرافعة المدعى عليه (هـ) والمدعى عليه الاول (ص) بصفته قيماً على صاحب الكميال (م) كما زعم المدعى وطلب رد الدعوى لعدم توفر الخصومة نظراً الى ان المحكمة الشرعية لم تصدر حجتها بالحجز على صاحب الكميال (م) التي تشير على نضبه قيماً على (م) . فمدير اموال القاصرين يكون هو الوصى بحكم قانون ادارة اموال القاصرين وبالتالي خصماً للمدعى اذا أقام عليه الدعوى .

• ابرز المدعى للمحكمة حجة الحجز المرقمة ٠٠٠٠ والمؤرخة ٠٠٠٠

التي تتضمن تعيين المدعى عليه قيما منصوبا من المحكمة الشرعية ولهذا فان الخصومة موجهة ضده .

أجاب المدعى عليه (ص) عندما ابرزت المحكمة اليه الكميال المؤرخ في ١٩٧/٢/٤ بأنه لا يعلم ان التوقيع الموقع على الكميال هو توقيع المحجور - الساحب (م) وحتى لو نفرض جسدا بأنه توقيعه فانه معتوه لا يلزمه توقيعه على الكميال لأنه عديم الأهلية ، وتعتبر كافة تصرفات ليس بندي أهلية باطله بطلانا مطلقا ولهذا السبب أطلب رد الدعوى .

اعترف المدعى عليه الثاني (هـ) بتوقيعه على الكميال المبرز له . دقت المحكمة أقوال الطرفين المتخاصمين وأصدرت قرارها برد الدعوى عن المدعى عليه الثاني (ص) اضافة لقيومته والزام المدعى عليه الثاني (هـ) ببدل الكميال وتنفيذ الحجز الاحتياطي على أمواله ، استنادا للمادة (٣٩٣) وبدلالة المادة (٤٦٦) من القانون التجاري .

٢ - « صيغة دعوى كميال موقعة من وكيل الساحب »

السيد حاكم صلح . . . المحترم

المدعى : (ل) . . .

المدعى عليه : (م) . . .

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٤٨٠) دينارا بموجب كميال مستحق الأداء مسحوب لأمرني من قبل (ص) وكالة عن الساحب (م) رغم المطالبة فان المدعى عليه ممتنع عن التأدية ، لذلك اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ودعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به .

الأسباب الثبوتية : الكميال المؤرخ في ١٩٧/٢/٢

احضر بيوم / / ١٩٧/

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلسا

الايضاح : سحب (ص) وهو وكيل الساحب (م) الكميال لأمر المسحوب

اليه (ل) الذي طالب الساحب (م) عند استحقاق الكميال بقيمته فرفض  
التأدية كما رفض الوكيل (ص) التسديد بسبب انه وكيل للساحب لا يلزمه  
الكميال . وعندئذ اضطر ان يرجع بقيمة الكميال عن طريق الدعوى على  
الساحب (م) .

انكر المدعى عليه (م) سحب الكميال وتوقيعه عليها . وعند السؤال  
عن صفة الموقع على الكميال (ص) أجاب بأنه كان وكيلاً عنه وقد عزله عن  
وكالته عنه وابرز انذار العزل للمحكمة . وطلب رد دعوى المدعى عنه  
لعدم توجيه الخصومة له .

أجاب المدعى ، ان المدعى عليه - الساحب (م) قام بعزل وكيله (ص)  
بعد أن سحب هذا الكميال وكالة عنه ، وتاريخي الكميال وانذار العزل  
يؤيد ذلك . وعليه فان توقيع الكميال من قبل الوكيل (ص) كان بأذن من  
الساحب (م) لهذا فانه يكون مسؤولاً شخصياً عن قيمته .

دقت المحكمة انذار العزل عن الوكالة والكميال ، فوجدت ان سحب  
الكميال من قبل الوكيل (ص) وكالة عن المدعى عليه (م) كان أثناء وكالته  
فتوقيعه بصفته وكيلاً عنه ينصرف اثر الكميال الى ذمة الساحب - المدعى  
عليه ويعتبر الوكيل غريباً عنها غير ملزم بشيء منها . ولهذا قررت المحكمة  
الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفقاً للمادة (٣٩٤) وبدلالة المادة (٤٦٦)  
من القانون التجاري .

#### قرارات محكمة التمييز العراقية :

١ - « تنص المادة ٣٩٤ والمادة ٤٦٦ من قانون التجارة على أن من وقع  
كمبيالة بالنيابة عن الغير بدون اذن منه يكون مسؤولاً شخصياً عن  
الكمبيالة فإذا ادى الموقع بدلها يكون له نفس الحقوق التي يكتسبها  
الشخص المناب عنه لو كان وقع هو نفسه »

رقم الاضارة : ٥٣٢/ح/٩٦٦

تاريخ القرار : ٢٠/٧/١٩٦٦

حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية . وحيث ان الوقائع

تتحصل في ان المميز (م) حرر سند كميال لامر المميز عليه (ع) بمبلغ ١٥٠٠ دينار بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٤ وذكر فيه العوض عن ساحات ودور قرية الذهب الابيض . وقد اقام المميز عليه الدعوى ٣٣٨٧/١٩٦٤ لدى محكمة بداءة بغداد ضد المميز مطالبا اياه بالمبلغ المذكور . فأصدرت حكما غاييا في ٢٩/١١/١٩٦٤ بطلبائه مع المنصارييف واعترض (م) فنصدر الحكم في ٢٩/٦/١٩٦٥ برد الاعتراض . ثم استأنفه في القضية س/٣٠٧/٦٥ لدى محكمة استئناف بغداد فأصدرت حكما بتأييد حكم البداءة وقالت ان الطرفين قد تصادقا على ان مبلغ الكميال هو تبليط ساحات دور قرية الذهب الابيض وعالجت محكمة الاستئناف اعتراضات المدين وهي تحصل في انه كقيل لسكان مدينة الذهب الابيض ولم يوقع الكميال بصفته الشخصية بل وقعها بصفته رئيسا للجمعية التعاونية - وان (ع) لم يقيم بما تعهد بتبليطه بصورة كاملة وفق المواصفات فقالت انها لم تجد في السند ما يشير الى ان (م) كقيل أو رئيس لجمعية تعاونية بل تتضمن اقرارا مجردا من أي وصف بمشغولية الذمة بالمبلغ المذكور فيه ولذلك يكون مسؤولا عن ادائه وله حق الرجوع على كل من التزم لمصلحتهم بما دفع ، اما القول بعدم قيام (ع) بما تعهد بتبليطه بصورة كاملة فمردود لان سند الكميال هو ورقة تجارية لا يشترط فيها ذكر سبب الالتزام واذا ذكر كما في الكميال موضوع الدعوى فيكفي لصحة الالتزام ان يكون السبب مشروعا متى كان ذلك وكان المدين (المميز) قد صرح بلسان وكيله انه لم يقسم الدعوى بشأن مخالفة التبليط للشروط والمواصفات فلا يقبل دفعه تجاه سند الكميال وفي وسعه اقامة الدعوى بذلك اذا شاء - طعن (م) في هذا الحكم بطريق التمييز بلائحة قدمها في ٢٠/١/٩٦٦ عاب فيها على الحكم المميز خطأ في القانون ذلك انه وقع على سند الكميال بصفته رئيسا للجمعية التعاونية لانتاج الابان ولم يوقعه بصفته الشخصية - ويؤيد ذلك الكتاب المؤرخ في ٢٤/٣/٩٦٢ الصادر من مصلحة شؤون الابان الذي قدمه المميز عليه وكان على المحكمة ان ترد الدعوى من ناحية الخصومة لان المميز ليس خصما بصفته الشخصية

وأضاف انه وان تصادق الطرفان على ان المقصود في سبب الكميال هو تبييط ساحات دور مدينة الذهب الابيض الا انها لم يتصادقا على ان المميز كان كفيلا في هذا الشأن وانه وقع الكميالة بصفته رئيسا للجمعية التعاونية لان مدينة الذهب الابيض لا تعود للمميز بل هي منشآت لمصلحة الالبان التي وزعتها على الجمعية التعاونية وهذا دليل آخر يؤيد الكتاب الأنف ذكره الصادر من مصلحة الالبان - وطلب المميز نقض الحكم .

وحيث ان الحكم المميز بنى على ورقة تجارية توفرت لها الاوضاع القانونية فيجب حماية العاملين بها طبقا لاحكام قانون التجارة ومن اجل هذا يلتزم الموقع بها بالدين دون ان يثير المنازعات الخاصة بالالتزام الذي كان أساسا لتحرير هذه الورقة فاذا كان المميز قد اذنته الجمعية أو فوضته بتوقيع سند الكميال فلا محل للتصل من الالتزام ما دام مفوضا أو مأذونا - وحتى اذا لم تأذنه فانه يكون ملزما به شخصيا عملا بالمادة ٣٩٤/ ٤٦٦ من قانون التجارة التي تنص على ان من وقع على كميال بالنيابة عن الغير بدون اذن منه يكون مسؤولا شخصيا عن الكميالة فاذا أدى الموقع بدلها يكون له نفس الحقوق التي يكتسبها الشخص المناب عنه لو كان وقع هو نفسه . وهذا الحكم يجري على من يتجاوز حدود التفويضات المخولة له - ولما كان ذكر سحب سند الكميال بانه عوض تبييط ساحات ودور الذهب الابيض لا يغير من حصانة الورقة التجارية ولا يحولها الى سند مدني طالما ان هذا السبب مشروع - ولا يؤدي ذكر هذا السبب الى اثار النزاع حول أساس الالتزام وتنفيذه جزئيا أو كليا . بل يكون للمميز ان يعالج ما يدعيه من حقوق قبل المميز عليه بدعوى مستقلة - وقد لاحظت ذلك محكمة الاستئناف واشارت في حكمها المميز ان المميز لم يقيم أي دعوى بشأن مخالفته شروط التبييط ومواصفاته - ومتى كان ذلك فان الحكم المميز فيما قضى به من الزام المميز بسبلغ الكميال يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون فقرر ذلك تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسوم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/٧/١٩٦٦ .



## الفصل السابع عشر

### سند الكميال الناقص

نصت المادة ٤٦٦ من القانون الى المادة ٣٩٦ المتعلقة بأحكام البوليصة الناقصة لتسرى أحكامها على سند الكميال الناقص .

كما عرفنا ان سند الكميال يجب ان يتضمن شروطا شكلية - البيانات الالزامية - نصت عليها المادة ٤٦٤ ليكون ورقة تجارية صحيحة . ولكن قد يحصل ان يسحب حسب الأتفاق سند كميال ناقص ويتم اكماله بعد ذلك خلافا للاتفاق بين الساحب والمستفيد . ففي هذه الحالة ليس للمستفيد ان يرجع على الساحب بموجب السند لانه قد اكمله دون موافقة هذا الساحب . ولكن الحامل - المظهر له السند - الذي لا علم له بما فعل المستفيد في تكملة السند ان يرجع على الساحب بقيمة السند ، ولا يجوز له ان يحتج على الحامل بمراعاة الاتفاق الذي حصل بينه وبين المستفيد . وما ينبغي التنبه اليه ، ان سند الكميال الذي ينقصه من البيانات الالزامية التي لا يستوجبها القانون التجاري الا ليستكمل بها الشكل الصرفي لسند الكميال ، لا يعتبر سندا تجاريا يصح ان يسرى عليه التظهير ، ويفقد صفته التجارية كسند كميال ويتحول الى سند عادي يخضع للقواعد العامة في القانون المدني اذا استوفى الشروط اللازمة للالتزام العادي وهي الدائن والمدين ومحل الالتزام ( المبلغ ) .

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى كميال اكمل نقصها بعد سحبها »

السيد حاكم بداءة . . . المحترم

المدعى : ( هـ ) . . .

المدعى عليه : ( ل ) . . .

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره ( ٤٤٠٠ ) ديناراً بموجب

كيميال مسحوب لامر (م) ومظهر لامري ، رغم الاستحقاق والمطالبة فانه يرفض تسديده ، لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى ودعوته للمرافعة والزامه بمبلغ الكيميال والفائدة القانونية وكافة المصاريف .

الاسباب الثبوتية : سند الكيميال المؤرخ في ١٩٧/٢/٢ .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (هـ)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع وطني

الايضاح : سحب (ل) كيميالا معييا لامر (م) وقد ظهرها لامر (هـ) بعد أن اكمل نقصها وليكن أحد الشروط الالزامية القانونية [ تاريخ التحرير ، عبارة الكيميال ، التعهد بأداء مبلغ معين ، اسم من يؤدي المبلغ اليه ] خلافا للاتفاق الحاصل بينه وبين الساحب (ل) . وعند الاستحقاق طالب الحامل (هـ) ساحب الكيميال (ل) بقيمة الكيميال فرفض ذلك فعندئذ رفع عليه الدعوى كما ترى أعلاه بعد أن سحب له انذار عدم الأداء في اليوم التالي ليوم الاستحقاق ، واخبر المظهر (م) باخبار عدم الاداء في اليوم التالي للانذار .

اعترف المدعى عليه - الساحب (ل) بأنه سحب الكيميال المبرز لامر المسحوب اليه (م) ناقصا فيه أحد شروطه الالزامية وهو (تاريخ التحرير) كما اتفق هو معه ابتداء على ذلك ، غير ان المسحوب له اكمل نقص الكيميال المذكور بتدوينه الشرط الالزامي القانوني الناقص [ تاريخ التحرير ] خلافا لما ورد في الاتفاق . وقد أجاب المدعى عليه بالنفي عندما سألته المحكمة عن تملك الحامل - المدعى (هـ) للكيميال بسوء نية . ولهذا قررت المحكمة الحكم على المدعى عليه بقيمة الكيميال والفائدة القانونية من تاريخ اقامة الدعوى وفقا لاحكام المادة (٣٩٦) وبدلالة المادة (٤٦٦) من القانون التجاري .

## قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « لا يجوز اكمال نقائص سند الكميال بالبينات الاخرى القانونية »

رقم القرار : ٣٣١/ح/١٩٥٥

تاريخ القرار : ٢٤/٣/١٩٥٥

الميزة - (ش) اخوان المحدودة

الميز عليه - (م)

ادعت (ش) اخوان المحدودة لدى محكمة بداءة بغداد بان لها بذمة المدعى عليه (م) مبلغا قدره - ١٥٠ ديناراً - بموجب كميالة مستحقة الاداء ولامتاعه عن الدفع فقد طلبت جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المذكور وبفائدته القانونية اعتبارا من قيد الدعوى لحين التأدية وتحمله المصاريف وتصدق الحجز الاحتياطي الواقع .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٣٠/١/١٩٥٥ وبعدد ١٠٠٩/١٠٥٤ حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى وتحمله المصاريف حيث دفع المدعى عليه بمرور الزمان بالنسبة لتأريخ الكميالة وتتحقق مرور الزمان المذكور فعلا .

ولعدم قاعة المدعية بهذا الحكم المبلغ الى وكيلها في ٢٠/٢/١٩٥٥ طلبت تدقيقه تميزا ونقضه وسجل تمييزها بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥ .

القرار - لدى التدقيق والمداولة ظهر ان محكمة بداءة بغداد بتاريخ ٣٠/١/١٩٥٥ بالاضابة المرقمة ١٠٠٩/١٩٥٤ أصدرت قرارا يقضى برد دعوى الميزة لعل مرور الزمان فيها دون ان تلاحظ ان مستند الدعوى الورقة التي سميت بكميال خالية من محل تنظيمها أي ناقصة شرط من شروطها وان الكميال اذا خلت من محل تنظيمها تعتبر سندا عاديا وتخضع لمرور الزمان العادي وهو خمسة عشر سنة لا التجاري ، وان اعتبار المحكمة الورقة الموضوعة البحث سند كميال بحجة ان الميزة سميتها كميالة فهذه التسمية لا تجعل منها كذلك - كميالة - لان الكميال ورقة شكلية تستمد

قوتها من الشكل الذي نص عليه القانون وقد عدت المادة ٤٦٤ من قانون  
التجارة الشروط الالزامية الشكلية الواجب توفرها في سند الكميال ومنها  
محل التنظيم وان المادة ٤٦٥ منه اعتبرت فقدان أحد الشروط الالزامية  
يخرجها من هذه الصفة أي لا تعتبر كميالة ولا يجوز اكمال النقص  
الشكلي لسند الكميال التحريري بينة شخصية لهذا قرر نقض الحكم المميز  
واعادة أوراق الدعوى لمحكمة بداءة بغداد لملاحظة ما تقدم بيانه على ان  
تبقى رسوم هذا التمييز تابعة للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق \*

## الكتاب الثاني

الشيك - الصك - الجك

## الفصل الاول

### تنظيم الشيك وشكله

#### الشيك

اداة تمكن الساحب من التصرف في المبالغ الموجودة لحسابه لدى المسحوب عليه - مصرف عادة - وانه أمر مكتوب وفقا لأوضاع حددها القانون التجاري يطلب به الساحب من المسحوب عليه ان يدفع بمقتضاه وبمجرد الاطلاع عليه مبلغا معينا من النقود لأمر شخص معين أو لحامله وبمجرد الاطلاع عليه مبلغا معينا من النقود لأمر شخص معين أو لحامله واليك صورته :

رقم ٩٩٩٩	مصرف الرافدين
	بغداد ١٩٧/٢/٢
ادفعوا بموجب هذا الشيك لأمر السيد ٠٠٠٠٠٠٠٠ أو لحامله	
مبلغ فقط مائة دينار لا غيرها .	
	فلس/دينار
	- ١٠٠
توقيع الساحب	

ان المبالغ المقيدة لحساب الساحب في المصرف يسميها القانون التجاري مقابل الوفاء ويسميها عرف المصارف الرصيد :لدائن • وقد يوجد في الشيك ثلاثة أشخاص الساحب ، المسحوب عليه ، المستفيد •

#### انشاء الشيك

يستمد الشيك وجوده القانوني من توافر بيانات معينة قررها القانون التجاري ويجب ان تصاغ في محرر كتابي وهو الشيك • اذن يتطلب الشيك لصحته من الناحية القانونية نوعين من الشروط :

- أ - شروط شكلية معينة •
- ب - شروط موضوعية يضاف اليها مقابل الوفاء •

## أ - الشروط الشكلية

لا يصح الجك شكلا الا اذا توفر فيه أمران : ثبوته في محرر كتابي ،  
وان يحوى هذا المحرر بيانات الزامية معينة .

### أولا - ضرورة المحرر الكتابي :

يجب ان يكون الجك محررا مكتوبا كافيًا بذاته لتحديد ما يرتبه  
من حقوق للحامل وما يفرضه من التزامات على المدينين . وتعتبر الكتابة  
ركنا واجبا لقيامه كشك قانونا ولا يشترط ان يكتب بخط الساحب وانما  
يكفى بان يضع الساحب توقيع نفسه سواء بأعضائه أو ختمه أو بصمة  
أبهامه . ويعتبر الجك لا قيمة له بدون التوقيع عليه .

### ثانيا - البيانات الازامية :

نصت المادة ٤٦٨ على هذه البيانات التي يجب ان يتضمنها الجك وهي  
الآتية :

#### أولا - كلمة جك في متن المحرر

ان يكتب في متن المحرر باللمعة العربية كلمة جك فلو كتبت هذه  
الكلمة في محل آخر من المحرر فانه لا يعتبر جكا وصورة ذلك ( ادفعوا  
بموجب هذا الجك ) أو تكتب هذه الكلمة بما يقوم مقامها اذا كان الجك  
محررا بلغة أجنبية وان ترد في متن المحرر .

#### ثانيا - امر مطلق غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين من النقود

يجب ان يتضمن الجك أمرا من الساحب الى المسحوب عليه بدفع  
مبلغ معين من النقود ، ويلزم ان يكون الأمر بسيطا غير موصوف بشرط ،  
فاذا علق الساحب الدفع على تحقق شرط معين خرج المحرر من عداد  
الجكات . وينبغي ان يكون الأمر بالدفع واجب التنفيذ بمجرد تقديم  
الجك لاطلاع المسحوب عليه . فاذا حدد للجك تاريخ الاداء فلا يعتبر  
جكا ولهذا لا يذكر في الجك الا تاريخ التحرير وحده ، ولو تضمن  
تاريخين أحدهما للتحرير والآخر للأداء فقد صفته كجك .

ويعبر عادة عن أمر الدفع بلفظ واحد 'سهل به صيغة الجك فيقال  
( ادفعوا ) .

إذا ورد أمر الدفع على غير النقود كتسليم بضاعة أو أداء عمل ، فلا  
يعتبر مثل هذا الجك ، جكا لان أمر الدفع الذي يتضمنه للجك لا يرد  
إلا على مبلغ معين من النقود .

يجوز ان يكتب مبلغ الجك بالأرقام ووحدها أو بالحروف ووحدها ،  
ولكن جرى العمل على كتابة المبلغ مرتين احدهما بالأرقام في أسفل الجك  
أو أعلاه والاخرى بالحروف في متته .

لا يجوز اشتراط الفائدة في الجك لان القانون في المادة ٤٧٤ منع ذلك  
ولو اشترطت فالجك صحيح وتبطل الفائدة .

#### ثالثا - اسم المسحوب عليه - المخاطب

الجك محسّر ثلاثي الأطراف ، ولذلك يجب ان يتضمن اسم  
المسحوب عليه - في الغالب مصرف - ويتعين تعيينا كافيا لكي يصدر اليه  
الأمر بدفع قيمة الجك من رصيد الساحب مادة ٤٧٠ .

لم يجوز القانون سحب الجك على ذات الساحب الا اذا كان الساحب  
واقعا بين مؤسستين مملوكتين لذات الساحب ، والسبب في ذلك ان الجك  
يفترض وجود المسحوب عليه كشخص مستقل عن كل من الساحب  
والمستفيد وان هذا الافتراض يستتبع عدم امكان سحب الجك على الساحب  
نفسه .

#### رابعا - ذكر محل الأداء

يشترط تعيين محل الأداء في الشيك ولو المفروض ان محل أدائه  
دائما هو محل المسحوب عليه ، وعدم ذكر محل معين للأداء في الجك  
لا يبطله حيث اعتبر القانون في المادة ٤٦٩ / ١ ان محل أدائه هو المحل  
المذكور بجانب اسم المسحوب عليه . وإذا كانت عدة محلات المذكورة  
بجانب اسم المسحوب عليه ، فيدفع الجك في أول محل منها .



وإذا أغفل الساحب ذكر محل الاداء ومحل المسحوب عليه معا ،  
فيدفع الجك في المحل الموجود فيه أعمال المسحوب عليه .

#### خامسا - ذكر تاريخ الجك ومحل تنظيمه

ان محل التنظيم - مكان التحرير - يجب ان يدون قبل تدوين التاريخ  
فيذكر مثلا ( بغداد في ٨ شباط ) وتدون محل التنظيم اهميته في الشيك  
لان ميعاد تقديم الجك للوفاء يتوقف على هذا المحل ، وان ذكره ضروري  
لتحديد القانون الواجب التطبيق على شكل الجك وشروط صحته اذا كان  
دوليا . واذا لم يدون في الجك محل التنظيم فلا يفقد الجك صفته كجك  
بل يعتبر المحل المحرز بجانب اسم الساحب ، محلا لتحريره مادة ٤٦٩/٢ .  
ولكن اذا لم يذكر محل التحرير ولا محل الساحب فيطل الجك ويعتبر  
سندا عاديا .

ان ذكر تاريخ الجك له اهميته في حساب ميعاد تقديمه للأداء مادة  
٤٨٤ والقيام بالاحتجاج لعدم الاداء مادة ٤٩٣ ومعرفة أهلية الساحب  
للالترام .

#### سادسا - توقيع الساحب

يجب ان يحمل الجك توقيع الساحب حتى يثبت صدوره وحتى  
يستطيع المسحوب عليه الاستجابة الى الأمر بالدفع الموجه اليه . ويجوز  
ان يسحب الجك لامر الساحب نفسه مادة ٤٧٣/١ ، ويقوم الساحب هنا  
مقام المستفيد فيقال ( ادفعوا بموجب هذا الجك لامري ) . ويجوز  
للساحب اذا وصل اليه الجك بطريق التظهير ، ان يظهره من جديد فيكون  
الساحب في هذه الحالة ساجيا وحاملا ومظهرا مادة ٣٩٧ .

يجوز ان يصدر الجك من وكيل عن الساحب . فاذا وقّع الوكيل  
على الجك بدون تفويض أو جاوز حدود التفويض ، ألزم هو شخصيا  
بموجب الجك طبقا للمادة ٣٩٤ بدلالة المادة ٤٧٨ .

اجازت المادة ٤٧٣ سحب جك لحساب شخص آخر ويكون الموقع

وكيلا دون ان يذكر اسم موكله وهو الأمر بالسحب ، وينبغي على الأمر بالسحب ان يخطر المسحوب عليه بهذا السحب والا امتنع عن دفع قيمة الجك . وقد جرى العمل بان يكتب اسم الأمر بالسحب بالحروف الأولى من اسمه في احدى أركان الجك لكي يعلم المسحوب عليه بان الجك مسحوب لحسابه .

#### المستفيد :

لم يرد ذكر المستفيد - المتفجع في البيانات الألزامية للجك ضمن ما ذكرته المادة ٤٦٨ - خلافا لما ذكرته المادة ٤٦٤ ضمن البيانات الالزامية لسند الكمبيال .

اجازت المادة ٤٧٢ انشاء الجك أي سحبه حسب احدى الحالات الآتية :

- ١ - للأمر ، ويسحب بذكر اسم شخص معين بعد عبارة لأمر . وصورته ( ادفعوا . . . لأمر أحمد ) أو يسحب بذكر اسم شخص معين بدون عبارة لأمر وصورته ( ادفعوا . . . الى أحمد ) ومثل هذا الجك يقبل التداول بطريق التظهير .
- ٢ - أسمى ، ويسحب بذكر اسم شخص معين ومكتوب فيه بدون امر وصورته ( ادفعوا . . . الى أحمد دون أمره ) .
- ٣ - لحامله ، ان سحب الجك بموجب أحد الصور الثلاثة الآتية :-
  - أ - اذا سحب دون ان يذكر فيه اسم المستفيد فيقال ( ادفعوا . . . لحامله ) .
  - ب - اذا سحب لصالحه شخص معين ونص فيه على لفظ أو لحامله كأن يقال ( ادفعوا . . . للسيد أحمد أو لحامله ) .
  - ج - اذا سحب دون ان يذكر فيه اسم المستفيد - المسحوب له - ودون ان يذكر فيه انه لحامل . وانما ترك مكان المستفيد على باض .

## جزء الإخلال بالبيانات الأثرية :

ان الجك الذي يعبه عيب شكلي ناشئ من تخلف أحد البيانات الأثرية التي اشترط القانون توافرها في المادة ٤٦٨ لا يعتبر جكا . غير ان القانون قد اعتبر في المادة ٤٦٩ نقص الجك لاحد بيانين وهي المتعلقة بمحل الاداء ومحل التحرير لا يفقد صفته كجك أي انه جك صحيح . وعليه فقد اعتبر القانون هذين البيانين ليست من البيانات الأثرية على خلاف البيانات الأثرية الأخرى المنوه عنها في المادة ٤٦٨ عند تخلف احداها - وهي كلمة جك في متن المحرر ، اداء مبلغ معين ، توقيع الشيك ، ذكر تاريخ الجك ، ذكر المسحوب عليه ، محل الاداء ومحل التحرير سوية - يؤدي الى بطلان الجك كورقة تجارية ولكنه قد يعتبر سنداً عادياً يخضع للقواعد العامة في القانون المدني اذا تضمن العناصر اللازمة للمدونية وهي الدائن والمدين ومحل الالتزام - المبلغ المعين - .

فاذا خلا الجك من محل الأداء يعتبر المحل المدون بجانب اسم المخاطب ، محلاً للأداء . واذا كانت عدة محلات مدونة بجانب اسم المخاطب ، يعتبر المحل الاول ، محلاً للأداء ، واذا خلا الجك من ذكر محل الأداء ومحل المخاطب مما ، فيعتبر محل أداء الجك هو مركز أعمال المخاطب .

اما اذا خلا الجك من ذكر محل تنظيمه ولكن دون فيه محل الساحب فيعتبر هذا المحل ، محلاً لتنظيم الجك . واذا لم يذكر محل التنظيم ولا محل الساحب مما فيطل الجك ويعتبر سنداً عادياً يخضع للقواعد العامة في القانون المدني .

لقد نصت المادة ٤٧٦ الى المادة ٣٩٦ المتعلقة بحكم اكمال البيانات الناقصة بعد سحب البوليصه وتطبيقها على الجك ، فاذا كان الجك ناقصاً عند تنظيمه ثم اكمله المستفيد بعد ذلك خلافاً لما هو متفق عليه مع الساحب ، فليس للمستفيد الرجوع على الساحب اذا لم يقبل المسحوب عليه الجك .

ولكن لو ظهر المستفيد الجك الى حامل جديد فلا يجوز للساحب  
الأحتجاج بعدم مراعاة هذا الاتفاق ضد الحامل الا اذا كان قد حصل على  
الجك بسوء نية أو ارتكب عند الحصول عليه خطأ جسيماً .

ان الجك الذي يقصه أحد البيانات الالزامية والتي استوجب القانون  
ذكرها فيه ، لا يعتبر جكاً او يبطل كسند تجاري وقد يعتبر سندا عاديا اذا  
توفرت فيه الشروط الواجب توافرها في السندات العادية وهي الدائن  
والمدين ومحل الالتزام ( المبلغ ) . ان تجول الورقة التجارية الى سند  
عادي هو تطبيق لنظرية تحول التصرفات القانونية التي نص عليها القانون  
المدني في المادة ١٤٠ . منه . أنظر نص المادة في اللاحقة الرابعة .

فالجك الخالي من توقيع الساحب مثلا يفقد كل قيمة قانونية ولا  
يصلح ان يكون سندا عاديا . ومع ذلك فمثل هذا الجك اذا كتب بخط  
الساحب فانه يصلح ان يكون مبدأ نبوت بالكتابة يجوز اكماله بالبنية  
أو القرائن .

والجك غير المتضمن مبلغا معينا في متنه فانه يفقد كل قيمة قانونية  
ولا يعني شيئا لانعدام محله .

#### البيانات الاختيارية :

أعطى القانون التجاري الحق للمتعاملين بالجك ان يضيفوا ما يرغبون  
من بيانات وشروط على الشيك ما دامت لا تعارض مع القواعد العامة  
المنظمة للجك أو مع النظام العام . ولقد نص القانون على كثير من هذه  
البيانات الاختيارية كشرط المحل المختار وشرط الاخطار وذكر اسم العميل  
ورقم حسابه ، وشرط الضمان الأحتياطي وشرط عدم الضمان ، وشرط  
الرجوع بلا مصاريف .

#### ١. شرط المحل المختار

نصت المادة ٤٧٥ وتقتضى بأن يضع الساحب هذا الشرط وليس  
المسحوب عليه ، وان يعين هذا الساحب اسم صاحب المحل المختار بتدوينه

في مدين الجك (ادفعوا في موطن الصير في فلان . . . .) فاذا عين أداء الجك في موطن - محل سكني - شخص ثالث على ان يكون صير في سواء آكان هذا الشخص الثالث مقيما في محل سكني المسحوب عليه أو في محل آخر فيجب ان يكون الشخص الثالث المذكور الذي عين مجله ، محلا مختارا .  
للأداء .

ويجب على حامل الجك أن يقدمه للأداء في المحل المختار ، فاذا امتنع صاحب المحل المختار عن تأدية الجك فما على الحامل الا ان يسحب احتياج عدم الأداء - پروستو - الى صاحب المحل المختار في المحل المختار وان يخبر الساحب بأخبار عدم الإداء في اليوم التالي ليوم سحب البروستو ومن ثم إقامة الدعوى على ساحب الجك ولا يجوز له مخاطبة صاحب المحل المختار لانه لا يلتزم تجاهه بشيء ما ، وانما يجوز بعدئذ للساحب الذي عين المحل المختار الرجوع عليه بالتعويض بسبب هذا الأمتناع .

## ٢ - شرط الاخطار

يتم هذا الشرط باتفاق من الساحب والمسحوب عليه . ومضمونه انه لا تدفع قيمة الشيك للحامل بمجرد تقديمه للمسحوب عليه بل تدفع قيمته متى يتلقى المسحوب عليه - المصرف - اخطارا بالتأدية من الساحب .

## ٣ - ذكر اسم العميل ورقم حسابه

من الشائع لدى المصارف على ان يكتب رقم حساب العميل ، أو يكتب اسمه ورقم حسابه على كل جك في دفتر الحكايت الذي يسلم لكل عميل وذلك تسهيلا للمسحوب عليه الذي يقدم اليه الجك لاجراء عملية صرفه .

## ٤ - شروط الضمان الاحتياطي

نص القانون في المادة ٤٨٢ على تطبيق أحكام الضمان الواردة في المواد ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ المتعلقة بالبولصة على الجك .  
فالضمان الاحتياطي كما عرفناه عبارة عن كفالة تجارية تستهدف إضافة

ملتزم جديد يسمى ضامنا احتياطيا أو يسمى كفيلا خارجيا يكفل قيمة الجك للحامل على وجه التضامن مع من ضمنه وهو المكفول .

وقد يكون الكفيل أحد الملتزمين في الجك كالساحب والمظهر والمسحوب عليه مادة ٢/٤١٦ وقد يكون شخصا أجنبيا عن الجك يقدمه أحد الملتزمين في الجك كالساحب والمظهر والمسحوب عليه .

ويكون الضمان - الكفالة - محررا بلفظ (أقال) أو (كفيل بالأداء) أو (ضامن احتياطي) على نفس الجك أو على ورقة ملصقة به وموقعا عليه من قبله ، ويشترط ان يكون على وجه الجك لكي لا يختلط بالتظهير . كما يجب ان يذكر اسم الشخص الذي حصل الضمان لصالحه ، فان لم يذكر فيعتبر الضمان الاحتياطي لمصلحة الساحب ، فاذا أدى قيمة الجك فلا رجوع له الا على الساحب وحده مادة ٤/٤١٧ .

إذا أدى الضامن الاحتياطي قيمة الجك فلا يحق له الرجوع الا على من ضمنه - كفله - وعلى من يضمن هذا المضمون وهم الملتزمون السابقون عليه .

فلو ضمن - كفله - الضامن الاحتياطي ، الساحب كان مسؤولا عن الاداء تجاه الحامل وجميع الملتزمين في الجك . وإذا ضمن أحد المظهرين ، كان مسؤولا تجاه الحامل وجميع المظهرين اللاحقين للمظهر المضمون . يجوز للحامل مطالبة الضامن مباشرة بقيمة الجك دون ان يطلب الضامن من الحامل استحصا لقيمة الجك من المضمون .

يظل التزام الضامن الاحتياطي صحيحا ولو كان التزام المضمون باطلا الا اذا كان البطلان بسبب عيب في شكل الجك يفقده صفته كجك عملا بأحكام المادة ٢/٤١٨ ، ويترتب على ذلك بطلان ضمان الضامن الاحتياطي . يجوز للضامن الاحتياطي - كفيل الاداء - ان يلتزم بضمان وفاء قيمة الجك كله أو بعضه عن أحد الملتزمين في الجك كالساحب أو أحد المظهرين ، فاذا أدى غله ان يستوفي من المضمون بما أدى مادة ١/٤١٦ .

## ب - الشروط الموضوعية

لما كان الشيك بوصفه تصرفاً قانونياً من نوع خاص ، فإنه يستلزم لصحته من الناحية الموضوعية شرطين :

- ١ - رضا المسحوب عليه - المصرف - سلفاً بدفع قيمة الجك .
- ٢ - وان يكون لدى المسحوب عليه مقابل الوفاء .

أما الشروط الموضوعية الأخرى فهي الشروط الموضوعية العامة اللازمة لصحة التصرفات القانونية كأهلية الساحب للأشتغال بالتجارة ، والسبب الحقيقي المشروع ، وسلامة إرادة الساحب من عيوب الرضاء ، والمحل الممكن الجائز .

لقد وضحنا هذه الشروط في موضوع سند الكميال من صحيفة ٢٤ - ٢٦ ولا نرى محلاً لتكرارها .

### ١ - رضا المسحوب عليه

يستوجب سحب الجك حصول رضا المسحوب عليه مقدماً ، وهذا لا يتم إلا باتفاق صريح أو ضمني حصل بين الساحب والمسحوب عليه سلفاً بأن يكون للساحب الحق في استرداد رصيده المودع عند المسحوب عليه عن طريق سحب جكوك عليه . والمادة ٤٧٠ نصت على ذلك .

### ٢ - مقابل الوفاء أو الرصيد الدائن

نصت المادة ٤٧٠ على أن يكون للساحب لدى المسحوب عليه مقابل الأداء في الجك كما نصت في فقرتها الثانية بأنه لا يترتب عند عدم وجود مقابل الأداء عدم شرعية الجك أي صحته كجك . كما أن امتناع المسحوب عليه عن الأداء لا يؤثر على شرعية الجك وإنما للحامل أن يرجع على الساحب والمدينين الآخرين طبقاً للمادة ٤٩٢ .

فمقابل الأداء هو الدين النقدي الذي للساحب عند المسحوب عليه والذي يستخدمه الأخير لأداء قيمة الجك للحامل . لذلك لا يجوز أن يكون مقابل الأداء بضائع أو أوراق ذات قيمة .

لم يتناول القانون التجاري كما لاحظت في المادة ٤٧٠ تحديد الوقت الذي يجب أن يوجد فيه مقابل الأداء لدى المسحوب عليه . كما تم تناول أيضا مسألة اصدار جك ليس له مقابل اداء أو كان أقل من قيمة الجك أو سحب كل المقابل أو بعضه .

لقد تلافى المشرع هذا النقص في التشريع الذي حمى صاحب الجك من العقوبة وقتا طويلا . وذلك عندما اصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ الملغى بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ الذي عالج بمادته ٤٥٩ المسائل آنفة الذكر وأوجب أن يستوفى مقابل الأداء في الجك الشروط الآتية :-  
أولا - يجب ان يكون مقابل الأداء موجودا لدى المسحوب عليه قبل اصدار الجك من قبل الساحب . ولكن من الناحية العملية يعتبر وجود مقابل الأداء عند تقديم الجك للأداء صحيحا .

ثانيا - لا يكفي ان يكون مقابل الأداء موجودا عند سحب الجك ، بل يجب ان يكون مقابل الأداء قابلا للتصرف فيه بموجب الجك . فإذا كان مقابل الاداء معلقا على شرط واقف اعتبر غير موجود . كما اذا كان المقابل لوفاء صكوكا مودعة لدى المسحوب عليه فانها لا تعتبر مقابل أداء ولو كانت قيمتها أكثر من مبلغ الجك .

ثالثا - يجب ان يكون مقابل الأداء مبلغا معينا من النقود ، لان الجك أداة أداء ويقوم مقام النقود ويكون واجب الأداء لدى الاطلاع عليه . وعليه لو تسلّم المسحوب عليه أوراقا تجارية أو بضائع لتحصيل قيمتها فلا يعتبر مقابل الأداء موجودا الا من وقت تحصيل قيمتها وأما قبل ذلك فيكون الجك بدون مقابل الأداء .

رابعا - يجب ان يكون مقابل الأداء كافيا لدفع مبلغ الجك للحامل ، فإذا لم يف فإن الساحب يتعرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥٩ من قانون العقوبات .



جريمة اصدار شيك بدون مقابل وفاء كاف - بدون رصيد كاف -  
نص المشرع على جريمة اصدار جك بدون رصيد كاف في المادة ٤٥٩  
من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وهي تعاقب بالحبس وبغرامة  
لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين لمن يصدر شيكا  
لا يقابله وقت اصداره - انشائه - مقابل وفاء كاف قائم وقابل للتصرف فيه  
أو استرد بعد اصدار الشيك كل أو بعض المقابل بحيث لا يفي ما تبقى  
منه بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع أو تعمد تحرير الشيك أو  
توقيعه بصورة تمنع من صرفه .

كما يعاقب بنفس العقوبة من ظهر شيكا لغيره أو سلمه شيكا مستحق  
الأداء لحامله وهو يعلم ان ليس للشيك مقابل وفاء بكل مبلغه .

يتبين من الأحكام التي وردت في المادة ٤٥٩ انها تتطلب لقيام الجريمة  
توافر الاركان الآتية :

١ - اصدار جك .

٢ - عدم وجود مقابل اداء .

٣ - القصد الجنائي .

ويثبت الاختصاص بتوقيع العقوبة للمحكمة التي وقعت في دائرة  
اختصاصها جريمة اصدار الجك بدون رصيد ولا تمضي المحكمة بالأداة  
الا اذا توفرت الأركان الثلاثة للجريمة :-

#### الركن الاول - اصدار جك

هو ان يصدر الساحب جكا بدون رصيد سواء كان لأسم المستفيد  
أو لأمره أو للحامل ، ويسلمه للمستفيد على النموذج المطبوع الذي توزعه  
البنوك على عملائها . اذ يبدأ من هذه اللحظة وضع الجك في التداول .  
فاذا أصدر الساحب جكا لأمره ثم ظهره تظهيراً ناقلاً للملكية لأمر  
شخص آخر فان ذلك يعتبر بمثابة اصدار للجك وعندئذ يتعرض هذا  
الساحب للعقوبة في حالة عدم وجود مقابل أداء . الا انه لا يعتبر التظهير

الحاصل من الاستفادة أو الحامل بمثابة اصدار للجبك فلا تسرى عليه العقوبة اذا كان لا يعلم وقت التظهير بأن الجبك ليس له رصيد لدى المسحوب عليه لان الجريمة خاصة بالساحب الذي يصدر الجبك بدون رصيد ، ولا يصح اشراك المظهير في هذه الجريمة لان الجريمة تمت واتتهت باصدار الجبك وهو عمل سابق على التظهير .

كذلك اذا تعمد الساحب ان يصدر جبكا بدون رصيد ولو كان معينا أي تنقصه احدى البيانات الألزامية فان العقوبة تسرى عليه .

### الركن الثاني - عدم وجود مقابل اداء كاف

لقد عدت المادة آفة الذكر الاحوال التي لا يستطيع الحامل الحصول على قيمة الجبك من المسحوب عليه . والاحوال التي تتحقق فيها الجريمة هي ما يلي :

أولا - عدم كفاية الرصيد : قد يوجد مقابل الاداء عند اصدار الجبك لكنه لا يكفي بايفاء قيمة الجبك ، فيعتبر الرصيد الناقص في حكم الرصيد المتعدم فيعاقب الساحب مهما كان نقص الرصيد .

ثانيا - امتناع صرف قيمة الجبك ليعيب فيه : قد يوجد مقابل الأداء عند الأصدار ويبقى الى وقت تقديم الجبك للأداء لكنه لا يصرفه المسحوب عليه ليعيب فيه . لذلك قرر المشرع توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥٩ عقوبات على الساحب .

ثالثا - اصدار الساحب امرا للمسحوب عليه بعدم صرف الجبك : قد يوجد مقابل الأداء عند اصدار الجبك ويظل باقيا الى وقت تقديم الجبك للأداء ، لكن الساحب يأمر المسحوب عليه بعدم صرف الجبك للحامل . لذلك قرر المشرع توقيع العقوبة الواردة في المادة ٤٥٩ عقوبات على الساحب .

رابعا - استرداد المقابل أو بعضه بحيث لا يفي الباقي منه بقيمة الجبك : وقد يوجد مقابل الاداء عند الأصدار ولكن الساحب يسترد المقابل أو بعضه في الفترة القائمة بين تاريخ اصدار الجبك وتاريخ تقديمه

للمسحوب عليه للأداء بحيث يصبح الباقي من المقابل غير كاف للوفاء بقيمة الجك • فالساحب الذي استرد كل المقابل أو بعضه يتعرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥٩ • كما لا يسقط حق الرجوع للحامل على الساحب الذي استرد مقابل الأداء كله أو بعضه ولو أهمل هذا الحامل تقديم الجك في المواعيد التي نص عليها القانون التجاري •

### الركن الثالث - القصد الجنائي

يقوم هذا الركن في حالة اصدار الساحب للجك وهو عالم بعدم وجود مقابل أداء كاف • وفي حالة اصدار جكا معيبا بتعمد بصورة تمنع من صرف قيمته • أو في حالة استرجاعه مقابل الأداء أو بعضه من المسحوب عليه بحيث يعلم بان ما بقي من رصيده غير كاف لسداد الجك •

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك لا يحتوي على تاريخ التنظيم »

السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (س) رقم مخزن ... شارع ...

المدعى عليه : (ص) رقم مخزن ... شارع ...

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه شيكا رقم ... تاريخ ... لأمرى بمبلغ (٨٠٠) دينارا على مصرف ... وقد امتنع عن صرفه ، ورغم المطالبة والأستحقاق بتأديته فانه رفض ذلك •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ... والمؤرخ في ...

المطالب : أطلب تبليغ المدعى عليه بصورة هذه الدعوى وجلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية من تاريخ الأستحقاق والمصاريف الأخرى للدعوى •

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة خمسين فلسا

الأيضاح : راجع المدعى - المسحوب له (س) المصرف ... لتأدية الشيك  
المسحوب لأمره من قبل منظمه - الساحب (ص) ضمن المدة القانونية  
( عشرة أيام من اليوم التالي لتأريخ تنظيم الشيك ) فامتنع عن صرفه . أثبت  
المدعى امتناع المصرف بسحب پروتستو - انذار - عدم الأداء في اليوم  
التالي لتقديم الشيك . وحينئذ بادر الى رفع الدعوى على الساحب ضمن  
المدة القانونية - أي قبل مضي ستة أشهر من مضي مدة التقديم - يطالبه  
بقيمة الشيك وفائدته من تأريخ الأستحقاق ومصاريف الأنذار والمصاريف  
الأخرى .

اعترف المدعى عليه (ص) بسحبه للشيك ، ودفع برد الدعوى عنه  
بسبب تخلف تأريخ التنظيم على الشيك وهو من الشروط الشكلية الالزامية  
التي يتطلبها القانون التجاري ، لذا فإنه يفقد صفته كشيك ويصبح  
سندا عاديا .

أجاب المدعى المسحوب له (س) ولو انه تخلف تأريخ التنظيم في  
الشيك وأصبح سندا عاديا ، فإن المدعى عليه ملزم بتأدية قيمته قانونا ،  
لذلك كرر طلبه بما ادعاه في عريضة دعواه .

بعد أن استمعت المحكمة لأقوال الطرفين المتخاصمين ، دقت الشيك  
فوجدته خاليا من تأريخ التنظيم وهذا يفقده صفته كشيك ويجعله سندا  
عاديا يلزم بقيمته المدعى عليه . ولهذا أصدرت قرارها بالزام المدعى عليه  
ببدل الشيك البالغ (٨٠٠) دينار وفائدة قدرها ٥٪ من تأريخ اقامة الدعوى  
لحين التأدية وكافة مصاريف الدعوى .

٢ - « صيغة دعوى شك يحمل تاريخين مختلفين »

السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (هـ) ...

المدعى عليه : (ل) ...

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (١٤٠٠) دينارا بموجب

الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠ المسحوب لأمرى على مصرف ٠٠٠  
وإنه امتنع عن دفع قيمته • ورغم المطالبة فإن المدعى عليه تمتع عن  
تأدية قيمته •

الأسباب التبتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠  
المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة هذه الدعوى ودعوته للمحاكمة  
والحكم عليه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية من تأريخ الأستحقاق وكافة  
مصاريف الدعوى •

احضر بيوم / / ١٩٧

توقيع المدعى / /  
المدعى (هـ)

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة خمسين فلسا  
الأيضاح : سحب (ل) شيكا لأمر المسحوب له (هـ) الذي قدمه الى  
مصرف ٠٠٠ ضمن المدة القانونية للتقديم طالبا منه دفع قيمته ، فرفضه  
وسجل بيان رفضه وتأريخ التقديم على ذات الشيك وفقا للمادة ٤٩٢/٢  
تجاري وفي اليوم التالي للتقديم اخبر المدعى بأخبار عدم الأداء صاحب  
الشيك (ل) • رجع المدعى عن طريق اقامة الدعوى على المدعى عليه بمبلغ  
الشيك وفائدته القانونية والمصاريف •

أجاب المدعى عليه (ل) بأن الشيك المبرز قد مضى عليه مدة التقادم  
وهي ستة أشهر منذ انقضاء مدة التقديم - وهي عشرة أيام من اليوم  
التالي لتأريخ تنظيم الشيك - والقانون التجاري يمنع سماع الدعوى بهذه  
الحالة ، لهذا طلب رد الدعوى • أجاب المدعى (هـ) ان الشيك المسحوب  
لأمره لم يمض على تحريره مدة مرور الزمان لأنه يتضمن تأريخين أحدهما  
بجانب محل التنظيم لم يمض عليه مدة التقادم وهي «سنة أشهر» والآخر  
بجانب توقيع الساحب - المدعى عليه - وقد مضى عليه ميعاد الستة أشهر • ففي  
هذه الحالة يعتد بالتأريخ الذي بجانب محل التنظيم وهو من الشروط  
للإلزامية الشكلية القانونية التي يشترطها القانون التجاري في المادة ٤٦٨

والتي يجب أن يتضمنها الشيك • وقد كرر طلبه بعريضة الدعوى •  
قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به بموجب الشيك وفقا  
للمادة ٤٦٨ تجاري والفائدة القانونية من تأريخ الاستحقاق لحين التأدية  
وفقا للمادة ٤٩٦ تجاري مع تحميلة كافة مصاريف الدعوى •

٣ - « صيغة دعوى شيك لا يحمل محل التنظيم »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (س) يسكن رقم دار .../... محلة ...

المدعى عليه : (ص) يسكن رقم دار .../... محلة ...

جهة الدعوى : ترتب لي مبلغ قدره (٤٩٥) دينارا بذمة المدعى عليه بموجب  
شيك رقم ... تأريخ ... ولامتناعه عن دفعه رغم المطالبة والاستحقاق ،  
اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية من تأريخ  
الاستحقاق وكافة مصاريف الدعوى • وارجو تبيغته بصورة الدعوى  
ومستسكها •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ... والمؤرخ في ...

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : راجع المدعى وهو المسحوب له الشيك - المستفيد - (س)  
ضمن مدة التقديم مصرف ... لصرف الشيك المسحوب له من الساحب  
(ص) وهو المدعى عليه فرفض صرفه ولم يسجل رفضه وتأريخ تقديم  
الشيك (البيان) على ذات الشيك • لهذا ثبتت الحامل وهو المدعى مسألة  
تقديم الشيك للمصرف وعدم دفعه قيمة الشيك ، بسحب ائذار عدم الأداء  
قبل انقضاء مدة التقديم للمسحوب عليه - المصرف - وفقا للمادة  
١/٤٩٣ تجاري ثم أخبر الساحب (ص) باخبار عدم اداء الشيك من قبل

المصرف في اليوم التالي ليوم سحب الأنداز مادة ٤٩٤ تجاري .  
 سمعت المحكمة دفع الطرفین ودقت الشيك المبرز فوجدته خاليا من  
 محل التحرير وهذا لا يفقده صفته كشيك الا اذا كان خاليا أيضا من المحل  
 المحرر بجانب اسم الساحب وقد وجدته محررا ، فيعتبر محلا لتحريره .  
 فلهذا أصدرت قرارها وفقا للمادة ٤٦٩ من القانون التجاري بالتزام المدعى  
 عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (٤٩٥) دينارا وفائدته القانونية من تاريخ  
 الأستحقاق وهو يوم تقديم الشيك لحين التأدية مع تحميله مصاريف  
 الأنداز والأخبار والرسوم .

٤ - « صيغة دعوى شيك انكر الساحب توقيع ختمه عليه »  
 السيد حاكم بداءة . . . المحترم

المدعى : (س) . . .

المدعى عليه : (ص) . . .

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه شيكا رقم . . . تاريخ . . . لأمرى بمبلغ  
 (٨٨٨) دينارا ورغم المطالبة والأستحقاق فانه ممتنع عن دفعه . لذلك اطلب  
 جلبه للمحاكمة والزامه بالمبلغ المدعى به مع تحميله مصاريف المحاكمة  
 كما اطلب تبليغه بصورة هذه الدعوى ومستمسكها .  
 الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم . . . والمؤرخ . . .

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فقه خمسين فلسا  
 الأيضاح : قدم الحامل - المدعى - (س) الشيك في اليوم الأخير من مدة  
 التقديم - عشرة أيام من اليوم التالي لتحرير تاريخ الشيك المسحوب له  
 من الساحب (ص) إلى مصرف . . . الذي امتنع عن صرفه ولم يسجل  
 امتناعه وتاريخ تقديمه له . وفي اليوم الذي يلي تاريخ التقديم للشيك فقد  
 وجه الحامل بروتست عدم الدفع للمصرف . ثم أخبر الساحب (س)  
 باخبار عدم الأداء في اليوم الذي يلي يوم سحب الأنداز . - قام الحامل

بهذه الاجراءات وفقا للمواد ٤٨٤ ، ٤٩٢/٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ من القانون التجاري . وحيد وفقا للمادة ١/٤٩٢ تجاري اقام الدعوى قبل مضي مدة التقادم - مضي ستة أشهر من مضي التقديم .  
أنكر المدعى عليه توقيع ختمه على الشيك المبرز وطلب رد الدعوى لعدم انشغال ذمته بقيمة الشيك .  
طلب المدعي مضاهاة ختم المدعى عليه الموقع على الشيك بمقياس رسمي وهو ورقة الدعوية طي الاضبار المنظورة ، فرفض ذلك وعندئذ اعتبرته المحكمة مقرا بتوقيع ختمه على الشيك . أصدرت المحكمة حكمها عليه ببدل الشيك (٨٨٨) ديناراً وفقاً للمادة ٤٦٩ تجاري بدون فائدة قانونية لعدم طلبها من المدعى ، وتحميله مصاريف الانذار والأخبار والرسوم .

٥ - « صيغة دعوى شيك مسحوب على غير صراف »  
السيد حاكم بداءة . . . . . المحترم

المدعى : (س)

المدعى عليه : (ص)

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٩٠) ديناراً بموجب شيك مسحوب لأمرى وقد امتنع عن تسديده رغم المطالبة والأستحقاق . لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى مع دعوته للمرافعة والزامه بمبلغه مع فائدته القانونية ومصاريفه والمصاريف الأخرى .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم . . . . . والمؤرخ في . . . . .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني - طابع مالي فئة خمسين فلناً  
الأيضاح : سحب (ص) شيكاً للمسحوب له (س) على المسحوب عليه  
- الشخص (ع) وليس كان سحبه على مصرف ، فامتنع المدعو (ع) عن تأديته بالرغم من وجود مقابل أداء (نقود) للساحب ، لديه . لذلك وجّه



المسحوب له (س) الى (ع) احتجاج عدم الأداء كما وجه أخبار عدم الأداء  
لساحب الشيك (ص) يخبره بعدم أداء قيمة الشيك من قبل المدعو (ع)  
خلال مدة التقديم .

سمعت المحكمة أقوال الطرفين ودققت الشيك فوجدته من الناحية  
الشكلية القانونية كان صحيحا ، حيث ان القانون التجاري قد اعتبر سحب  
شيك على شخص آخر كمسحوب عليه غير صراف وحتى ولو لم يكن لديه  
مقابل أداء (رصيد) للساحب عملا صحيحا حسبما صرحت به المادة ٤٧٠  
من القانون التجاري . ولهذا فإن رجوع المدعى (س) على المدعى عليه  
(ص) بطريق الدعوى كان صحيحا وعملا بالمادة ٤٩٢/١ تجاري . قررت  
الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (٥٩٠) دينارا وفائدة قدرها ٥٪  
من تأريخ الأستحقاق لحين التادية وتحمله كافة مصاريف الدعوى .

٦ - « صيغة دعوى شيك مكتوب مبلغه بصورة متكررة بالحروف »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (ص) الساكن في غرفة رقم ... عمارة ... شارع ...  
المدعى عليه : (س) يسكن الغرفة المرقمة ... عمارة ... شارع ...  
جهة الدعوى : كان المدعى عليه قد سحب شيكا رقم ... تأريخ ...  
بمبلغ (٨٥) دينارا على مصرف ... عن الدين المترتب لي بذمته ، ولامتناعه  
عن التادية اطلب تليفه بصورة هذه الدعوى ومستمسكها ، وجلبه للمرافعة  
والزامه بالمبلغ المدعى به مع تحمله مصاريف الدعوى .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ... والمؤرخ في ...

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ص)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : قدم (ص) الشيك المسحوب له الى مصرف ... فامتنع عن  
دفعه ولم يدون رفضه وتأريخ تقديم الشيك على ذات الشيك بالرغم من

تقديم الشيك له خلال مدة التقديم • - لهذا وجه الحامل (ص) انذار  
عدم الأداء للمسحوب عليه - المصرف ••• - في اليوم التالي من تأريخ  
تقديم الشيك تم أخبر الساحب (س) باخبار عدم الأداء في اليوم الثاني من  
توجيهه الأنداز • وعندئذ أقام الدعوى على الساحب (س) •

سمعت المحكمة أقوال الطرفين ، ولدى تدقيقها للشيك المبرز وجدت  
مبلغه مكتوبا بصورة متكررة بالحروف مرة ( اربعمون ) ومرة أخرى  
( خمسة وثمانون ) وعند كتابة المبلغ على هذه الحالة المختلفة فإنه يؤخذ  
بالمبلغ الأقل • ولذلك فإن المحكمة أصدرت حكمها بالزام المدعى عليه  
بمبلغ (٤٠) دينارا وفقا للمادة ٣٩٢ وبدلالة المادة ٤٧٦ من القانون  
التجاري مع تحميلة مصاريف الأنداز والأخبار والرسوم والمصاريف  
الأخرى •

٧ - « صيغة دعوى شيك موقع من عديم الأهلية »  
السيد حاكم بداءة ••• المحترم

المدعى : (ص) •••

المدعى عليه : (س) •••

جهة الدعوى : ترتب لي دين بذمة المدعى عليه بموجب شيك رقم •••  
تأريخ ••• يتضمن مبلغا قدره (٨٠٠) دينارا ولامتاعه عن التأدية أطلب  
جلبه للمرافعة والزامه به مع مصاريف المحاكمة بعد تبليغه بصورة هذه  
الدعوى ومستمسكها •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ••• والمؤرخ في •••

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ص)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة خمسين فلسا  
الأيضاح : قدم المسحوب له - المدعى - الشيك المرقم ••• والمؤرخ في •••  
خلال مدة التقديم لمصرف ••• فرفضه وسجل رفضه وتأريخ تقديمه على  
نفس الشيك ، وفي اليوم التالي للتقديم أخبر الساحب (س) بعدم اداء

المصرف قيمة الشيك • وعندئذ اقام الدعوى عليه قبل مضي مدة التقادم •  
دقت المحكمة الشيك المبرز رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ فوجدت ان المدعى  
قام باجراءات تطلبها القانون منه قبل اقامة دعواه ، وحيث ثبت لها ان  
ساحب الشيك (س) ليست له أهلية الالتزام لكونه سجينا قبل أن يسحب  
الشيك وذلك حسب كتاب مديرية السجون العامة رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠  
وعليه فان المحكمة وفقا للمادة ٣٩٣ وبدلالة المادة ٤٧٦ تجاري ردت دعوى  
المدعى وأفهمته باقامتها على قيسمه اضافة لقيومته وان لم يكن فله أن يطلب  
من المحكمة الشرعية نصب قيم عليه ثم اقامة دعواه على القيم المنصوب •

٨ - « صيغة دعوى شيك موقع من وكيل الساحب »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) ٠٠٠

المدعى عليه : (ص) ٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٦٦) ديناراً بموجب  
صك رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ مسحوب لأمرى من قبسل (ع) وكالة عن  
الساحب (ص) • رغم المطالبة والاستحقاق فإنه ممتنع عن تأديته •  
الأسباب الثبوتية : الصك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠  
النتيجة : اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ودعوته للمرافعة والزامه  
بالمبلغ المدعى به مع فائدته القانونية من تاريخ الاستحقاق لحسين التأدية  
وتحميله مصاريف الدعوى •

احضير يوم / / ١٩٧

المدعى (د)

توقيع المدعى

طابع فئة خمسين فلساً

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب الشخص (ع) وهو وكيل الساحب (ص) شيكاً لأمر  
المسحوب له (س) على مصرف ٠٠٠ ولدى تقديم الشيك فقد رفضه المصرف  
وسجل رفضه مع التوقيع وتاريخ تقديم الشيك على ذات الشيك ، وسبب

الرفض كان اشعار الساحب (ص) للبنك بعدم دفع قيمة الشيك ، كما ان المدعى (س) أخبر وكيل الساحب (ع) بأخبار عدم الأداء في المدة القانونية . وبعد ذلك اقام المدعى دعواه على الساحب (ص) .

أنكر المدعى عليه سحب الشيك المبرز وكذلك توقيع الشيك وأضاف ان وكيله المدعو (ع) قد تواطأ مع المسحوب له - المدعى - وقام بسحب الشيك له منتهزا فرصة سجنه لمدة أربع سنوات لذلك فانه لا يتحمل مسؤولية توقيع وكيله على الشيك لأنه لا يعتبر وكيلاً عنه وذلك لخروجه (ص) عن الأهلية لجسسه هذه المدة استنادا للمادة ٩٤٦ من القانون المدني التي تخرجه عن أهلية التمهيد .

قررت المحكمة رد دعوى المدعى وفقا للمادة ٣٩٤ وبدلالة المادة ٤٧٦ من القانون التجاري . وافهمت المدعى بأن يقيم الدعوى على موقع الشيك المدعو (ع) .

٩ - « صيغة دعوى شيك اكمل نقصه بعد سحبه »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (س) دلال سيارات في معرض ... ساحة ...

المدعى عليه : (ص) يسكن الدار رقم ... محلة ...

جهة الدعوى : كان المدعى عليه قد سحب شيكا رقم ... تاريخ ... على مصرف ... يتضمن مبلغا قدره (٤٩٠) ديناراً عن الدين المترتب لى بذمته ، ولامتناعه عن التأدية أطلب دعوته للمرافعة. والزامه بالمبلغ المدعى به وفائدته من تاريخ التأدية ومصاريف الدعوى الأخرى بعد تليفه بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ... والمؤرخ في ...

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ص) على مصرف ٠٠٠ شيكا ينقصه تاريخ تحريره لأمر (س) غير ان المسحوب له (س) اكمل نقصه وهو تاريخ تحريره ، وقيمه ضمن مدة التقديم - عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تحريره - لمصرف ٠٠٠ طالبا دفع قيمته . وللأشعار المرسل من الساحب للمصرف فقد امتنع عن دفعه وادرج امتناعه وتاريخ التقديم مع توقيعه على ذات الشيك ، ثم أخبر الساحب (ص) بأخبار عدم أداء قيمة الشيك من قبل المصرف . لذا فإن المسحوب له (س) أقام الدعوى أعلاه على الساحب (ص) .

تشكلت المحكمة واعترف المدعى عليه بأنه ساحب الشيك المبرز لأمر المدعى الا ان الشيك كان ينقصه تاريخ تحريره عند سحبه وهو أمر جوهرى في الشيك وكان هذا باتفاق مع المسحوب له - المدعى - على ان يحرره بعد ثلاثة أشهر من سحب الشيك غير انه اكمل نقصه بتحريره تاريخ الشيك قبل تلك المدة لغرض صرفه خلافا للاتفاق الحاصل بينه وبين المدعى ، وبرز ورقة الاتفاق للمحكمة والتي اعترف المدعى بتوقيعه عليها . دقت المحكمة موضوع الدعوى وأصدرت حكمها برد الدعوى وفقا للمادة ٣٩٦ وبدلالة المادة ٤٧٦ من القانون التجارى وأفهمته بأن يقيمها عند مضي مدة الاتفاق .

١٠ - « صيغة دعوى شيك يحمل عدم الضمان »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) ٠٠٠

المدعى عليه : (ص) ٠٠٠

جهة الدعوى : لى بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٧٨٠) دينارا بموجب شيك رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ مسحوب لأمرى عن قيمة عشرة تليفزيونات . ولامتناع المدعى عليه رغم المطالبة والاستحقاق ، أطلب بليغه بصورة الدعوى ومستمسكها ودعوته للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به والفسائدة القانونية وتحميله كافة مصاريف الدعوى .

الأسباب البوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيعه على طابع دفاع توقيعه على طابع فئة خمسين فلنا  
الأيضاح : سحب (ص) شيكا اشترط فيه عدم ضمانه لأمر (س) على  
مصرف ٠٠٠ وقد رفض المصرف دفع قيمته وسجل رفضه وتاريخ تقديمه  
وتوقيعه على الشيك نفسه ، فأخبر (س) المدعى عليه ( الساحب ) بأخبار  
عدم أداء الشيك . لذلك رفع الدعوى أعلاه .

تشكلت المحكمة فأجاب المدعى عليه أنه وضع في الشيك المبرز  
المسحوب من قبله شرط عدم ضمان الأداء بغية عدم صرف الشيك من  
قبل المدعى قبل أن يتسلم التلفزيونات العشرة المتفق عى شرائها منه ،  
وحيث انه لم يتسلمها الى الوقت الحاضر فيعتبر نفسه غير مدين بقيمة  
الشيك والا فانه يطلب توجيه اليمين للمدعى وان نكل فانه يطلب رد  
الدعوى عنه . حلف المدعى اليمين الموجهة له .

دقت المحكمة الشيك المبرز فوجدته مقدما للمصرف ضمن المدة  
القانونية لتقديمه ومشروحا عليه اعادته للمخالفة مع توقيع المصرف . أما  
وجود شرط عدم ضمان الأداء المدرج من قبل الساحب (ص) ليس له حكم  
حيث ان الساحب ضامن لا يستطيع التخلص من ضمان الشيك باشرطه  
عدم الضمان ، فالشرط يعتبر باطلا والشيك صحيحا كما قرره المادة ٤٧٧  
تجاري ، وعليه الزمت المدعى عليه بالمبلغ المدعى به (٧٨٠) دينارا وفائدته  
من تأريخ استحقاقه لحين التأدية وتحمله مصاريف الدعوى .

١١ - « صيغة دعوى شيك مسحوبا على سبيل القرض »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) يسكن رقم دار ٠٠٠/٠٠٠ محلة ٠٠٠

المدعى عليه : (ص) يسكن رقم دار ٠٠٠/٠٠٠ محلة ٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠٠) دينارا دفعته

له على سبيل القرض بموجب شيك مرقم ... تاريخ ... مسحوب على مصرف ... ولامتناعه عن الدفع رغم الاستحقاق والمطالبة فاني أطلب تبليغه بصورة دعوتي والزامه بمبلغه أعلاه ودعوته للمرافعة وتحصيله كافة المصاريف .

الأسباب الثبوتية : (١) الشيك المرقم ... والمؤرخ ...

(٢) كافة وسائل الاثبات .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة خمسين فلسا الأيضاح : سحب (س) شيكا رقم ... تاريخ ... للمسحوب اليه (ص) على مصرف ... الذي دفع له قيمة الشيك ضمن المدة القانونية للتقديم . ولما كان الشيك مسحوبا على سبيل القرض للمسحوب اليه (ص) فقد طالبه الساحب بتسديد قيمة الشيك ولرفضه فانه أقام عليه الدعوى .

أجاب المدعى عليه ان المدعى كان مدينا له بمبلغ (٦٠٠) دينار وقام بإيفاء دينه وتخليص ذمته بموجب الشيك الذي سحبه له ، موضوع الدعوى الذي هو أداة للتأدية كالتقود سواء بسواء . أما قول المدعى بأن الشيك المسحوب لأمرى كان على سبيل القرض فهو قول مردود حتى يثبت بينة تجريبية .

عجز المدعى عن إثبات دفعه بأن المبلغ المدعى به كان قرضا ، لذلك فقد طلب تحليف خصمه اليمين ، وقد حلفها بعد أن وجهتها له المحكمة . وعليه فان المحكمة ردت دعوى المدعى وفقا لأحكام المادة ٤٧٧ من القانون التجاري .

١٢ - « صيغة دعوى شيك امر ساحبه المصرف بعدم دفعه »

السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (م) ...

المدعى عليه : (ل) ...

جهة الدعوى : اتفقت مع المدعى عليه (ل) بموجب عقد تحريري مؤرخ ٠٠٠ على بيع الدار العائدة لي المرقمة ٠٠٠ محلة ٠٠٠ وقد دفع لي عربونا قدره (٢٢٠٠) ديناراً بموجب شيك مؤرخ ٠٠٠ مسحوباً على مصرف ٠٠٠ وتعهد بدفع بقية البدل عند التقرير والزم نفسه وبالمقابل بدفع ضمان عند التناول قدره (٤٠٠) ديناراً وعند ايداع الشيك المشار اليه الى البنك ٠٠٠ امتنع عن الدفع وذلك لاشعار المدعى عليه الموجه له . ورغم انذاره بلزوم الحضور في دائرة طابو ٠٠٠ لاجراء مراسيم التقرير والمطالبة بدفع العربون الذي امهله عليه مهلة كافية ورغم تبليغه بذلك لم يحضر ولم يفعل فهو لذلك يعتبر ناكلاً عن الشراء ويستحق عليه الضمان .

الأسباب الثبوتية : (١) الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠ .  
(٢) العقد التحريري المؤرخ في ٠٠٠ .

المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ومرفقاتها وجلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وقدره (٤٠٠٠) ديناراً وهو مبلغ الضمان والعربون وتحمله كافة المصاريف .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (م)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة خمسين فلساً  
الأيضاح : الزمت المحكمة المدعى عليه (ل) بتأديته للمدعى (م) المبلغ المدعى به وقدره (٢٦٠٠) ديناراً منها (٤٠٠) ديناراً وهو مبلغ التضمين و (٢٢٠٠) ديناراً وهو مبلغ العربون الذي سلمه المدعى عليه الى المدعى على هيئة شيك مؤرخ ٠٠٠ وهو أداة وفاء لا يجوز لساحبه ايقاف صرفه واستعادته وبالرغم من امتناع المصرف ٠٠٠ عن دفعه فان قيمته القانونية لم تفقد حسبما نص عليه في المادة ٤٧٧ من القانون التجاري .

قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « يعول على المبلغ المكتوب بالحروف دون الارقام الواردة في متن الجك »

رقم القرار : ١٧٩٥/ح/١٩٦٧



تأريخ القرار : ٢٦/١٢/١٩٦٧

ادعى المدعى (أ) لدى محكمة بداءة البصرة بأن المدعى عليه الأول (ك) قد سحب الشيك المرقم ٩١٤٥٩٩ والمؤرخ في ١٥/١/١٩٦٦ لأمر المدعى عليه الثاني (د) والذي ظهره له عن مبلغ قدره خمسمائة ديناراً ولكن الشيك المذكور دونّ فيه كتابة ( خمسمائة فلساً ) ودونّ رقماً ( -/٥٠٠ دينار ) وانه لم يتبّه الى ما دون بالجك وعند ارسال الشيك الى مصرف الرافدين لايداعه بالحساب الجاري أعيد الشيك اليه للاختلاف الوارد فيه لأداء المبلغ المذكور ورغم المطالبة والانذار الموجه الى الساحب بواسطة الكاتب العدل بالعشار فأنتهما ممتنعان عن الدفع وطلب دعوتهما للمحكمة وعن مرافعة الحكم عليهما بالمبلغ المدعى به البالغ خمسمائة دينار بالتكافل والتضامن وتحميلهما كافة المصاريف والرسوم وأجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٦ وبعد اضبارة ١٩٦٦/٦٠٥ حكماً غيابياً ( بعد أن صرف المدعى النظر عن المدعى عليه الاول ) يقضى بأنزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى خمسمائة ديناراً وتحمله الرسوم والمصاريف وأجور المحاماة .

اعترض المدعى عليه (د) على هذا الحكم طالباً جرحه وابطاله .  
فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٧ حكماً وجاهياً يقضى برد اعتراض المعارض وتصديق الحكم الغيابي وتحميل المعارض الرسوم والمصاريف .

ولعدم قناعة المدعى عليه - المعارض - بالحكم المذكور المبلغ اليه بالذات بتاريخ ٣٠/٨/١٩٦٧ طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٢٤/٩/١٩٦٧ .

القرار : لدى التدقيق والمداولة تبين ان الحكم المميز غير صحيح لأن المادة ٣٩٢ من قانون التجارة رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ قضت بأن يكتب مبلغ السندات التجارية بالارقام أو بالحروف واذا كتب بالصورتين معا فعند

الاختلاف بينهما يعتبر المبلغ المكتوب بالحروف واذا كتب بصورة متكررة بالحروف فقط أو بالأرقام فقط فعند الاختلاف يعتبر المبلغ الأقل وحيث ان الشيك قد كتب بالصورتين معا فيكون المبلغ المكتوب بالحروف هو المعول عليه وحيث ان المحكمة قد حسمت الدعوى خلافا لذلك مما أخل بصحة الحكم المميز قرر نقضه واعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفق ما سبق ايضاحه بحكم قانوني على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٧/١٢/٢٦ .

٢ - « توقيع المودع لدى البنك يعتبر اتفاقا ضمنيا بين الطرفين على اتخاذه  
أساسا للتطبيق »

رقم القرار : ٥٣/ج/٥٧١

تاريخ القرار : ٥٣/٧/٨

بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٢ أقامت المدعية ( المستأنف عليها ) الدعوى لدى محكمة بداءة بغداد مدعية انها كانت قد اودعت لدى المدعى عليه البنك الشرقي كمية من النقود سحبت منها قسما وبقي لديها - ٥١٦٠٢٥٩ ديناراً - امتنع عن دفعه لذلك فقد طلبت جلبه الى المحاكمة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع تحميله المصاريف والاجور والفائض النظامي .

وفي الجلسة المؤرخة ٥٢/٢/٣٠ دفع وكيل المدعى عليه دعوى المدعية طالبا ردها اذ ان موكله سدد الى المدعية المبلغ المدعى به بموجب ستة وصولات أحدها مؤرخ في ٥١/٣/١٥ بقيمة - ١٦ ديناراً - والثاني ٥١/٣/١٨ بقيمة - ٦٠ ديناراً - والثالث ٥١/٣/١٩ بقيمة - ٦٠ ديناراً - والرابع ٥١/٣/٢٤ بقيمة - ٨٠ ديناراً والخامس ٥١/٣/٢٨ بقيمة - ١٢٠ ديناراً - والسادس ٥١/٣/٢١ بقيمة - ١٨٠٠٢٥٠ ديناراً .

وبنتيجة المرافعة البدائية وبعد ان انكرت المدعية تواقعها في الوصولات المبرزة وبعد اجراء التطبيق قررت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٥٢/٤/١٦ وبعدد اضبارة ٥٢/٢٥٨ التزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية المبلغ المدعى

به وقدره - ٥١٦٢٩٥ ديناراً - مع تحميله المصاريف والاجور وذلك بعد ان ظهر بنتيجة التطبيق ان التواريخ المنكرة ليست تواريخ المدعية وارجاء المدعى عليه تحليف المدعية الى محكمة الاستئناف .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور المبلغ اليه في ٥٢/٥/١٧ رفع استئنافه الى هذه المحكمة في ٥٢/٥/٢٢ طالبا تدقيق الحكم البدائي وفسخه لأسباب أوردها في لائحته الاستئنافية أهمها ان الخبراء المنتخبين لا يحسنون اللغة الانكليزية وان التعامل التجاري لدى جميع المصارف هو اعتبار النموذج الموجود لدى المصرف مقياسا للتطبيق وهذا لم تأخذ به محكمة البداية وطلب اجراء التطبيق مجددا على هذا المقياس .

وبنتيجة المرافعة الاستئنافية وبعد ان قررت المحكمة قبول الاستئناف لتقديمه ضمن المدة القانونية ، وبعد ان اجرت التطبيق بمعرفة ثلاثة خبراء آخرين وظهور كون التواريخ المنكرة ليست تواريخ المستأنف عليها ولأرجاء المستأنف حق التحليف الى نتيجة التدقيقات التمييزية أصدرت هذه المحكمة بتاريخ ١٤-٢-٥٢ وبعدد اضبارة ٩٥٢/٥٢ حكما وجاهيسا يقضى برد الاستئناف وتصديق الحكم المستأنف وتحميل المستأنف كافة المصاريف والاجور .

ولعدم قناعة المستأنف بالحكم الاستئنافي المبلغ اليه في ١٩٥٢/٨/٣ طلب تدقيقه تمييزا ونقضه وغب اجراء التدقيقات التمييزية عليه قررت أكثرية محكمة تمييز العراق بتاريخ ٣ كانون الاول ٩٥٢ وبعدد اضبارة ٥٢/١٠٠٠ نقض الحكم الاستئنافي واعادة الاوراق الى هذه المحكمة لان معاملة الايداع في البنك تتم بعد أخذ نموذج توقيع المودع وان اعطاء النموذج على هذا الأساس يعتبر اتفاقا ضمنيا بين الطرفين في اتخاذه أساسا لتطبيق تواريخ السحب فيكون والحالة هذه مقياسا قانونيا معتبرا للتطبيق فكان على محكمة الاستئناف والحالة هذه ان تجري مسألة تطبيق التواريخ المنكرة على توقيع النموذج المذكور وصدر القرار بالاكثرية .

وعلى ذلك دعت هذه المحكمة الطرفين الى المحاكمة فحضر المحامي ٠٠٠ عن المستأنف وحضر المحامي ٠٠٠ عن المستأنف عليها وبوشر بالمرافعة وجاها وعلنا وتلى القرار التمييزي فطلب وكيل المستأنف اتباعه بينما طلب وكيل المستأنف عليه الاصرار على القرار السابق وعليه قررت المحكمة اتباع ما جاء بالقرار التمييزي ولعدم اتفاق الطرفين على انتخاب الخبراء انتخبت المحكمة ثلاثة منهم هم كل من المحامي ٠٠٠ والمحامي ٠٠٠ والسيد ٠٠٠ وجلب سجل نماذج التواقيع من البنك واجرى التطبيق باشراف هيئة المحكمة وحضور الطرفين فقرر الخبراء مطابقة التواقيع المنكرة للمقياس وعليه وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المحاكمة .

القرار : ولدى التدقيق والمداولة ، تبين ان ما ذهبت اليه محكمة التمييز بقرارها المرقم ٥٢/١٠٠٠ والمؤرخ في ٣/١٢/٩٥٢ حول اعتبار نموذج توقيع المستأنف عليها اتفاقا ضميا بين الطرفين على اتخاذه أساسا للتطبيق واردا وعليه قررت هذه المحكمة اجراء التطبيق على نموذج توقيع المستأنف عليها الموجود في دفتر البنك كمقياس قانوني للتواقيع المنكرة من قبل المستأنف عنها في الوصولات الستة المبرزة من قبل المستأنف والتي بموجبها دفع محتوياتها من المبالغ . ولعدم اتفاق الطرفين على الخبراء ، انتخبت المحكمة ثلاثة خبراء لاجراء التطبيق تحت اشراف المحكمة ووكلي الطرفين وقد اتفق الخبراء على ان التواقيع المنكرة تنطبق تمام الانطباق على التوقيع المتخذ مقياسا للتطبيق وعليه قرر فسخ الحكم المستأنف ورد دعوى المستأنف عليها مع تحميلها مصاريف المحاكمة البدائية والاستثنائية واجور محاماة وكيل المستأنف عن ثلاث جلسات جرت فيها المرافعة ثمانية عشر دينارا مع ٧٥٠٠ دينارا أجرة تحرير اللائحة الاستثنائية وصدر القرار بالاتفاق وجاها قابلا للتمييز وافهم علنا في ٢/٣/١٩٥٣ .

قرار محكمة التمييز - ولدى التدقيق والمداولة ، ظهر ان محكمة الاستئناف قد اتبعت قرار هذه المحكمة فاتخذت التواقيع التي ذكرتها هذه

المحكمة بقرارها السابق مقياسا للتطبيق وقد جرى ذلك بمعرفة ثلاثة خبراء  
انتخبتهم المحكمة لعدم اتفاق الطرفين على انتخابهم ولم يحصل اعتراض على  
انتخابهم قبل التطبيق وبنوا متفقين ان الورقة التي انكرتها المدعية ينطبق  
التوقيع الذي فيها على المقياس فيصبح الحكم المميز الصادر من محكمة  
الاستئناف القاضى برد دعوى الميزة موافقا للقانون والاعتراضات التمييزية  
غير واردة قرر ردها وتصديق الحكم وصدر القرار بالاكثرية .

٣ - « عدم الجواز لساحب الشيك ايقاف صرفه واستعادته ، وللمستفيد  
استعادة بدله من الساحب »

رقم القرار : ٢٠/ح/١٩٥٧

تاريخ القرار : ١٦/٣/١٩٥٧

ادعى المدعى (أ) لدى محكمة بداءة الكراة بأن له بذمة المدعى عليه  
(م) مبلغا قدره (٢٩٢) ديناراً وقد سحب المدعى عليه شيكا بالمبلغ المذكور  
لأمره على المصرف الشرقي غير ان المصرف المذكور أخبره بأن المدعى  
عليه قد أوقف صرف الشيك المذكور لذلك طلب جلب المدعى عليه  
للمرافعة والزامة بتأدية المبلغ المذكور وتحمله المصاريف .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٤/١١/٩٥٦ وبعدد ٦٩/ب/٥٦

حكما وجاهيا يقضى برد دعوى المدعى وتحمله مصاريف المحاكمة .

ولعدم قناعة المدعى بهذا الحكم المبلغ اليه بتاريخ ١١/١٢/٩٥٦ طلب

تدقيقه تمييزا وقد سجل تمييزه بتاريخ ٥/١/٩٥٧ .

القرار : لدى التدقيق والمداولة - وجد ان الشيك يعتبر في ذاته

نقدا فكأن المدعى عليه دفع للمدعى هذا المبلغ لذلك لا يحق للمدعى عليه  
ايقاف صرفه واستعادته وعليه يكون المدعى عليه مباشرا في استعادة المبلغ  
دون حق كما ان المصرف يعتبر متسببا في الاعادة لذا كان على المحكمة بعد  
ان تتأكد من استعادة الشيك من قبل المدعى عليه كما تظهر قيود المصرف  
ذلك ان تلزمه باعادة محتوياته للمدعى وحيث انها أصدرت حكما دون

ملاحظة ما تقدم أعلاه مما أخل بصحته لذا قرر نقضه واعادته للمحكمة  
لاجراء المحاكمة مجددا والسير على المنوال المذكور أعلاه على ان تكون  
الرسوم تابعة للنتيجة وصدر بالاتفاق .

٤ - « لا يجبر الحامل على بيان السبب »

رقم القرار : ١٩٨/ب/٩٤٧

تأريخ القرار : ٧/٤/٩٤٧

ادعى المدعى لدى محكمة بداءة بغداد بان له بذمة المدعى عليه مبلغا  
قدره (٥٥٠) دينارا دفعها له بموجب شيك مسحوب على البنك العربي  
ولامتاعه عن الدفع طلب الزامه به . أجاب وكيل المدعى طالبا السؤال  
من وكيل المدعى عليه عن سبب قبض مبلغ الصك من موكله . أجاب وكيل  
المدعى عليه انه غير ملزم ببيان الاسباب واصرَّ على ذلك .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٧/١٣/٤٦ وبالأضبارة ٥٥٢/٤٦

حكما وجاهيا يقضى بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور طلب تدقيقه استنفا بحجة  
انه لم يستقرض من المستأنف عليه أي مبلغ آخر وكان على المحكمة ان  
تطلب اليينة من المستأنف عليه وعند عجزه عن الاثبات ، فتجعل له حق  
طلب تحليف اليمين ، كما ان الشك لا يصلح لاثبات العقود ومنشئها وانما  
هو اداة للتأدية ليس غير ولا يصح ما ذهبت اليه محكمة البداءة من انه  
دليل اثبات عقد القرض ، الامر الذي يخالف القانون وان القانون لا يلزم  
المدعى عليه اثبات دعوى المدعى كما ذهبت اليه محكمة البداءة التي طلبت  
منه ذلك خلافا لصراحة القانون .

فأصدرت محكمة الاستئناف حكما وجاهيا يقضى ببرد الاستئناف

وتصديق الحكم البدائي حيث تبين انه لما كان المستأنف يعترف بقبضه مبلغ  
الصك المدعى به ولم يدفع الدعوى بخصوص المستأنف عليه - المدعى -  
وجبهة والحكم الصادر بها صحيحا .

ولعدم قناعة المستأنف - المدعى عليه - بالحكم المذكور طلب تدقيقه  
تمييزاً ونقضه .

القرار : ولدى التدقيق والمداولة : ظهر ان الحكم الاستثنائي مخالف  
لقانون اذ ان الجك بمثابة نقد والساحب مسؤول تجاه المخاطب وضمن  
الأداء وكل شرط حول عدم ضمان الساحب للأداء يكون باطلاً بحكم  
المادة ٤٧٧ من قانون التجارة . فان كان المدعى - المميز عليه - يدعى  
كونه أعطى المميز الشيك الموضوع البحث على سبيل القرض فعليه تقع  
كلفة الاثبات ولا يجبر الحامل على بيان السبب كما ان عدم بيانه السبب  
لا يجعله ملزماً بما احتواه الجك من المبلغ ، فكان على المحكمة ان تلاحظ  
ذلك وتكلف المميز عليه - المدعى - بأثبات دعواه بينة تحريرية وعند  
عجزه أن تمنحه حق تحليف خصمه اليمين فذهولها عن ذلك كان خطأ  
يستلزم النقض ، لهذا قرر نقض الحكم المميز .

٥ - « اذا أقر المدعى عليه بتسليمه الصك لقاء الكميال الذي دفعه لامر  
المدعى فان اقراره لا يتجزأ وتقع كلفة اثبات العكس على المدعى لان  
الصك أداة وفاء وليس أداة انشاء حق من الحقوق » .

رقم القرار : ١٦٩٢/ص/١٩٦٣

تاريخ القرار : ١٥/١٢/١٩٦٣

ادعى (ج) لدى محكمة صلح كربلاء بان له بذمة المدعى عليه (ب)  
مبلغاً قدره (٧٥) ديناراً ولامتناعه عن الدفع طلب الزامه بالمبلغ مع  
المصاريف .

فأصدرت المحكمة المذكورة بتاريخ ٤/١١/٩٦٣ وبعدد ٧٩٩/٧٩٣  
حكماً وجاهاً يقضى بالزام المدعى عليه بأدائه للمدعى (٧٥) ديناراً وتحميلة  
المصاريف مستندة بذلك الى اعتراف المدعى عليه باستلامه محتويات الصك  
المرقم ٦١٢٢ المسحوب على البنك اللبناني المتحد وعجزه عن اثبات دفعه .  
وحلف المدعى اليمين بطلب من المدعى عليه .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه  
وسجل تمييزه بتاريخ ١٠/١١/٩٦٣ وقد جاء بلائحته التمييزية بان المدعى  
حرر الصك بتاريخ ١٩/٦/٩٦٢ وصرف بنفس اليوم وليس له حق  
الرجوع على المستفيد بمبلغه استناداً الى القانون التجاري كما ان هناك  
مرور زمن به .

القرار : لدى التدقيق والمداولة ظهر ان الحكم المميز غير صحيح  
حيث ان المميز أقر باستلامه الصك لقاء الكمبيالة التي دفعها لامر المميز  
عليه وحيث ان اقراره هذا لا يتجزأ لذا فان كلفة اثبات العكس تقع على  
عائق المميز عليه - المدعى - لان الصك واسطة اداء وايفاء لا واسطة انشاء  
حق من الحقوق وان ذهب المحكمة الى خلاف ما تقدم غير ضواب لذا  
ولمخالفة الحكم المميز للقانون قرر نقضه واعادة الاوراق الى محكمتها  
لملاحظة ما تقدم واجراء المقتضى القانوني والبت في الدعوى حسبما يترأى  
لها على ان يبقى الرسم التمييزي تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في  
١٥/١٢/١٩٦٣ .



## الفصل الثاني

### تداول الجك

علمنا ان الجك يصدر من الساحب الى المستفيد ليقدمه الى المسحوب عليه لاستحصال قيمته ، وقد ينتقل قبل صرفه من المستفيد الى شخص جديد - المظهر له - يقدمه الى المسحوب عليه لاستلام قيمته أو ينقله هذا الشخص بدوره الى آخر .

#### طرق تداول الجك :

تختلف طرق تداول الجك باختلاف شكله . وقد أشار القانون الى أشكال الجك واجاز تداولها . فيسحب الجك باسم شخص معين بدون أمره وهو ( الجك الأسمي ) ويسحب للحامل وهو ( الجك لحامله ) ويسحب الجك باسم شخص معين أو لأمره وهو ( الجك للأمر ) .

#### ١ - الجك الأسمي

وهو جك مشروط دفعه الى شخص معلوم ومدون فيه ( بدون أمر ) وصورته ( ادفعوا الى سعيد دون أمره ) أو ( ادفعوا الى سعيد وليس لأمره ) . ان المسحوب عليه لا يدفع قيمته الا بعد تلقيه الأخطار من الساحب . ومثل هذا الجك نادر الاستعمال .

ويتداول هذا الجك بطريق نقل الدين المنصوص عليه في القانون التجاري أو بطريق حوالة الحق - الحوالة المدنية - المنصوص عليها في القانون المدني وهي تتطلب لفاذا قبول المسحوب عليه أو اخباره بها .

ويجوز للمستفيد - المسحوب له - رهن الحق الثابت في الجك وعليه فلا يتم الرهن الا بحيازة الجك المرهون من قبل المرتهن ليرتب اثار الرهن الحيازي المنصوص عليه في المواد ٢١٦ - ٢٢٣ تجاري والمواد ١٣٣٤ - ١٣٤٥ مدني حيث يلتزم الدائن المرتهن باتخاذ الاجراءات بالمحافظة على الجك المرهون واستحصال قيمته في موعده .

يجوز للمستفيد ان يوكل الغير في قبض قيمة الجك ، فيقوم بتظهير الجك وتعيين الغير وكلا عنه في القبض ، ولهذا الوكيل ان يتقدم بالجك في المواعيد المقررة قانونا ويقوم في كافة الاجراءات التي تكفل المحافظة على حقوق موكله .

## ٢ - الجك للحامل

تدفع قيمة هذا الجك للحامل لأن مجرد الحيازة في هذه الحالة دليل على الملكية ، ولا يجوز للمسحوب عليه رفض دفع قيمته للحامل بحجة اثبات ملكيته للجك . ويتداول هذا الجك بمجرد المناولة أو التسليم دون حاجة الى أي اجراء آخر مادة ٤٧٢ . ان الجك للحامل لا يحمل سوى توقيع الساحب وانه هو وحده يضمن قيمته ، ولا يقع الضمان على من تداول الجك بين ايديهم بالمناولة لانهم لا يوقعون عليه عند تداوله .

## ٣ - الجك للأمر

هو جك مشروط دفعه لشخص معين أو لأمره . وصورته ( ادفعوا الى سعيد ) أو ( ادفعوا لأمر سعيد ) يقبل هذا الجك التداول بطريق التظهير .

قد يجمع الجك صورتين من صور الجك الثلاثة آنفة الذكر وذلك حسب النماذج المطبوعة التي توزعها البنوك على عملائها لاستعمالها . فنموذج يتضمن الفراغ بعد عبارة الأمر أو لحامله ( ادفعوا لأمر . . . أو لحامله ) وعلى الساحب ان يكتب اسم المستفيد المعين في الفراغ بعد عبارة ( لأمر ) ويترك أو يشطب عبارة ( أو لحامله ) .

ونموذج يتضمن فراغا بعد عبارة ادفعوا وفي الوقت نفسه يذكر فيه أو لحامله ( ادفعوا . . . أو لحامله ) فان شاء الساحب ان يجعل الجك اسما كتب اسم المستفيد في الفراغ ويشطب عبارة ( أو لحامله ) وان أراد الساحب ان يجعل الجك للحامل شطب الفراغ وترك عبارة ( لحامله ) .

### احكام تداول الجك بالتظهير :

لم يورد القانون التجاري قواعد خاصة بتظهير الجك ولذلك فانه اكتفى حسب المادة ٤٧٨ بالاحالة الى احكام المواد ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، المتعلقة بتداول البوليصة عن طريق التظهير لتسرى على الجك .

### التظهير :

بيان يكتبه حامل الجك على ظهره لينقل بمقتضاه الى شخص آخر يسمى ( المظهر اليه ) بينما يسمى المستفيد وهو حامل الجك القديم ( المظهر ) .

### شكل التظهير :

يُدون التظهير كتابة على ظهر الجك نفسه أو على ورقة متصلة به ويوقع المظهر ، عليه بأمضائه أو ختمه أو بصمة ابهامه . كما يجوز ان يوضع التظهير على صدر الجك ، ولكن جرت العادة بوضع التظهير على ظهر الجك . وأوجب القانون حالة في التظهير ترد على ظهر الجك أو على الورقة الملصقة بذيله ، وهي التظهير على بياض .

للمظهر ان يورد صيغة التظهير ويوقع ويؤرخ توقيعه وصورته ( ادفعوا لأمر سعيد مائة دينار ) وذلك على ظهر الجك أو على ظهر الورقة الملصقة به .

ويجوز للمظهر بعد كتابة تظهيره أن يلغيه وذلك بشطبه أو يكتب بجانب تظهيره عبارة يستدل منها معنى الالغاء مثل ( لا غنى ) ويوقع بجانبها . ويعتبر التظهير كأن لم يكن . وقد اشار القانون على شطب التظهير في المادة ٤٠٢ .

لو انتقل الجك من مظهر الى آخر حتى وصل الى يد الحامل الأخير وكان قد قام ( المستفيد ) باعتباره المظهر الاول أو المظهر الذي يليه بشطب التظهير ، فيجوز للمسحوب عليه ان يمتنع من تأدية قيمة الجك للحامل

لأن سلسلة التظهيرات قد انقطعت • ولهذا فان للحامل الرجوع على المظهر الذي ظهر له الجك ولهذا ان يرجع على من سبقه حتى يصل الرجوع الى المظهر الذي شطب تظهيره فيلزم عندئذ بالتأدية تجاه كل من مرَّ عليه الجك قبل أن يلغى تظهيره لان شطب التظهير بالنسبة اليهم يعتبر كأن لم يكن •

الجك الذي لا يتضمن توقيع المظهر لا عبارة به ، لذلك اشترط القانون بالنسبة للتظهير الناقل للملكية الجك ان يكون مجرد توقيع المظهر على ظهره ينقل ملكيته ٢/٣٩٩ •

اذا كان جك مسحوبا لعدة مستفيدين ، ورجب هؤلاء في تظهيره للمغير فانه لا يترتب عليه نقل ملكيته ولا نقل ملكية الجزء الذي يملكونه ما لم يوقع جميعهم الجك لان ذلك يعتبر تظهيراً جزئياً • والتظهير الجزئي يقع باطلا مادة ٢/٤٧٩ •

ويجب ان يقع التظهير مطلقاً أي بدون شرط ولا قيد ، وكل شرط أو قيد يعتبر كأن لم يكن وفقاً للمادة ١/٤٧٩ •

#### اثار تداول الجك بالتظهير التام :

مرَّ علينا ان الجك قد يتداول بطريق التظهير ، وقد يتداول بطريق المناولة وقد يتداول بطريق الحوالة المدنية • ويقصد بتداول الجك اما (أ) نقل ملكية الجك الى حامل جديد واما (ب) توكيل الحامل في قبض قيمة الجك لمصلحة المستفيد •

وتختلف اثار التداول باختلاف الطريقة التي يتم بها وباختلاف الغرض المقصود منه •

#### آ - اثار التداول الناقل للملكية الجك

ويتم التداول الناقل للملكية الجك اما ( أولا ) بطريق التظهير التام أو ( ثانيا ) بطريق المناولة أو ( ثالثاً ) بطريق الحوالة المدنية • ويرتب آثاراً تختلف باختلاف الطريقة التي يتم بها •

## أولا - آثار التطهير التام

إذا كان الجك لأمر فانه يتداول بطريق التطهير التام ويرتب  
(١) نقل ملكية الجك (٢) ضمان الأداء على وجه التضامن (٣) حماية المظهر  
اليه حسن النية من الدفع التي يملك الساحب توجيهها الى المستفيد أو  
أحد المظهرين السابقين - قاعدة التطهير من الدفع - •

ان التطهير التام في هذه الحالة يرتب نفس الآثار التي مرت علينا في  
آثار التطهير التام لسند الكميال •

### ١ - نقل ملكية الجك

يرتب على التطهير التام نقل ملكية الجك من المظهر الى المظهر اليه  
فيصبح المظهر اليه هو الحامل الشرعي للجك فيحق له استحصال قيمته من  
المسحوب عليه ، أو تطهير الجك مجددا الى حامل آخر • مادة ١/٤٠٠ •  
كما ينقل التطهير التام جميع حقوق الجك للمظير اليه ، الدين الثابت في  
الجك وملحقات هذا الحق كالتأمينات العينية والشخصية المقررة ضمنا له •

لا يشترط القانون في التطهير الناقل للملكية الا توقيع المظهر على ظهر  
الجك أو على ورقة متصلة به ، لذا يعتبر التطهير على بياض ناقلا للملكية  
الجك مادة ٣/٣٩٩ •

يستطيع الحامل ( المظهر اليه ) على بياض ان يتصرف في الجك بطرق  
نص عليها القانون في المادة ٤٠٠ فله ان يحتفظ بالجك حتى اجل أدائه دون  
ان يملأ البياض • له ان يملأ البياض بتدوين اسمه اي يكتب صيغة التطهير  
لنفسه فوق توقيع المظهر • وله ان يملأ البياض بكتابة اسم آخر ويسلم  
الجك له • له ان يظهر الجك من جديد على بياض أي بوضع توقيع  
عليه • أو بتوقيع مقترن بكلمة ( لحامله ) وهو بمثابة التطهير على بياض •  
وله ان يسلم الجك كما هو لشخص آخر دون ان يملأ البياض ودون تطهير  
بتوقيع فقط أو بتطهير كامل •

## ٢ - ضمان الأداء على وجه التضامن

يضمن المظهر على وجه التضامن لمن ظهر اليه الجك ولكل حامل للجك ، تأدية المسحوب عليه قيمة الجك . وفي حالة امتناع المسحوب عليه عن دفع قيمة الجك فانه يصبح مسؤولا مع الساحب والمظهرين الآخرين عن دفع قيمة الجك ، ويحق للحامل الرجوع عليهم بدعوى ضمان الجك ومطالبتهم بقيمته .

يجوز للمظهر ان يشترط عدم ضمان الجك ، ولكن شرط الساحب عدم ضمان الجك يعتبر كأن لم يكن .

جميع المظهرين والساحب ملزمون بأداء قيمة الجك على وجه التضامن اذا رفض المسحوب عليه تأدية قيمة الجك وعليه فيحق للحامل مطالبة أي واحد منهم أو مطالبتهم جميعا على وجه التضامن من دون ان يلتزم بمراعاة ترتيبهم في سلسلة التظاهرات عند المطالبة .

## ٣ - قاعدة التظهير من الدفع - أي عدم الاحتجاج بالدفع -

نصت المادتان ٤٠٢ و ٤٠٣ على هذه القاعدة التي لا تنتج آثارها الا اذا توفرت شروطها . وهي من الآثار التي ترتب على التظهير التام الذي يطهر الشيك من الدفع أي عدم الاحتجاج بالدفع التي يتقدم بها المدين في الدعوى المقامة عليه بقيمة الشيك في مواجهة الحامل حسن النية . نحن نستغني عن شرح هذه القاعدة في هذا المقام لان الصحائف ٨٦ - ٩٠ استوعبت شرحها وليس من فائدة من تكرارها مرة أخرى .

## ثانيا - آثار المناولة

اذا تداول الجك للحامل بطريق المناولة أو التسليم ، فانه ينقل ملكية الجك للحامل ويطهر الجك من الدفع في مواجهة الحامل الحسن النية ، ولكنه لا يرتب ضمان الأداء بالتضامن حيث لا يعرف حاملون السابقون الذين نقلوا ملكية الجك وعليه فان حق الحامل بالرجوع يبقى قاصرا على الساحب .

### ثالثا - آثار الحوالة المدنية

إذا كان الجك أسميا فإنه يتداول بطريق الحوالة المدنية ، وينقل ملكية الجك الى المحال له - المستفيد - الذي يحق له قبض قيمته من المسحوب عليه .

### ب - التظهير التوكيلي

يقصد بهذا التظهير أن يوكل مالك الجك وكلا عنه لتحصيل قيمة الجك الذي ظهره له تظهيرا توكيلا .

ولا يكون التظهير التوكيلي الا بعبارة صريحة تدون على الجك ( القيمة للتحصيل ) أو ( لأجل التغطية ) أو ( للمقبض ) أو ( بالوكالة ) مادة ٤٠٤ .  
يتعين على الوكيل ان يقوم بالواجبات التي تحافظ حق الموكل ، كتقديم الجك للأداء في المواعيد القانونية والا كان مسؤولا عن تعويض الضرر الذي يلحق الموكل نتيجة للتأخير كما لو افلس المسحوب عليه مثلا بعد انقضاء المواعيد القانونية وفات الموكل الحصول على قيمة الجك . فإذا أراد الوكيل تجنب المسؤولية عن التأخير في تحصيل قيمة الجك ، فعليه ان يطلب من الموكل تضمين التوكيل شرطا يؤدي هذا المعنى فيقال ( للتحصيل والدفع مضمون ) فيقيد هذا الشرط تنازل الموكل عن الرجوع على الوكيل بسبب مضي المواعيد القانونية المعينة لتقديم الجك .

وعلى الوكيل الذي استحصل قيمة الجك ، أن يسلم ما قبضه للمظهر وهو الموكل وان يقدم له حسابا عن الاعمال التي قام بها . وعلى الموكل ان يرد الى الوكيل المصاريف التي صرفها في سبيل تحصيل قيمة الجك . لما كانت العلاقة بين المظهر والمظهر اليه هي علاقة بين موكل بوكيل وفقا للوكالة التجارية مادة ٢٤٧ وما يليها . وعليه يجوز للموكل ان يعزل الوكيل في أي وقت شاء وعلى الوكيل عند عزله ان يرجع الجك للموكل اذا لم يقبض قيمته . وقد يتم العزل بشطب التظهير التوكيلي أو بكتابة أي عبارة تدل على ذلك بشرط ان يوقعها الموكل .

لا ينتهي انتظهير التوكيلي بوفاة الموكل أو بطروء عارض من عوارض عليه الاهلية كجنون أو عته بل يظل قائما كما هو فاذا أوفى المدين مع علمه بهذه العوارض برئت ذمته • ولكن وفاة الوكيل أو انعدام اهليته أو افلاسه ينهى التظهير التوكيلي - الوكالة التجارية - في الجك •

### علاقة الموكل والوكيل بالغير :

يجوز للملتزمين في الجك ان يتمسكوا في مواجهة الوكيل بالدفع التي يجوز لهم توجيهها الى الموكل وهو المظهر مادة ١/٤٠٤ وذلك لان المظهر اليه هو وكيل عن المظهر فلا يترتب على التظهير التوكيلي مبدأ تطهير الدفع • ولكن لا يجوز للملتزم أو ضامنه الاحتياطي ان يتمسك في مواجهة الوكيل بدفع يستند على علاقة شخصية بينهما كالتسمك بالمقاصة اذا كان احدهما دائنا له ( أي للوكيل ) ، لان الوكيل ولو كان يعمل باسم نفسه الا انه يعمل لحساب غيره وهو الموكل •

لا يجوز للوكيل المطالبة ببدل الجك اذا أفلس الموكل لان صفة الوكيل تنتهي بالافلاس فتزول صفته كوكيل ، ويعتبر الموكل هو الحامل الحقيقي للجك الذي تدخل قيمته مع سائر أمواله لضمان حقوق دائنيه • اما اذا افلس الوكيل فلا تدخل قيمة الجك في ضمان حقوق دائنيه لان التظهير التوكيلي لا ينقل ملكية الجك اليه •

لا يجوز للوكيل تظهير الجك تظهيراً ناقلاً للملكية الى الغير ، لأنه لا يملك الحق الثابت فيه حتى يستطيع ان ينقله للغير • ولكن يجوز له أن يوكل هذا الغير بطريق التظهير التوكيلي في قبض قيمة الجك •

### التظهير اللاحق على أجل الاداء

#### التظهير اللاحق على أجل الاداء :

نصت على هذا التظهير المادة ١/٤٠٦ واعتبرته تظهيراً صحيحاً يرتب جميع الآثار التي تنتج عن التظهير السابق على أجل أداء الجك • وتعني هذه الفقرة أعلاه بهذا التظهير بأنه التظهير الذي يقع على الجك قبل عمل



الاحتجاج بعدم الاداء وقبل انقضاء المدة المحددة لتحرير الاحتجاج ، فيكون للحامل عندئذ ان يطالب المسحوب عليه بأداء قيمة الجك ، وان يحزر احتجاج عدم الاداء ( پروتستو ) ضده اذا امتنع عن الاداء ، ليشن لة الرجوع على الساحب والمظهرين والضامين الاحتياطين • وتعتبر جميع التطهيرات مطهرة للجك من الدفع •

ولكن التطهير الواقع على الجك بعد تحرير الاحتجاج بعدم الدفع ، والتطهير الواقع بعد المدة المحددة لعمل الاحتجاج بعدم الدفع ، يعتبر تطهيرا غير طبيعي - أي عدم قابلية الجك للتداول - لا يكون له الا آثار النقل العادي للدين مادة ٢٢٤ وما بعدها من القانون التجاري مادة ٢/٤٠٦ •

ونصت المادة ٣/٤٠٦ على التطهير غير المؤرخ كأنه قد وقع قبل انقضاء الأجل المعين لسحب پروتستو عدم الاداء ولم تجيز اثبات العكس أي انها اقامت قرينة قانونية بأسبقية التطهير غير المؤرخ على ميعاد تحرير الاحتجاج •

ولترسيخ هذا الامر في الذهن ، نقول ان التطهير الحاصل على الجك قبل أجل الأداء والتطهير الحاصل بعد اجل الاداء ولكن قبل عمل الاحتجاج وقبل مضي مواعيد تحرير الاحتجاج والتطهير الخالي من التاريخ تعتبر كلها تطهيرات طبيعية مطهرة للجك من الدفع •

غير ان التطهير الواقع على الجك بعد احتجاج عدم الاداء وبعد انقضاء آجال تنظيم الاحتجاج ، يعتبر تطهيرا غير طبيعي ويجعل الجك تابعا لأحكام حوالة الحق ولا يجوز للحامل ان يتمسك بمواجهة المدين بقاعدة تطهير الدفع ، أي بعدم الاحتجاج ضده بالدفع •

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك لم يحزر في منته كلمة امر »

السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (س) يسكن غرفة رقم ... عمارة ... شارع ...

المدعى عليه : (ص) الساكن غرفة رقم ٠٠٠ عمارة ٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه شيكا رقم ٠٠٠ تاريخ ١٩٧/٢/٢  
على مصرف ٠٠٠ يتضمن مبلغا قدره (٩٠٠) ديناراً عن الدين المترتب لى  
بذمته ، ولامتناعه عن التادية ، اطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ  
المدعى به والمصاريف والفائدة القانونية بعد تبليغه بصورة الدعوى  
والمستمسك .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ١٩٧/٢/٢

احضر بيوم / / ١٩٧/

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة خمسين فلسا  
الايضاح : يحمل المظهر له - المدعى - شيكا مظهر له من قبل المدعو (ع)  
والمسحوب من الساحب (ص) على المسحوب عليه - مصرف ٠٠٠ - وقد  
قام بتقديمه للمصرف ٠٠٠ ضمن المدة القانونية للتقديم - عشرة أيام من  
اليوم التالي لتاريخ الشيك - فرفضه وسجل بيان الرفض على ذات الشيك ،  
ثم أخبر (س) مظهره (ع) والساحب (ص) في اليوم التالي من تسجيل  
المصرف بيانه على الشيك . وبعده استعمل الحامل (س) حقه في الرجوع  
على الساحب عن طريق الدعوى الذي اقامها كما هو اعلاه .

انعدت المحكمة واستمعت لأقوال الطرفين ودققت الشيك المبرز  
فوجدته انه مظهر قبل الاستحقاق للحامل (س) وانه لم يحرر في مته كلمة  
( لأمر ) وان خلو الشيك من هذه الكلمة لا ينفى صحته وبالتالي تداوله  
بالتظهير ، لانها ليست من الشروط الجوهرية في الشيك التي نصت عليها  
المادة ٤٦٨ من القانون التجاري ، وان الحامل (س) قام بتقديم الشيك ضمن  
مدة التقديم الى المصرف أي في ١٩٧/٢/١٢ الذي دون عليه بالذات رفضه  
وتاريخ تقديمه وهذا يقوم مقام انذار عدم الدفع الذي اشترط القانون  
توجيهه للمصرف وان اخبار عدم الاداء قد سحب للمظهر والساحب أيضا .

لذلك ألزمت المحكمة المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (٩٠٠) ديناراً وفقاً للمادة ٣٩٧ وبدلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري وفائدة قدرها ٥٪ من تأريخ الاستحقاق لحين التأييد وتحمله كافة مصاريف الدعوى .

٢ - « صيغة دعوى شيك لا يقبل التظهير »

السيد حاكم بداءة . . . المحترم

المدعى : (س) . . .

المدعى عليه : (ص) . . .

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٨٠) ديناراً بموجب شيك مسحوب لأمر (ع) ومظهر لأمرى . ولامتناعه عن التأييد رغم المطالبة والاستحقاق ، اطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ومستمسكها وجلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائده القانونية وتحمله كافة المصاريف .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في / / ١٩٧

المدعى (س)

طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة خمسين فلساً

الايضاح : رفع المدعى - المظهر له (س) الدعوى على المدعى عليه - صاحب الشيك (ص) وذلك لعدم دفع المصرف بدل الشيك لعدم جواز تظهيره .  
وانه رفع دعواه أعلاه بعد أن قام بسحب الانذار والأخبار .

استمعت المحكمة أقوال الطرفين ودققت الشيك المبرز الذي وجدته مظهراً لأمر (س) وان المدعى عليه - الساحب أدرج في متنه عبارة ( لأمر ع فقط ) فوجود مثل هذه العبارة والعبارات المشابهة لها لفلان دون فلان ، بدون أمر ، ليست لأمر ، دون أذنه تمنع نقل الشيك بالتظهير لآخر ، وانما تنقله بطريق حوالة الحق وفقاً للمادتين ٣٦٢ ، ٣٦٣ من القانون المدني .  
ولما كان المدعى عليه - الساحب (ص) وهو المدين المحال عليه لم يقبل الحوالة فانها لا تكون نافذة في حقه . وبناء عليه ردت المحكمة دعوى المدعى

وفقا للمادة ٣٩٧ وبدلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري وأخبرته ان يرفع دعواه على المظهر (ع) الذي ظهر اليه الشيك ولهذا الأخير ان يرجع على الساحب (ص) عن طريق اقامة الدعوى .

٣ - « صيغة دعوى شيك مظهر على بياض »

السيد حاكم بدائة ... المحترم

المدعى : (ع) ...

المدعى عليه : (ل) و (هـ) ...

جهة الدعوى : ان المدعى عليه مدين لى بمبلغ قدره (٨٠٠) دينارا بموجب شيك رقم ... تاريخ ... مظهر لأمرى ومسحوب على مصرف ... الذي امتنع عن دفعه ، لذلك طالبت المدعى عليهما بدفع بدل الشيك فامتعا عن التأدية .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ ... والمرقم ...

المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليهما بصورة دعوتى ومستمسكها ودعوته للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به (٨٠٠) دينارا والقائدة القانونية وتحميلهما مصاريف المحاكمة .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (ع)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئه خمسين فلسا

الايضاح : سحب (م) شيكا لأمر المسحوب له (ل) على مصرف ... فظهره هذا الى (هـ) وهذا ظهره بدوره الى (ص) وهذا ظهره أيضا الى (ع) وهو المدعى في هذه الدعوى والذي قام بتقديم الشيك خلال مدة التقديم للمصرف ... الذي رفضه وسجل بيان الرفض على ذات الشيك وعندئذ أخبر مظهره (ص) باخبار عدم دفع المصرف لقيمة الشيك بواسطة البريد المسجل ثم استعمل حقه في الرجوع على مظهرين فقط وهما (ل ، هـ) ومن حقه أيضا أن يرجع على كافة الموقعين الآخرين في الجسك عن طريق

الدعوى الا انه اكتفى بتوجيه دعواه ضد مظهرين فقط وهما (ل ، ه) .  
 لدى النظر في الدعوى من قبل المحكمة ، اعترف المدعى عليهما  
 بتوقيعيهما على وجه الشيك المبرز بصفتيهما مظهرين على بياض ، ودفعا بأن  
 القانون التجاري قد اشترط لصحة التظهير على بياض ان يوضع توقيع  
 المظهر على ظهر الشيك وليس على وجهه كما هو الحال في الشيك المبرز ،  
 وعليه فان هذا التظهير هو بحكم الحوالة وهي لا تكون نافذة بحقهما الا  
 بقبولها - كحال عليهما - وانهما لم يقبلاها لذلك طلبا رد دعوى المدعى  
 عنهما .

دقت المحكمة دفع المدعى عليهما فوجدته واردا فقررت رد الدعوى  
 وفقا للمادة ٣٩٩ وبدلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري . وأفهمت المدعى  
 بإقامة دعواه ضد من ظهر له الشيك وهو (ص) ولهذا ان شاء ان يرجع  
 بحقه على المظهرين (ل ، ه) والساحب (م) عن طريق الدعوى .

٤ - « صيغة دعوى شيك مظهر على بياض »

السيد حاكم صلح ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) ٠٠٠

المدعى عليه : (ع ، ص ، ه ، ل) ٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليهم مبلغ قدره (٤٥٠) ديناراً بموجب  
 شيك مستحق الأداء مظهر لى ، رغم المطالبة فانهم ممتنعون عن دفعه اطلب  
 جلبهم للمرافعة والحكم عليهم بالمبلغ والفائدة القانونية وتحميلهم كافة  
 مصاريف الدعوى بعد تبليغهم بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ ١٩٧/٦/٦

احضر بيوم / / ١٩٧/

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ل) شيكا لمصلحة (ص) على مصرف ٠٠٠ فظهره على

بياض ووقع كفيله (هـ) بجانبه الى المظهر له (ع) فقام باملاء البياض على الشيك بدرج اسم شخص آخر وهو (س) وسلمه اليه ، وعند الاستحقاق وخلال مدة التقديم وهي عشرة أيام من اليوم التالي لتأريخه قدمه الى مصرف . . . . لاستلام بدله فرفض دفعه ولم يسجل بيان رفضه على الشيك نفسه . وعندئذ قبل أن يقيم الدعوى قام بالواجبات التي يتطلبها منه القانون فسحب ائذار عدم الدفع الى المسحوب عليه - مصرف . . . . - قبل انقضاء مدة التقديم بواسطة كاتب العدل ، كما أخبر الشخص الذي سلمه الشيك (ع) باخبار عدم الدفع في اليوم التالي ليوم توجيه الانذار وفقا للمادتين ٤٩٣ ، ٤٩٤ تجاري . أقام الدعوى على المظهرين (ع ، ص) والكفيل (هـ) والساحب (ل) يطالبهم بالتضامن والتكافل بقيمة الشيك وفقا للمادة ٤٩٢ تجاري .

تشكلت المحكمة وأجاب المدعى عليه الاول (ع) وهو حامل الشيك قبل الحامل الأخير المدعى (س) الذي وصل اليه الشيك عن طريق التظهير على بياض ، بأنه أملى البياض بدرج اسم المدعى الشيك وسلمه له بدون ان يوقع عليه .

اعترف المدعى عليه الثاني (ص) وكفيله (هـ) والساحب (ل) بتوقيعهم على ظهر الشيك . وبناءً عليه قررت المحكمة رد الدعوى عن المدعى عليه الاول (ع) لعدم وجود توقيع له على الشيك فهو يعتبر غير ضامن له . وحكمت على المدعى عليهم الآخرين (ص ، هـ ، ل) وفقا للمادة ٤٠٠ وبدلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري بقيمة الشيك وفائدته ٥٪ من تأريخ استحقاقه لحين التأدية وتحميلهم كافة مصاريف الدعوى .

٥ - « صيغة دعوى شيك مظهر ومشطوب تظهيره »

السيد حاكم بداءة . . . . المحترم

المدعى : (س) رقم دكان . . . . شارع . . . .

المدعى عليه : (ل) رقم دكان . . . . شارع . . . .

جهة الدعوى : بموجب الشيك المستحق الأداء المظهر الى ترتب لى دين على المدعى عليه قدره (٨٣٠) ديناراً ورغم المطالبة فانه يرفض دفعه ، لذلك اطلب تبليغه بصورة الدعوى وجلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحمله كافة مصاريف الدعوى .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٦/٥ .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني طابع مالي فئة خمسين فلساً

الأيضاح : رفض المصرف ٠٠٠ دفع الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٦/٥ المقدم له خلال مدة التقديم الى حامله (س) وقبل ان يقيم (س) الدعوى على أحد مظهرى الشيك وهو (ل) ، قام بسحب ائذار عدم الدفع للمصرف ٠٠٠ في اليوم التالي لمضى مدة التقديم أي في تاريخ ٦/١٦ وأخبر الشخص الذي ظهر له الشيك (ع) باخبار عدم الدفع في اليوم التالي ليوم سحب الائذار أي بتاريخ ٦/١٧ كما تتطلب منه المادتان ٤٩٣ و ٤٩٤ من القانون التجاري .

تشكلت المحكمة ودفع المدعى عليه برد الدعوى عنه ، اذ أنه قام بشطب تظهيره على الشيك فهو لهذا غير مدين بقيمة للمدعى . وقد آجاب المدعى ، لما كان المدعى عليه قد أقر بتوقيعه وشطبه على الشيك ، فيعتبر شطبه لتوقيعه كأن لم يكن ويبقى مسؤولاً عن تظهيره الذي يرتب مسؤوليته لتأدية قيمة الشيك .

قررت المحكمة الحكم على المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (٨٣٠) ديناراً وفائدته القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين التأدية حيث ان التظهير المشطوب عليه بعد كتابته يعتبر كأنه لم يكن وفقاً للمادة ٤٠٢/٢ وبدلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري .

٦ - « صيغة دعوى التطهير يظهر الشيك من الدفع »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) ٠٠٠

المدعى عليه : (ص ، ع) ٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٧٠٩) دنانير بموجب شيك مظهر لي ومستحق الدفع ، ورغم المطالبة فأنهما يمتنعان عن دفعه . لذلك أطلب تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكها وجلبهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به أعلاه وفائدته القانونية وتحصيله كافة مصاريف الدعوى .

الأسباب الشبوتية : الشيك المؤرخ في ٠٠٠ والمرقم ٠٠٠

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الأيضاح : ظهر (ع) الشيك المسحوب له من (ص) الى المظهر له (س) الذي قدمه الى مصرف ٠٠٠ خلال مدة التقديم يطلب دفعه له فرفض ذلك ، وسجل بيان رفضه على ذات الشيك وسلمه لصاحبه (س) . ولما كان بيان المصرف المذكور يقوم مقام انذار عدم الدفع الموجه للمصرف فانه اكتفى بتوجيه اخبار عدم الدفع لمظهر الشيك وساحبه (ص) وبهذا تمت الاجراءات التي يتطلبها القانون منه . وعندئذ أقام المظهر له (س) وهو المدعى الدعوى أعلاه على الساحب (ص) والمظهر (ع) يطالبهما بالتكافل والتضامن بقيمة الشيك .

أقر المدعى عليه الأول - الساحب - بسحبه للشيك المبرز غير انه دفع بأنكار استلامه بدل الشيك من المسحوب له وعدم أحقية المدعى بمطالبته بدين الشيك وقد طلب رد الدعوى عنه .

أجاب المدعى عليه الثاني - المظهر - بأنه يصادق على أقوال المدعى



عليه الأول بعدم استلامه قيمة الشيك منه ، وأضاف بأن المدعى أسقط حقه بمطالبتهما بقيمة الشيك الا اذا قام بأنذار المصرف خلال المدة القانونية للتقديم وهي تمتد لاول يوم عمل يعقبها وهو لم يقم ولهذا يطلب رد دعوى المدعى عنهما .

دفع المدعى ، ان المدعى عليهما قد أقرا بالشيك المبرز وانه قام بما يحتمه عليه القانون وهو استحصاله بيان المصرف المدون على الشيك موضوع الدعوى وهو يقوم مقام الانذار كما أنه أخبر مظهره والساحب بأخبار عدم الدفع في اليوم التالي لبيان المصرف .

دقت المحكمة أقوال الطرفين وقررت الزام المدعى عليهما بالتضامن والتكافل ببدل الشيك وفقا للمادة ٤٠٣ وبحكم المادة ٤٧٨ من القانون التجاري والفائدة القانونية من يوم تقديم الشيك لحين التأدية والمصاريف الأخرى .

٧ - « صيغة دعوى شيك مظهر تظهيرا توكيلي »

السيد حاكم بداءة . . . المحترم

المدعى : (م) . . .

المدعى عليه : (ص) . . .

جهة الدعوى : ترتب لي مبلغ قدره (٦٠٠) دينارا بئمة المدعى عليه بموجب صك مظهر لامري . رغم المطالبة والاستحقاق فانه يرفض دفعه .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم . . . والمؤرخ في . . .

المطالب : أطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وقدره (٦٠٠) دينارا والفائدة القانونية وتحميله كافة المصاريف بعد تبليغه بصيغة الدعوى .

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (م)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الايضاح : سحب (ل) شيكا على مصرف . . . الى المسحوب له (هـ) وقد

أوكل هذا (ص) بتظهير الشيك وكالة وقد ظهره الى (م) بعبارة واضحة كتبها على الشيك « للقبض » وخلال مدة التقديم قام بتقديمه الى مصرف ... فرفضه ودون بيان رفضه على ذات الشيك ثم أخبر مظهر الشيك له بعدم الأداء في اليوم الثاني من بيان المصرف ، وحينئذ أقام الحامل - المظهر له (م) الدعوى على المظهر (ص) فقط وصرف النظر عن الموقعين الآخرين على الشيك .

تشكلت المحكمة واجاب المدعى عليه - المظهر - برد الدعوى عنه لان الصلة التي بينه وبين المدعى الناشئة من تظهير الشيك هي صلة موكل بوكيل يطلب منه قبض بدل الشيك وتسليمه له ، وانه لم يظهر الشيك للمدعى على سبيل التمليك . وقد وجهت المحكمة اليمين للمدعى عليه بناء على طلب المدعى فحلفها . دقت المحكمة الشيك فوجدته مظهرا بعبارة « للقبض » وهذه تفيد معنى الوكالة وليس معنى التمليك ولهذا ردت الدعوى وفقا للمادة ٤٠٤ وبدلالة المادة ٤٧٨ تجاري .

٨ - « صيغة دعوى شيك مظهر بعد أجل الاداء »  
السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (س) محله المعتاد سوق ...

المدعى عليه : (ع) يسكن دكان رقم ... سوق ...

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٥٦٠) ديناراً بموجب شيك مظهر لأمرى مستحق الأداء ، ورغم المطالبة فانه ممتنع عن تأديته لذلك اطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المطالب به أعلاه وفائدته وتحمله كافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ١٩٧/٢/١ .

احضر بيوم / / ١٩٧/

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ص) شيكا رقم ... تاريخ ١٩٧/٢/١ على مصرف ...

للمسحوب له (ع) وقد ظهره الى (س) بعد استحقاقه أي بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٧ وقام المظهر له - الحامل (س) بتقديم الشيك في نفس اليوم وقبل انقضاء مدة الاحتجاج التي تنتهي في ١٢/٢/١٩٧٧ الى مصرف ٠٠٠ فرفضه . وعندئذ استعمل حقه وفقا للمادتين ٤٩٣ و ٤٩٤ وسحب بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٧ اذار عدم الأداء بواسطة كاتب العدل الى المسحوب عليه - مصرف ٠٠٠ - وأخبر المظهر (ع) في اليوم التالي للأذار أي بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٧ بأخبار عدم الدفع . ثم رفع الدعوى على (ع) الذي ظهر إليه الشيك . دفع المدعى عليه ، بأنه ظهر الشيك وكالة عن الساحب (ص) ولذا فان الدعوى توجه له أي للموكل (ص) وليست توجه ضده ، ثانيا ان ما قام به من تظهير للشيك كان بعد استحقاقه لهذا طلب رد الدعوى عنه . ترى المحكمة ان دفع المدعى عليه غير وارد بسبب ان تظهيره للشيك كان تظهيراً تاماً يفيد تملك الشيك للمظهر له وهو المدعى ، وليس تظهيراً يفيد معنى الوكالة ، ثم ان التظهير الواقع بعد الاستحقاق وقبل فوات المهلة المحددة بسحب اذار عدم الدفع يعتبر تظهيراً واقعا قبل الاستحقاق ولهذا قررت المحكمة الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفقاً للمادة ٤٠٦/١ بدلالة المادة ٤٧٨ وفائدة قدرها ٥٪ من تأريخ الاستحقاق لحين التأدية وتحمله مصاريف الدعوى .

٩ - « صيغة دعوى شيك مظهر بعد مضي مدة سحب اذار عدم الدفع »

السيد حاكم صلح ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) غرفة رقم ٠٠٠ سوق ٠٠٠

المدعى عليه : (ع ، ص) مخزن رقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠

جهة الدعوى : ان المدعى عليهما مدينان لي بمبلغ (٤٩٨) ديناراً بموجب شيك مظهر لي ، وقد استحق ادائه ورغم المطالبة فأنهما امتنعان عن دفعه . لذا اطلب دعوتهما للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به اعلاه والمصاريف بعد تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك رقم ٠٠٠ تاريخ ١٩٧/٢/٢ .  
احضر يوم / / ١٩٧ .

توقيع المدعى  
طابع دفاع وطني  
المدعى (س)  
توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : سحب (ص) شيكا رقم ٠٠٠ تاريخ ١٩٧/٢/٢ على مصرف ٠٠٠  
للمسحوب له (ع) الذي ظهره للحامل (س) بعد مضي سحب الأنداز بيوم  
واحد أي بتاريخ ١٩٧/٢/١٤ والذي قام بتقديم الشيك الى مصرف ٠٠ في  
نفس يوم التظهير أي في ٢/١٤ فرفضه وسجل رفضه وتاريخ التقديم والتوقيع  
على الشيك نفسه ، ثم أخبر مظهره بعدم اداء المصرف قيمة الشيك في اليوم  
التالي لرفض الشيك اي بتاريخ ٢/١٥ . وبعد هذه الاجراءات أقام المظهر  
له (س) الدعوى على الساحب (ص) والمظهر (ع) .

استمعت المحكمة لأقوال الطرفين ووجدت ان تاريخ تنظيم الشيك  
المبرز في ١٩٧/٢/٢ وكان تظهيره بتاريخ ٢/١٤ أي كان مظهرا بعد مدة  
التقديم وهي عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ الشيك مادة ٤٨٤ تجاري  
وبعد مضي سحب الأنداز بعدم الدفع وهي اليوم التالي لمضي مدة التقديم  
مادة ٤٩٣ . وقد اعتبر القانون التجاري تظهير مثل الجك موضوع الدعوى  
تظهيراً غير طبيعي أي غير قابل للتداول وهو بمثابة النقل العادي للدين  
ويكون تابعا في هذه الحالة لأحكام القانون المدني وفقا للمادتين ٢٦٢  
و ٢٦٣ . وعليه قررت المحكمة رد الدعوى عن المدعى عليه (ص) وفقا  
للمادة ٣/٤٠٦ ودلالة المادة ٤٧٨ من القانون التجاري والزمتم المدعى  
عليه (ع) بالبلغ المدعى به مع أفهامه برفع دعواه على الساحب (ص) .

١٠ - « صيغة دعوى شيك مظهر تظهيراً جزئياً »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) رقم دكان ٠٠٠ سوق ٠٠٠

المدعى عليه : (ص ، ع) رقم دكان ٠٠٠ سوق ٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٥٥٠) ديناراً

بموجب صك رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ مظهر لأمرى وانه مستحق الأداء  
ورغم المطالبة فأنهما يرفضان دفع قيمته .  
الأسباب التبوتية : الصك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠ .  
المطالب : اطلب دعوى المدعى عليهما للمرافعة والزاهما بمبلغ الصك وفائده  
والمصاريف بعد تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكها .  
احضر بيوم / / ١٩٧٠ .

توقيع المدعى  
طابع دفاع وطني  
المدعى (س)  
توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : ظهر (ع) الشيك المسحوب له من قبل الساحب (ص) الى  
المظهر اليه - الحامل (س) الذي قدمه الى المصرف ٠٠٠ خلال مدة التقديم  
فرفضه ولم يدون بيان رفضه . وعندئذ محافظة لحقه قام بتوجيه اذار  
عدم الدفع للمصرف ، وأخبر مظهره بأخبار عدم الدفع في اليوم التالي  
ليوم سحب الأذار . ثم أقام الدعوى على الساحب (ص) والمسحوب  
له (ع) .

استمعت المحكمة دفعوع المتخاصمين ، وبالنظر لاعتراف المدعى عليه  
(ص) بسحبه للشيك وأقرار المدعى عليه الآخر (ع) بتظهيره للشيك فان  
المحكمة الزمت المدعى عليهما بالتضامن والتكافل بالمبلغ المدعى به (٥٥٠)  
دينارا لأن الحق الثابت في الشيك لا يجوز تجزئته كما تنص على ذلك  
المادة ٤٧٩/٢ تجاري « التظهير بجزء من مبلغ الشيك يعتبر كأنه لم يكن »  
وكذلك بفائدة قدرها ٥٪ من تاريخ الأستحقاق لحين التأدية وتحميلهما  
الرسوم وكافة مصاريف الدعوى .

١١ - « صيغة دعوى شيك اشترط الحامل المظهر عدم تظهيره مجددا »

السيد حاكم صلح ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ه) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (ع) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٢٢٠) دينارا بموجب شيك  
 مظهر لأمرى ومستحق الأداء • ورغم المطالبة فان المدعى عليه يرفض دفعه  
 لذلك اطلب جلبيه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية  
 وتحصيله مصاريف المرافعة بعد تبليغه بصورة الدعوى •  
 الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠  
 احضر يوم / / ١٩٧٠ •

المدعى (هـ)	توقيع المدعى
توبيعه على طابع مالى	طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ص) شيكا رقم ٠٠٠ تأريخ ٠٠٠ الى (ع) المسحوب له  
 والذي قام بتظهيره الى (س) واشترط عدم تظهيره مجددا ، ومع ذلك فانه  
 ظهره الى (ل) وهذا ظهره الى (هـ) وهو الحامل الأخير للشيك الذي قام  
 بتقديمه للمصرف خلال مدة التقديم فرفضه وسجل رفضه وتأريخ التقديم  
 والتوقيع على الشيك نفسه ثم أخبر مظهره (ل) بامتناع المصرف عن دفع  
 قيمة الشيك وبعد أن قام بهذه الاجراءات لمحافظة حقه بالرجوع فانه أقام  
 الدعوى على (ع) أحد المظهرين الذي اشترط عدم تظهير الشيك مجددا •

أقر المدعى عليه امام المحكمة بتظهيره للشيك المبرز الى المظهر له  
 (س) ودفع بأنه اشترط عليه عدم تظهيره للشيك مجددا غير انه ولو كان  
 هذا الشرط لا يمنع تظهير الشيك للآخرين غير انه لو حصل وكما هو  
 حاصل على الشيك المبرز فانه (أي المدعى عليه) لا يكون ضامنا تجاه من  
 تملكوا الشيك بعد ذلك ولكنه يبقى ضامنا للمظهر له (س) بمفرده دون  
 اللاحقين • ولذا فانه طلب رد الدعوى عنه لعدم تحقق الخصومة ضده •  
 قررت المحكمة رد الدعوى عنه وفقا للمادة ٤٨٠ تجازي وأفهمت المدعى  
 باقامة دعواه على الساحب أو على أحد المظهرين غير المشترك أو عليهم جميعا •

١٢ - « صيغة دعوى شيك مكفول جزء من بدله »

السيد حاكم بدائة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) يزاول عمله في سوق ٠٠٠ بغداد  
المدعى عليه : (ع ، هـ) معرض رقم ٠٠٠ سوق ٠٠٠ بغداد  
جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٦٨٤) ديناراً  
بموجب شيك مظهر لأمرى ومستحق الأداء ورغم المطالبة فانهما مستعان  
عن تأديته .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ ٠٠٠  
المطالب : اطلب دعوى المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به  
وفائدته القانونية وكافة مصاريف الدعوى بعد تبليغهما بصورة الدعوى  
والمستمسك .

احضر يوم / / ١٩٧٠

توقيع المدعى  
٢٠ فلساً طابع دفاع وطني

المدعى (س)  
٥٠ فلساً طابع مالي

الأيضاح : ذهب (س) المظهر له الى المصرف ٠٠٠ خلال مدة التقديم يطلب  
دفع بدل الشيك له ، فرفضه وسجل بيان رفضه على ذات الشيك ثم اخبر  
مظهر الشيك (ع) بامتناع المصرف المذكور عن دفع قيمة الشيك . وعندئذ  
رفع المدعى (س) وهو المظهر له - الدعوى على (ع) الذي ظهر له الشيك  
وعلى (هـ) ضامنه الأحتياطي الذي ضمن قسماً من مبلغ الشيك وهو (٢٠٠)  
دينارا .

حظر الخصوم امام المحكمة واستمعت لدفوعهم ودقت الشيك المبرز  
فوجدته مقدماً ضمن المدة القانونية للتقديم من البيان المدون من قبل المصرف  
والأخبار الموجه بصورة صحيحة ووجدت توقيع الآفال واسم (ع) الذي  
حصل الضمان لمصلحته . وبناء عليه فان المحكمة ألزمت المدعى عليهما  
بمبلغ (٢٠٠) دينار بالتضامن ، والمظهر - المدعى عليه (ع) بما تبقى من  
المبلغ وهو (٤٨٤) ديناراً وفقاً للمادة ٢١٦/١ وبدلالة المادة ٤٨٢ من القانون  
التجارى .

١٣ - « صيغة دعوى شيك على ظهره توقيع الكفيل »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) موظف في وزارة ٠٠٠

المدعى عليه : (ع ، هـ) معرض السيارات رقم ٠٠٠ ساحة ٠٠٠ بغداد

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٢٥٠٠) دينارا بموجب شيك مظهر لي من قبل المدعى عليه الأول ومضمون من قبل المدعى عليه الثاني ورغم الاستحقاق والمطالبة فأنهما ممتنعان عن التادية • لذلك اطلب جلبهما للمرافعة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحميلهما كافة المصاريف بعد تبليغهما بصورة هذه الدعوى ومستمسكها •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠٠

احضر يوم / / ١٩٧٠

المدعى (س)

توقيع المدعى

٥٠ فلسا طابع مالي

٢٠ فلسا طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ل) شيكا لمصلحة المسحوب له (ع) على المسحوب عليه - مصرف ٠٠٠ - الذي ظهره بدوره بكفالة (هـ) الى المظهر له (س) فقدمه هذا ضمن مدة التقديم للمصرف لقبض قيمته ، فرفضه وسجل بيان رفضه على الشيك نفسه ثم أخبر مظهره (ع) باخبار عدم دفع المصرف لقيمة الشيك • ومحافظه على حقه ، استعمل حق رجوعه على المظهر (ع) والكفيل (هـ) باقامة الدعوى •

استمعت المحكمة لأقرار المدعى عليه الأول (ع) بتظهيره للشيك المبرز ، واقرار المدعى عليه الثاني (هـ) وهو الضامن الاحتياطي (أقل) بتوقيعه على ظهر الشيك والذي أدرجه بصفته شاهدا على مديونية المظهر ولو كان كفيلا لوضع توقيعه على وجه الشيك كما تصرح بذلك المادة ٣/٤١٧ تجازي وطلب رد الدعوى عنه لعدم انشغال ذمته •

دفتت المحكمة اقوال الطرفين والشيك المبرز فوجدت على ظهره محررا لفظ آقال وموقع بتوقيع المدعى عليه الثاني - الكفيل - (هـ) • وبما



ان المادة ٤١٧ تجاري لا تمنع جواز توقيع الكفيل على ظهر الشيك • وعليه  
فان المحكمة ألزمت المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به بالتضامن والتكافل مع  
فائدة ٥٪ من تأريخ الأستحقاق لحين انتادية مع تحميلهما الرسوم ومصاريف  
الدعوى •

١٤ - « صيغة دعوى شيك مظهر من ناقص الأهلية »  
السيد حاكم بداءة ••• المحترم

المدعى : (س) ••••

المدعى عليه : (هـ) ••••

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٩٠٠) ديناراً بموجب  
كفالته للصك المظهر لأمرى والمستحق الأداء ، وقد رفض ادائه بعد  
المطالبة له •

الأسباب الثبوتية : الصك المرقم ••• والمؤرخ •••

المطالب : اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وفائده  
القانونية وكافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها •

احضر يوم / / ١٩٧٠ •

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيع على طابع دفاع وطني

توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : سحب (ص) شيكا لأمر المسحوب له (ع) على مصرف •••  
فظهره بضمان الشخص الثالث (هـ) الى المظهر له (س) الذي باشر بتقديمه  
للمصرف خلال مدة التقديم فرفضه ودون بيان رفضه على نفس الشيك ثم  
أخبر مظهره (ع) بعدم دفع الشيك • وحينئذ أقام الدعوى على الكفيل (هـ)  
فقط •

حظر المدعى عليه - الكفيل (هـ) المرافعة واعترف بكفالته عن

المكفول (ع) وطلب رد الدعوى عنه •

دفع المدعى ، دفوع المدعى عليه ، أنه بالنظر لثبوت المكفول وهو مظهر

الشيك بأنه ناقص الأهلية لصغر سنه ، فان الشيك لا يكون باطلا الا بالنسبة

له أي للمكفول الصغير ، وهذا البطلان لا يؤثر على صحة الشيك بالنسبة  
للآخرين الموقعين عليه والمدعى عليه أحدهم . لهذا كرر طلبه بالحكم على  
المدعى عليه .

دقت المحكمة دفع المرافعين وقررت الزام المدعى عليه بمبلغ  
الشيك وفقا للمادة ٤١٨/٢ وبدلالة المادة ٤٨٢ من القانون التجاري وفائدته  
بمقدار ٥٪ من تأريخ الأستحقاق لحين التأدية وتحصيله الرسوم وكافة  
مصاريف الدعوى .

### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « التظهير يطهر الورقة التجارية من الدفع تجاه الحامل »

رقم الاضبارة : ١٥٧/ح/١٩٦٥

تأريخ القرار - ٢٧/١١/١٩٦٥

القرار / حيث ان المدعى (ر) اقام الدعوى برقم ١٤٩١/ب/٩٦١ في  
محكمة بداءة بغداد ضد المدعى عليهما رئيس جمعية خياطة الألبسة التعاونية  
غير المحدودة والمدعى عليه (ج) طلب فيها الزامهما بالتضامن بمبلغ  
(١٢٤١٥٨٨) ديناراً عن قيمة الصك غير المدفوع المرقم ٤١٢٩٤٢ والمؤرخ  
في ٥/٥/٩٦١ المسحوب على مصرف الرافدين والسند الآخر المؤرخ  
٢٧/٣/٩٦١ فقضت محكمة البداءة بالزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن  
بتأديتهما للمدعى المبلغ المذكور وجاها بحق المدعى عليه الأول جمعية خياطة  
الألبسة وغياها بحق المدعى عليه الثاني (ج) معلقاً على معاملة الأستكتاب  
والتطبيق والنكول عن اليمين عند الاعتراض والآنكار .

اعتراض المعارض (ج) على الحكم الغيابي المذكور في ١٢/١١/٩٦٣  
فقضت محكمة البداءة في ٥/١٢/١٩٦٣ بتصديق الحكم الغيابي المذكور  
ورد اعتراض المعارض .

طعن المستأنف رئيس جمعية خياطة الألبسة بالحكم البدائي ، فقضت  
محكمة استئناف بغداد بعدد س/٩٥٨/٩٦٣ وتأريخ ٢٥/١/٩٦٤ بتأييد

## الحكم البدائي غيابا بحق المستأنف •

قدمت المعارضة الجمعية لائحة اعترضت فيها على الحكم الغيابي الأستثافي ، فقضت محكمة الأستئناف في ١٦/١٢/٩٦٤ برد الأعتراض الواقع مؤسسة قضائها على ان المدعى (ر) يحمل الصك المؤرخ ٥/٥/٩٦١ بطريق التظهير وان هذا التظهير يظهر الورقة التجارية من الدفع •

قدمت المميزه جمعية الخياطة لائحة في ٦/٢/٩٦٥ عابت فيها على الحكم المميز ( اولا ) ان الصك موضوع الدعوى غير مستوف للشروط القانونية لأن مجلس ادارة الجمعية قد قرر تخويل رئيس الجمعية وامين الصندوق والعضو (ش) حق التوقيع على الصكوك وسحب المبالغ فيجب أن توقع الصكوك من قبل هؤلاء جميعا لكي يصبح الصك مستوفيا للشرائط القانونية ولما كان الصك غير موقع من قبل العضو (ش) بل وقعه رئيس الجمعية وامين الصندوق فقط لذلك لا يجوز تظهير الصك المذكور • ( ثانيا ) ان المميز عليه لم يسلم اربعة الاف سيروال الى مديرية المباني العامة وانما سلم لهم ٣٤٥٤ سيروالا اي بأقل من ٥٤٦ سيروالا فلا يحق له مطالبته بمبلغ (٥٨٨ر٨٤٣٢) دينارا ولدى وضع هذه الطعون التمييزية موضع التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة تبين ان مديرية التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية قد كتبت الى المميزه جمعية الخياطة كتابا مرقما ١٥٩٥ تاريخ ١٥/١٠/٩٦١ دونت فيها قرار مجلس ادارة الجمعية حول اضافة السيد (ش) الى لجنة المسحوبات بينما تاريخ الصك في ٥/٥/٩٦١ أي أنه أسبق تاريخا من كتاب مديرية التعاون وحيث انه لا يوجد في اوراق الدعوى ما يدل على ان قرار مجلس الإدارة أعلن وأشهر فلا يحتج به تجاه الحامل حسن النية وحتى اذا فرض ان موافقة مديرية التعاون هو أشعار واعلان للقرار فان تاريخ هذه الموافقة لاحقة لتاريخ انشاء الصك المذكور حسب التخويل المدون آنفا لهذا وعملا بمبدأ حماية الأوضاع الظاهرة فلا يكون هناك محل للطعن على الصك بعدم صلاحيته ولا محل للطعن بأن تظهيره

لم يكن صحيحا واما عن الأعتراض الثاني فقد تبين من كتاب المدير العام للموئىء العراقية المرقم ١٣/ادارة/٩٦١/١٧ والمؤرخ ٩٦١/٤/٣٠ بأن الصك المرقم ١٠٨٦٤٠ والمؤرخ في ٩٦١/٥/٢ بمبلغ ٢٠٥٥ر١٣٠ ديناراً والمسحوب على البنك المركزي العراقي كان ثمن الوجبة الثالثة من السراويل ولما كان ذلك فان ما ذهبت اليه محكمة الأستئناف يكون سديداً وموافقاً للقانون فقرر تصديق الحكم الأستئنافي بالنسبة للميزة ورد الأعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالأنتفاق في  
٠ ١٩٦٥/١١/٢٧

٢ - « يحق للساحب ان يدفع دعوى الحامل بالمواضعة على اضاراه »

رقم القرار - ٢٤٩/ص/١٩٤٦

تأريخ القرار - ١٩٤٦/٢/٢٦

بالنظر لاعتراف المدعى عليه ( المميز ) بتوقيعه على الشيك لكونه ضامن الأداء بحكم المادة ٤٧٧ تجاري وعدم ورود دفعه تجاه الحامل ( المدعى ) المميز عليه بحكم المادة ٤٠٣ وبدلالة المادة ٤٧٨ تجاري وعليه يكون الحكم موافقاً للقانون في ١٩٤٦/٢/٢٦

## الفصل الثالث

### تقديم الجك وأداء قيمته

ان الالتزام الثابت في الجك ينقضى اما بأداء قيمة الجك او بالسقوط أو بالتقادم .

ينقضى أداء الجك تقديمه للمسحوب عليه ليؤدي قيمته للحامل فوراً لانه يستحق الاداء لدى الاطلاع عليه وان أي بيان وشرط وقيد يندون على الجك خلافاً لقاعدة ( مستحق الأداء لدى الأطلاع ) يعتبر كأن لم يكن . فلو اشترط الساحب في الجك تقديمه بعد مدة معينة او اشترط على المسحوب عليه بعدم تأدية الجك بدون اخطار ، فالشرط باطل ويعتبر الجك صحيحاً ويستحق الدفع بمجرد تقديمه للمسحوب عليه . واذا امتنع المسحوب عليه عن الأداء يجوز للحامل ان يستعمل حقه في الرجوع على الساحب والمظهرين والضامن الاحتياطي - ان وجد - .

### أ - الأداء عند تقديم الجك

#### أولاً - زمن الأداء

يجب على المسحوب عليه ان يؤدي قيمة الجك للحامل بمجرد تقديمه اليه مادة ٤٨٣ إذ أن الجك أمر بالدفع لدى الاطلاع .  
مدة تقديم الجك :

نصت المادة ٤٨٤ من القانون على مدة تقديم الجك ، وعنت بتحديد مدتين .  
• المدة الأولى مقدارها عشرة ايام من اليوم التالي لتأريخ الجك بالنسبة للجك المسحوب داخل العراق ليُدفع داخل العراق .  
• والمدة الثانية مقدارها شهر واحد من اليوم التالي لتأريخ انشاء الجك بالنسبة للجك المسحوب في خارج العراق ليُدفع داخل العراق .  
اجل الأداء الموافق عطلة :

قد تبدأ العطلة من تأريخ انشاء الجك وقد تتوسط وقد توافق نهايته .

فان كانت العطلة من تاريخ انشاء الجك او توسطت مدة تقديم الجك فانها تحسب يوما عاديا . اما اذا وافقت العطلة نهاية مدة التقديم فانها لا تحسب وتؤجل الى اليوم التالي لانقضاء العطلة . مثل ذلك لا يجوز تقديم الجك للأداء او تحرير احتجاج عدم الأداء الا في يوم عمل ، فاذا صادف آخر يوم من الميعاد المقرر قانونا لعمل الاجراءات المتعلقة بالجك كتقديمه للأداء او تحرير الاحتجاج يوم عطلة رسمية أُجل هذا الميعاد الى اليوم التالي لانقضاء العطلة .

#### سحب جك بين بلدين مختلفي التقويم :

اذا سحب جك بين بلدين مختلفي التقويم فيستبدل تاريخ اصداره بالتاريخ المقابل في تقويم بلد الاداء مادة ٤٨٥ .

#### ثانيا - مكان الأداء

يجب تقديم الجك للأداء في المكان المحدد له سواء كان محل المسحوب عليه ام كان محلا مختارا للأداء . فاذا لم يبين في الجك مكان الأداء اعتبر الأداء واجبا في محل المسحوب عليه أو المحل المذكور بجانب اسمه عملا بالمادة ٣/٣٨٨ .

#### ثالثا - شروط صحة الأداء

اذا دفع المسحوب عليه قيمة الجك في أجل أدائه برئت ذمة كافة الملتزمين في الجك . ويجب على المسحوب عليه ان يتحقق من صحة توقيع الساحب وذلك بمضاهاته بنموذج التوقيع المحفوظ لديه ، والتحقق من صحة تسلسل التظهيرات اي من يحوز الجك حيازة شرعية مادة ٤٨٩ . ولكنه لا يلزم بفحص توقيعات المظهرين مادة ٤٢٦ . والتحقق من شخصية الحامل وأهليته ومن صفة الوكيل .

#### ١ - محل الأداء

ان الأداء بقيمة الجك يجب ان يتم بالنقود المينة فيه . فاذا كانت هذه النقود مينة بالعملة العراقية وجب الوفاء بها . واما اذا كانت النقود مينة

بالنقود الاجنبية وكان الجك واجب الدفع بها في العراق فعلى المسحوب عليه ان يدفع قيمة الجك بهذه النقود ، أو بنقود عراقية مقومة حسب قيمتها في يوم الأداء مادة ٤٢٧/١ . واذا تعينت قيمة الجك بنقود تحمل اسما مشتركا تختلف قيمتها في بلد اصدار الجك عن قيمتها في بلد الأداء كان المقصود نقود بلد الأداء ، كالدينار العراقي والدينار الكويتي مادة ٤٢٧/٥ .

### الأداء الجزئي :

الأصل ان الأداء يجب ان يتم على مبلغ الجك بتمامه . ولكن أوجب القانون على الحامل قبول ما يعرضه عليه المسحوب عليه من أداء جزء من قيمة الجك مادة ٤٢٥/٢ وله بعد ذلك أن يطالب الملتزمين بالجزء الباقي ، وفي هذه الحالة يجوز للمسحوب عليه ان يطلب من الحامل التأشير على الجك بالجزء المؤدى ومخالصة بقدر ما دفع له مادة ٤٢٥/٢ . ولكن لا يجوز للمسحوب عليه أن يجبر الحامل بابقاء الجك لديه ، لأن الحامل يحتاج اليه عند رجوعه على الملتزمين بالجك ، بالجزء الباقي .

### ٢ - ممن يقع الأداء ولمن يقع

يقع الأداء من المسحوب عليه الى الحامل الشرعي للجك اذا كان الجك لحامله . والى المظهر اليه الأخير اذا كان الجك للأمر . والجك للأمر قد يكون مظهرا على يابض كما هو الغالب وفي هذه الحالة يأخذ حكم الجك لحامله ويتعين على المسحوب عليه الأداء لمن يتقدم به اليه .

ويجوز أن يقع الأداء لوكيل الحامل اذا كان مخولا بقبض الجك للأمر . وكذلك يقع الأداء للمحال اليه الأخير او وكيله في القبض اذا ما كان الجك أسميا .

هذا ولا يجوز الرجوع على الساحب والمظهرين والضامنين الأختياطين الا بعد امتناع المسحوب عليه اداء قيمة الجك ، ويسحب احتجاج عدم الاداء من الحامل على المسحوب عليه .

### ٣ - المعارضة في الأداء

الأصل انه لا تجوز المعارضة في أداء قيمة الجك لحامله . الا انها تقبل في حالة فقدان الجك او وصوله الى يد شخص ثالث عن حيلة كما لو اخبر الساحب او الحامل ، المسحوب عليه بان الجك قد سرق او ضاع أو هلك او وصل الى يد شخص آخر بطريق غير مشروع كالاغتصاب . فيجب في هذه الاحوال ان يمتنع المسحوب عليه عن دفع قيمة الجك حتى يثبت واضع اليد على الجك انه قد وصل اليه بصورة مشروعة ولا يتم ذلك الا عن طريق مراجعته المحاكم مادة ٤٨٦/٢ .

يجوز للساحب ان يخبر المسحوب عليه بمعارضته في غير الحالات السابقة في أداء قيمة الجك للحامل سواء قبل مدة تقديمه او بعدها . ولكن معارضة الساحب لا تنتج اثرها ، وللمسحوب عليه في هذه الحالة ان يدفع قيمة الجك ودفعه صحيحا مبرىء لذمته .

وينبغي ان نعرف ان لا يفوت واضع اليد على الجك القيام بالاجراءات القانونية لحق الرجوع عند عدم الأداء وبذلك يحافظ على حقه من السقوط عند امتناع المسحوب عليه عن الأداء بسبب المعارضة التي يديها الساحب أو المظهر . ولذلك يجب على واضع اليد ان يحرر احتجاج عدم الأداء ضد المسحوب عليه خلال مدة التقديم او اليوم التالي ليوم التقديم اذا كان تقديم الجك قد وقع في آخر يوم من مدة التقديم وان يخبر مظهره والساحب والضامن الاحتياطي - ان وجد - باخبار عدم الاداء في اليوم التالي ليوم الاحتجاج ومن ثم رفع الدعوى عليهم .

#### اثبات الأداء :

اذا أدى المسحوب عليه قيمة الجك الى الحامل ، له ان يطلب منه تسليمه الجك مظهراً . وعندئذ للمسحوب عليه ان يؤشر عليه بتدوين شرح القبض بعبارة ( وصل المبلغ ) أو ( دفع ) أو ( خالص ) فيعتبر ذلك دليلاً على الأداء مادة ٤٢٥ .



## وفاة الساحب أو خروجه عن الأهلية :

الأصل في القواعد العامة تنتهي الوكالة بموت الوكيل أو الموكل أو بخروج أحدهما عن الأهلية . ولكن في الأوراق التجارية ومنها الجك فان وفاة الساحب بعد تحريره الجك أو خروجه عن أهليته باختلال عقلي أو بافلاس لا يؤثر على التزاماته الثابتة في الجك فيلزم هو أو ورثته به .

### عدم جواز منح المهل :

لقد منع القانون التجاري منح أية مهلة قضائية لأداء قيمة الجك . ويسرى المنع للمهلة القضائية على المظهرين والساحب في حالة رجوع الحامل عليهم بسبب عدم أداء قيمة الجك . كما انهم يحرمون من حق ادخال ضامن في الخصومة اذا طلبوا أجلا لادخاله أو استحضاره .

## ب - قيود تداول الجك

قد ترد على الجيك قيود تقيّد حق الحامل في التعامل بالجك ومثلها ١- تسطير الجك أو ٢- قيده في الحساب الجاري . ودفعاً للأخطار التي يتعرض لها حامل الجك نتيجة الضياع أو السرقة فقد ابتدع العرف المصرفي الجك المسطّر الذي يتطلب للوفاء به تقديمه للمسحوب عليه بواسطة احد المصارف .

### ١ - تسطير الجك

نصت على تسطير الجك المادة ٤٩٠ . ويقصد بالتسطين وضع خطين متوازيين منحرفين على وجه الجك . وهو اما تسطين عام أو تسطين خاص والعام هو الذي يترك فيه الفراغ بين الخطين المتوازيين على بياض أو الذي يكتب فيه عبارة مصرف بدون تعيين أو عبارة ( وشركاه ) واما التسطين الخاص فهو الذي يكتب فيه بين الخطين المتوازيين اسم مصرف معين أو صيرفي معين . ان أثر التسطين في الجك هو ان الحامل لا يستطيع استيفاء الا بواسطة المصرف المعين المدون اسمه بين الخطين في التسطين الخاص .

اما في التسطير العام فيستوفى الحامل قيمة الجك بواسطة اي مصرف • ويجوز تحويل التسطير العام الى التسطير الخاص بوضع اسم مصرف معين في الفراغ الموجود بين الخطين • ولكن لا يجوز العكس لانه يقتضى شطب اسم المصرف المعين • ويعتبر باطلا شطب التسطير أو شطب اسم الصيرفي او اسم المصرف المدون بين الخطين ، ويعتبر بحكم الشطب كل بيان كتابي يفيد ابطال التسطير •

ويكون التسطير بمعرفة الساحب او احد المظهرين او الحامل الاخير ، ويجوز وضع التسطير على الجك سواء كان أسما او للأمر او للحامل • والتسطير يوضع غالبا على الجكات لحاملها لتقليل الاخطار التي يتعرض لها الحامل نتيجة للسرقة او الضياع •

## ٢ - تدوين عبارة يدخل في الحساب

لقد نصت المادة ٤٩١ على قيد آخر لتداول الجك وهو تسجيل قيمة الجك في الحساب الجاري بدلا من دفعها بالنقود • ويكون المسحوب عليه مسؤولا عن الضرر الذي يترتب لملكه بما يساوى قيمة الجك اذا دفع قيمة الجك نقدا بالرغم من وجود الشرط • وصورة هذا الجك هو ان يكتب على صدره عبارة ( يدخل في الحساب ) • ولا يجوز شطب او محي عبارة يدخل في الحساب ، ويتحمل المسحوب عليه الضرر الناتج من اخلاله بهذا الشرط بما يساوى قيمة الجك للمالك الحقيقي •

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك قدمه الحامل قبل تاريخ تنظيحه »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) يمارس مهنة الدلالة في سوق ٠٠٠

المدعى عليه : (ص) و (ع) يسكنان غرفة رقم ٠٠٠ سوق ٠٠٠

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٨٠٠) دينارا بموجب صك مظهر لأمرى ومستحق الأداء • ولامتناعهما عن التأدية

أطلب دعوتهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية بالتضامن والتكافل وتحميلهما مصاريف المحاكمة بعد تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الصك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٨/٨ .

المدعى (س)

طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ص) شيكا رقم ٠٠٠ وتاريخ ١٩٧/٨/٨ لأمر المسحوب له (ع) على مصرف ٠٠٠ فظهره لأمر الحامل (س) وبأمر هذا بتقديمه الى مصرف ٠٠٠ بغية دفع قيمته قبل تاريخ تنظيمه أو قبل مدة التقديم فرفضه ودون بيان رفضه على نفس الشيك ، ثم أخبر مظهره (ع) بعدم أداء المصرف قيمة الشيك في اليوم التالي من شرح البيان . وعندئذ استعمل الحامل حقه بالرجوع على الساحب والمظهر وأقام الدعوى عليهما .

تشكلت المحكمة واستمعت لأقوال الطرفين ثم دقت الشيك المبرز فوجدته مقدما للمسحوب عليه - مصرف ٠٠٠ - بتاريخ ٨/٣ أي قبل ستة أيام من موعد تقديمه المبتدأ بتاريخ ٨/٨ الذي امتنع عن دفعه وحيث لا يحق للمصرف ان يمتنع عن الدفع متى كان عنده مقابل الأداء ( الرصيد ) ، وقد ثبت هذا من كتابه رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ وان اتفاق الساحب والمسحوب له على عدم دفع بدل الشيك حتى يشعر المصرف بدفع الشيك فهو اتفاق باطل لا يؤثر على استيفاء الشيك عند الأطلاع في حالة تقديمه لأن الشيك نفسه أمر بالدفع عند الأطلاع ، ولهذا فان المحكمة قررت الحكم على المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به بالتضامن والتكافل عملا بنص المادة ٤٨٣ تجاري والفائدة القانونية من تاريخ الأستحقاق لحين التأدية وتحميلهما رسوم ومصاريف الدعوى .

٢ - « صيغة دعوى شيك مسحوب من مدينة لأخرى داخل العراق »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ع) ٠٠٠

المدعى عليه : (ص) ٠٠٠

جهة الدعوى : بموجب الشيك المسحوب لي فقد ترتب بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٦٠٠) دينار ولامتناعه عن الدفع رغم المطالبة والأستحقاق، اطلب جلته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وكافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ ١٩٦/٤/٤

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ع)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الأيضاح : سحب (ص) الساكن في مدينة البصرة شيكا رقم ٠٠٠ تاريخ ٤/٤ لأمر المسحوب له (ع) الساكن في مدينة بغداد على مصرف ٠٠٠ وقام بتقديمه بعد مضي عشرون يوما من تأريخه ، فرفضه المصرف لمرور المدة القانونية للتقديم وكذلك للأشعار الوارد اليه من الساحب (ص) ولذلك فان الحامل (ع) ثبتت تأريخ تقديم الشيك للمصرف بتوجيهه احتجاج عدم الأداء بواسطة كاتب العدل للمصرف حيث لا يجوز له أن يثبت تأريخ التقديم بالبينة الشخصية أو بوثيقة خارجة عن الشيك ثم أخبر الساحب باخبار عدم الأداء في اليوم الثاني من توجيهه احتجاج عدم الأداء ، بواسطة البريد المسجل . ثم استعمل حقه بالرجوع على الساحب عن طريق اقامة الدعوى .

أقر المدعى عليه أمام المحكمة بسحبه للشيك المبرز ودفع برد الدعوى بسبب عدم مراجعة المدعى للمصرف خلال مدة تقديم الشيك لاستلام قيمته الموجود له مقابل وفاء عنده ، إذ راجع المصرف بعد عشرة أيام من مضي مدة التقديم ولهذا فإنه اسقط حقه بالرجوع عليه (على الساحب) .

أجاب المدعى ان مدة تقديم الشيك المبرز ليست خلال عشرة أيام

كما يدعى المدعى عليه بل مدة التقديم لمثل الشيك المذكور هي خلال شهر واحد من تاريخ تنظيمه لأنه مسحوب من مدينة البصرة على مدينة بغداد خلافاً للشيك المسحوب في نفس المدينة فتكون مدة تقديمه عشرة أيام من اليوم التالي لتأريخه • ولهذا فإنه حافظ على حقه بالرجوع على الساحب وكرر طلبه بما ادعاه •

نظراً لإهمال المدعى من تقديم الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٤/٤ المسحوب له من الساحب على مصرف ٠٠٠ خلال المدة القانونية لتقديم الشيك وهي عشرة أيام من اليوم التالي لتأريخ تنظيمه لقبض بدله الثابت وجود مقابل وفاء له ، فإن المحكمة قررت رد دعوى المدعى وفقاً للمادة ٤٨٤ من القانون التجاري •

٣ - « صيغة دعوى شيك أخبر المظهر المصرف بعدم دفعه »

السيد حاكم صلح ٠٠٠ المحترم

المدعى : (س) ٠٠٠

المدعى عليه : (ع) ٠٠٠

وجه الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٤٥٠) ديناراً بموجب صك مظهر لأمرى ، ولامتناعه عن التادية ورغم المطالبة والأستحقاق اطلب جلبي للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وتحصيله كافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى •

الأسباب الثبوتية : الصك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ل) شيكا رقم ٠٠٠ تاريخ ٠٠٠ لأمر المسحوب اليه (ع) على مصرف ٠٠٠ فظهره على بياض لمصلحة (س) الذي قدمه خلال مدة التقديم للمصرف فرفضه بناء على الأشعار الواصل اليه من المظهر (ع) على

عدم دفعه لحامله في المستقبل بسبب وصوله اليه بطريق الحيلة وسجل  
رفضه وتأريخ تقديم الشيك وتوقيعه على الشيك نفسه ثم أخبر مظهر  
الشيك (ع) بعدم الأداء في اليوم التالي من بيان المصرف المسجل على  
الشيك • وبعده رفع المظهر له - الحامل (س) على المظهر (ع) الدعوى  
لأثبت وضع يده على الشيك بصورة مشروعة •

استمعت المحكمة دفوع الطرفين وظهر لها ان وصول الشيك ليد  
المدعى كان بطريقة مشروعة ويعتبر هو الحامل له بصورة صحيحة ، وبناء  
عليه قررت المحكمة ازام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به واشعار المصرف  
بدفعه للمدعى (س) بدل الشيك المؤرخ في ٠٠٠ وفقا للمادة ٤٨٦ تجاري •

٤ - « صيغة دعوى شيك توفى ساحبه بعد تنظيمه »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) ٠٠٠

المدعى عليه : (ص.ع.م) اضافة لتركة مورثهم (ه) ٠٠٠

جهة الدعوى : سحب (ه) الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٥/٥  
لأمري بمبلغ قدره (٩٠٠) دينار ولامتاع المدعى عليهم عن دفعه رغم  
المطالبة ، فاني أطلب جلبهم للمرافعة والزامهم بالمبلغ المدعى به والفائدة  
القانونية وتحصيلهم كافة المصاريف بعد تبليغهم بصورة الدعوى  
ومستسكها •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٥/٥ •

احضر يوم / / ١٩٧/

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : بعد أن سحب (ه) شيكا تأريخ ٥/٥ على مصرف ٠٠٠ لأمر  
(ل) فانه توفى وقد امتنع المصرف من دفعه لورود اشعار من ورثة  
الساحب المتوفى (ه) بعدم دفع شك يتلقاه بعد الاشعار • وقد سجل بيان

امتناعه على ذات الشيك • قام (ل) بأخبار الورثة بامتناع المصرف من دفع قيمة الشيك المسحوب من مورثهم لأمره في اليوم الثاني لبيان رفض المصرف • وبعدئذ استعمل حقه بالرجوع على ورثة الساحب وهم (ص.ع.م) إضافة للتركة •

استمعت المحكمة لدفع المدعى عليهم (ص.ع.م) بأن مورثهم قد توفي قبل سحب الشيك بأربعة أشهر ولا يعلمون بأنه مشغول الذمة للمدعى ولا يعرفون عما اذا كان هو ساحب الشيك المبرز اليهم في المرافعة وطلبوا رد دعوى المدعى عنهم •

أجاب المدعى ان مورث المدعى عليهم قد حرر الشيك له قبل وفاته وسلّمه له ايفاء لطلبه عليه • وطلب اجراء معاملة التطبيق والاستكتاب على المقياس العائد لمورث المدعى عليهم الموجود في مديرية ضريبة الدخل • فوافقت المحكمة على الطلب وانتخبت ثلاثة خبراء فبين من الدائرة المختصة بموافقة الطرفين وشرعوا بعملهم وقدموا تقريرهم بعائدية الشيك لمورث المدعى عليهم • وقد وجهت المحكمة يمين الاستظهار للمدعى فحلفها • وبناء عليه فانها قررت الزام المدعى عليهم اضافة لتركة مورثهم بالمبلغ المدعى به وفقا للمادة ٤٨٧ تجاري • والفائدة القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين التأدية ومصاريف الانذار وتحميلهم كافة المصاريف الأخرى للدعوى •

٥ - « صيغة دعوى شيك رفض حامله استلام قسم من مبلغه »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (ل) الدلال في سوق ...

المدعى عليه : (هـ) (م) دكان رقم ... سوق ...

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٤٠٠) ديناراً بموجب شيك رقم ... تأريخ ... مستحق الأداء ولامتناعهما عن التأدية ، أطلب دعوة المدعى عليهما للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به

والفائدة القانونية وتحملهم كافة مصاريف الدعوى بعد تبليغها بصورة  
الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الأيضاح : سحب (هـ) الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ٠٠٠ بقيمة ٤٠٠  
دينارا على مصرف ٠٠٠ لأمر المسحوب له (م) والذي ظهره لمصلحة الحامل  
(ل) الذي قدمه خلال مدة التقديم لاستلام مبلغه وقد رفض الحامل (ل)  
استلام جزء وهو (٢٠٠) دينارا من مبلغه الكلي عندما طلب اليه المصرف  
ذلك ، وقام بتوجيه احتجاج للمصرف أثبت فيه امتناعه عن دفع الشيك ثم  
أخبر مظهر الشيك (م) بعد رفض المصرف للشيك . وعندئذ رفع الدعوى  
على الساحب (هـ) والمظهر (م) .

بعد أن أقر المدعى عليهما بتوقيعها على الشيك المبرز المستند اليه  
المدعى ، دفعا بأنهما غير مشغولي الذمة للمدعى بالمبلغ المدعى به وهو (٤٠٠)  
دينارا بل أنهما مدينان له بمبلغ (٢٠٠) دينارا وهو المبلغ المتبقى من قيمة  
الشيك ، أما الجزء الآخر من قيمة الشيك وهو (٢٠٠) دينارا فقد رفض  
استلامه من المصرف ولهذا فليس له حق الرجوع عليهما بما رفض  
استلامه ، وكان القانون يحتم عليه استلامه ومن ثم الرجوع عليهما بالجزء  
الآخر من قيمة الشيك ولهذا السبب فانتسا نطلب رد الدعوى عنا بمبلغ  
(٢٠٠) دينارا .

لأقرار المدعى عليهما بمبلغ (٢٠٠) دينارا من قيمة الشيك الكلية  
واستنادا لأحكام المادة ٤٢٥ وبدلالة المادة ٤٨٨ من القانون التجاري فقد  
قررت المحكمة الزام المدعى عليهما بالتضامن والتكافل بمبلغ (٢٠٠) دينارا  
ورد الدعوى عنهما بالقسم الآخر من المبلغ المدعى به وتحصيل الطرفين  
الرسوم والمصاريف النسبية .



٦ - « صيغة دعوى شيك رفضت المحكمة امهال ساحبه من دفع بدله »

السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ص) ٠٠٠

المدعى عليه : (م) ٠٠٠

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه شيكا بقيمة (٨٤٨) دينارا لأمرى وقد رفض المصرف ٠٠٠ تأديته ولشغولية ذمة المدعى عليه بقيمته لي ، أطلب دعوته للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وتحميلة كافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب التبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ ١٩٧/٦/٦ .

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ص)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (م) شيكا رقم ٠٠٠ تاريخ ١٩٧/٦/٦ على مصرف ٠٠٠ لأمر (ص) والذي قدمه خلال مدة التقديم في ١٩٧/٦/١٦ الى مصرف ٠٠٠ فرفضه وسجل بيان رفضه على ذات الشيك وعندئذ قام باخبار الساحب (م) في اليوم التالي من تدوين المصرف رفضه للشيك . ثم قام برفع دعواه على ساحب الشيك (م) .

حظر الطرفان جلسة المرافعة وطلب المدعى عليه (م) من المحكمة منحه مهلة لدفع بدل الشيك فرفضت ذلك . كما طلب من المحكمة الموافقة على اتفاقه مع المدعى على الامهال لدفع قيمة الشيك فرفضت طلبه أيضا . ولما لم يبق ما يُقال فانها أصدرت حكمها بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين التأدية وفقا للمادة ٤٦٠ « لا يمهل المسؤول بالبوليصة بصورة من الصور لاداء بدلها وليس للمحكمة ان تمنحه مهلا من هذا القليل » وبدلالة المادة ٥٠٦ من القانون التجاري .

٧ - « صيغة دعوى شيك أمهل حامله ، الساحب لدفع قيمته »

السيد حاكم بداعة . . . . المحترم

المدعى : (ع) غرفة رقم . . . . سوق . . . .

المدعى عليه : (ل) غرفة رقم . . . . سوق . . . .

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٨٥٥) ديناراً بموجب

شيك مسحوب لأمرى . ورغم المطالبة والأسحقاق فإنه يرفض دفعه .

الأسباب الثبوتية : الأضبارة التنفيذية رقم ١٩٦/٠٠٠

المطالب : أطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة وانزاهه بالمبلغ المدعى به وفانذته

مع تحميله كافة مصاريف الدعوى بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ع)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ل) الشيك المرقم . . . . والمؤرخ في ١٩٧/٢/٢ على

مصرف . . . . لمصلحة (ع) الذي قدمه بتاريخ ٢/٥ الى مصرف . . . .

فرفضه ولم يسجل رفضه على الشيك . فبادر الى سحب ائذار عدم الدفع

للمصرف كما أخبر الساحب باخبار عدم الأداء في اليوم التالي للأئذار .

وحيث انه لم يشأ ان يقيم دعوى فيه فإنه نفذه بتاريخ ٢/١٢ في دائرة

تنفيذ . . . . النظامي التي استقدمت المدين (ل) وبموافقة الدائن (ع) منحتة

مهلة قدرها شهر واحد لدفع قيمة الجك ، غير انه لم يدفعه عند اسحقاق

المهلة في ٣/١٢ كما ان الدائن لم يراجع دائرة التنفيذ الا بعد مرور ستة

أشهر ونصف أي بتاريخ ٩/٢٧ وبناء على طلب الدائن حظر المدين ورفض

دفع الدين بسبب تقادم الشيك . فأقهمت دائرة التنفيذ الدائن باستلام

الشيك واقامة الدعوى ضد المدين .

أقام المدعى (ع) الدعوى أعلاه ضد المدعى عليه (ل) .

حضر الطرفان أمام المحكمة ، ودفع المدعى عليه برد دعوى المدعى

عنه بسبب مرور الزمان على الشيك المبرز ، اذ كان يجب ان تقام فيه الدعوى خلال مدة ستة أشهر من مضي المهلة التنفيذية التي تنتهي في ٣/١٢ والتي وافق المدعى بشأنها .

دفع المدعى أقوال المدعى عليه بأن ايداع الشيك لدى دائرة تنفيذ ...  
النظامي يوقف التقادم عليه ولهذا كرر طلبه في عريضة دعواه .  
دققت المحكمة أجوبة الطرفين المتخاصمين والأضبارة التنفيذية فوجدت ان المدعى - الحامل (ع) - قد امهل المدعى عليه (ل) مدة شهر واحد لدفعه بدل الشيك واهمل المراجعة مدة (٦١٥) شهر وهي مدة تتجاوز ميعاد مرور الزمن على الشيك بخمسة عشر يوماً لهذا ردت المحكمة دعوى المدعى عملاً بأحكام المادة ٤٦٠ ودلالة المادة ٥٠٦ تجاري .

٨ - « صيغة دعوى شيك لم يتحقق المصرف صحة توقيع ساجبه »

السيد حاكم بداءة ... المحترم

المدعى : (ل) يسكن الدار المرقمة ... محلة ...

المدعى عليه : مدير مصرف ... اضافة لوظيفته

جهة الدعوى : ان المدعى عليه مدين لي بمبلغ (٢٩٠٠) ديناراً وذلك عن الشيك المرقم ... والمؤرخ في ... المزعوم سحبه من قبلي لأمر المسحوب له (ص) الذي دفعه له المدعى عليه بتاريخ ... ولامتناعه عن تأديته رغم مطالبتي له ، فاني أطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحصيله كافة مصاريف الدعوى بعد تبليغه بصورة دعوتي .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ... والمؤرخ في ...

احضر يوم / / ١٩٧

توقيع المدعى

المدعى (ل)

طابع دفاع وطني

طابع مالي

الأيضاح : ارسل المصرف للمدعى اشعاراً بحسابه المودع لديه وبضمنه تسديد المبلغ (٢٩٠٠) ديناراً للمسحوب له (ص) بموجب الشيك رقم ...

تأريخ ٠٠٠ وقد اعترض المودع (ل) وهو المدعى لدى البنك على سحب الشيك المزعوم بالقيمة آنفة الذكر من حسابه الجاري .

دفع المدعى عليه أمام المحكمة برد دعوى المدعى بسبب انه سحب الشيك رقم ٠٠٠ تأريخ ٠٠٠ للمسحوب له (ص) بقيمة (٢٩٠٠) ديناراً على مصرف ٠٠٠ وقد دفع للمسحوب له (ص) المذكور وهو الحامل الشرعي للشيك كما تبين له ، ضمن المدة القانونية للتقديم وان دفعه كان صحيحاً يبرىء ذمته من الدين .

أجاب المدعى على دفع المدعى عليه - مدير مصرف ٠٠٠ ان الشيك المبرز لا يعود له كما أن الكتابة والتوقيع الذي يتضمنه ليست لها شبهة بكتابته وتوقيعه ، وقد طلب اجراء معاملة المضاهاة على المقياس العائد له والمودع لدى المصرف . أجرت المحكمة عملية المضاهاة من قبل ثلاثة خبراء فبين وقد تبين ان الشيك موضوع الدعوى لا يعود للمدعى وليست له علاقة به . وعليه قررت المحكمة الزام المدعى عليه اضافة لوظيفته بالمبلغ المدعى به (٢٩٠٠) ديناراً وفقاً للمادة ٤٨٩ من القانون التجاري وتحمله كافة مصاريف الدعوى .

#### قرارات محكمة التمييز العراقية :

١ - « يعتبر الشيك أداة لوفاء الديون ولا يحمل على انشاء الحقوق ما لم يستحصل الساحب ايضاحاً تحريريًا بخلاف ذلك »

رقم القرار : ١١٨٨ ح / ١٩٥٣

تأريخ القرار : ٢٦ / ١٠ / ٩٥٣

ادعى المدعى (ك) لدى محكمة البداية في بغداد ان له بذمة المدعى عليه (س) مبلغاً قدره (١٥٠) ديناراً أخذ منه نقداً ولامتناعه عن الدفع رغم المطالبة طلب جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به وتحمله المصاريف والفائض النظامي .

فأصدرت المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٠ / ٥ / ٥٣ وبعدد ٩٥٣ / ٢٢٤

حكما وجاها يقضى برد دعوى المدعى وتحمله المصاريف •

ولعدم قناعة المدعى بالحكم المذكور وقبل أن يتبلغ به طلب تدقيقه

تميزا ونقضه وسجل تميزه بتاريخ ٢٨/٩/٩٥٣ •

القرار : لدى التدقيق والمداولة ظهر ان اعتراضات المميز باستدعائه التمييزي المؤرخ في ٢٨/٩/٩٥٣ غير واردة لأن المميز عجز عن اثبات دعواه بالبينة التحريرية ولأن الشيك الذي اعترف المميز عليه باستلامه كان لأيفاء الدين الذي له على المميز ولأن اعطاء شيك من شخص لآخر لا يحمل الا على التسديد وليس على الأنشاء ما لم يستحصل صاحب الصك ايضاحا تحريريا من آخذه بخلاف ذلك ولان الاقرار الواقع بخصوص استلام الشك لا يمكن تجزئته بالنظر للمادة (١٤٠) من قانون التجارة ولأن المميز عليه حلف اليمين التي وجهتها المحكمة اليه بناء على عجز المميز عن اثبات دعواه لهذا قرر رد الاعتراضات التمييزية وتصديق الحكم البدائي المميز وتحمله رسوم التميز وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ٢٦/١٠/٥٣ •

## الفصل الرابع

### الامتناع عن الأداء وحق الرجوع

إذا امتنع المسحوب عليه - المصرف - عن دفع قيمة الجك فقد يكون سبب امتناعه عدم وجود مقابل الاداء أو عدم كفايته للساحب ، أو عجز المسحوب عليه عن الدفع ، أو لشكوك المسحوب عليه في صحة صدور الجك من الساحب ، أو تلقى المسحوب عليه اشعاراً بعدم الدفع من الساحب ، أو لحصول المنازعة في مقابل الاداء .

وبسبب امتناع المسحوب عليه عن دفع الجك يجب ان نعين (١) واجبات الحامل . (٢) حقوقه بالنسبة للملتزمين في الجك . (٣) علاقة الغير بالملتزمين في الجك اذا قام هذا الغير بدفع الجك للحامل . (٤) رجوع المدينين بعضهم على بعض .

#### ١ - واجبات الحامل

يوجب القانون على حامل الجك تقديمه للمسحوب عليه للأداء في الميعاد التي حددها المادة ٤٨٤ وهو عشرة أيام من تاريخ تنظيمه في داخل العراق ، وشهر واحد من تاريخ تنظيمه في خارج العراق . فإذا قام الحامل بتقديمه وامتنع المسحوب عليه عن دفعه ، فإن القانون الزمه بإثبات هذا الامتناع : اما بتوجيه احتجاج عدم الاداء للمسحوب عليه قبل مضي مدة التقديم . واما ان يطلب من المصرف بياناً محرراً على ذات الجك يتضمن التاريخ ويوم تقديم الجك وامتناعه عن الدفع مادة ٤٩٢ .

ويجوز سحب الاحتجاج في ذات اليوم الذي يُقدم فيه الجك أو خلال ميعاد التقديم أو في اليوم التالي ليوم التقديم اذا حصل في آخر يوم من مدة التقديم مادة ٤٩٣ .

وعندما يتم الاحتجاج أو استلام البيان من المصرف الذي يقوم مقام الاحتجاج على الحامل ان يقوم بالخطوة الثانية وهي ان يخبر مظهره - من ظهر له الجك والضامن الاحتياطي - ان وجد - باخبار عدم الاداء

أي برفض المصرف للمجك في ظرف أربعة أيام من اليوم التالي ليوم سحب احتجاج عدم الاداء أو ليوم استلامه بيان المصرف على ذات الجك أو اعتبارا من يوم تقديم الجك اذا كان مشروطا بالرجوع بدون مصاريف • وعلى المظهر الذي تلقى اخبار عدم الأداء ان يقوم بدوره في ظرف اليومين التاليين ليوم تسلمه الاخبار ، باخبار مظهره وهكذا حتى يصل الاخبار للساحب •

فاذا قام الحامل بهذه الواجبات آنفة الذكر - تقديم الجك ، سحب الاحتجاج أو حصوله على بيان المصرف ، توجيه الاخبار - فانه يحافظ على حقه من السقوط وجاز له اقامة دعوى الرجوع خلال مدة ستة أشهر بعد انقضاء مدة التقديم في المحكمة المختصة ، على المترمين في الجك كالمظهر والضامن الاحتياطي والساحب عدا المسحوب عليه - المصرف - •

## ٢ - حقوق الحامل

### أولا - اقامة الدعوى

بعد امتناع المصرف عن دفع الجك ، وقيام الحامل بالواجبات المطلوبة منه قانونا يجوز له ان يقيم الدعوى لدى المحكمة المختصة خلال مدة ستة أشهر من مضي مدة تقديم الجك ، بمطالبة المظهرين والساحب والضامين الاحتياطيين - عدا المسحوب عليه - منفردين أو مجتمعين أمام المحكمة • ولا تمنع دعوى الرجوع المقامة على احدهم من اقامتها على الباقيين ولو كان التزامهم لاحقا لمن وجهت اليهم الدعوى ابتداء •

وللحامل ان يطالب المدعي عليهم بقيمة الجك والفوائد المستحقة من يوم تقديم الجك للمسحوب عليه في المائة خمسة طبقا لنص المادة ١٧١ مدني أو سبعة بالمائة اذا نص عليها اتفاقا وفقا للمادة ١٩٢ مدني ومصاريف الاحتجاج والاخبارات والمصاريف الاخرى •

ولكل من دفع قيمة الجك ، له في حالة رجوعه ان يستحصل جميع

ما أداء من مبالغ وفوائد قانونية من تاريخ أدائه طبقا للمادتين ٤٩٦ ،  
٤٩٧ تجاري •

### ثانيا - ايقاع الحجز

ويجوز للحامل عند اقامة دعوى الرجوع أن يطلب وضع الحجز  
الاحتياطي على أموال المدين أو المدينين وفقا لمواد الحجز الاحتياطي  
٢٣١ - ٢٥٠ من قانون المرافعات المدنية •

ولن اقيمت عليه دعوى الرجوع ان يطلب عند أداء قيمة الجك  
تسليمه له مع البروتستو ووصلا بالمبالغ المقبوضة وهي مبلغ الجك والفوائد  
القانونية ومصاريف البروتستو والابخارات وكافة المصروفات الأخرى  
ويجوز للمظهر الذي دفع قيمة الجك ان يشطب تظهيره وتظهير من يليه  
مادة ٤٣٦ •

### ٣ - الأداء من غير المدين

قد يتقدم شخص غير مدين بقيمة الجك ، بأداء قيمته في وقت سحب  
الحامل احتجاج عدم الاداء للمصرف ولمظهره أي لمن ظهر له الجك ،  
فيأخذ الأداء صفة الأداء بالتوسط ، اما اذا أدى الشخص الغريب ، قيمة  
الجك قبل سحب الحامل البروتست أو بعد سحبه فان ادائه يخضع لاحكام  
القانون المدني التي تنظم الوفاء من غير المدين مادة ٢/٣٧٥ •

### ٤ - حقوق المدينين بالجك في الرجوع بعضهم على البعض

اذا رجع حامل الجك على أحد الملتزمين ، جاز لهذا بدوره الرجوع  
على الملتزمين السابقين عليه اذ هم مسؤولون تجاهه مسؤولية تضامنية عن  
أداء قيمة الجك • ويستطيع أن يطالب أمام القضاء منفردا أو مجتمعما برفع  
دعوى الرجوع ، كما يجوز له ان يطلب وضع الحجز الاحتياطي أيضا على  
أموال المدين • وان يطالب في دعواه بمبلغ الجك والفائدة القانونية من  
تاريخ أدائه المبلغ ومصاريف البروتستو وعمولة البنك والطوابع وغير ذلك  
من المصاريف مادة ٤٩٧ •



### صيغ الدعوى :

١ - « صيغة دعوى شيك مقامة من الحامل على المظهرين »

السيد حاكم بداعة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ص) ٠٠٠٠٠

المدعى عليه : (م ، هـ) ٠٠٠٠٠

جهة الدعوى : لبي بذمة المدعى عليهما مبلغ قدره (٩٠٠) ديناراً بموجب شيك مؤرخ في ٤/٤/١٩٧ مظهر لأمرى من قبل (هـ) وحيث اني دائن له ، وقد امتنع المصرف ٠٠٠ عن قيده في حسابي وأعاده لي مع أشعار مؤرخ في ٤/١٢/٤ لمراجعة الساحب وحيث ان المدعى عليهما ممتعين عن دفع بدله .  
الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ٤/٤/١٩٧ والأشعار المؤرخ في ٤/١٢/١٩٧ .

المطالب : اطلب تبليغ المدعى عليهما المذكورين بصورة دعوتى ومستمسكها وجلبهما للمرافعة والزامهما بالتضامن والتكافل بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحميلهما مصاريف الدعوى .

احضر يوم / / ١٩٧ .

المدعى (ص)

طابع مالي

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني

الأيضاح : استند المدعى (ص) لرفع دعوى الرجوع على المظهرين (م) و (هـ) على أشعار المصرف بالأمتناع عن دفع قيمة الشيك الذي قدمه له خلال مدة التقديم وهي - عشرة أيام من اليوم التالي لتأريخ الشيك - .  
دفع المظهران (م) و (هـ) امام المحكمة بأن الشيك المظهر للمدعى هو بدلا عن عشرة تلفزيونات سلمهاها الى ساحب الشيك المدعو (ك) وقد كان على المدعى ان يقيم الدعوى ضده وليس ضدهما .

أجاب المدعى (ص) بالنظر لأقرار المدعى عليهما بتوقيعها على الشيك المبرز واستنادا للمادة ٤٠٣ تجاري ان ليس للمدعى عليهما ان يدفعوا دعوى

الحامل بما لهم من صلات او معاملات شخصية مع الساحب ، كما أنه بصفته حاملا للشيك فقد وجه انذارا للمصرف يعلمه بعدم دفعه للشيك ثم وجه أخبار عدم الأداء لمظهره (م) خلال المدة القانونية وان المادة ٤٩٥ من القانون التجاري قد أعطت له الخيار أن يقيم منفردا أو مجتمعا على جميع الموقعين في الشيك .

دقت المحكمة اقوال الطرفين وحكمت للمدعى (ص) بقيمة الشيك وفائدته ٥٪ من تاريخ تقديم الشيك لحين التادية ومصاريف الأذار والأخبار والمصاريف الأخرى وفقا للمادتين ٤٩٦ و ٤٩٧ من القانون التجاري .

٢ - « صيغة دعوى شيك مقامة من المظهرين والكفيل على الساحب »

السيد حاكم بدائة ... المحترم

المدعى : (م) وكالة عن (هـ) و (ك) .....

المدعى عليه : (ص) يسكن دار رقم ... محله ...

جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٨٤٠) دينارا بموجب الشيك والمصاريف وقد استحصله حامله (ل) من أموالنا بطريق الدعوى وذلك لامتناع المدعى عليه عن تسديده وحيث أنه قد امتنع عن تسديده لي أيضا .

الأسباب الثبوتية : الأضبارة المرقمة ١٩٧/٠٠٠ المودعة لدى محكمة بدائة ...

المطالب : اطلب دعوته للمحكمة والزامه بالمبلغ المدعى به مع فائدته القانونية وكافة مصاريف الدعوى بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكاتها .

احضر يوم / / ١٩٧ .

المدعى (م)

توقيع المدعى

وكالة عن هـ ، ك واصالة عن نفسى

توقيع على طابع مالى

طابع دفاع وطني

الأيضاح : راجع (ل) حامل الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ ١٥/٥ مصرف ٠٠٠ لاستلام مبلغه خلال مدة التقديم فرفضه وعندئذ راجع (ل) كاتب العدل بتاريخ ٢٦/٥ أي في اليوم التالي من مضي مدة تقديم الشيك المصادف لتاريخ ٢٥/٥ لتوجيه بروتست عدم الأداء إلى المصرف يعلمه بعدم دفعه للشيك ، كما قام بتوجيه أخبار عدم الأداء في اليوم الرابع التالي ليوم سحب البروتست الموافق ٣٠/٥ يخبر فيه المظهر بعدم اداء المصرف قيمة الشيك وذلك بواسطة البريد المسجل . وبعد ان قام بهذه الاجراءات فإنه اقام (ل) وهو حامل الشيك الدعوى على مظهره (م) والمظهر الآخر (هـ) وكفيله (ك) يطلب منهم بالتضامن والتكافل تأدية الشيك والفائدة القانونية ومصاريف الأنداز والأخبار . وقد استحصل عليهم حكما من محكمة ٠٠٠ بما طلبه . ولهذا فأنهم استعملوا حق رجوعهم على صاحب الشيك (ص) باقامة الدعوى عليه قبل مضي ستة أشهر من تاريخ اقامة الدعوى عليهم من قبل (ل) وفقا للمادة ١/٤٩٢ تجاري .

اعترف المدعى عليه صاحب الشيك (ص) بالشيك المبرز له ، غير انه دفع بأنه لم يستلم قيمة الشيك عند سحبه للمسحوب له (هـ) ولما لم يستطع اثبات هذه الجهة ، فان المحكمة قررت الزامه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية ٥٪ من تاريخ الأداء لحين التأدية وتحمله كافة المصاريف وفقا للمادة ٤٩٦ و ٤٩٧ من القانون التجاري .

#### قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « يجوز للحامل الرجوع على محرر الجك حسب أحكام المادة ٤٩٢ من قانون التجارة اذا ثبتت المخاطب عدم دفع الجك عند تقديمه له مبينا فيه تاريخ يوم التقديم فان ذلك يغني عن القيام بانذار عدم الدفع بورقة رسمية »

رقم الأضارة - ٧٧/ح/١٩٦٧

تاريخ القرار - ١٨/٥/١٩٦٧

ادعى المدعى طالب الحجز (م) لدى محكمة بداءة البصرة بأن له بذمة

المدعى عليه (غ) مبلغا قدره (٨٥٠) دينارا منها مبلغ (٣٥٠) دينارا بموجب سند كيميال مؤرخ في ٩٦٧/٥/٣١ ومبلغ (٥٠٠) دينارا بموجب صك على بنك الأعماد العراقي المرقم ٥٣٠١ والمؤرخ في ١٠/٧/٩٦٣ المسحوب لأمره والذي أعيد من البنك المذكور غير مصروف وطلب وضع الحجز الاحتياطي على سهام المدعى عليه المتحجز عليه قطعة الأرض تسلسل ٣٠/١ محلة الربعة بما يعادل مبلغ الدين والمصاريف ومن ثم جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به البالغ (٨٥٠) دينارا وتصديق الحجز الاحتياطي وتحمله مصاريف المحاكمة والحجز والفائدة القانونية واجور المحاماة .

أصدرت المحكمة المشار إليها في اعلاه بتاريخ ٢٢/١٠/٩٦٣ وبعدد أضرارة ٥٤٦/ب/٩٦٣ حكما غيابيا بحق المدعى عليه يقضى بالزامه بتأديته للمدعى المبلغ المدعى به البالغ (٨٥٠) دينارا وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع على اموال المدعى عليه من أجل هذه الدعوى بعدد ٦٣/٣٧٨ وتحمله مصاريف المحاكمة والحجز واجور المحاماة لوكيل المدعى والفائدة القانونية من تاريخ إقامة الدعوى الموافق ٧/٨/٩٦٣ الى حين التادية وفق المواد ٨٩ و ١٢٧ و ١٣٦ و ١٣٣ و ١٥٨ من قانون اصول المرافعات المدنية والتجارية والجدول الملحق بقانون المحاماة رقم ٨٤ لسنة ٩٦٠ .

اعترض المدعى عليه على هذا الحكم ضمن المدة القانونية فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ١٥/١٢/٩٦٤ حكما وجاهيا يقضى برد اعتراض المعارض (غ) وتصديق الحكم الغيابي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢/١٠/٩٦٣ وتحميل المعارض مصاريف المحاكمة الأعتراضية اضافة الى تحمله مصاريف المحاكمة الغيابية وتحمله أيضا اجور المحاماة لوكيل المعارض عليه وفقا للمواد ٨٢ و ١٧٣ و ١٨٢ و ١٣٣ من قانون اصول المرافعات المدنية والتجارية والجدول الملحق بقانون المحاماة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم الأخير المبلغ الى وكيله بتاريخ

٢٩/١/٦٦ طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٦ .  
 القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان الحكم المميز بالنظر لما  
 استند اليه من أسباب موافق للقانون وان الاعتراضات التمييزية غير واردة  
 لأن موضوع الدعوى يتعلق بحق الرجوع لعدم دفع الجك وحيث ان المادة  
 ٤٩٢ من قانون التجارة رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ التي تناول الموضوع قضت  
 بأنه اذا لم يدفع الجك فللحامل ان يستعمل حق الرجوع على المظهرين  
 والساحب والمدينين ويجب أن تثبت مسألة تقديم الجك وعدم دفعه اما  
 بورقة رسمية أي اذار عدم الدفع واما بيان المخاطب المحرر على الجك  
 مؤرخاً وميناً فيه يوم التقديم وحيث ان مسألة تقديم الجك يثبت بيان  
 المخاطب فلا لزوم الى سحب الأذار حسب حكم المادة المتقدمة ويكون  
 الحكم المميز بما قضى به موافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات  
 التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالأفناق في ١٨/٥/٦٧ .

٢ - « اذا امتنع المسحوب عليه عن دفع الصك المسحوب جاز للحامل  
 الرجوع على المظهر والساحب بعد سحب احتجاج عدم الأداء » .

رقم الأضبارة - ١٢٧/ح/١٩٦٤

تاريخ الأضبارة - ٢٠/١/١٩٦٥

ادعى (خ) لدى محكمة بداءة بغداد بان المدعى عليه الأول (ر) كان  
 قد سحب لأمر المدعى الثاني (م) صكاً على مصرف الرافدين برقم ٦٣١٢٢٢  
 وتاريخ ١٢/١٠/١٩٦١ ببلغ قدره (١٠٠٠) ديناراً وبما ان المدعى عليه  
 الثاني قد ظهر الصك له ولدى مراجعته مصرف الرافدين بتاريخ  
 ١٩/١٠/١٩٦١ امتنع المصرف عن صرف الصك كما هو ثابت بالأشعار الصادر  
 عن المصرف المؤرخ في ١٩/١٠/١٩٦١ وقد افهم بمراجعة الساحب ، الأمر  
 الذي اضطره الى ان يسحب احتجاج عدم الأداء في نفس اليوم وبعدد  
 ١٧٥٠٩ بواسطة كاتب عدل شمالي بغداد موجهاً لكل من الساحب والمظهر  
 والمسحوب عليه ، وحدد لهما مهلة لتسديد المبلغ ولكن بدون جدوى وبما

ان الساحب والمظهر ملزمان بدفع محتويات الصك بالتكافل والتضامن وبما انهما متمتعين عن الدفع بدون وجه حق لذا فقد طلب جلبهما للمرافعة والزامهما بالتكافل والتضامن بأداء المبلغ المدعى به البالغ ( الف دينار ) مع تحميلهما المصاريف ووضع الحجز الاحتياطي على رصيد المدعى عليه الأول بقدر الدين والمصاريف لدى كافة البنوك والزامهما باتعاب المحاماة والقائض النظامي .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٧/٥/٩٦٣ وبعدد ٦٣/٢٨١١ حكما غاييا بحق المدعى عليه الثاني (م) ووجاها بحق الآخر (ر) يقضى بالزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ ( الف دينار ) الى المدعى وتحميلهما مصاريف المحاكمة واجور المحاماة والفائدة القانونية اعتبارا من تاريخ اقامة الدعوى المصادف في ٢٨/١٠/٩٦١ حتى التأدية الفعلية وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع اذ تبين للمحكمة ان المدعى عليه الثاني أقر بتظهير الصك الى المدعى سدادا لبعض الديون التي بذمته ولغيايه بعد ذلك ولاقرار وكيل المدعى عليه الاول سحب موكله الصك المذكور لأمر المدعى عليه الثاني ولعجزه عن اثبات دفعه يكون الحامل ( المدعى ) سعيء النية وكان يعلم بالاتفاق الحاصل بين موكله والمدعى عليه الثاني والذي اعطى الصك بسببه ولرفضه تحليف المدعى اليمين وتأجيلها الى محكمة الاستئناف .

فاستأنف المدعى عليه الاول الحكم المذكور وطلب فسخه . فأصدرت محكمة استئناف بغداد في ٢٣/٥/٩٦٤ وبعدد ١٠٦/س/٩٦٤ حكما وجاها يقضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف ورد الاستئناف حيث ظهر للمحكمة ان الدفع الأصلي الذي يحكم هذه الدعوى هو هل كان تظهير الصك بطريق المواضعة عند التظهير اضرارا بالمدين وحيث انه بالرجوع الى الشهادات المستمعة في محكمة البداية وجدت ان الشهود أجمعوا على ان تظهير الصك للمستأنف عليه كان لوجود دين سابق للمدعى على المدعى عليه الثاني (م) وان المدعى كان يعلم وجود معاملة بين المستأنف والمدعى عليه الثاني لتبليط

الشوارع وهذا العلم لا يمكن ان يُرَقَّ الى المواضعة بين المدعى ( المستأنف عليه ) والمدعى عليه الثاني • لأن المواضعة اضرارا بالمدين يشترط فيها سوء النية اضرارا بالمدين ومن الوقائع المعروضة ليست هناك ما يدل على هذه الصفة اما محاولة وكيل المستأنف بان يجعل عدم تجهيزه الحجر بعد ذلك وعدم تجهيز المدعى حجر لحساب المدعى عليه الثاني منذ امد طويل يدل على المواضعة بين الطرفين كما ان القول بان الصك محل الخصومة كان قد نظم لغرض معين واستلمه المدعى تنفيذاً لهذا الغرض في حينه ولم يتم العمل المطلوب منه وهو تجهيز الحجر فيكون الصك بدون مقابل • فانه لم يتم أي دليل على ذلك من الشهادات المستمعة بل ما تدل عليه حصول اتفاق بين ( ر ، و ، م ) وحتى يقوم المدعى بالعمل وجد المتفقان أن يودع (م) مبلغ ( الف دينار ) للمدعى وقد نظم الصك (ر) لهذا الغرض وهذه الواقعة تجعل للصك سبباً مشروعاً وللمدعى عليه الأول ( المستأنف ) ان يرجع على المدين له (م) او على تركته للحصول على المبلغ • وعليه يكون قرار محكمة البداية موافقاً للقانون ولامتناع وكيل المستأنف عن تحليف المستأنف عليه اليمين القانونية حسب احكام المادة ٤٠٣ من القانون التجاري وتحميل المستأنف المصاريف والرسوم واجور المحاماة لو كبل المستأنف عليه مقدارها خمسون ديناراً •

ولعدم قناعة (ر) بالحكم الأخير المبلغ اليه بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٤ طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وسجل تمييزه بتاريخ ٦/٧/١٩٦٤ علماً بأن المدعى عليه الثاني قد تبلف بالحكم الغيابي بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٤ وقد ميز الحكم البدائي بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤ وبعده ٢١٠٣/ح/١٩٦٤ •

لدى التدقيق والمداولة - وجد ان الحكم الاستثنائي المميز لما استند اليه من أسباب ، صحيح وموافق للقانون وان الاعتراضات التمييزية غير وارادة فقرر ردها وتصديق الحكم المميز وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/١/١٩٦٥ •

٣ - « يجوز وضع الحجز الاحتياطي بالاستناد الى الجك المحرر من  
الساحب »

رقم الأضبارة - ١٠٩ / مستعجل / ١٩٦٦

تأريخ القرار - ١٩٦٦ / ٨ / ٣١

ادعى المدعى - طالب الحجز (م) لدى محكمة بداءة الكرخ بان له  
بنمة المدعى عليهما مبلغا قدره (١٣٠) دينارا مستحق الأداء بموجب صك  
مؤرخ في ١٩٦٦ / ٦ / ٢٠ وكذلك له بنمة المدعى عليه الأول مبلغا قدره (٢٠)  
دينارا مستقلا ولامتاعهما عن التأدية طلب وضع الحجز الاحتياطي على  
الحساب الجاري العائد للمتحجز عليه الثاني (ى) - ساحب الصك - وعلى  
المخزن العائد الى المدعى عليه الاول الكائن في حي المحامين لقاء طلبه المذكور  
ومن ثم دعوتهما للمحكمة وعن مرافعة الحكم على المدعى عليه الأول  
بمبلغ (١٥٠) دينارا بالتكافل والتضامن مع المدعى عليه الثاني بما يعادل  
(١٣٠) دينارا فقط وتصديق الحجز الاحتياطي وتحليلهما المصاريف  
واجور المحاماة .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٩٦٦ / ٦ / ٢٩ في الدعوى البدائية  
المرقمة ٦٢٠ / ب / ٩٦٦ قرارا يقضى بوضع الحجز الاحتياطي على المخزن  
العائد للمتحجز عليه (ف) الكائن في حي المحامين بما يعادل الدين البالغ  
(١٣٠) دينارا عدا المصاريف .

فأعرض وكيل المتحجز عليهما على الحجز الاحتياطي المذكور وطلب  
رفعه بعريضته المرفوعة للمحكمة بتاريخ ١٩٦٦ / ٧ / ٣٠ .

فأصدرت المحكمة المذكورة قرارا برفض طلب وكيل المتحجز عليهما .  
واعدم قناعة وكيل المتحجز عليهما بقرار المحكمة القاضي برفض طلب رفع  
الحجز فقد طلب تدقيقه تمييزا وتقضيه وسجل تمييزه بتاريخ ١٩٦٦ / ٨ / ٧  
وقبل التبليغ به .

القرار / لدى التدقيق والمداولة - تبين ان القرار المميز موافق



للقانون وان الاعتراضات التمييزية من كون الصك هو اداة وفاء وهو لا يصلح ان يكون دليلا على اشغال الذمة وبالتالي لا يصلح الصك بحد ذاته لغرض وضع الحجز ويجب على مبرزه اثبات اشغال ذمة المدين بسند تحريري اخر فهذه الاعتراضات غير وارده لأن المادة (٤٩٢) من القانون التجاري قضت بأنه اذا لم يدفع الجك المقدم في مدته فللحامل أن يستعمل حق رجوعه على المظهرين والساحب والمدينين الآخرين وعليه قرر تصديق القرار المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميزين رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٦٦/٨/٣١ •

## الفصل الخامس

### سقوط حق حامل الشيك

اعتبر القانون التجاري أن الشيك من الأوراق التجارية الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع والزم حامله بواجبات معينة ، فإن خالف احداها اعتبر مقصراً وبالتالي تعرض حقه للسقوط وفيما يلي هذه الواجبات :

اولا - ضرورة تقديم الشيك للمسحوب عليه - المصرف - لغرض دفع بدل قيمته خلال مدة التقديم وهي عشرة ايام من تاريخ تنظيمه اذا كان منظما في داخل العراق ليدفع داخلها سواء كان في محل التنظيم نفسه أو في محل آخر \* وخلال شهر واحد اذا كان الشيك منظما خارج العراق ليدفع داخل العراق مادة ٤٨٤ تجاري \*

فاذا قصر الحامل في تقديم الشيك خلال المدة المذكورة سقط حقه في الرجوع على الساحب والمظهرين والضامنين الآخرين - ان وجدوا - اذا كان للشيك مقابل الأداء \* اما اذا لم يكن له مقابل وفاء فان اي ملتزم بالشيك لا يستطيع ان يتمسك بالدفع على الحامل بالسقوط \*

ثانيا - اثبات الحامل للشيك تقديمه للمسحوب عليه - المصرف - خلال مدة التقديم وامتناعه عن الدفع \* ويجب ان تثبت واقعة تقديم الشيك والامتناع عن الدفع اما بتوجيه احتجاج عدم الأداء بواسطة كاتب العدل للمسحوب عليه وهو المصرف قبل مضي مدة التقديم او اليوم التالي لمضي مدة التقديم اذا كان تقديم الشيك قد وقع في اليوم الأخير من مدة التقديم \* او تثبت بناء على طلب الحامل ببيان المصرف على نفس الشيك ، رفضه وتاريخ تقديمه مادة ٤٩٢ \* فاذا أهمل حامل الشيك في هذا الواجب فان حقه يتعرض للسقوط \*

ثالثا - يجب على الحامل ان يخبر مظهره ( من ظهر له الشيك ) والضامن

الاحتياطي - ان وجد - أو الساحب اذا كان الشيك غير مظهر ،  
باخبار عدم الأداء في اليوم التالي ليوم الأندار الموجه للمصرف او  
ليان المصرف مادة ٤٩٤ • ويتم هذا الاخبار بمختلف الوسائل  
كالبريد المسجل أو ببرقية أو بواسطة كاتب العدل • ويتعرض حق  
الحامل للسقوط اذا قصر في هذا الواجب •

تقول اذا قصر حامل الشك في احد هذه الواجبات فان حقه يتعرض  
للسقوط حتما في مواجهة الساحب والمظهرين والكفلاء •

غير انه اذا قام سبب من اسباب الأعفاء عن القيام بأحد هذه الواجبات فان  
سقوط حق الحامل يزول ببقاء هذا السبب • فمثلا لو حصلت قوة قاهرة  
تحول دون تقديم الشك أو تحول دون سحب احتجاج بعدم الأداء او  
تحول دون اخبار عدم الاداء خلال المدد المنصوص عليها في المواد ٤٨٤  
و ٤٩٣ و ٤٩٤ كان على الحامل بعد زوال القوة القاهرة ان يستعمل حقه في  
تقديم الشيك للدفع فورا وعمل پروتست عدم الدفع عند رفض المصرف  
دفع الشيك ومن ثم اخبار مظهره أو الساحب اذا كان الشك غير مظهر  
والضامن الاحتياطي ( الكفيل ) - ان وجد - بأخبار عدم الاداء •

فاذا لم يقدم الساحب مقابل الأداء او قدمه ثم استرده من المصرف فلا  
يجوز له أن يتمسك بالسقوط بمواجهة الحامل المقصر والا أثرى بلا  
سبب •

فاذا قدّم الساحب مقابل الأداء وعجز المسحوب عليه - المصرف -  
عن الدفع ببدل قيمة الشيك قبل مضي مدة التقديم فلا يجوز لذلك الساحب  
ولا للمظهرين والكفلاء ان يحتجوا على الحامل المقصر بسقوط حقه سواء  
كان العجز راجعا الى فعله كإفلاسه او الى فعل الغير كما في القوة القاهرة  
اما اذا بقي المصرف متمكنا على الأداء حتى انقضاء مدة التقديم ثم عجز عن  
الأداء فعندئذ يجوز للساحب والمتزيمين الآخرين التمسك تجاه الحامل  
بسقوط حقه •

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك عرض الحامل حقه للسقوط »

السيد حاكم بداءة . . . . المحترم

المدعى : (ع) غرفة محامي . . . . .

المدعى عليه : (ص) دكان رقم . . . . . سوق . . . . .

جهة الدعوى : سبق للمدعى عليه ان سحب شيكا رقم . . . . تاريخ ١٩٧/٢/٢ لأمرى بقيمة (٥٤٠) دينارا بدلا عن أتعابي الأستخدامية وما أودعته عنده من نقود . وحيث اني لم اقم في حينه بصرفه لدى مصرف . . . فان المدعى عليه ممتنع عن دفع مبلغه .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ١٩٧/٢/٢ . كافة الأسباب الثبوتية . المطالب : أطلب تبليغ المدعى عليه بصورة الدعوى ومستمسكها ودعواته للمرافعة والزامه بمبلغ الشيك والفائدة القانونية وكافة مصاريف الدعوى .

احضر يوم / / ١٩٧ .

المدعى (ع)

توقيع المدعى

طابع مالى

طابع دفاع وطني

الأيضاح : كان المدعى خادما في دار المدعى عليه وقد سحب له الشيك المدعى به عوضا عن أجوره السنوية البالغة (١٨٠) دينارا ومبلغ الوديعة البالغ مقداره (٣٦٠) دينارا . وبعد أنهاء خدمته بتاريخ ١٩٧/٨/١٦ قدم الشيك الى مصرف . . . لاستلام مبلغه فرفضه لمضى مدة طويلة على مدة تقديم الشيك . وعندئذ أقام المدعى هذه الدعوى على المدعى عليه - صاحب الشيك - يطلب فيها دفع مبلغ الشيك وفائدته والمصاريف .

دفع المدعى عليه امام المحكمة بتقادم الشيك استنادا للمادة ١/٥٠٣ تجاري التي تصرح بأنه « لا تسمع الدعاوى الناجمة عن الشيك التي يقيمها الحامل على المظهرين والساحب والمسؤولين الآخرين بعد مضي مدة ستة أشهر منذ انقضاء مدة التقديم » فضلا عن عدم تثبيت المدعى تقديم الشيك

للمصرف بأنذار عدم الدفع أو بيان المصرف على ذات الشيك رفضه دفع قيمته ، وطلب رد الدعوى .

دفع المدعى بأنه كان خادما لدى المدعى عليه عندما سحب له الشيك موضوع الدعوى وهذا السبب حال دون تقديمه للشيك الى مصرف ... خلال مدة التقديم - عشرة ايام من اليوم التالي لتأريخ الشيك - وان السبب الذي يبينه يطيل مدة تقديم الشيك ويقطع تقادمه وفقا للمادة (١/٤٣٥) من القانون المدني كما انه قدم الشيك للمصرف عندما زال السبب القاهر - أي انقطاعه عن خدمة المدعى عليه - وطلب الحكم بما ورد بعريضة دعواه .

أصدرت المحكمة بعد سماع اقوال المتخاصمين حكما يقضى ببرد الدعوى لأن السبب الذي أورده المدعى وهو خدمته لدى المدعى عليه هي التي حالت دون تقديم الشيك خلال مدة التقديم لصرفه في مصرف ... وهي تمدد مدة التقديم وتقطع التقادم غير وارد حيث ان المادة (٤٩٩) تجارى تكلمت عن الحائل الذي لا يمكن التغلب عليه كالمنع القانوني أو الأسباب القاهرة الأخرى الذي يمدد مدة تقديم الشيك أو سحب انذار عدم الأداء كما تكلمت أيضا عن الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بالحامل والتي لا تعتبر من الأسباب القاهرة . ولما لم يقيم المدعى عليه باتباع الواجبات المنصوص عليها في المواد ٤٨٤ و ٤٩٣ و ٤٩٤ لذلك فانه يعتبر مقصرا وبالتالي قد عرض حقه للسقوط .

٢ - « صيغة دعوى شيك لم يقدم للأداء خلال مدة التقديم »

المدعى : (س) معرض سيارات ... ساحة ...

المدعى عليه : (ص) دكان رقم ... سوق ...

جهة الدعوى : لي بذمة المدعى عليه مبلغ قدره (٢٤٤٤) ديناراً بموجب الشيك المؤرخ في ٧/٨/١٩٧ المسحوب لمصلحتي . ورغم المطالبة والأستحقاق فانه ممتنع عن الدفع . لذا اطلب من المحكمة جلب المدعى عليه للمرافعة

والزامه بمبلغه مع فائدته القانونية وكافة المصاريف • بعد تبليغه بصورة  
الدعوى •

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٨/٧ • بروتستو  
عدم الدفع المؤرخ في / / ١٩٧ •

احضر بيوم / / ١٩٧ •

توقيع المدعى  
طابع دفاع وطني

المدعى (س)  
توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : سحب (ص) شيكا رقم ٠٠٠ تأريخ ١٩٧/٨/٧ على مصرف ٠٠٠  
لمصلحة (س) وعند الاستحقاق لم يقدمه خلال مدة التقديم الى مصرف ••  
فرفضه ، فاستعمل الحامل (س) حقه في تنظيم انذار عدم الدفع لدى كاتب  
العدل وتوجيهه للمصرف ثم بلغ الساحب (ص) بواسطة البريد المسجل ،  
الا ان انذاره وأخباره جاء بعد مضي مدة التقديم بأربعة أيام أي بتاريخ  
٠٨/٢١ • ثم اقام الدعوى •

دفع المدعى عليه امام المحكمة برد دعوى المدعى لكونه لم يقدم الشيك  
خلال مدة التقديم كما لم يسحب انذار وأخبار عدم الدفع في مدته  
القانونية •

أجاب المدعى ، بأن تقديمه الشيك للمصرف الذي رفضه ، وسجبه  
انذار واخبار عدم الأداء الى المصرف والساحب كان ضمن المدة القانونية  
اي بتاريخ ٨/٢١ حيث تخلل مدة التقديم والآنذار عطلة رسمية وهي  
ثلاثة ايام تبدأ بتاريخ ٨/١١ وتنتهي بتاريخ ٨/١٢ لهذا كرر طلبه بما ورد  
في استدعاء دعواه •

دققت المحكمة أقول الطرفين المتخاصمين والشيك والانذار والاخبار  
وأصدرت قرارها برد دعوى المدعى وفقا للمادة (٥٠٥) من القانون  
التجاري •

٣ - صيغة دعوى شيك لا يدخل يوم بدا تاريخه في حساب المدة القانونية «

السيد حاكم بداية ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ل) يسكن متجر رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع الرشيد

المدعى عليه : (م) يسكن متجر رقم ٠٠٠/٠٠٠ شارع الجمهورية

جهة الدعوى : امتع المدعى عليه من دفع قيمة الشيك المسحوب لأمرى بقيمة (٩٤٨) ديناراً رغم المطالبة والأستحقاق . لذلك اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وكافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى .

الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٥/٥ والبيان المدون من قبل المصرف على الشيك نفسه .

احضر يوم / / ١٩٧ .

توقيع المدعى

المدعى (ل)

طابع دفاع وطني

طابع مالى

الأيضاح : رفض المصرف ٠٠٠ دفع الجك المؤرخ في ١٩٧/٥/٥ ودون رفضه وتاريخ تقديمه في ٥/١٥ وتوقيعه على الشيك نفسه . وبادر الحامل بتوجيه اخبار عدم الأداء للساحب في اليوم التالي ليوم تقديم الشيك ، ثم رفع الحامل (ل) الدعوى على الساحب (م) خلال ستة أشهر من مضي مدة التقديم وهي تنتهى بتاريخ ١٥/١١/١٧٩ .

دفع المدعى عليه امام المحكمة برد الدعوى عنه لعدم تقديم الشيك في مدته القانونية التي تنتهى بتاريخ ٥/١٤ بينما قدم المدعى الشيك بتاريخ ٥/١٥ وبهذا عرض حقه للسقوط لتقصيره بعدم تقديم الشيك خلال مدته القانونية وهي عشرة ايام من تاريخ تحريره الى المصرف لدفعه .

دفع المدعى اقوال المدعى عليه بأنه قدم الشيك خلال مدته القانونية التي تبدأ من تاريخ ٥/٦ وتنتهى بتاريخ ٥/١٥ الى مصرف ٠٠٠ وقد رفضه بدون مسوغ مشروع لذا فانه كرر طلبه بما جاء بعريضة دعواه .

دقت المحكمة اقوال الطرفين والشيك المبرز فوجدت ان الشيك لم  
تدفع قيمته رغم تقديمه الى مصرف ٠٠٠ ضمن المدة القانونية للتقديم حيث  
ان اليوم الأول من تاريخ تحريره في ٦/٥ لا يدخل ضمن مدة التقديم  
القانونية وفقا للمادة ٤٥٩ تجاري وعليه فان المحكمة قررت الزام المدعى  
عليه بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين  
التأدية وكافة مصاريف الدعوى عملا بأحكام المادة المذكورة وبدلالة المادة  
٥٠٦ من القانون التجاري \*



## الفصل السادس

### تعدد النسخ

اجازت المادة ٥٠٠ من القانون سحب الشيك بنسخ متعددة لضمان الأداء عند فقدان احدى النسخ وانما قيد ذلك بشروط وهي :-

١ - الا يكون الشيك قد سحب لحامله ، فاذا سحب مثل هذا الجك بنسخ متعددة اعتبرت كل نسخة جكا قائما بنفسه .

٢ - ان يدفع في دولة اخرى أو في قسم من نفس الدولة اذا كان يفصل هذا القسم عن الدولة بحر . وعليه لو صدر جك في جمهوريتنا من عدة نسخ فتعتبر كل نسخة جكا قائما بذاته .

٣ - ان ترقم كل نسخة في متن الجك ، او يكتب فيها عبارة ( نسخة اولى ، ونسخة ثانية ) بدلا من وضع الأرقام والا اعتبر كل نسخة جكا قائما بنفسه تترتب عليه مسؤولية موقعيه .

ونصت المادة ٥٠١ على آثار الاداء عند تعدد النسخ فاذا أوفى المسحوب عليه بموجب احدى النسخ برئت ذمته وبطل أثر النسخ الاخرى ، اما المظهر الذي ظهر نسخ الجك لأشخاص متعددين وكذلك المظهرون اللاحقون يلزمون جميعا بموجب كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم .

## الفصل السابع

### التحريفات

نصت المادة ٥٠٢ على المادة ٤٥٥ المتعلقة بتحريفات البوليصه لیسرى  
حكمها على الجك •

اذا وقع تعديل او تغيير في متن الجك فان الموقعين اللاحقين يلتزمون  
بالجك بما ورد في متنه المغير او المعدل • اما الملتزمون السابقون فلا يلتزمون  
بالجك الا بما ورد في متنه قبل التغيير أو التعديل • ولو غير مبلغ الجك  
بالزيادة فان الموقعين اللاحقين لهذا التغيير يلتزمون بهذه الزيادة ، ويلتزم  
الموقعون السابقون على التغيير حسب المبلغ المدرج بالمتن الاصلي • وعلى من  
يدعى ان التغيير حصل بعد ان وقّع الجك ، فعليه أن يثبت ذلك بكافه  
وسائل الأثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن •

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك محرف قيمته »

السيد حاكم بداءة ••• المحترم

المدعى : (س) •••

المدعى عليه : (ل) (هـ) (ص)

جهة الدعوى : لى بذمة المدعى عليهم مبلغ قدره (٦٠٠٠) ديناراً بموجب  
الشيك المظهر لأمرى • ورغم المطالبة والاستحقاق فأنهم يرفضون  
تسديده •

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧٠ •

المطالب : اطلب جلب المدعى عليهم والزامهم بالمبلغ المدعى به والفائدة  
وكافه مصاريف الدعوى بالتضامن والتكافل بعد تبليغهم بصورة الدعوى  
ومستسكها •

احضر بيوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع وطني

الأيضاح : سحب (ل) شيكا مؤرخا في ١٢/٢/١٩٧ بقيمة (٦٠٠) ديناراً لأمر (هـ) وقام هذا بتظهيره بعد تحريفه الى (٠٠٠) ديناراً للمظهر له (ص) الذي ظهره للحامل (س) وقد قام بتقديمه لمصرف ٠٠٠ فرفضه بسبب تحريف مبلغه . ومحافظة لسقوط حقه فقد وجّه للمصرف ٠٠٠ انذاراً رسمياً بعدم دفع الشيك في اليوم التالي من مضي مدة التقديم الموافقة ٢٣/٢ كما أُحبر في اليوم لتالي الموافق ٢٤/٢ من ظهر له الشيك (ص) بأخبار عدم دفع المصرف بدل الشيك . وبعد أن أتم هذه الواجبات المطلوبة منه باشر برفع دعواه أعلاه على المسؤولين في الشيك بالتضامن والتكافل .

أقر المدعى عليه (ل) أمام المحكمة بأنه صاحب الشيك المبرز ولكن بقيمة (٦٠٠) ديناراً وليس في (٦٠٠٠) ديناراً . وان المسحوب له (هـ) قام بتحريفه وزاد قيمته الى (٦٠٠٠) ديناراً لذلك طلب الزامه بالمبلغ المذكور ورد الدعوى عنه بالباقي .

أقر المرعى عليه (هـ) بأنه حرّف مبلغ الشيك الى (٦٠٠٠) ديناراً اتفاقاً مع المظهر له (ص) وقد أقرّ هذا بالاتفاق المذكور بزيادة مبلغ الشيك الى القيمة المتوه عنها .

دقت المحكمة الشيك المبرز فوجدته محرّفاً الى (٦٠٠٠) ديناراً . موقعا عليه بتوقيع (هـ) ولهذا فان المحكمة أصدرت قرارها بالزام المدعى عليه (ل) بمبلغ (٦٠٠) ديناراً والزام المدعى عليهما (هـ ، ص) بفرق المبلغ (٥٤٠٠) ديناراً بالتضامن والتكافل عملاً بأحكام المادة ٤٥٥ وبدلالة المادة ٥٠٢ من القانون التجاري وتحميلهم الفائدة ٥٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تأدية المبلغ وكافة الرسوم ومصاريف الدعوى .

## الفصل الثامن

### مرور الزمان المانع من سماع دعوى الجك

#### مدة تقادم دعاوى الجك :

لقد نصت المادة ٥٠٣ على مدة موعدها قدرها ( ستة أشهر ) لتقادم جميع دعاوى الرجوع الناتجة عن الجك الصحيح أي غير الميب • ومن الأمثلة على هذه الدعاوى دعوى رجوع الحامل الذي لم يقبض قيمة الجك على الساحب أو على المظهر أو على الضامن الاحتياطي ، ودعوى الضامن الذي يقيمها المظهر اليه على المظهر ، ودعوى الضامن الاحتياطي الذي دفع قيمة الجك على مضمونه ودعوى المؤدى بالواسطة على من دفع قيمة الجك عنه • اما الدعاوى غير الناشئة مباشرة من الجك فلا تخضع لاحكام تقادم المادة ٥٠٣ تجاري كدعوى المسحوب عليه على الساحب ودعوى الحامل على المسحوب عليه فانها تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني •

#### بداية التقادم :

ان المادة ٥٠٣ تفرق من حيث بدء سريان المدة بين الدعاوى التي يرفعها الحامل على الساحب والمظهرين فانها تبدأ منذ انقضاء مدة تقديم الجك - مضي عشرة أيام على تاريخ تحرير الجك - اذا كان الأداء مشروطا في محل تنظيم الجك • وخلال شهر واحد من تاريخ الجك اذا كان الأداء مشروطا في غير محل التنظيم كالجك المسحوب في دمشق والواجب دفعه في بغداد والدعاوى التي يرفعها المظهرون بعضهم على البعض الآخر أو على الساحب والتي تبدأ مدة سريان التقادم من اليوم الذي أدى فيه المظهر قيمة الجك أو من اليوم الذي رفعت عليه الدعوى •

ان الدفع بمرور الزمان من حق الخصم ( المدعى عليه ) وليس من حق القانون أي ليس للمحكمة رد الدعوى المقامة من تلقاء نفسها لوجود مرور الزمان فيها • وانما تسأل الخصم عما يقوله بشأن الجك المبرز •

ان دفع بالتقادم دقت دفعه ، وان اعترف به حكمت عليه والزمته بمبلغه ،  
وان ادعى التسديد أو المقاصة كلفته بالاثبات وان عجز منحه حق تخليف  
المدعى اليمين ، وان انكر المدين وجود الدين وعجز عن اثباته أو أنكر  
توقيعه على الجك وعند المضاهاة ثبت توقيعه منحه المحكمة حق تخليف  
المدعى اليمين . وبعد هذا ليس له حق الادعاء أي الدفع بمرور الزمن .

#### انقطاع التقادم أو مرور الزمان :

نصت المادة ٥٠٤ الى أحكام المادة ٤٥٧ المتعلقة بانقطاع مدة مرور  
الزمن لتطبيقها على قطع مرور الزمان على الجك .

لا يؤثر قطع مرور الزمان الا في حق من اتخذ الاجراء القاطع  
لسريانه . وتنقطع مدة مرور الزمان بالمطالبة القضائية ١/٤٣٧ مدني من  
جانب الدائن أو الاقرار بالدين من جانب المدين بورقة مستقلة . والمدة  
السابقة على الانقطاع لا تحسب ولا يسرى التقادم ما دام سبب الانقطاع  
موجودا فاذا زال السبب سرى تقادم جديد بمدة جديدة .

واذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة لأحد المترمين وليكن مثلا الساحب  
فلا يسرى أثر الانقطاع على بقية المترمين في الجك وهم المظهرون  
والكفلاء .

وأود ان انيه من ان طلب وضع الحجز الاحتياطي لا يقطع التقادم  
لعدم مساسه بأصل الحق لانه لا يشكل مطالبة قضائية .

أرجو مطالعة أسباب وقف التقادم أو انقطاعه تحت موضوع انقطاع  
مدة التقادم في سند الكميال صحيفة ٢٣٠ .

#### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك اقامها العامل على الساحب والمظهر »

السيد حاكم بداءة . . . . . المحترم

المدعى : (س) الساكن في الدار رقم . . . . . محلة . . . . .

المدعى عليه : (م) (ص) يسكنان رقم دار ٠٠٠ سوق ٠٠٠  
 جهة الدعوى : ترتب لي بذمة المدعى عليهما مبلغا قدره (٥٥٨) ديناراً  
 بموجب صك مظهر لأمرى • ورغم المطالبة والاستحقاق فانهما يرفضان  
 تأديته لذلك أطلب جلبهما للمرافعة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به والفائدة  
 القانونية وتحميلهما مصاريف الدعوى بعد تبليغهما بصورة الدعوى  
 ومستسكها •

الأسباب الثبوتية : صك رقم ٠٠٠ تاريخ ١٩٧/٢/٨  
 احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (س)

توقيع المدعى

طابع مالي

طابع دفاع

الإيضاح : سحب (م) صكاً مؤرخاً في ١٩٧/٢/٨ على مصرف ٠٠٠ لمصلحة  
 (ص) الذي ظهره لأمر (س) وبادر هذا بتقديمه خلال مدة التقديم - عشرة  
 أيام من تاريخ الصك - الى المصرف المذكور ، فرفضه ولم يحرر رفضه  
 وتاريخ تقديم الصك • وعندئذ قام الحامل (س) بتوجيه احتجاج عدم  
 الأداء بواسطة كاتب العدل للمسحوب عليه (المصرف) في اليوم التالي من  
 مضي مدة التقديم الذي يصادف تاريخ ٢/١٩ وكذلك وجه اخبار عدم  
 الأداء للمظهر بتاريخ ٢/٢٠ وهو اليوم التالي من تاريخ توجيه الانذار  
 ومن ثم اقام الدعوى على الساحب (م) والمظهر (ص) بعد مضي مدة ستة  
 أشهر على مدة التقديم •

ظهر من أقوال الطرفين المتخاصمين ، أن المدعى (س) وهو حامل  
 الصك قام بالاجراءات التي يتطلبها القانون ، من تقديم للصك في مدته  
 القانونية وهي عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تنظيم الشيك ، وتوجيه  
 احتجاج عدم الأداء للمصرف وأخبار عدم الأداء للمظهر (ص) في مدته  
 القانونية أيضا • غير انه أقام الدعوى بقيمة الصك بعد مضي مدة مرور  
 الزمان وهي مضي مدة ستة أشهر من مضي مدة تقديم الصك للمصرف •

ولذا فإن المحكمة أصدرت حكمها برد الدعوى وفقا للمادة ٥٠٣ من القانون التجاري .

٢ - « صيغة دعوى صك اقامها المظهر على الساحب والمظهر الآخر »  
السيد حاكم بداءة ٠٠٠ المحترم

المدعى : (ص) ٠٠٠

المدعى عليه : (هـ) (م) ٠٠٠

جهة الدعوى : دفعت لحامل الصك (ل) مبلغا قدره (٨٠٠) ديناراً . ولدى مطالبتي المدعى عليهما بما دفعته لأنهما مشغولا الذمة لي بموجب الصك المؤرخ ١٩٧/٢/٦ ، فانهما امتنعان عن دفعه .

الأسباب الثبوتية : الصك المرقم ٠٠٠ والمؤرخ في ١٩٧/٢/٦

الوصل المؤرخ في ٢/١١

المطالب : أطلب جلب المدعى عليهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به والفائدة القانونية وكافة مصاريف الدعوى بعد تبليغ المدعى عليهما بصورة دعوتي ومستسكاتها .

المدعى (س)

طابع دفاع وطني طابع مالي فته ٥٠ فلسا

الأيضاح : رفض المصرف ٠٠٠ دفع الصك رقم ٠٠٠ تاريخ ٢/٦ الى حامله الأخير (ل) وقد دون رفضه وتاريخ تقديم الصك على ذات الصك . وعندئذ راجع الحامل الأخير (ل) مظهره (ص) الذي دفع له قيمة الشيك البالغة ٨٠٠ ديناراً وطلب منه الصك ووصلا مؤرخا بالمبلغ المقبوض ، لغرض رجوعه على الساحب (هـ) والمظهر (م) بما دفع وكان تاريخ دفعه في ٢/١١ ثم أقام الدعوى عليهما بتاريخ ٨/١٦ .

دفع المدعى عليهما (هـ) (م) بتقادم الصك لأنه سبب لانقضاء الالتزامات الناشئة عن الصك بمضى مدة معينة بدون مطالبة ، حيث كان على المدعى (ص) ان يقيم الدعوى عليهما قبل مضي ستة أشهر من تاريخ دفعه بدل الصك للحامل (ل) وطلباً رد الدعوى .

بالنظر لإقامة المدعى دعواه بالصك بعد مضي ستة أشهر وخمسة أيام عليه من تأريخ دفعه قيمته للحامل (ل) ولتمسك المدعى عليهما بمرور الزمان عليه ، قررت المحكمة رد الدعوى وفقاً للمادة ٢/٥٠٣ من القانون التجاري .

### ٣ - « صيغة دعوى تقادم صك »

السيد حاكم بداعة . . . . المحترم

المدعى : (ص) . . . .

المدعى عليه : (ل) (ع) . . . .

جهة الدعوى : لقد رفع الحامل الدعوى ضدي بمبلغ (٦٠٠) دينار بموجب الصك المظهر له الذي استحصله مع الفائدة القانونية والرسوم من أموالني الخاصة بواسطة دائرة تنفيذ . . . . وبالنظر لامتناع المدعى عليهما عن تسديد ما دفعته وقدره (٦٨٠) ديناراً ، أطلب دعوتهما للمرافعة والزامهما بالمبلغ المدعى به بالتضامن والتكافل مع فائدته القانونية وتحملهما كافة مصاريف الدعوى . بعد تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكاتهما .

الأسباب الثبوتية : الاضبارة المرقمة ٨/١٩٧ المودعة في محكمة بداعة . . . .  
الاضبارة التنفيذية المرقمة ٦٤/١٩٧

المدعى (ص)

توقيعه على طابع دفاع وطني توقيعه على طابع فئة ٥٠ فلساً

الأيضاح : رفض المصرف . . . . دفع الشك بمبلغ (٦٠٠) ديناراً المرقم . . . . والمؤرخ . . . . الى حامله (م) ودون رفضه وتأريخ تقديم الصك على الصك نفسه ، وعندئذ استحصل قيمته عن طريق الدعوى التي أقامها بتاريخ ٥/٥ على مظهره (ص) والذي أقام الدعوى بدوره على الساحب (ل) والمظهر (ع) بتاريخ ١٢/١١ أي بعد فوات ستة أشهر من تأريخ إقامة الدعوى عليه بالذات في ٥/٥ يطلب فيها الزام المدعى عليهما بالتضامن بما دفعه وهو قيمة الصك ، وفائدته ٥٪ وجميع المصاريف .



دفع المدعى عليهما (ل ، ع) دعوى المدعى بتمسكهما بمرور الزمان على الصك المبرز الذي كان يجب ان تقام فيه الدعوى عليهما خلال ستة أشهر من اليوم الذي أقيمت فيه عليه الدعوى من قبل حامل الصك (م) وطلب رد الدعوى .

أصدرت المحكمة قرارها برد دعوى المدعى وفقا لاحكام المادة ٢/٥٠٣ من القانون التجاري .

٤ - « صيغة دعوى شيك دفع حامله بوقف التقادم عليه »

السيد حاكم صلح ... المحترم

المدعى : (ص) يسكن دار رقم ... محلة ...

المدعى عليه : (س) (ع) معرض دلالة رقم ... شارع ...

جهة الدعوى : ترتب لي مبلغ قدره (٣٠٠) دينارا بموجب شيك مظهر لأمرى . ورغم المطالبة والأستحقاق فان المدعى عليهما يرفضان دفعه ، لذلك أطلب جلبهما للمحاكمة والحكم عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية وتحميلهما مصاريف الدعوى بالتضامن والتكافل بعد تبليغهما بصورة الدعوى ومستمسكها .

الأسباب الثبوتية : الشيك المؤرخ في ١٩٧/٢/٢ . كافة وسائل الابتات .

احضر يوم / / ١٩٧/

المدعى (ص)

توقيع المدعى

طابع دفاع وطني توقيع على طابع مالي

الأيضاح : سحب (س) شيكا رقم ... تاريخ ١٩٧/٢/٢ على مصرف ... الأمر (ع) الذي ظهره للحامل (ص) . وقبل استحقاقه حكم عليه لمدة ثلاث سنوات ونصف ولم يعين عليه قيم . وبعد خروجه من السجن بخمسة أيام أي خلال مدة التقديم للشيك تقدم للمصرف بغية صرف الشيك فرفضه وعندئذ وجه پروتستو عدم الدفع للمصرف المذكور واخبار عدم الدفع للمظهر (ع) ثم أقام الدعوى عليهما خلال مدة ستة أشهر من انتضاء

## • مدة التقديم

دفع المدعى عليهما أمام المحكمة برد دعوى المدعى بسبب التقادم على الشيك المبرز ، اذ ينبغي ان تقام فيه الدعوى قبل التقادم عليه وقد مضى على تاريخ تقديمه ما يقارب الأربع سنوات •

أجاب المدعى ان المدعى عليه (س) سحب الشيك المبرز والمظهر لأمرى قبل ان يحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر ولم يعين عليه قيم وطلب من المحكمة الاستفسار عن دخوله وخروجه ومدة سجنه من مديرية سجن ••• وقد ورد الجواب يؤيد أقواله • هذا وان السجن سبب قانوني يقطع مرور الزمن على الشيك موضوع الدعوى • وكرر طلبه بالزام المدعى عليهما بما ورد في دعواه •

دقت المحكمة اضبارة الدعوى فوجدت ان مدة سجن المدعى أوقفت التقادم على الشيك ولهذا فان الدعوى تسمع به لعدم مرور الزمان عليه • وبناء عليه فقد أصدرت المحكمة قرارها بالزام المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية ٥٪ من تاريخ الاستحقاق لحين التأديبة وتحليلهما كافة مصاريف الدعوى وفقا للمادة ٤٥٧ وبدلالة المادة ٥٠٤ من القانون التجاري •

## قرارات محكمة تمييز العراق :

١ - « تحسب المدة المقررة لعدم سماع الدعوى لمرور الزمن في الجك بعد انقضاء العشرة أيام الخاصة بتقديمه لدى المخاطب »

رقم القرار : ٩٦٧/ح/٤٢

تاريخ القرار : ١٩٦٧/١٠/١

ادعى المدعى (ح) لدى محكمة بدائة بغداد ان له بذمة المدعى عليه (م) مبلغا (٣٩٠) دينارا بموجب سند الكميال المستحق الأداء والجكين المرقمين ٤٢٩٩٦ و ٤٢٩٩٧ المؤرخين في ١٨/١١/١٩٦٤ و ٢٥/١١/١٩٦٤ ولامتناع المدعى عليه عن الدفع طلب المدعى وضع الحجز الاحتياطي على

أرصدة المدعى عليه لدى البنوك بما يعادل الدين والمصاريف وذلك تأمينا لاستيفاء الدين ثم جلبه للمرافعة والحكم عليه بالمبلغ المدعى به البالغ ٣٩٠ دينارا وتحميلة كافة المصاريف وأجور المحاماة وتصديق الحجز الاحتياطي • فوضعت المحكمة المذكورة الحجز الاحتياطي على أرصدة المدعى عليه لدى البنوك بتاريخ ١٩٦٥/٧/٤ وبنفس الدعوى •

ثم أصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ وبعد الدعوى ٩٦٥/١١٨٥ حكما غاييا يقضى بالزام المدعى عليه بتأديته للمدعى مبلغا ٣٩٠ دينارا وتحميلة مصاريف المحاكمة وأجور محاماة وكيل المدعى وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع في نفس الاضبارة •

فاعترض المدعى عليه على الحكم الغيابي المذكور ضمن المدة القانونية طالبا جرحه وابطاله •

فأصدرت المحكمة ذاتها بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٦ حكما وجاها يقضى برد اعتراض المعارض وتحميلة المصاريف وأجور المحاماة وتصديق الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ •

ولعدم قناعة المدعى اعليه (المعارض) بالحكم المذكور المبلغ اليه بالذات بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ طلب تدقيقه تميزا ونقضه وسجل تميزه بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٣ •

القرار : لدى التدقيق والمداولة تبين ان الحكم المميز بالنسبة لمبلغ الجكين المرزبن المؤرخين ١١/١٨ و ١١/٢٥/١١/١٩٦٤ غير صحيح وذلك لان مدة تقديم الجك الى المخاطب هي عشرة أيام من تاريخ تنظيمه حسب أحكام المادة ٤٨٤ من قانون التجارة رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ وحيث ان المادة ٥٠٣ من قانون التجارة المذكور قضت بأن لا تسمع دعاوى الناجمة عن الجك التي يقيمها الحامل على المظهرين والساحب والمسؤولين الآخرين بعد مضي مدة ستة أشهر وذلك منذ انقضاء مدة التقديم وهي العشرة أيام المتقدم ذكرها وحيث ان هذه المدة بالنظر لتأريخ الجكين قد انتهت قبل

اقامة الدعوى فكان على المحكمة رد الدعوى بالنسبة لمبلغ الجكين وحيث ان اغفال ذلك مما أخل بصحة الحكم انميز لذا قرر نقض الفقرة المتعلقة بالجكين فقط من الحكم واعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفق ما سبق ايضاحه وربطها بحكم قانوني على ان يبقى رسم التميز تابعا للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٠/١٠/١٩٦٧ .

٢ - « سقوط حق الحامل باقامة الدعوى بعد مضي ستة أشهر على مدة التقديم »

رقم القرار : ١٠٤٣/ح/٩٥٦

تأريخ القرار : ١٢/١٢/٩٥٦

ادعى (ك) لدى محكمة بداءة بغداد بأن له بذمة المدعى عليه (ح) مبلغا قدره (٥٦٢٢١٠) دينارا بموجب صكين ولامتناعه عن الدفع طلب جلبه للمرافعة والزامه بالمبلغ المدعى به مع تصديق الحجز الاحتياطي الواقع بالاضبارة الحجزية المرقمة ٥٦/٧٣ حجز .

فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٥٦/٦/٢ وبعدد ٥١٨/٥٦٦ حكما غاييا يقضى بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وقدره (٥٦٢٢١٠) دينارا مع تصديق الحجز الاحتياطي الواقع في الاضبارة الحجزية المرقمة ٥٦/٧٣ حجز مع تحميله مصاريف المحاكمة وأجور المحاماة حكما معلقا على الاستكتاب والنكول عن اليمين .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم الغيابي المذكور المبلغ اليه بتاريخ ٩٥٦/٨/١٣ طلب تدقيقه تميزا ونقضه وقد سجل تميزه بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٣ .

القرار : ولدى التدقيق والمداولة ظهر أن مستند الدعوى وهو الصك مسحوب في ٥٥/٨/٨ فكان على حامله ان يبرزه للبنك المسحوب عليه خلال عشرة أيام من تأريخه وان يقيم الدعوى به خلال ستة أشهر من انقضاء مدة التقديم واذ ان مدة التقديم تنقضى في ٥٥/٨/١٨ فكان يجب

عليه ان يقيم الدعوى حتى انتهاء يوم ١٨/٢/٩٥٦ وحيث انه اقام الدعوى في ٢٧/٢/٥٦ فيكون قد اقامها بعد مضي المدة القانونية لذلك كان على المحكمة ان ترد دعوى المدعى اذ ان المادة ٥٠٣ تجازي منعت استماع الدعاوى الناجمة عن الصك بعد المدة المذكورة لهذا قرر نقض الحكم المميز واعادة اوراق الدعوى لمحكمتها لتدقيق ما ورد اعلاه واصدار الحكم المقتضى حسبما يتظاهر لها بالنتيجة وصدر القرار بالاتفاق .

٣ - « لا يسمع الدفع بالتقادم على الجك اذا لم يكن له رصيد »

رقم القرار : ٢٣٢٤/ص/٩٥٧

تاريخ القرار : ١٣/١/١٩٥٨

ادعى المدعى (ع) لدى محكمة صلح بغداد بأن المدعى عليه (أ) كان قد سلمه الشيك المرقم ٨٠٠٢٤ والمؤرخ في ٤/٩/٩٥٤ المحتوى على مبلغ (٥٠) ديناراً مسحوباً على مصرف الرافدين وحيث انه قد ظهر عند تظهير الصك المذكور انه ليس للمدعى عليه رصيد في المصرف المذكور وان المدعى عليه متمتع عن تسليمه المبلغ المذكور الذي سلمه له تقداً رغم المطالبة فقد طلب الحكم عليه بالمبلغ المدعى به وتحميلة مصاريف المحاكمة فأصدرت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٧ وبعدد الاضبارة ٩٥٧/٤٠١٧ حكماً وجاهاً يقضى برد دعوى المدعى وتحميلة مصاريف المحاكمة .

ولعدم قناعة المدعى بحكم الرد طلب تدقيقه تمييزاً ونقضه وقد سجل

تمييزه بتاريخ ٢٩/١٢/٩٥٧ .

القرار : لدى التدقيق والمداولة ظهر ان الدفع بالتقادم لا يحرم المميز ( المدعى ) من المطالبة بأصل دينه بعد ثبوت عدم وجود رصيد للصك المسحوب على المصرف وعليه فأصدر القرار برد الدعوى كان غير صحيح لذلك قرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق الى محكمتها للنظر والبت في القضية وفق ما تقدم على ان تبقى رسوم التمييز تابعة للنتيجة وصدر

القرار بالاتفاق •

٤ - « عدم وجود ضرر للساحب من تأخر المسحوب له في تقديم الجك الى المسحوب عليه »

رقم القرار : ٥١/ب/٦٥٦

تاريخ القرار : ٩٥٢/٦/١٩

لدى التدقيق والمداولة ظهر ان اعتراضات المميز باستدعائه التمييزي المؤرخ ٩٥٢/٥/٣ غير واردة لأنه بكتابه الجوابي المؤرخ ٩٥٠/٧/٢٤ على كتاب المميز عليه المصرف العربي المؤرخ ٥٠/٧/٢ والمرقم ١١٥٤١/٥٠/٤١ لم يعترض على عدم قيام المصرف المميز عليه بالمعاملات القانونية بخصوص الجك الموضوع البحث وقد طلب المميز من المميز عليه الموافقة على تأجيل مطالبته بالمبلغ المنوه عنه أي بدل الجك غير المدفوع من مخاطبه لغاية انتهاء مدة الصيانة التي ستم بعد أربعة أشهر تقريبا من تاريخ كتابه الجوابي المذكور المؤرخ ٩٥٠/٧/٢٧ فهذه المخابرة تظهر ان المميز كان قد وافق على ما أهمل المصرف المميز عليه اجرائه من المراسيم القانونية بخصوص الجك الموضوع البحث فقرر من هذه الناحية رد اعتراضات المميز وتهديق الحكم البدائي المميز باعتبار النتيجة وتحميل المميز رسوم هذا التمييز وصدرا القرا بالاتفاق في ٩٥٢/٦/١٩ •

## الفصل التاسع

### اختلاف القوانين - أو تنازع القوانين

لقد احال القانون التجاري في المادة ٥٠٦ الى تطبيق أحكام المواد ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ المتعلقة بالبوليصة على الجك .

عرفنا ان الجك يستعمل لتسوية الديون بين الاشخاص ولهذا فانه يجوز ان يسحب مثلاً في بغداد ويظهر في دمشق ويستحق الاداء في القاهرة . وقد تختلف القوانين في هذه المدن بشأن القواعد التي تحكم الجكات . فاذا رفعت الدعوى بالجك في احدها لعدم تسديده ، فأى القوانين يُطبق . فهل يطبق القانون العراقي وهو بلد السحب أم القانون السوري وهو بلد التداول أم القانون المصري باعتباره بلد الاداء .

#### اهلية ملتزم الجك وتعيينها :

الأصل هو ان يطبق القانون الوطني للملتزم بالجك أي ( قانون جنسيته ) عند تنازع القوانين حول اهلية الملتزم مادة ١/١٨ من القانون المدني .

اما من كان عديم الأهلية أو ناقصها بموجب قانون الدولة التي ينتمي اليها ، ولكن أهل بموجب قانون الدولة التي وقع التصرف فيها ، فيطبق بشأن تعهده القانون الأخير أي قانون الدولة التي وقع التصرف فيها . أي يعتبر كامل الاهلية ولذا يعتبر تعهده صحيحاً وناظراً وفقاً للمادة ٤٦١ .

#### شكل الالتزام وتعيينه وشكل المعاملات اللاحقة :

تقضى المادة ٤٦٢ بان يخضع شكل التعهد الوارد في الجك وفقاً لقانون المحل اي قانون الدولة الذي وقع فيه تحرير التعهد - شكل التصرف - في اقليمها . ولا يتعلق حكم ذلك بشكل تحرير الجك فحسب وانما يسرى حكمها على شكل السحب والتظهير والضمان الاحتياطي وشكل الاحتجاج ومدته بصرف النظر عن جنسية المتعاملين مادة ٤٦٣ .

فكل هذه التصرفات تخضع لقانون الدولة التي وقع فيها العمل القانوني .  
 كما ان حقوق والتزامات الكفيل ( الآفأل ) أو المؤدي بالواسطة ومرور  
 الزمان يحكمها كذلك قانون الدولة الذي وقع فيه الالتزام .  
 اما ما يتعلق بتنفيذ الالتزام فانه يخضع لقانون الدولة الذي حصل  
 فيه التنفيذ كتحديد ميعاد الأداء ومنح مهلة للأداء من عدمه وغير ذلك  
 من الأمور .

### صيغ الدعاوى :

١ - « صيغة دعوى شيك مقامة على اجنبي »

السيد حاكم بداءة . . . المحترم

المدعى : (ل) يسكن الدار المرقمة / محلة . . . بغداد

المدعى عليه : (هـ) يسكن دار رقم / شارع . . . بغداد

جهة الدعوى : سحب المدعى عليه (هـ) لأمر شيكا رقم . . . تاريخ  
 ١٩٧/٧/٧ بمبلغ قدره (٤٤٨٨) ديناراً مستحق الأداء . رغم المطالبة فانه  
 ممتنع عن دفعه . اطلب جلب المدعى عليه للمرافعة والزامه بمبلغه والفائدة  
 القانونية وتحميله كافة المصاريف بعد تبليغه بصورة الدعوى ومستمسكها .  
 الأسباب الثبوتية : الشيك المرقم . . . والمؤرخ في ١٩٧/٧/٧

احضر يوم / / ١٩٧

المدعى (ل)

توقيع المدعى

توقيعه على طابع دفاع / توقيعه على طابع مالي

الأيضاح : سحب (هـ) الساكن في بغداد وهو اجنبي الجنسية شيكا بقيمة  
 (٤٤٨٨) ديناراً رقم . . . تاريخ ١٩٧/٧/٧ على مصرف . . . لأمر العراقي  
 (ل) الذي قدمه خلال مدة التقديم - عشرة أيام من اليوم التالي ليوم تاريخ  
 الشيك - فرفضه المصرف المذكور لعدم وضوح توقيع الساحب (هـ) .  
 وقد وجه الحامل (ل) انذار عدم الدفع الى مصرف . . . خلال المدة القانونية  
 بواسطة كاتب العدل فتبلغ به ثم أخبر الساحب (هـ) بامتناع المصرف عن



الأداء ، في اليوم التالي ليوم الأنداز • وعندئذ اقام الدعوى عليه •

تشكلت المحكمة ، ودفع وكيل المدعى عليه (هـ) برد الدعوى لبطالانها بسبب نقص أهلية موكله (هـ) بسحب الشيك المبرز حيث ان قانون دولته لا يعتبر رعاياه اهلا للتعهد والالتزام الا من بلغ منهم السن القانوني وهو (٢١) سنة وان عمر موكله يقل عن هذا السن كما هو مدون في جواز سفره وابرزه للمحكمة مع قانون الدولة التي ينتمي اليها موكله •

دفع وكيل المدعى ، ان القانون المدني العراقي يعتبر المدعى عليه كامل الأهلية بسحب الشيك لأن عمره يتجاوز (١٨) سنة وان تعهده وتصرفاته المالية فهي صحيحة وناقذة بحقه • ولذا فانه كرر بما جاء في عريضة دعوى موكله •

دقت المحكمة أوراق الدعوى وأصدرت حكمها بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفائدته القانونية ٥٪ من تأريخ استحقاق الشيك لحين التأدية وتحمله مصاريف الأنداز والأخبار ومصاريف الدعوى وفقا للمادة ٤٦١ وبدلالة المادة ٥٠٦ من القانون التجاري •

## لاحقة - (أولى)

### الأببات في المواد التجارية

#### أو أسباب الحكم في العقود التجارية

ان الاصل في الاببات عما تزيد قيمته عن عشرة دنانير هو الكتابة •  
أي عدم جواز الاببات في الشهادة عما تزيد قيمته عن عشرة دنانير • والقانون  
المدني ينص على هذه القاعدة في المادة ٤٨٨/١ ( اذا كان الالتزام التعاقدى  
في غير الأمور التجارية تزيد قيمته على عشرة دنانير فلا تجوز الشهادة في  
ابناته ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ) •

اما المعاملات التجارية التي تحصل بين تاجر وتاجر فانها مستثناة من  
القاعدة آنفة الذكر - وجوب الاببات بالكتابة عما زادت قيمته عن عشرة  
دنانير - وتقبل في اثباتها البينة الشخصية وقرائن الأحوال والدلائل الاخرى  
مهما كان مقدار المدعى به فضلا عن البيئات الخطية المعتبرة قانونا كالسند  
العادي الموقع من الطرفين والسند الرسمي ومكاتيب المخابرات الدائرة بين  
الطرفين من التجار ، والدفاتر التجارية القانونية والأقراار شفاها واليمين  
أو النكول عنه •

#### البينة ( الشهادة ) :

لما كان الأصل في جميع الأمور التجارية تقبل الاببات بالبينة في جميع  
الأحوال مهما بلغت قيمة الدعوى اي سواء زادت او فنت قيمة المدعى به  
على عشرة دنانير • كما ان الاببات بالبينة لا يختص بالمتعاقدين فحسب وانما  
يشمل الغير ان كان من التجار أيضا •

ان حرية الاببات بالشهادة كما قررها القانون التجاري مقصور على  
التجار في معاملاتهم التجارية ، ولذلك لو كانت المعاملة مدنية بين تاجرين  
أو كانت تجارية فيما بين شخصين مدنيين غير تاجرين فيتبع في اثباتها القواعد  
العامة في الاببات اي يجب الكتابة اذا زادت قيمة المعاملة نصاب الشهادة وهي  
عشرة دنانير •

ومن المهم ان نذكر ان قاعدة قبول الأثبات بالبيينة يشمل نطاقها العقود المختلطة كما لو كان العقد تجاريا بالنسبة لاحد العاقدين ومدنيا بالنسبة للعقاد الآخر . ولهذا يلزم تطبيق احكام قانون التجارة في التزام المتعاقدين ولو كان احدهما تاجرا والآخر غير تاجر ما لم ينص على خلاف ذلك حسبما نصت عليه المادة ٢٠/تجاري ( اذا كان العقد تجاريا بالنسبة لأحد المتعاقدين فتطبق أحكام قانون التجارة على التزامات كافة المتعاقدين الناشئة من ذلك العقد ما لم يوجد نص قانوني بخلاف ذلك ) .

لما كان جواز الأثبات بالبيينة كما قررها القانون التجاري لمصلحة المشتغلين بالتجارة فلمهم ان يتنازلوا عنها ويشترطوا فيما بينهم ( على عدم جواز الأثبات بالبيينة ) كما اذا اشترطوا الكتابة او تسليم السند المثبت للدين لأثبات الأداء ففي هذه الحالة يتعين عدم قبول دليل آخر في الدعوى غير ما اشترطها القانون واستلزمها الخصوم ، فهل يجوز اثبات ما يخالفها بشهادة الشهود ؟ ان الأثبات بالبيينة لا يكون معتبرا في المواد التجارية الا اذا لم يحرر المتعاقدان كتابة ، فاذا أرادوا تفضيل تحرير كتابة بالعقد فقد أنصحا عن نيتها الى اثبات كل ما يتعلق بهذا التعاقد بالكتابة ، فلا يجوز بعد ذلك لأحدهما ان يستند الى الشهادة أو القرائن لدحض ما جاء بالكتابة المذكورة ولو كانت قيمة الشيء المتنازع عليه تقل عن عشرة دنانير .

يجوز قبول الأثبات بالشهادة او القرينة او الدليل على ما يخالف العقود التجارية المكتوبة او ما يجاوزها او وفائها او البرائة منها ما لم يوجد اتفاق بين التاجرين على ان الأثبات بينهما لا يكون الا بالكتابة . هذه القاعدة التجارية قررتها المادة ١٣٨ تجاري وهي بالطبع خروج ايضا عن قاعدة ( ما هو ثابت بالكتابة أيا كان مقداره لا يجوز اثبات ما ينافيه او يعدله أو ينقص منه الا بالكتابة ) .

#### القرائن :

هي نتائج يستخلصها القانون او الحاكم من واقعة معلومة لمعرفة

واقعة مجهولة • مثل ذلك سند الدين في يد المدين قرينة على الوفاء ،  
فالواقعة المعلومة هي وجود سند الدين في يد المدين ، ويستدل الحاكم من  
هذه الواقعة على واقعة الوفاء •

وقد صرحت المادتان ١٣٧ و ١٣٨ تجاري بجواز اثبات العقود  
التجارية التي لا يشترط فيها الكتابة او اثبات عكسها بكافة وسائل الاثبات  
بما فيها القرائن مهما بلغت قيمة الدعوى • ولذا فان المحكمة يمكن ان  
تستند الى القرائن في حكمها في الدعاوى التجارية • فوجود السند تحت يد  
المدين اعتبر قرينة على براءة ذمته من الدين الا اذا ثبت العكس كمثل  
وجود السند تحت يده ( المدين ) بسبب السرقة او الضياع وفي هذا تقول  
المادة ١٣٩ تجاري ( وجود السند في حيازة المدين دليل على براءة ذمته من  
الدين ما لم يثبت خلاف ذلك ) أي بمعنى المدين الذي بيده سند المديونية  
ان يتمسك بقرينة براءة ذمته من الدين وبذا يُعفى من عبء اقامة الدليل  
عليها ولكن كما مر علينا آنفا يجوز نقض دلالتها بأثبات العكس •

ومرور الزمن يقوم على قرينة قانونية الوفاء والتي لا تقبل اثبات  
العكس ولا يجوز للدائن ان يثبت ان الدين موجود بالرغم من تقادمه •  
الوفاء بقسط لاحق من الدين التجاري المقسط قرينة على الوفاء  
للأقساط السابقة على هذا القسط • فواقعة الوفاء بقسط لاحق هي الواقعة  
التي تقوم عليها القرينة ، وعلى المدين ان يقيم الدليل عليها بكافة وسائل  
الاثبات •

#### البيئات الغطية ( الكتابة ) :

اجاز القانون التجاري كما مر علينا اثبات العقود التجارية بالشهادات  
والقرائن سواء زادت او قلت قيمة المدعى به عن عشرة دنانير • وليس  
تعني هذه القاعدة عدم جواز الاثبات بالكتابة في المسائل التجارية • ولكن  
لَوْ وُجِد دليل كتابي له قيمته القانونية جاز تقديمه للمحكمة لانه  
افضل وادق في الاثبات من البينة وأسرع في الوصول الى الحكم الصادر

في الدعاوى التجارية • وفي حالة عدم وجود الدليل الكتابي كما مر علينا ،  
للمحكمة ان تبني حكمها على ما تستخلصه من شهادة الشهود أو من قرائن  
الأحوال ما لم يقض القانون التجاري بغير ذلك • والمادة ١٣٧ تجاري تنص  
على ذلك ( جميع البيانات الخطية المعتبرة قانونا صالحة لان تكون من اسباب  
الحكم في القضايا التجارية وفي حالة عدم وجودها فللحاكم ان يحكم في  
القضايا المذكورة بناء على قناعته الحاصلة بالشهادات او القرائن عند عدم  
وجود صراحة في القانون التجاري بخلاف ذلك ) •

ولكن يجب ان يلاحظ فيما اذا اشترط القانون لزوم الكتابة في  
العقود التجارية فانه لا يجوز الاستناد الى الشهادة او القرائن ولو بلغت قيمة  
الدعوى اقل من عشرة دنانير لاثبات قيمة الدعوى • كما لا يجوز اثبات  
خلاف ما هو مدون فيها بغير الكتابة كمثل عقود الشركات التجارية عدا  
شركة المحاصة وعقد التأمين البحري والبري وعقد الرهن التجاري وعقد  
نقل الدين •

#### الاقرار وعدم جواز تجزئته :

اجاز المشرع للمحكمة ان تستند الى الأقرار في حكمها • ومعناه  
اعتراف الخصم بحق عليه لآخر • والاقرار كما يصدر في مجلس القضاء  
يجوز ان يصدر خارج مجلس القضاء • والقانون التجاري سوى بينهما  
من حيث قوة الاثبات ومن حيث عدم جواز التجزئة •

ومن المعلوم ان الاقرار حجة قاطعة على المقر ، ولكن قد يكون الاقرار  
مركبا لا يجوز للمقر له أن يأخذ منه ما يوافق مصلحته ويهمل الشق  
الأخر منه كما لو أقر شخص باستلام تلفزيون من تاجر دونه في سجله غير  
المنظم وزاد انه اوفاه ثمنه • اقر شريك بالمحاصة بوجود الشركة التي  
لا سند يثبت وجودها وزاد انه حاسب الشركاء وأوفاهم • اقر بان الوفاء  
حصل بزمان كذا وبعملة كذا • اقر مدين بدين وزاد بانه اوفاه فمثل هذه  
الاقارات لا تقبل التجزئة •

فالقانون التجاري قضى بان الاقرار المركب لا يقبل التجزئة بل يتعين على من يريد ان يتمسك به ان يأخذ به جملة والمادة ١٤٠ تجاري تقول بهذا ( الاقرار لا يقبل التجزئة ، وعليه يجب اما قبول أو رد مجموع الافادة الصادرة من المدعى عليه متضمنة الاقرار سواء كانت واقعة خارج المحكمة أو في حضور الحاكم ) .

#### قائمة بيع البضاعة ( فاتورة ) :

للفاتورة اهمية كبيرة في اثبات المواد التجارية ولهذا فان القانون التجاري ابرز اهميتها وفي هذا تقول المادة ١٤١ تجاري على انه ( من قبل صراحة أو ضمنا قائمة بيع بضاعة ( فاتورة ) يعتبر قابلا لجميع مندرجاتها . وكل من استلم قائمة بيع بضاعة ولم يعترض على مندرجاتها خلال ثمانية ايام من تاريخ تسلمه اياها يعتبر قابلا بتلك المندرجات ) .

فالفاتورة ، محرر يتضمن بيان نوع البضاعة المبيعة ووزنها او عددها وقيمتها وقيمة كل وحدة منها وما دفع من هذه القيمة وما لم يدفع . وقبول مندرجات الفاتورة من بيانات صراحة او دلالة بعدم الاعتراض عليها في مدى ثمانية ايام يفيد قبول كل محتوياتها .

#### حجية الدفاتر التجارية :

ان الدفاتر التجارية التي ذكرتها المادة ٥٧ تجاري وهي دفتر اليومية ودفتر المراسلات ودفتر الموازنة والموجودات ( دفتر الجرد والميزانية ) فانها تكون صالحة كحجة على صاحبها سواء كانت منظمة وفق الشروط القانونية أو غير منظمة فيما اذا استند الخصم عليها .

اذا كانت دفاتر التاجر منظمة وفق الشروط القانونية ، فيجوز حسبما ورد في المادة ٥٨ تجاري ان تكون حجة لصاحبها على خصمه التاجر ، غير انه اذا كانت القيود المدرجة في دفاتر الخصم المنظمة وفق القانون تخالفها أو اذا اثبت الخصم خلاف تلك المندرجات المستند اليها في الدعوى بوثائق أو بدلائل فسقط قوة اثبات تلك الدفاتر .

اما اذا كانت دفاتر احد الطرفين منظمة وفق القانون ، ودفاتر الطرف الآخر غير منظمة او كان هذا الطرف الآخر لا يريد ابراز دفاتره او ليس لديه دفاتر بالمره ، فيجوز حسب المادة ٥٩ تجاري اعتبار القيود الموجودة في دفتر التاجر المنظمة حجة على خصمه ، ولهذا الخصم ان يثبت خلاف ما هو مدون في دفتر المنظم وفق أصوله القانونية .

وعندما ترى المحكمة الأخذ بمندرجات دفتر المنظم حسب الشروط القانونية ، ان تحلف صاحبه يمينا على صحة تلك المندرجات وان المدعى عليه لا يزال مشغول الذمة وبهذا تقول المادة ٦١ تجاري ( يسوغ تحليف احد الخصمين على صحة دعواه عندما يمتنع خصمه من ابراز دفتره بعد ان يتعهد طالب الابراز بموافقه على مندرجات دفتر خصمه امام المحكمة ويطلب ابرازه ) .

اما في حالة امتناع الخصم عن ابراز دفاتره بناء على طلب الخصم الآخر واجابة المحكمة لطلبه ، فيجوز تحليف طالب الابراز على صحة ادعائه ، بعد ان يتعهد بموافقه على مندرجات دفتر خصمه امام المحكمة وعلى هذا تشير المادة ٦١ تجاري كما مر آنفا .

وتفصي المادة ٣/٢ تجاري بان يفصل في القضايا التجارية :

اولا - باتفاق المتعاقدين بموجب المقاولات .

ثانيا - بقانون التجارة .

ثالثا - بالعادة والعرف التجاري . واخيرا باحكام القانون المدني .

## لاحقة - (ثانية)

### الحجز الاحتياطي بواسطة الاوراق التجارية

ان الاوراق التجارية ( البوليصة والسند لأمر والشيك ) تستخدم كلها كأداة وفاء في المعاملات والتي تقوم مقام النقود . فالبوليصة تستعمل للوفاء بالديون الخارجية . اما الكميال والشيك فوظيفتهما الوفاء بالديون الداخلية . فاذا قام شخص في شراء بضاعة وحرر للبائع شيكا بضمنها على مصرف ، فان تحرير هذا الشيك يقوم مقام الوفاء لأن المصرف يقوم بالوفاء نيابة عن المشتري .

وإذا تداولت الورقة التجارية من يد الى اخرى عن طريق تظهيرها فانها تقوم بوظيفة الوفاء ايضا بدلا من النقود . كما لو كانت الورقة كميالا وكان المستفيد فيها مدينا لشخص ما فانه يستطيع أن يفي دينه بعملية تظهيرها اليه أي لدائه ولهذا ان يستلم دينه من محررها . وكما لو كانت الورقة شيكا فانه يستعمل كوسيلة للوفاء فقط بالدين الذي ترتب للمستفيد - المسحوب له - عند الساحب ، فاذا ظهره المستفيد تظهيرها تماما اصح اداة للوفاء بالدين الذي للمظهر له عند المظهر ولهذا أن يستوفيه من الساحب . وكما سبق القول ان الشيك هو اداة لوفاء المدين فقط فلهذا لا يعتبر وسيلة من وسائل الاثبات القانونية التي يصح الاستناد اليه بطلب وضع الحجز الاحتياطي استنادا الى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات المدنية . هذا ما قال به شراح القانون التجاري . لقد اعتبرت محكمة التمييز العراقية الجك بقرارها رقم ١٠٩/مستعجل/١٩٦٦ تاريخ ٣١/٨/١٩٦٦ بأنه يصلح كسند لوضع الحجز الاحتياطي أي أنه وسيلة لايفساء الديون وللالتزام ولهذا أدخلته ضمن السندات التي ذكرتها المادة ١٥٠ مرافعات قديم التي تقابل المادة ٢٣١ مرافعات جديد التي تجيز وضع الحجز الاحتياطي وسندها في ذلك المادة ٤٩٢ تجاري التي تنص على حق رجوع الحامل للجك على المحرر والمظهرين .



وكما تكون البوليصة والكميال كما مر علينا وسيلة للموفاء فأنهما تكونان أيضا وسيلة للأثمان ولهذا فأنهما يدخلان تحت مضمون السندات التي ذكرتها المادة ٢٣١ من قانون المرافعات التي تجيز وضع الحجز الاحتياطي من قبل الدائن على اموال مدينه منقولة كانت أو عقارا موجودة تحت يده أو تحت يد شخص ثالث بقدر ما يكفي لوفاء الدين . وتنص المادة على ان ( لكل دائن بيده سند رسمي أو عادي بدين معلوم مستحق الأداء وغير مقيد بشرط ان يستصدر أمرا من المحكمة بتوقيع الحجز الاحتياطي على أموال مدينه المنقولة والعقارية الموجودة لديه أو لدى شخص ثالث بقدر ما يكفي لوفاء الدين وملحقاته ) .

فالسند الرسمي فقد وضحته المادة ٤٥٠ من القانون المدني . اما السند العادي فقد بينته المواد من ٤٥٥ - ٤٥٧ مدني واعتبرته صادرا ممن وقعه وادخلت ضمنه الرسائل الموقعة والبرقيات الموقعة .

#### هل يجوز وضع الحجز الاحتياطي على الاوراق التجارية ؟

ان قانون المرافعات المدنية في المادة ٢٤٨/١٤ منع وضع الحجز الاحتياطي أو التنفيذي على الاوراق التجارية كالشيكات وسندات الكميال والبوليصات لأنها تنقل بانتظهير من شخص لآخر . ولكنه اجاز في نفس المادة وضع الحجز عليها في حالات اربع : وهي اذا ضاعت هذه الاوراق التجارية أو اذا اعلن افلاس حامل احدى الاوراق التجارية او اذا جرى حامل هذه الاوراق احتجاجا بعدم التأدية في الوقت المعين قانونا او اذا تعين حاملها الاخير من قبل المحكمة واصبحت غير قابلة للتداول . واليك مثال على ذلك ، القرار الذي اصدرته محكمة تمييز العراق برقم ١٢٤/مستعجل/ ١٩٦٤ تاريخ ٩/١٠/٩٦٤ « لا يجوز ابقاء الحجز الاحتياطي او التنفيذي على الأوراق التجارية القابلة للتداول كالبوليصات وسندات الأمر والصكوك الا في حالات اربع عينتها الفقرة ١٥ من المادة ١٦٢ اصول المرافعات التي تقابل الفقرة ١٤ من المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الجديد .

## لاحقة - (ثالثة)

### تنفيذ الاوراق التجارية العادية والمنظمة والموثقة لدى دوائر التنفيذ

نصت الفقرة -ج- من المادة الخامسة من قانون التنفيذ رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ على استطاعة الدائن تنفيذ الاوراق التجارية - البوليصة ، سند الكميال ، الجك - في دوائر التنفيذ مباشرة بدون حاجة الى ربط الورقة بحكم محكمة على شرط ان لا يكون المدين ( صاحب الورقة ) خارج العراق أو مجهول الإقامة أو متوفياً أو مظهراً للورقة التجارية أو كفيلاً فيها أو استعمل حقه في انكار دين الورقة التجارية العادية خلال مدة الاخبارية .

فلو توفرت حالة وجود المدين خارج العراق أو مجهولية الإقامة أو الوفاة أو نكران المدين أو التظهير أو الكفالة في الورقة التجارية ، فلا يجوز للدائن تنفيذ الدين التجاري بل تكلف دائرة التنفيذ الدائن بمراجعة المحاكم وتوقف التنفيذ .

اما الأوراق التجارية المنظمة داخليا من قبل كاتب العدل فانها تنفذ في دوائر التنفيذ كالأحكام التي تصدرها المحاكم ، ولو كان المدين متوفياً فيحلتف رئيس التنفيذ ، الدائن يمين الاستظهار استنادا للمادة ٢٣ من قانون كتاب العدول رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٨ .

ولكن ما هو حكم الأوراق التجارية الموثقة التواقع من قبل كاتب العدل وهل يجوز تنفيذها كما هو عليه الحال في الأوراق التجارية المنظمة داخليا ام تعامل كالديون الثابتة بالكتابة العادية وتنفذ على اساسها ؟

نرى من نص الفقرة -ب- من المادة الخامسة من قانون التنفيذ التي تنص على ان ( ما يعطيه القانون قوة التنفيذ من قرارات وأوامر وعقود ) . ان عبارة العقود وردت مطلقة تشمل العقود المنظمة والعقود الموثقة على حد سواء . ويؤيد رأينا هذا نص المادة ٢٧ من قانون كتاب العدول التي تقول ( لا عبرة للتنظيم والتوثيق الجاري في المستمسك الذي لم ينظم أو

يوتق طبقا للشروط والأحكام الواردة في هذا القانون ) •

وعليه اذا نفذ الدائن الورقة التجارية الموثقة لدى دوائر التنفيذ ،  
فليس للمدين ان ينكر قيمتها أو يعترض عليها ، كما ليس لورثة المدين  
ذلك سوى توجيه اليمين الاستظهارية الى الدائن •

فلو فرض وانكر المدين كلا او بعضا لدين ورقة تجارية عادية ،  
فيفهم الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لاثبات الدين الذي انكره المدين  
وحيث ان يطلب الدائن المودع للورقة من دائرة التنفيذ اعادتها اليه ، فاذا  
اثبت دينه فيطلب من المحكمة ان تحكم على المدين بمبلغ مناسب كقرامة  
للخزينة لا يتجاوز خمسة اضعاف رسم الدعوى ولا يقل عن ضعف  
الرسم ، وذلك استنادا الى الفقرة ب- مادة ١٧ من قانون التنفيذ •

---

المادة ٢٣ من قانون كتاب العدول • يجوز تنفيذ سند الدين المستحق  
الدفع المنظم من قبل الكاتب العدل في دائرة التنفيذ كحكم قابل للتنفيذ واذا  
كان المدين متوفي فيحلف رئيس التنفيذ ، الدائن يمين الاستظهار •

## لاحقة - ( رابعة )

### في مواد السندات للأمر ( الكميالة )

المادة ٤٦٤ - تحتوى السندات للأمر على الأمور الآتية :-

- ١ - عبارة سند لأمر أو ما يفيد معناها ، تُذكر في متن السند في اللغة التي كُتبت فيها .
- ٢ - التعهد بأداء مبلغ معين بلا قيد ولا شرط .
- ٣ - أجل الأداء .
- ٤ - محل الأداء .
- ٥ - اسم من يؤدي المبلغ له أو لأمره ( المتفجع أو الآخذ ) .
- ٦ - تاريخ السند ومحل تنظيمه .

٧ - توقيع من نظّم السند أو ختمه اذا كان عاجزا عن التوقيع ( المنظم ) .

المادة ٤٦٥ - لا يعتبر السند الذي لا يحتوى على شرط من الشروط

المذكورة في المادة السابقة سندا للأمر الا في الاحوال الآتية :-

- ١ - اذا لم يُعين فيه تاريخ الأداء ، فيعتبر سندا للأمر بالأداء عند الأطلاع .
- ٢ - اذا لم يذكر محل الأداء ، فيعتبر محل تنظيم السند هو المحل للأداء كما انه يعتبر محلا لسكنى المنظم .
- ٣ - اذا لم يذكر محل التنظيم فيعتبر منظم في المحل المذكور بجانب اسم المنظم .

المادة ٤٦٦ - تسرى الأحكام التالية المختصة بالبوالصات على السند

لأمر ما لم يتعسر أثلافاها مع طبيعة السند المذكور .

التظهير المواد من ٣٩٧ الى ٤٠٦

أجل الأداء المواد من ٤١٩ الى ٤٢٣

الأداء المواد من ٤٢٤ الى ٤٢٨

حق الرجوع عند عدم الأداء المواد من ٤٢٩ الى ٤٤٠

الأداء بالتوسط المادة ٤٤١ والمواد من ٤٤٥ الى ٤٤٩

الصور المادتان ٤٥٣ و ٤٥٤

- التحريفات المادة ٤٥٥ •
- مرور الزمان المادتان ٤٥٦ و ٤٥٧
- العطلات وكيفية حسابها والمهل الممنوع السماح بها المواد ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠
- اختلاف القوانين في البوليصا احكام الأداء لدى شخص ثالث أو المواد من ٤٦١ الى ٤٦٣
- محل غير محل اقامة المسحوب عليه المادتان ٣٩٠ و ٤١٣
- شروط الفائدة المادة ٣٩١
- الاختلافات بشأن المبلغ المستحق الاداء المادة ٣٩٢
- نتائج التوقيع المادة ٢٩٣
- نتائج التوقيع من شخص غير مأذون أو شخص تجاوز حدود تفويضه المادة ٣٩٤
- احكام كفالة الآفال المواد ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨
- احكام البوليصا الناقصة المادة ٣٩٦
- المادة ٤٦٧ - ١- يكون منظم السند للأمر مسؤولا بما هو مسؤول عنه قابل البوليصا •
- ٢ - السند للأمر المستحق الأداء في مدة معينة بعد الاطلاع ، يجب أن يقدم لأطلاع المنظم ضمن المدة المعينة في المادة ٤٠٩ •
- ٣ - تبدأ مدة الاطلاع اعتبارا من تاريخ شرح الاطلاع الواقع من المنظم على السند والمؤيد بتوقيعه •
- ٤ - ويجب أن يشبَّت انذار امتناع المنظم عن شرح الاطلاع حسب المادة ( ٤١١ ) •

#### في مواد الشيك

المادة ٤٦٨ - يحتوى الشيك على الأمور الآتية :-

- ١ - كلمة الجك في متنه ، واذا كان مكتوبا بلغة غير العربية فيعبر عنه بما هو مستعمل في تلك اللغة مما يفيد معناه .
  - ٢ - ( التوكيل ) مطلقا ( بلا قيد ولا شرط ) بأداء مبلغ معين .
  - ٣ - اسم الشخص الذي يؤدي المبلغ ( المسحوب عليه أو المخاطب ) .
  - ٤ - ذكر محل الأداء .
  - ٥ - ذكر تاريخ الجك ومحل تنظيمه .
  - ٦ - توقيع من أصدر الجك ( الساحب ) .
- المادة ٤٦٩ - الجك الذي لا يحتوى على ذكر احد الأمور المبينة في المادة السابقة لا يعتبر جكا ، باستثناء الحالات الآتية :-

١ - ان الجك الذي لم يعين فيه محل الأداء ، يعتبر المحل المذكور بجانب اسم المخاطب محلا للأداء ، واذا كانت عدة محلات مذكورة ، بجانب اسم المخاطب فيدفع الجك في الأول منهم ، واذا كان الجك خاليا من ذكر المحل أو المحلات المذكورة ، فيدفع في المحل الموجود فيه مركز اعمال المخاطب .

٢ - ان الجك الذي لا يحتوى على ذكر محل التنظيم ، فان المحل المحرر بجانب اسم الساحب يعتبر محلا لتنظيمه .

المادة ٤٧٠ -١- يسحب الجك على صراف لديه نقود منوط التصرف بها بأمر الساحب وبموجب اتفاق صريح أو ضمني يجعل المخاطب ملزما بدفع مبلغ الجك .

٢ - غير انه عند عدم مراعاة الشروط المتقدم ذكرها فان شرعية الجك المذكور لا تختل .

المادة ٤٧١ - القبول غير جائز في الجك ، وذكر شرط القبول فيه يُعد كأنه لم يكن .

المادة ٤٧٢ -١- يمكن دفع بدل الجك :

آ - الى شخص معين مع وجود شرط الأمر أو بدون ذلك .

ب - الى شخص معين مع وجود شرط يتضمن ( ليس لأمر ) أو ما يعادل ذلك من التعبير •

ج - لحامل •

٢ - الجك المسحوب لنفع شخص معين مع تعبير ( أو لحامل ) أو ما يعادل ذلك من الاصطلاحات يكون بمثابة جك لحامل •

٣ - والجك المسحوب بدون ذكر اسم المنتفع منه يعادئ الجك لحامل •  
المادة ٤٧٣ - ١ - يجوز أن يسحب الجك لأمر الساحب نفسه ، أو لحساب شخص ثالث •

٢ - لا يجوز سحب الجك على نفس الساحب ، ما لم يكن الجك مسحوبا من محل على محل آخر لعين الساحب •

المادة ٤٧٤ - كل اشتراط فائدة في الجك يعتبر كأنه لم يكن •

المادة ٤٧٥ - يجوز أن يكون الجك واجب الأداء في محل سكنى شخص ثالث سواء كان هذا الشخص ساكنا في محل سكنى المسحوب عليه أو ساكنا في محل آخر ، بشرط أن يكون الشخص الثالث المذكور صيرفيا •

المادة ٤٧٦ - تطبق أحكام المواد ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٦ المتعلقة بالبوليصة وشكلها على الجك أيضا •

المادة ٤٧٧ - الساحب ضامن أداء الجك ، وكل شرط يضعه الساحب حول عدم ضمان الأداء يكون باطلا •

المادة ٤٧٨ - تطبق احكام المواد ٣٩٧ و ٤٠٠ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٦ المتعلقة بنقل البوليصة بالتظهير ، على الجك •

المادة ٤٧٩ - ١ - يجب ان يكون التظهير واقعا بصورة مطلقة ( بلا قيد ولا شرط ) وكل شرط يذكر فيه يُعد لاغيا •

٢ - التظهير بجزء من مبلغ الجك يعتبر كأنه لم يكن •

٣ - والتظهير للحامل دون تعيين شخص يكون بمثابة التظهير ( الجيرو ) على يباض •

٤ - ان التظهير الى المسحوب عليه هو بمثابة القبض باستلام مبلغ الجك ويستثنى من ذلك حالة وجود عدة محلات للمسحوب عليه وكان الجك مسحوبا على محل غير المحل الذي أدى مبلغه بنتيجة التظهير الواقع له •

المادة ٤٨٠ -١- المظهر ضامن لتأدية بدل الجك ما لم يوجد شرط يخالف ذلك •

٢ - ويستطيع منع تظهيره من جديد ، وحيثئذ لا يكون المظهر ضامنا تجاه الأشخاص الذين ظهر لهم الجك بعد ذلك •

المادة ٤٨١ - ان التظهير على جك لحامل ، يجعل المظهر مسؤولا عند تحقق شروط الرجوع دون ان يؤثر في ماهية المستمسك المذكور ويُنقله جكا للأمر •

المادة ٤٨٢ - تُطبق احكام المواد ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ من احكام البوليصة المتعلقة بضمان الأداء ( الآقال ) على الجك •

المادة ٤٨٣ -١- يدفع الجك عند تقديمه ، وكل قيد وشرط خلاف ذلك يعتبر كأنه لم يكن •

٢ - يُدفع الجك الواقع تقديمه للدفع في يوم التقديم ، وان كان ذلك اليوم أقدم من التاريخ المين لسجبه •

المادة ٤٨٤ - يجب تقديم الجك الى المخاطب خلال عشرة ايام من تاريخ تنظيمه اذا كان الدفع مشروطا في محل التنظيم ، وخلال شهر واحد من التاريخ المذكور اذا كان الدفع مشروطا في غير محل التنظيم •

المادة ٤٨٥ - عندما يكون الجك مسحوبا من محل يختلف تقويمه عن تقويم المحل الواجب الأداء فيه يحوّل يوم تنظيمه فيستبدل تاريخ التنظيم بتاريخ الذي يقابله من تقويم محل الأداء •

المادة ٤٨٦ -١- لا ينفسخ حكم الوكالة التي يشتمل عليها الجك الا بعد مضي مدة التقديم •



- ٢ - وإذا أخبر الساحب أو الحامل المخاطب بأن الجك قد فقد أو أنه صار في يد شخص ثالث عن حيلة تبرا ذمة المخاطب الذي يدفعه اذا لم يثبت واضع اليد ان الجك وصل اليه بصورة مشروعة .
- ٣ - وللمخاطب حق دفع الجك بعد مضي المدة أيضا اذا لم تفسخ الوكالة .  
المادة ٤٨٧ - وفاة الساحب أو ظهور عدم أهليته بعد تنظيمه للجك لا يخل بحكم الجك .
- المادة ٤٨٨ - تطبق أحكام المادتين ٤٢٥ و ٤٢٧ من البوليصة المختصة بالأداء على الجك .
- المادة ٤٨٩ - على المخاطب في الجك أن يدقق صحة وقوع تسلسل التظهير ولكنه غير مسؤول عن تحقيق صحة تواريخ المظهرين .
- المادة ٤٩٠ - ١- ان الجك الذي خط على وجهه حطان مواز احدهما للآخر لا يدفع الا الى مصرف .
- ٢ - وهذا الخط يمكن أن يخط من قبل الساحب أو الحامل ، ويمكن ان يكون الخط عموميا أو خصوصا .
- ٣ - فاذا لم يكن محررا بين الخطين شيء أو أدرجت كلمة ( مصرف ) أو تعبير معادل لها أو مجرد كلمة ( وشركاه ) فالخط يكون عموميا ، واما اذا كان قد أدرج بين الخطين اسم مصرف معين فالخط المذكور يكون خصوصا .
- ٤ - ويمكن قلب الخط العمومي الى خط خصوصي ، ولكن الخط الخصوصي لا يمكن جعله عموميا .
- ٥ - ولا يدفع الجك المحتوي على خط خصوصي الى غير صاحب المصرف المعين ، ولكن صاحب هذا المصرف اذا لم يشأ قبض الدراهم بنفسه فله ان يقيم صاحب مصرف آخر مقامه .
- ٦ - وان امحاء الخط واسم صاحب المصرف المعين ممنوع ويعد كأنه لم يكن .

٧ - ويسأل عند اللزوم من اجل الأضرار التي سببها المخاطب الذي دفع الجك الى غير صاحب مصرف ان كان الخط عموميا او الى غير صاحب المصرف المعين ان كان الخط خصوصا غير ان مقدار الضرر والخسار لا يمكن ان يتجاوز مقدار المبلغ الذي يحويه الجك .

المادة ٤٩١ -١- للساحب او الحامل أن يمنع دفع الجك نقدا ، وذلك بتحريره عرضا على وجهه عبارة ( يدخل في الحساب ) أو تعبيراً معادلاً لها ، وفي هذا التقدير تجري تسوية الجك من قبل المخاطب بصورة تحريرية ( أي يدخل طلباً في حساب الحامل أو يجري التقاص ) .

٢ - والتسوية بصورة تحريرية تكون معادلة للدفع .

٣ - ولا يجوز شطب او إمحاء تعبير ( يدخل في الحساب ) المدرج في الجك .

٤ - ويتحمل المخاطب المسؤولية عن الضرر الناتج من اخلاله بهذا التعبير سوى ان مقدار العطل والضرر لا يمكن ان يتجاوز مقدار المبلغ المدرج في الجك .

المادة ٤٩٢ -١- اذا لم يدفع الجك المقدم في مدته ، فللحامل ان يستعمل حق رجوعه على المظهرين والساحب والمدينين الآخرين .

٢ - ويجب أن تثبت مسألة تقديم الجك وعدم دفعه اما بورقة رسمية أي ائذار عدم الدفع ، واما بيان المخاطب المحرر على الجك مؤرخاً وميناً فيه يوم التقديم .

المادة ٤٩٣ -١- يجب تنظيم ائذار عدم الدفع قبل انقضاء مدة التقديم .

٢ - واذا كان تقديم الجك قد وقع في آخر يوم من مدة التقديم فائذار عدم الدفع يمكن أن يقع في أول يوم عمل يعقبه .

المادة ٤٩٤ - تطبق احكام المادة ٤٣١ من هذا القانون المختصة بحق الرجوع عند عدم دفع الجك .

المادة ٤٩٥ - ١ - يكون جميع المسؤولين بموجب جك مسؤولين مجتمعاً  
أو بالأفراد تجاه الحامل .

٢ - للحامل حق إقامة الدعوى على جميع الأشخاص المذكورين أعلاه  
منفرداً أو مجتمعاً من دون حاجة لمراعاة ترتيب المسؤولية ولكل موقع  
دفع مبلغ الجك مثل هذا الحق .

٣ - إقامة الدعوى على أحد المسؤولين لا يمنع من إقامة الدعوى على  
الآخرين وان لم يراع فيه الترتيب في الرجوع .

المادة ٤٩٦ - للحامل ان يستحصل ممن استعمل حفي الرجوع عليه :-

١ - مبلغ الجك غير المدفوع .

٢ - الفائدة القانونية من تاريخ التقديم .

٣ - مصاريف الأنداز والأخبارات المتقدمة والمصاريف الأخرى .

المادة ٤٩٧ - لمن يدفع مبلغ الجك ان يستحصل من المسؤولين :-

١ - جميع المبلغ المدفوع .

٢ - الفائدة القانونية للمبلغ المذكور من تاريخ أدائه المبلغ .

٣ - جميع المصاريف التي تكبدها .

المادة ٤٩٨ - تطبق أحكام المادة ٤٣٦ من هذا القانون المختصة بدعوى

الرجوع في البوليصة على الجك .

المادة ٤٩٩ - ١ - اذا حال - دون تقديم الجك أو سحب الأنداز خلال

المدة المعينة قانوناً - حائل لا يمكن التغلب عليه ، كمنع قانوني من قبل أية  
حكومة أو أسباب قاهرة أخرى فتمدد تلك المدة .

٢ - على الحامل أن يخبر الشخص الذي ظهر له الجك بدون تأخير عن

الاسباب القاهرة وان يؤشر هذا الاخبار على الجك ذاته ، أو على

ورقة ملصقة به مؤرخاً وموقعا عليه من قبله .

٣ - وفيما يخص المعاملات الأخرى ، تطبق الأحكام الواردة في المادة

( ٤٣١ ) .

٤ - على الحامل ان يقدم الجك للأداء بلا تأخير عند زوال الأسباب القاهرة  
• واذا اقتضى يقوم فوراً بسحب الأنداز

٥ - واذا استمرت الأسباب القاهرة أكثر من خمسة عشر يوماً منذ يوم  
التقديم فيجوز استعمال حق الرجوع بدون حاجة لسحب الأنداز •

٦ - ان الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بالحامل ، أو بالشخص الذي  
ينوب عنه في تقديم الجك أو سحب الأنداز ، لا تعتبر من الأسباب  
القاهرة •

المادة ٥٠٠ -١- ما عدا الجك الذي يُدفع الى حامله ، فان الجك  
الذي يوضع موضع التداول في بلاد دولة ويلزم دفعه في بلاد دولة أخرى  
أو في أقسام بلاد للدولة نفسها المفصولة ببحر ، يمكن سحبه نسخاً متعددة  
مطابقة احداها للأخرى •

٢ - ويجب أن تحتوى هذه النسخ على الأرقام الموضوعه على متن الجك  
الأصلي •

٣ - واذا لم توجد هذه الأرقام يُنظر الى كل واحدة من هذه النسخ  
بنظر جك على حدة •

المادة ٥٠١ -١- الأداء الحاصل على احدى النسخ يستلزم البراءة ان  
لم يُصرح في متن الجك بان الأداء بموجب احداها يستلزم بطلان النسخ  
الأخرى •

٢ - يكون المظهر الذي ظهر عددًا من النسخ لأشخاص متعددين •  
كذلك المظهرون الذين يعقبونه ، مسؤولين عن جميع النسخ غير  
المستردة والتي تحمل توقيعاتهم •

المادة ٥٠٢ - تطبق احكام المادة ٤٥٥ من هذا القانون المختصة في  
التحريفات على الجك •

المادة ٥٠٣ -١- لا تسمع الدعاوى الناجمة عن الجك التي يقيمها  
الحامل على المظهرين والساحب والمسؤولين الآخرين بعد مضي ستة أشهر

وذلك منذ انقضاء مدة التقديم •

٢ - لا تُسمع الدعاوى التي تُقام من قبل المظهرين بعضهم على الآخر أو على الساحب ، بعد مضي ستة أشهر اعتباراً من اليوم الذي أدى فيه المظهر الجك ، أو من اليوم الذي أقيمت عليه الدعوى •  
المادة ٥٠٤ - تطبق احكام المادة ٤٥٧ من هذا القانون المختصة بقطع مرور الزمن على الجك •

المادة ٥٠٥ - ١- لا يمكن تقديم الجك للأداء ، ولذا سحب الانذار من اجل عدم ادائه ، الا في يوم عمل •

٢ - وعندما يجب اجراء بعض المعاملات ضمن مدة معينة يكون آخر يوم من ايامها يوم عطلة قانونية تُمدد هذه الى اليوم الأول من ايام العمل الثاني للعطلة •

٣ - اما العطلات القانونية التي تتوسط المدة المعينة فتكون داخله في حساب المدة •

المادة ٥٠٦ - تطبق احكام المواد ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ من هذا لقانون المختصة بالبوليصة وباختلاف القوانين فيها على الجك •

في مواد البوليسية التي تأتلف مع طبيعة

السند لأمر والشيك

المادة ٣٩٠ - يجوز ان تكون البوليسية واجبة الأداء في محل سكني شخص ثالث ، سواء أكان ساكناً في محل سكني المخاطب أو في محل آخر •  
المادة ٣٩١ - ١- يجوز اشتراط فائدة من قبل الساحب على مبلغ البوليسية الواجبة الأداء عند الاطلاع أو بعد مضي مدة معينة من الاطلاع ( على ان يذكر سعر الفائدة في متنها فان لم يذكر فيعتبر الشرط لاغياً ) •

٢ - ولا عبرة لهذا الشرط في جميع البوليصات الأخرى •  
٣ - وعندما تُشترط الفائدة بموجب حكم هذه المادة تعتبر الفائدة من

- تأريخ تنظيم البوليصة اذا لم يُعين لذلك تأريخ آخر •
- المادة ٣٩٢ - ١- يكتب مبلغ البوليصة بالأرقام أو بالحروف •
- ٢ - واذا كتب بالصورتين معا فعند الاختلاف بينهما يعتبر المبلغ المكتوب بالحروف •
- ٣ - واذا كُتِب بصورة متكررة بالحروف فقط او بالأرقام فقط فعند الاختلاف يعتبر المبلغ الأقل •
- المادة ٣٩٣ - البوليصة المحتوية على توقيع من ليس بندي أهلية للتعهد في البوليصة أو توقيع مزور ، أو توقيع موهوم ، أو توقيع من لا يلزم بتوقيعه عن نفسه أو عن غيره لسبب ما ، لا يخرجها من كونها صحيحة ومقبولة تجاه الباقيين •
- المادة ٣٩٤ - ١- من وقّع بوليصة بالنيابة عن الغير بدون إذن منه يكون مسؤولاً شخصياً عن البوليصة •
- ٢ - فاذا أدى الموقع بدلاً لها يكون له نفس الحقوق التي يكتسبها الشخص المناب عنه لو كان وقع هو بنفسه •
- ٣ - وهذا الحكم يجرى على من يتجاوز حدود التفويضات المخولة له •
- المادة ٣٩٦ - اذا كانت البوليصة ناقصة عند سحبها وتم اكمالها بعد ذلك خلافاً للاتفاق الحاصل ، فان اكمالها على الوجه المذكور لا يمكن ايراده دفعا تجاه الحامل ، ما لم يكن قد تملك البوليصة الموضوعه البحث بسوء نية أو كان ارتكب خطأ جسيماً عند ذلك •
- المادة ٣٩٧ - ١- كل بوليصه يجوز تداولها بطريق التظهير ، وان لم تحرر فيها كلمة ( أمر ) صراحة •
- ٢ - اذا أدرج صاحب البوليصة عبارة تنفي الأمر مثل ( ليست لأمر ) فانتقال مثل هذه البوليصة يصبح تابعا لأحكام نقل الدين •
- ٣ - ويجوز تظهير البوليصة لأمر المخاطب نفسه سواء أكان هذا قابلاً ام لا ، أو لأمر الساحب او لأمر أي كان من الأشخاص المسؤولين

- ولهؤلاء أن يظهروا البوليصه من جديد •
- المادة ٣٩٨ - ١- يجب أن يكون التظهير واقعا بصورة مطلقة ( بلا قيد ولا شرط ) وكل شرط يذكر فيه لا يعتد به •
- ٢ - التظهير بجزء من مبلغ البوليصه يعتبر كأنه لم يكن •
- ٣ - التظهير للحامل يكون بمثابة التظهير على يابض •
- المادة ٣٩٩ - ١- يجب ان يكون التظهير على نفس ورقة البوليصه او على ورقة ملصقة بذيلها موقع عليه من قبل المظهر •
- على ورقة ملصقة بذيلها موقع عليه من قبل المظهر •
- ٢ - عندما يكون التظهير غير محتو على أسم المظهر له أو كان على يابض ، فالاعتداد به يجب أن يكون على ظهر البوليصه أو ظهر الورقة الملصقة بذيلها •
- المادة ٤٠٠ - ينقل التظهير كافة حقوق البوليصه الى المظهر له ، واذا كان التظهير على يابض فيجوز حينئذ للحامل :-
- ١ - ان يملئ اليابض بدرج أسمه او أسم غيره من الأشخاص •
- ٢ - أن يظهر البوليصه من جديد على يابض ، أو يظهرها بأسم شخص آخر •
- ٣ - ان يسلم البوليصه لشخص ثالث ، دون أن يملئ اليابض أو ان يظهرها •
- المادة ٤٠١ - المظهر ( المجير ) كفيل لقبول البوليصه وتأدية بدلها ، ما لم يوجد شرط يخالف ذلك ، وله ان يمنع تظهيرها ( تجيرها ) من جديد وحينئذ لا يكون كفيلا تجاه الأشخاص الذين تظهر لهم ( تجير لهم ) البوليصه بعد ذلك •
- المادة ٤٠٢ - ١- من كانت البوليصه بيده فعلا يعتبر الحامل الشرعي لها اذا برهن على كونه صاحب الحق بوصولها ليده بتيجه تظهير متسلسل ( أي بدون انقطاع ) وان كان التظهير الأخير من نوع التظهير على يابض •

- ٢ - ان التظهير المشطوب عليه بعد كتابته يعتبر كأنه لم يكن .
- ٣ - اذا أعقب التظهير على بياض ، تظهير آخر ، فيعتبر الموقع على التظهير الأخير مكتسبا البوليصة بالتظهير على بياض .
- ٤ - اذا زالت يد شخص عن بوليصة لأي سبب كان ، فلا يلزم الحامل الذي يبرهن على كونه صاحب الحق فيها حسب الطريقة الميينة في الفقرة السابقة بالتخلي عنها ، الا اذا ثبت حصوله عليها بسوء نية ، أو كان قد ارتكب خطأ كبيرا عند انتقالها إليه .
- المادة ٤٠٣ - ليس للأشخاص المقامة عليهم الدعوى بسبب البوليصة ان يدفعوا دعوى الحامل بما لهم من صلات أو معاملات شخصية مع المساحب ، أو مع حاملين السابقين ، ما لم يكن الحامل قد حصل على البوليصة بالمواضعة لأضرار المدين .
- المادة ٤٠٤ - ١- التظهير بعارة ( لقبض قيمتها او لأجل التغطية ) أو ( بالوكالة ) أو بما يتضمن معنى الوكالة ، يمنح الحامل حق استعمال جميع حقوق البوليصة ، غير أنه لا يمكنه تظهيرها الا بطريق الوكالة .
- ٢ - وليس للمسؤولين في هذه الحالة ان يقدموا ضد الحامل الاعتراضات التي يمكن ايرادها ضد المظهر .
- ٣ - التظهير بطريق الوكالة لا ينتهي حكمه بوفاة الموكل وحدث ما يخل بأهليته .
- المادة ٤٠٥ - ١- التظهير بتعبير ( البديل بالكفالة ) أو ( البديل بالرهن ) ، أو بتعبير آخر يتضمن معنى التأمين ، يمنح الحامل حق استعمال جميع الحقوق الناشئة من البوليصة ، غير ان التظهير الذي يقع من قبله لا يكون له سوى قيمة التظهير بالوكالة .
- ٢ - ليس للمسؤولين عن البوليصة ان يقدموا ضد الحامل اعتراضات يحق لهم ايرادها ضد المظهر بسبب صلاتهم الشخصية مع المظهر ، الا اذا كانت هناك مواضعة من الحامل بقصد اضرار المدين .



المادة ٤٠٦ - ١- التظهير الواقع بعد أجل الأداء ينتج نفس الأثر الذي ينشأ من المظهر الواقع قبل أجل الأداء .

٢ - غير ان التظهير الواقع بعد سحب ائذار ( بروتست ) عدم الدفع أو بعد انقضاء أجل سحب الأئذار المذكور ، لا يكون له سوى نفس الأثر الذي ينتج من النقل العادي للدين .

٣ - يعتبر التظهير الخالي عن التأريخ ، واقعا قبل انقضاء الأجل المعين لسحب الأئذار .

المادة ٤١٣ - ١- اذا كان محل التأدية يختلف عن محل اقامة المخاطب ولم يذكر اسم المكلف بالدفع في البوليصه ، فللمخاطب أن يعين اسمه عند القبول .

٢ - واذا لم يعينه فيكون هو المتعهد بأدائها في المحل المعين للتأدية .

٣ - اذا كانت البوليصه واجبة الأداء في محل اقامة المخاطب ، فله بيان عنوان المحل الذي سيجرى الأداء فيه في نفس البلد عند قبوله لها .

المادة ٤١٦ - ١- يجوز تكفل أداء بدل البوليصه كلا أو قسما ( بالآفال ) .

٢ - ويجوز التكفل بذلك من قبل أحد الموقعين على البوليصه ، أو من قبل شخص ثالث .

المادة ٤١٧ - ١- يجوز التكفل ( بالآفال ) بتحرير على ورقة البوليصه أو على ذيلها .

٢ - ويكون بلفظ ( آفال ) أو بما يفيد نفس المعنى ، موقعا عليه من قبل الكفيل .

٣ - وتوقيع غير المخاطب والساحب على وجه البوليصه يفيد معنى التكفل ( بالآفال ) .

٤ - يجب أن يذكر في ( الآفال ) اسم من وقّع التكفل لحسابه ، فاذا لم يُصرح بذلك فيعتبر لحساب الساحب .

المادة ٤١٨ - ١- الكفيل ( بالآفال ) ملزم بعين الوجائب المترتبة على من كان قد كفله .

٢ - ويكون تعهد هذا الكفيل نافذا عليه ، حتى لو تبين كون الدين الذي وقعت الكفالة من أجله باطلا ، الا اذا كان البطلان مسببا من خطأ شكلي في البوليصة .

٣ - اذا أدى الكفيل ( بالآفال ) بدل البوليصة ، فله حق الرجوع على المكفول عنه وكفلائه في البوليصة .

المادة ٤١٩ - يجوز سحب البوليصة :-

أ - عند الأطلاع .

ب - بعد مضي مدة معينة من الأطلاع .

ج - بعد مضي مدة معينة على تاريخ البوليصة .

د - في يوم معين فيها .

فالبوليصة التي يُعين فيها أجل الاداء بغير احدى الصور المتقدمة ، أو بتعين مواعيد متعاقبة تعتبر باطلة .

المادة ٤٢٠ - ١- البوليصة المسحوبة عند الأطلاع ، يجب أدائها حين

تقديمها .

٢ - ويتحتم تقديمها خلال سنة من تاريخها .

٣ - ويجوز للساحب قُصر هذه المدة ، أو اشتراطه مدة اكثر منها .

٤ - وللمظهرين قُصر تلك المدة فقط .

٥ - للساحب أن يشترط عدم تقديم (بوليصة مشروط أدائها عند الأطلاع)

قبل مضي مدة يعينها فيها ، ويتحتم حينئذ انتظار حلول ذلك الأجل .

وتبتدىء مدة التقديم اعتبارا من ذلك التاريخ .

المادة ٤٢١ - ١- إن أجل أداء البوليصة المشروط دفعها بعد مضي

مدة معينة على الأطلاع يبتدىء إما من تاريخ قبولها أو من تاريخ سحب

الأنذار بعدم قبولها .

- ٢ - عند عدم وقوع سحب الأنداز ، فان القبول غير المؤرخ يعتبر واقعا  
( بالنظر الى القابل ) في آخر يوم من المدة المعينة لتقديمها للقبول .
- المادة ٤٢٢ - ١- أجل الأداء المعين بمضي شهر واحد أو بضعة أشهر  
اعتبارا من تاريخ البوليصة أو من تاريخ تقديمها للاطلاع يعتبر قد حل  
في التاريخ المقابل لذلك من الشهر الذي يجب أن يتم فيه الأداء .
- ٢ - وعند عدم وجود مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يتم فيه الأداء ،  
فأجل الأداء يعتبر قد حل في اليوم الأخير من هذا الشهر .
- ٣ - وإذا كانت البوليصة مسحوبة لشهر أو عدة شهور ونصف شهر من  
تاريخها أو من تاريخ تقديمها للاطلاع فتحسب أولا الأشهر كاملة .
- ٤ - وإذا كان أجل الأداء معينا بمبدأ الشهر أو بمنتصفه ( منتصف كانون  
الثاني أو منتصف شباط الخ ... ) وفي آخر الشهر ، فيكون المقصود  
اليوم الاول او اليوم الخامس عشر أو اليوم الأخير من الشهر .
- ٥ - ان العبارات التالية : ثمانية ايام أو خمسة عشر يوما تعني مدة ثمانية  
أيام أو خمسة عشر يوما حقيقة ، ولا تعني اسبوعا أو اسبوعين . اما  
عبارة نصف شهر فانها تعني مدة خمسة عشر يوما .
- المادة ٤٢٣ - ١- عندما تكون البوليصة مسحوبة من محل يختلف  
تقويمه عن تقويم المحل الواجبة الأداء فيه ، وكانت تستحق في حلول تاريخ  
معين فيها ، فيعتبر يوم أجل الأداء قد حل حسب تقويم المحل الذي يجب  
أداؤها فيه .
- ٢ - عندما تسحب البوليصة بين محلين مختلفي التقويم ، وتكون واجبة  
الأداء بعد مدة معينة من تاريخها ، فيجب تعيين يوم تنظيمها بملاحظة  
تقويم المحل الواجب ادائها فيه ، ومن ثم يتعين يوم أجل أدائها  
وتحسب مدة تقويم البوليصة للقبول وفق الأسس الوارد ذكرها في  
الفقرة السابقة .
- ٣ - لا محل لتطبيق القواعد المذكورة في هذه المادة ، ان وجد شرط في

متن البوليصه أو اشارة فيها ، تدل على ان المقصود هو اتباع قواعد  
اخرى •

المادة ٤٢٤ -١- كل حامل بوليصه واجبة الأداء في يوم معين ، أو  
بانتهاء مدة معينة من تاريخها ، أو الأطلاع عليها ، أن يقدمها للمطالبة بأداء  
بدلها أما في اليوم الذي استحق فيه اداؤها أو أحد اليومين اللذين يليان  
يوم أجل الأداء من أيام العمل •

٢ - وتقديم البوليصه على محلات التقاص يعتبر بمثابة تقديمها للأداء •  
المادة ٤٢٥ -١- للمخاطب عند أدائه مبلغ البوليصه الى الحامل ، ان  
يطلب منه تسليم البوليصه اليه مظهرة بشرح القبض •

٢ - وليس للحامل ان يرفض استلام قسم من مبلغها •  
٣ - وللمخاطب عند أدائه قسماً من المبلغ ، أن يطلب من الحامل أن  
يؤشر هذه التأدية على البوليصه ، وأن يطلب اعطاءه وصلابه •

المادة ٤٢٦ -١- لا يجبر الحامل على قبض بدل البوليصه قبل أجل  
الأداء •

٢ - المخاطب الذي يؤدي بدل البوليصه قبل أجل ادائها ، مسؤول عن  
الايضار التي تترتب من جراء تلك التأدية •

٣ - وتبرأ ذمة كل من يؤدي بدلها عند أجل ادائها من كل تبعه قانونية ،  
ما لم يتحقق وقوع الاحتيال أو الخطأ الفاحش منه •

٤ - وعلى مؤدى البوليصه أن يدقق صحة وفوق تسلسل التظهير •

٥ - ولكنه غير مسؤول عن تحقيق صحة توابع المظهرين •

المادة ٤٢٧ -١- اذا اشترط أداء البوليصه بنوع خاص من النقود ،  
ولم تكن النقود رائجة في محل الأداء ، فيمكن أداء بدلها بالنقود الرائجة في  
محل الأداء حسب قيمتها يوم أجل الأداء •

٢ - فاذا تأخر المدين عن أدائها يوم أجل الأداء ، فلحاملها الخيار في طلب  
الأداء من جنس النقود الرائجة في محل الأداء ، اما حسب قيمتها

- يوم أجل الأداء أو حسب قيمتها يوم الأداء .
- ٣ - التعامل الجاري في محل الأداء هو المعتبر في تعيين قيمة النقود الأجنبية . غير انه للساحب أن يشترط حساب المبلغ الواجب أداءه حسب السعر الذي يعينه هو في البوليصة .
- ٤ - لا تطبق القواعد السابقة ذكرها ، عندما يشترط الساحب كون التادية يجب ان تكون بنوع معين من النقود الأجنبية .
- ٥ - اذا كانت النقود المشترط أداؤها في البوليصة متفقة بالأسم مع النقود المتداولة في محل الأداء والسحب ولكنها تختلف عنها من حيث القيمة ، فان المقصود يكون أداء النقود الخاصة بمملكة محل الأداء .
- المادة ٤٢٨ - عند عدم تقديم البوليصة للأداء في ائدة معينة في المادة (٤٢٤) يحق لكل مدين بمقتضاها أن يودع مبلغها لدى ( السلطة المختصة ) وتكون المصاريف والأضرار والأخطار على الحامل .
- المادة ٤٢٩ - للحامل حق الرجوع على الساحب والمظهرين والمسؤولين الآخرين حسب الاصول التالية :-
- ١ - عند حلول أجل الأداء ، اذا لم يؤد المبلغ .
- ٢ - قبل حلول أجل الأداء وذلك في الحالات الآتية :-
- آ - اذا رفض قبول البوليصة كلياً أو جزئياً .
- ب - اذا افلس المخاطب ، سواء قبل أو لم يقبل البوليصة ، أو اذا توقف عن دفع ديونه وان لم يصدر حكم بذلك أو اذا حجزت أمواله من دون جدوى .
- ج - اذا أفلس الساحب في بوليصة لم يكن فيها قابلية التقديم للقبول .
- المادة ٤٣٠ - ١- الأمتناع عن القبول أو الأداء يجب ان يثبت بوثيقة رسمية وهي الأنداز لعدم القبول أو ( الانذار لعدم الأداء ) .
- ٢ - الأنداز لعدم القبول ، يجب أن يقع خلال المدة المنعينة لتقديم البوليصة

للقبول ، واذا كان أول تقديم البوليصة في اليوم الأخير من المدة المعينة في الفقرة الأولى من المادة (٤١٠) فيجوز سحب الأنداز في اليوم الذي يليه .

٣ - الأنداز لعدم الأداء لأية بوليصة ، سواء اكان أداؤها مستحقا في تاريخ معين فيها ، أو بعد مدة معينة من تاريخها ، أو عند الأطلاع عليها ، أو بعد الأطلاع عليها بمدة معينة ، يجب أن يقع في يوم أجل الأداء أو أحد يومى العمل التاليين لموعد أجل أداء البوليصة . الا أن البوليصة التي تستحق الأداء عند الأطلاع فيسحب الأنداز من أجلها وفق الطريقة المعينة في الفقرة السابقة المتعلقة بسحب الأنداز لعدم القبول .

٤ - ان سحب الأنداز لعدم القبول ، يعني عن تقديم بوليصة للأداء وعن سحب الأنداز لعدم الأداء .

٥ - اذا توقف المخاطب عن دفع ديونه قبل قبوله البوليصة أو بعده ، أو حجزت أمواله بدون جدوى ، فليس للحامل أن يستعمل حق الرجوع الا بعد تقديم البوليصة الى المخاطب وسحب الأنداز .

٦ - اذا أعلن افلاس المخاطب - قبل قبوله البوليصة او بعده - ، او أفلس الساحب لبوليصة لم تكن فيها قابلية القبول ، فان تقديم الحكم بالافلاس يكفي للحامل لأن يستعمل حقه بالرجوع .

المادة ٤٣١ - ١ - على الحامل ان يخبر مظهر البوليصة له وساحبها بعدم القبول أو عدم الأداء خلال أربعة ايام من أيام العمل ، اعتبارا من يوم تقديم البوليصة اذا كانت مشروطة بالرجوع بدون مصاريف ، ومن اليوم التالي للأنداز فيما عداها .

٢ - وعلى كل مظهر وصل اليه هذا الأخبار ان يعلم به من ظهر له مع الاشارة لأسماء وغاوين من اخبروه خلال يومين من أيام العمل التاليين الى أن يصل الأخبار الى الساحب .

٣ - والمدة المذكورة اعلاه تبتدىء من يوم وصول الأخبار السابق ، اذا كان الأخبار قد قدم بموجب الفقرة السابقة الى من له توقيع في البوليصه . ويجب أن يقدم عين الأخبار خلال المدة نفسها الى الكفيل ( بالآفال ) . واذا كان أحد المظهرين لم يحرر عنوانه أو حرره بصورة لا تقرأ ، فيكتفى بتبليغ ورقة الأخبار الى المظهر الذي قبله ، وعلى المكلف بالأخبار بحكم هذه المادة أن يبلغ هذا الأخبار بالشكل الذي يراه مناسباً ولو باعادة البوليصه .

٤ - المكلف بالأخبار ملزم باثبات قيامه بذلك في المدة المفروضة ، ويعتبر قد حافظ عليها فيما اذا أودع خلالها الى دائرة البريد كتاباً يتضمن الأخبار الموضوع البحث .

٥ - من لم يبلغ ورقة الأخبار خلال المدة المذكورة ، لا يسقط حقه ، الا أنه يكون ضامناً المعلن والفسرر الناشئين عن أهماله على ان لا يتجاوز ذلك مبلغ البوليصه .

المادة ٤٣٢ - ١- يجوز للساحب أو المظهر أو من كفل الأداء ، ان يجعل الحامل غير مكلف بسحب أنذار لعدم القبول او لعدم الأداء ، وذلك باشتراطه حق الرجوع بدون مصاريف او بدون أنذار او بتعبير يماثل ذلك ، مكتوباً على البوليصه وموقعا من قبله .

٢ - ان هذا الشرط لا يتضمن عدم مكلفية الحامل من تقديم البوليصه خلال المدة المعينة ولا من الأخبارات التي عليه ان يقدمها .

٣ - الشخص الذي يدعى عدم مراعاة المدد ، هو المكلف بأثباتها .

٤ - الشرط المحرر من قبل الساحب يجرى على جميع من وقعوا على البوليصه ، أما المحرر من قبل المظهر أو الكفيل فيجرى بحق هذا المظهر أو الكفيل فقط .

٥ - اذا سحب الحامل الأنذار بالرغم من الشرط المحرر من قبل الساحب بعدم مكلفيته به ، فعليه أن يتحمل المصاريف . وان كان انشروط

- موضوعا من قبل المظهر او الكفيل ، فمصاريف الأنداز - اذا سحب -  
يجوز ان تستوفي من جميع الأشخاص الذين وعموا على البوليصة .  
المادة ٤٣٣ - ١- يكون الساحب وجميع الذين قبلوا البوليصة  
والمظهرين الضامنين ( بالأقال ) مسؤولين مجتمعاً ومنفرداً تجاه الحامل .  
٢ - للحامل حق إقامة الدعوى على جميع الأشخاص المذكورين أعلاه  
منفرداً أو مجتمعاً دون حاجة لمراعاة ترتيب المسؤولية .  
٣ - ولكل موقع أدى مبلغ البوليصة مثل هذا الحق .  
٤ - إقامة الدعوى على أحد المسؤولين لا يمنع من اقامتها على الآخرين ،  
وان لم يراع فيه الترتيب في الرجوع .  
المادة ٤٣٤ - آ - للحامل أن يستحصل ممن استعمل حق الرجوع  
عليه :-

- ب - مبلغ البوليصة غير المقبولة او غير المؤداة ( مع الفائدة اذا كانت  
مشروطة ) .  
٢ - الفائدة القانونية من تأريخ أجل الأداء .  
٣ - مصاريف الأنداز والأخبارات المقدمة والمصاريف الأخرى .  
ب - واذا استعمل الحامل حق الرجوع قبل أجل الأداء ، فيكون مبلغ  
البوليصة خاضع للتنزيل ، ويحسب هذا التنزيل بنسبة سعر القسط  
في البنوك في تاريخ استعمال حق الرجوع في محل سكنى الحامل .  
المادة ٤٣٥ - لن أدى مبلغ البوليصة أن يستحصل من المسؤولين .  
١ - جميع المبلغ المؤدى .  
٢ - الفائدة القانونية للمبلغ المذكور من تأريخ أدائه المبلغ .  
٣ - جميع المصاريف التي تكبدها .  
المادة ٤٣٦ - ١- من تقام عليه دعوى الرجوع ، أو يكون معرضاً  
للرجوع عليه ، أن يطلب عند الأداء تسليم البوليصة مع الأنداز اليه ووصلاً  
بالمبالغ المقبوضة .



٢ - يجوز لكل مظهر أدى مبلغ البوليصه أن يشطب على تظهيره وتظهير من يليه .

المادة ٤٣٧ - ١- لمن يؤدي قسما من المبلغ الذي لم تقبل البوليصه من أجله ، ان يطلب ذكر هذا المبلغ في البوليصه ، وأن يطلب اعطائه وصلا به .

٢ - وعلى الحامل أن يسلم اليه أيضا نسخة من البوليصه مصادقا على مطابقتها للأصل وكذلك الأنداز تسهيلا لاستعماله في حق الرجوع .  
المادة ٤٣٨ - ١- لكل من له حق الرجوع عن بوليصه أن يستوفى مبلغها - اذا لم يكن في البوليصه شرط يخالف ذلك - بواسطة بوليصه جديدة ( ردت ) نسحب على أحد المسؤولين عند الاطلاع وتكون قابلة للأداء في محل سكناه .

٢ - وتحتوى البوليصه الجديدة ( ردت ) على المبالغ الواردة في المادتين ( ٤٣٤ و ٤٣٥ ) وأجرة الدلالة وقيمة طوابع البوليصه الجديدة .  
٣ - اذا كان صاحب البوليصه الجديدة هو الحامل ، فيعين مقدار المبلغ الذي ستحتويه بالنظر لقيمة بوليصه مشروط أداؤها عند الاطلاع ومسحوبة من محل أداء البوليصه الأصلية لتؤدي في محل أقامه الكفيل المسؤول .

٤ - واذا كانت مسحوبة من قبل أحد المظهرين ، فيعين مبلغها وفقا لقيمة بوليصه مشروط أداؤها عند الاطلاع ومسحوبة من محل سكنى صاحب البوليصه الجديدة لتؤدي في محل سكنى الكفيل المسؤول .

المادة ٤٣٩ - آ- يسقط حق الحامل بالرجوع على الساحب والمظهرين والضامين ( بالأقال ) عدا القابل منهم عند انقضاء المدد المعينه :-

١ - لتقديم البوليصه المسحوبة عند الاطلاع ، أو مرور مدة معينه من الاطلاع .

٢ - لسحب انذار لعدم القبول أو لعدم الأداء .

٣ - لتقديم البوليصة المشترط فيها حق الرجوع بدون مصاريف للأداء .

ب - وعند عدم تقديم البوليصة خلال المدة التي اشترطها الساحب ، فيسقط حق الحامل بالرجوع ، سواء كان من اجل عدم القبول او عدم الأداء ، الا اذا تبين ان مقصد الساحب من ذلك الشرط هو تخلصه من ضمان القبول .

ج - واذا كان قد اشترط مدة للتقديم للقبول في نفس التظهير ، فالظاهر وحده يستفيد من ذلك .

المادة ٤٤٠ - ١ - اذا حال - دون تقديم البوليصة او سحب الأندار خلال المدة المعينة قانونا - حائل - لا يمكن التغلب عليه ، كمنع قانوني من قبل أية حكومة أو أسباب قاهرة أخرى وتمدد تلك المدد .

٢ - على الحامل ان يخبر بدون تأخير الشخص الذي ظهر له البوليصة عن الأسباب القاهرة ، وان يؤشر هذا الأخبار على البوليصة ذاتها أو على ورقة ملصقة بها مؤرخا وموقعا عليه من قبله . وفيما يخص بالمعاملات الأخرى تطبق الأحكام الواردة في المادة (٤٣١) .

٣ - على الحامل أن يقدم البوليصة للقبول او للأداء فورا عند زوال الأسباب القاهرة واذا اقتضى أن يشرع فورا بسحب الأندار .

٤ - اذا استمرت الأسباب القاهرة أكثر من ثلاثين منذ يوم أجل الأداء ، فيجوز استعمال حق الرجوع بدون حاجة للتقديم للأداء أو لسحب الأندار .

٥ - بتدئى الثلاثون يوما في البوليصات المسحوبة عند الاطلاع ، أو بعده بمدة معينة ، من تاريخ تقديم الحامل الأخبار عن وجود الأسباب القاهرة الى المظهر له ، حتى لو كان قبل اقضاء مدد التقديم .

٦ - وفيما يتعلق بالبوليصات المسحوبة لمدة معينة بعد الاطلاع ، فتضاف مدة الثلاثين يوما الى المدة التي تلي تاريخ الاطلاع .

٧ - ان الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بالحامل ، أو بالشخص الذي

ينوب عنه في تقديم البوليصة او سحب الأندار ، لا تعتبر من الأسباب  
القاهرة .

المادة ٤٤١ -١- للساحب ولأبي مظهر أو أي ضامن ( بالآفال ) ، أن  
يعين من يتمهد للقبول أو التادية عنه عند الحاجة .

٢ - يجوز أن تكون البوليصة مقبولة أو مدفوعة - حسب الشروط  
المذكورة أدناه ، من قبل أي شخص يتوسط لحساب أي مدين  
معرض لاستعمال حق الرجوع عليه .

٣ - يجوز أن يكون المتوسط شخصا ثالثا ، أو المخاطب ، أو أي شخص  
مسؤول في الأصل عن البوليصة ، عدا من كان قابلا لها .

٤ - يكون الشخص المتوسط ملزما بالأخبار عن توسطه خلال يومين من  
أيام العمل لمن توسط من أجله ، وفي حالة عدم القيام بذلك خلال  
المدة يصبح المتوسط - ضامنا انصررت نتائج من أهماله - ان وقع -  
على ان لا يتجاوز الضمان المذكور مبلغ البوليصة .

المادة ٤٤٥ -١- يجوز أن يقع الأداء بالتوسط في جميع الأحوال التي  
يكون للحامل فيها حق الرجوع عند أجل الأداء أو قبله .

٢ - ويجب ان يشمل الأداء جميع المبالغ الواجبة الأداء من قبل الشخص  
الذي وقع الأداء لأجله .

٣ - اليوم الذي يلي الأيام المعينة لسحب انذار عدم الأداء يكون آخر موعد  
للأداء .

المادة ٤٤٦ -١- اذا قبلت البوليصة من قبل أشخاص توسطوا وهم  
مقيمون في محل الأداء ، أو ذكر فيها أشخاص يقيمون في عين المحل  
ليدفعوا ( عند الحاجة ) فعلى الحامل أن يقدم البوليصة الى جميع هؤلاء  
الأشخاص ، ويسحب عند اللزوم انذارا لعدم الأداء في اليوم الذي يلي  
الأيام المعينة لسحب الانذار على الأكثر .

٢ - عند عدم سحب الأندار خلال المدة المعينة ، ترتفع المسؤولية عن

الشخص الذي عُن دافعا لوقت الحاجة ، أو الشخص الذي قُبِلت  
البوليصة لأجله ، والمظهرين الذين يردون عقب الشخص الذي  
قُبِلت البوليصة لأجله .

المادة ٤٤٧ - ١- يجب أن يكون الأداء بالتوسط ثابتا بتحريره على  
البوليصة ، مع تعيين الشخص الذي وقع الأداء لأجله .

٢ - وعند عدم ذكر ذلك الشخص يعتبر الأداء بالتوسط قد وقع لأجل  
الساحب .

٣ - يجب أن تسلم البوليصة والأندار - ان وجد - الى الشخص الذي  
أدى المبلغ بالتوسط .

المادة ٤٤٩ - ١- يكتسب الشخص الذي يؤدي بالتوسط ، الحقوق  
الناجمة عن البوليصة على الشخص الذي قام بأداء المبلغ لحسابه والأشخاص  
المسؤولين لقاء ذلك الشخص بموجب البوليصة ، غير انه لا يجوز له ان  
يظهر البوليصة مجددا .

٢ - تُرفع المسؤولية عن المظهر الذي يلي الشخص الذي تمَّ الأداء  
لحسابه .

٣ - وفي حالة التزاحم للأداء ، يُفضل من المتوسطين من كان توسطه  
يستلزم رفع المسؤولية عن العدد الأكثر من المسؤولين .

٤ - المتوسط بالأداء الذي يقوم بالتوسط رغما عن علمه بعدم رعاية تلك  
القاعدة المتقدمة ، يفقد حق رجوعه على الأشخاص الذين كان من  
اللازم براءة ذمتهم فيما لو رُوِعت .

المادة ٤٥٣ - يحق لكل حامل بوليصة أن يستخرج منها صورة ،  
ويجب أن تكون الصورة مطابقة للأصل تماما مع التظاهرات والشروح  
الأخرى الموجودة على النسخة الأصلية ، ويجب أن يُبين فيها انها محتوية  
على جميع مندرجات البوليصة ومنتهاها . وهذه الصورة تابعة لعين الأحكام  
التابع لها الأصل ، فيجوز تظهيرها وتحرير الضمان ( بالأقال ) فيها بعين

الكيفية والمعاملة التي جرت على النسخة الأصلية .

- المادة ٤٥٤ - ١- يجب أن يعين في الصورة الشخص الذي في حيازته النسخة الأصلية ، وعلى حائز النسخة الأصلية أن يسلمها للحامل الشرعي للصورة ، وإذا امتنع عن تسليمها فليس للحامل الرجوع على الأشخاص المظهرين او الذين شرحوا عليها ضمان ( الآقل ) ما لم يسحب انذارا يذكر فيه ( ان النسخة الأصلية لم تسلم اليه عند طلبه ) .
- ٢ - عندما تتضمن النسخة الأصلية بعد آخر تطهير وقبل أخذ الصورة ، فقرة مآلها ( منذ الآن لا يكون التطهير معمولا به ما لم يقع على الصورة ) أو عبارة أخرى تقابلها بالتطهير التي تلى ذلك على النسخة الأصلية تكون لغوا .

المادة ٤٥٥ - عند اجراء تحريف في متن بوليصة ، فالأشخاص الموقعون عليها بعد التحريف ملزمون بمندرجاتها حسب التغيير ، والموقعون عليها قبل التحريف ملزمون بمندرجاتها قبل التحريف .

المادة ٤٥٦ - ١- لا تُسمع الدعاوى الناجمة عن البوليصة ضد القابل بعد مضي ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ أجل الأداء .

٢ - لا تُسمع دعوى الحامل ضد المظهرين والساحب بعد مضي سنة اعتبارا من تاريخ الأندار الواقع ضمن مدته اقلانونية ، أو من تاريخ أجل الأداء في البوليصات المشروطة فيها ( الرجوع بدون مصاريف ) .

٣ - لا تُسمع دعوى المظهرين بعضهم على بعض ، أو على الساحب ، بعد مضي ستة أشهر اعتبارا من اليوم الذي أدى فيه المظهر البوليصة ، أو من اليوم الذي أقيمت فيه عليه الدعوى .

المادة ٤٥٧ - كل ما يستلزم قطع مرور زمن لا يعتبر الاتجاه من تعلق به أمر القسط وحده .

المادة ٤٥٨ - ١- اذا صادف يوم التأدية يوما من أيام العطل القانونية ، فلا يمكن طلب التأدية الا في أول يوم من أيام العمل التالي للعطلة .

٢ - وكذلك تكون المعاملات والاجراءات القانونية الأخرى المتعلقة بالبوليصات من تقديم للقبول وسحب أنذار .

٣ - عندما يجب اجراء بعض هذه المعاملات ضمن مدة معينة يكون آخر يوم من أيامها يوم عطلة قانونية ، فتُمدد هذه المدة الى اليوم الأول من أيام العمل التالي للعطلة .

٤ - اما العطلات القانونية التي تتوسط المدة المعينة ، فتكون داخلة في حساب هذه المدة .

المادة ٤٥٩ - المدد القانونية أو العقدية لا يدخل في حسابها اليوم الذي يبدأ به تأريخ البوليصه .

المادة ٤٦٠ - لا يمهل المسؤول بالبوليصه بصورة من الصور لأداء بدلها وليس للمحكمة ان تمنحه مهلا من هذا القليل .

المادة ٤٦١ - تعين أهلية من يلتزم بموجب بوليصه وفقا لأحكام قانون الدولة التابع لها ، واذا كان هذا القانون يصرح بأن يكون قانون دولة أخرى عاملا في تعيين الأهلية فيطبق ذلك القانون .

ومن لا أهلية له بموجب الفقرة السابقة ، اذا كان ذا أهلية للمتهد بموجب قانون الدولة التي وقع فيها التمهيد ، فيعتبر تمهده صحيحا وناظدا .

المادة ٤٦٢ - شكل التمهيد في البوليصه يُعين بموجب أحكام قانون الدولة التي تم التمهيد فيها .

المادة ٤٦٣ - المعاملات الأخرى المتعلقة ( بشكل الأنذار ) ومدتها ، وبمحافظة الحقوق المختصة بالبوليصه ، واستيفاء بدلها ، ونتائج ضمانات من يقبلها ، تُعين بموجب أحكام قوانين الدولة التي جرت فيها تلك المعاملات .

المادة ١٠ لكل من كانت تصرفاته القولية معتبرة بموجب القانون في امواله واكمل السن الثامنة عشرة ولا يوجد منع قانوني يتعلق بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يتعاطاها يكون أهلا للاشتغال بالتجارة .

المادة ١٤ - الأعمال المتعلقة بالأموال التالية تجارية مطلقا بقطع النظر عن صفة القائم بها ونيته :

١ - البوليصات والسندات لأمر ولحامل ، والشيكات •

المادة ٢١٥ -١- يجوز رهن البوليصات وسائر السندات التجارية المحررة لأمر ، وذلك بتظهيرها بعبارة يُستدل منها انها سُلمت كرهن او تأمينات •

المادة ٢١٦ -١- الدائن المرتهن ملزم باتخاذ التدابير المقتضية لمحافظة المرهون • واذا كان هذا المرهون سندا تجاريا فعليه عند حلول الأجل ان يقوم باجراء المعاملات القانونية اللازمة لاستيفاء بدله •

٢ - ويكون المدين الراهن ملزما بكافة المصاريف الواقعة في هذا السبيل وعلى المرتهن أن يقدم له حسابا بالمصاريف المذكورة •

المادة ٢١٧ - على الدائن أن يستعمل كافة الحقوق التي يملكها المدين في الأشياء والأسهم وسندات الاستقراض ، ما لم يكن قد اشترط خلاف ذلك • وكل شرط يخالف الحكم المذكور يُعد باطلا اذا لم يكن في صالح المدين •

المادة ٢١٨ - اذا نقصت قيمة الأشياء والأسهم وسندات الاستقراض المرهونة بنسبة اكثر من عشرة بالمائة فللدائن أن يطالب المدين بأكمل النقص الواقع وعند عدم تلبية المدين ذلك او تأخره فللدائن ان يبيع المرهون وفق المادة (١٦٩) من هذا القانون •

المادة ٢١٩ - اذا أيد استبدال الأشياء المثلية والأسهم وسندات الأستقراض المرهونة بأشياء وأسهم وسندات استقراض بين الجنس والمقدار فيجوز حكم الرهن عليها •

المادة ٢٢٠ -١- اذا حلَّ أجل الدين الموثق برهن ولم يوفه المدين ، فللدائن المرتهن ان يراجع المحكمة المختصة الكائن محلله ضمن قضائها ويطلب الأذن ببيع مال المرهون •

وفي هذه الحالة يُبلغ المدين بالأمر ويُطلب منه بيان ما لديه من  
اعتراض خلال ثلاثة أيام • وإذا كان الرهن موضوعاً من قبل شخص ثالث  
لحساب المدين فيجوز التبليغ الى الشخص الثالث والمدين معا •

٢ - وإذا لم يبد المدين أو الشخص الثالث أي اعتراض خلال المدة  
المذكورة فتتخذ المحكمة قراراً ببيع المال المرهون • وإذا اشتملت  
مقابلة الرهن على شروط تتعلق بكيفية بيع المال المرهون فيجب مراعاة  
تلك الشروط عند اجراء البيع والا فيجوز البيع بالزيادة العلنية وفق  
احكام المادة (١٦٩) من هذا القانون •

٣ - ولا ينفذ قرار البيع هذا ما لم يُبلغ الى المدين والشخص الثالث ويجب  
ان تتضمن ورقة التبليغ بيان المكان واليوم والساعة التي ستجرى فيها  
معاملة البيع مع ذكر اكساب القرار المذكور الدرجة القطعية فيما اذا  
لم يبد المدين أو الشخص الثالث اعتراضهما عليه في ظرف ثلاثة أيام  
من تاريخ التبليغ •

٤ - اما اذا وقع الاعتراض فتعتبر القضية من الأمور المستعجلة وتُحسم في  
ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديم الاعتراض ويُنذ هذا الحكم موقفاً  
دون حاجة الى أخذ تأمينات من الدائن •

المادة ٢٢١ - إن وفاء المدين والشخص الثالث السذي قدم الرهن  
بحساب المدين او افلاسهما لا يؤثر على حقوق الدائن المؤمنة له بموجب  
هذا الفصل •

المادة ٢٢٢ - الشرط المتضمن تملك الدائن للمرهون عند عدم أداء  
المدين الدين وكذلك الشرط المتضمن عدم رعاية المراسيم المبينة في هذا  
الفصل والمتعلقة بكيفية بيع المرهون يكون باطلاً •

المادة ٢٢٣ - إن رهن البضائع المودعة في المستودعات العامة تابع  
للأحكام المنصوص عليها في الفصل الخاص المتعلق بالمستودعات العامة من  
هذا القانون كما ان رهن السفن تابع لأحكام قانون التجارة البحرية •



- المادة ٢٢٤ - ١- للدائن ان ينقل دينه التجاري الذي بذمة مدينه الى شخص ثالث دون حاجة الى استحصال موافقة المدين ، ما لم يكن المدين المذكور مما لا يجوز نقله بالنظر لماهية المعاملة او الشرط المدرج في المقالة .
- ٢ - ويقوم الشخص الثالث الذي نُقل اليه الدين مقام الدائن بكل ما يتعلق بذلك الدين اعتبارا من تاريخ نقله .
- ٣ - اذا قبل اشخص الثالث نقل الدين اليه بناء على عدم وجود قيد في السند يمنع النقل فليس للمدين بعد هذا أن يدعى حيال الشخص المذكور بأنه اشترط على الدائن عدم جواز نقل الدين .
- المادة ٢٢٥ - يجوز نقل الدين الذي سترتب بالذمة بعد حين اذا كان سببه موجودا في الحال .

المادة ٢٢٦ - لا يصح نقل الدين ما لم يكن تحريريا . اذا دفع المدين الدين الى الدائن الأول بنية حسنة قبل أن يعلمه الدائن المنقول اليه الدين بالأمر - فيكون برى . الذمة حياله .

المادة ٢٢٧ - ١- اذا حصل النزاع فيمن يعود اليه الدين ، فللمدين ان يودع مبلغ الدين المكلف به لدى الكاتب العدل ليسلمه الى الشخص الذي يتبين أنه صاحبه الحقيقي . واذا سلم المدين الدين الى غير من سيظهر كونه صاحبه الحقيقي - مع علمه بوجود نزاع في عائدة الدين فلا تبرأ ذمته تجاه صاحب الدين الحقيقي .

٢ - واذا تكونت دعوى من أجل عائدة الدين وانقضى أجل الدين فللكل من المتنازعين ان يحتم على المدين أيداع مبلغ الدين لدى الكاتب العدل وفق الفقرة الأولى من هذه المادة .

المادة ٢٢٨ - عندما يطلع المدين على نقل الدين يبقى محتفظا بحقوقه في الاعتراض على الدائن الأول حيال من نقل الدين اليه ، اذا كان للمدين بذمة الدائن دين يستحق أو قبل استحقاق الدين المدور من قبل الدائن ، فللمدين أن يطلب التقاص تجاه من دور الدين اليه .

المادة ٢٢٩ - ١- نقل الدين يتناول نقل الحقوق الفرعية الضامنة لاستيفائه كحق الأولوية وغيره ، ما لم تكن تلك الحقوق مقصورة على شخص الدائن .

٢ - تعتبر الفوائد المتراكمة منقولة مع أصل الدين .

٣ - الدائن ملزم بتسليم سند الدين الى الشخص المنقول اليه وتهيئة مائثر الأسباب الثبوتية الأخرى الموجودة والمعلومات المقتضية لتمكين الشخص المذكور من مطالبة المدين بذلك الدين واستيفائه منه .

المادة ٢٣٠ - اذا أجرى نقل الدين لقاء عوض فالناقل ضامن لوجوده عند النقل والا فلا يكون الناقل مسؤولا عن عسر المدين ما لم يتعهد صراحة بذلك .

المادة ٢٣١ - اذا نقل شخص دينه ايفاء لدين بذمته دون تعيين المقدار الواجب تنزيهه من المدين ، فلا يكلف الشخص المنقول اليه المدين بأن يدخل في الحساب غير ما قبضه فعلا أو ما حصل عليه من المبالغ عند اتخاذ التدابير اللازمة للتوصل الى ذلك .

المادة ٢٣٢ - يلزم الناقل في الأحوال التي يصبح فيها ضامنا تجاه الشخص المنقول اليه الدين . بدفع ما اخذه لقاء نقل الدين من عوض وفائدة ومصرف نقل وكذلك مصاريف الدعوى التي تقام من قبل المنقول اليه على المدين ولم ينته بنتيجة لصالحه .

المادة ٢٤٦ - لا تسمع دعاوى المتعلقة بتصفية الحساب الجاري وبالأغلاط الحسابية والقيود المكررة وبمفردات القيود التي أدخلت في الحساب الجاري بغير حق أو كان يجب اعتبارها خارج الحساب وبكل ماله علاقة بالحساب المذكور بعد مضي خمس سنوات اعتبارا من التأريخ المعين لغلط الحساب الجاري .

#### في بعض مواد القانون المدني وقانون العقوبات

المادة ١٤٠ - اذا كان العقد باطلا وتوافرت فيه أركان عقد آخر ،

فان العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذي توافرت اركانه اذا تبين ان المتعاقدين كانت نيتهما تنصرف الى ابرام هذا العقد .

المادة ١٧١ - اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما أن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قانونية قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها . وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره .

المادة ١٧٢ -١- يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد على الأيّ يزيد هذا السعر على سبعة في المائة . فاذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعيين رد ما دفع زائدا على هذا القدر .

٢ - وكل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها اشترطها الدائن اذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة وتكون قابلة للتخفيض اذا ثبت ان هذه العمولة او المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة .

المادة ٣٧٥/٢ - ويصح أيضا وفاء الدين من أجنبي لا مصلحة له في الوفاء ، بأمر المدين او بغير أمره على أنه يجوز للدائن أن يرفض الوفاء من الغير اذا اعترض المدين على ذلك وأبلغ الدائن هذا الاعتراض .

المادة ٤٢٩ - الدعوى بالالتزام أيا كان سببه لا تُسمع على المنكر بعد تركها من غير عذر شرعي خمس عشرة سنة مع مراعاة ما وردت فيه أحكام خاصة .

المادة ١٠١٦ -١- كفالة المدين في دين تجاري تُعتبر كفالة مدنية حتى لو كان الكفيل تاجرا .

٢ - على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا

أو عن تظهير هذه الأوراق تكون دائما ، كفالة تجارية •  
المادة ١٣٣٤ - يجوز للراهن أن يتصرف بالبيع وغيره في الشيء المرهون رهنا حيازيا • وأي تصرف يصدر لا يخل بحق المرتهن •  
المادة ١٣٣٥ - يضمن الراهن في الرهن الحيازي سلامة الرهن وليس له أن يأتي عملا ينقص من قيمة المرهون أو يحول دون استعمال المرتهن لحقوقه •

المادة ١٣٣٦ - ١- إذا هلك المرهون رهنا حيازيا أو تعيب قضاء وقدر ، كان هلاكه أو تعيبه على الراهن • ويتبع في تخيير المدين أو الدائن إذا هلك المرهون قضاء وقدر أو بخطأ الراهن أحكام الرهن التأميني الواردة في المادة (١٢٩٧) •

٢ - وإذا هلك المرهون انتقل حق المرتهن الى المال الذي قد يحل محله وفقا لأحكام الرهن التأميني الواردة في المادة (١٢٩٨) •

المادة ١٣٣٧ - ١- يستبقى المرتهن في الرهن الحيازي حيازة المرهون حتى انقضاء الرهن • وإذا عاد الى حيازة الراهن لأي سبب كان ، جاز للمرتهن أن يسترده ما دام عقد الرهن قائما دون اخلال بما قد يكون للغير من حقوق •

٢ - ومع ذلك يجوز للراهن العقار رهنا حيازيا أن يستأجره من المرتهن ويجب أن يذكر الأيجار في سند الرهن إذا اتفق عليه وقت الرهن ، وان اتفق عليه بعد ذلك وجب ان يؤشر به على هامش تسجيل الرهن في الطابو •

المادة ١٣٣٨ - ١- على المرتهن أن يبذل في حفظ المرهون رهنا حيازيا وصيائه من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ، وان يقوم بالنفقات اللازمة لحفظه ، وأن يدفع ما يستحق عليه من ضرائب وتكاليف على أن يرجع بذلك على الراهن • وهو مسؤول عن هلاكه كالا او بعضا ما لم يثبت ان ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه •

٢ - وإذا كان المرهون مهدداً بأن يصبه هلاك أو نقص في القيمة ، وجب على المرتهن ان يبادر بأعلان الراهن بذلك والياً كان مسؤولاً ، وفي حالة الأعلان يجوز للراهن أن يسترد المرهون اذا قدم للمرتهن تأمينا آخر ، فاذا لم يفعل ، جاز للمرتهن أن يطالب المحكمة ببيع المرهون وابقاء ثمنه رهنا في يده .

المادة ١٣٣٩ -١- يتولى المرتهن ادارة المرهون رهنا حيازياً ، وليس له أن يتصرف فيه ببيع او برهن وعليه ان يبذل في ادارته من العناية ما يبذله الرجل المعتاد وليس له أن يغير في طريقة استغلاله الا برضاء الراهن .

٢ - فاذا ادار المرهون ادارة سيئة أو ارتكب في ذلك اهمالا جسيما كان للراهن ان يطلب وضعه في يد عدل او أن يسترده مقابل دفع ما عليه . وفي الحالة الاخيرة اذا كان الدين الموثق بالرهن ليست له فوائد منفصلة عنه ، ولم يكن قد حلَّ أجله فلا يكون للمرتهن الا ما يبقى من الدين بعد خصم قيمة الفائدة منه بسعرها القانوني عن المدة ما بين يوم الوفاء ، ويوم حلول الدين .

المادة ١٣٤٠ - ليس للمرتهن أن يتتبع بالمرهون رهنا حيازياً دون مقابل وما حصل عليه من صافي ريعه وما استفاده من استعماله ، يخصم من الدين الموثق بالرهن ، ولو لم يكن قد حلَّ أجله على ان يكون الخصم اولاً من قيمة ما انفق في المحافظة عليه ، وما دفعه من الضرائب والتكاليف وما استحقه من التعويض ثم من المصروفات والفوائد ، ثم من أصل الدين .

المادة ١٣٤١ -١- للمرتهن حيازة ما للمرتهن تأمينا من حق في التنفيذ على المرهون ثم على سائر أموال المدين . وتتبع في ذلك أحكام المادة (١٢٩٩) .

٢ - والرهن الحيازي كالرهن التأميني في اقتصار التنفيذ على المرهون اذا كان الراهن غير المدين وفي بطلان كل اتفاق يملك المرتهن المرهون عند عدم استيفائه للمدين ، وفي جواز نزول المرتهن للغير عن الدين الذي له مع الرهن الذي يوثق هذا الدين . وتتبع في كل ذلك احكام

المواد ( ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ) .

المادة ١٣٤٢ - للمرتهن حبس المرهون دون اخلال بما للغير من حقوق تمّ كسبها وفقا للقانون . واذا أخرج المرهون من يده دون ارادته أو دون علمه كان له استرداد حيازته من الغير وفقا لأحكام الحيازة .

المادة ١٣٤٣ - ١- يخول الرهن الحيازي المرتهن أن يتقاضى الدين من ثمن المرهون في مرتبته وقبل الدائنين العاديين .

٢ - ولا يقتصر الرهن الحيازي على توثيق أصل الدين بل يوثق أيضا ، وفي نفس المرتبة ، النفقات الضرورية التي صرفت على المرهون والتعويضات الناشئة عن عيوبه ومصروفات العقد الذي أنشأ الرهن والمصروفات التي اقتضاها تنفيذ الرهن والفوائد التي نص في العقد على سعرها ، ومبدأ سريانها وجميع فوائد التأخير .

المادة ١٣٤٤ - ١- اذا وقع الرهن الحيازي على عقار فانه لا يدخل بالحقوق العينية المكتسبة على العقار المرهون قبل تسجيل الرهن الحيازي .

٢ - واذا وقع على منقول فيشترط لنفاده في حق الغير أن يدون في ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ الموثق بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا وهذا التاريخ الثابت يحدد مرتبة الرهن .

المادة ١٣٤٥ - للمرتهن أن يستوفي حقه من المرهون رهنا حيازيا حتى لو انتقلت ملكيته الى أجنبي . غير انه للأجنبي ان يوفى الدائن حقه فيحل فيه محله الا في رهن قدّمه غير المدين ضمانا لنفس الحق .

المادة ٩٧ عقوبات - الحكم بالسجن المؤبد او الموقت يستتبعه بحكم القانون من يوم صدوره الى تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة او انقضاءها لأي سبب آخر ، حرمان المحكوم عليه من ادارة امواله او التصرف فيها بغير الأيضاء والوقف الا بأذن من المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية ، حسب الأحوال ، التي يقع ضمن منطقتها محل اقامته .

وتعين المحكمة المذكورة ، بناء على طلبه او بناء على طلب الأعداء العام

او كل ذي مصلحة في ذلك ، فيما لادارة أمواله ، ويجوز لها ان تلزم القيم الذي عينته بتقديم كفالة ولها ان تقدر له أجراً ويكون القيم تابعا لها وتحت رقابتها في كل ما يتعلق بقوامته •

وكل عمل أو ادارة او تصرف متعلق بأموال المحكوم عليه يصدر دون مراعاة ما تقدم ، يكون موقوفا على اجازة المحكمة المشار اليها في الفقرة السابقة •

وتُرد للمحكوم عليه أمواله عند انتهاء مدة تنفيذ العقوبة او انقضائها لأي سبب آخر • ويقدم له القيم حسابا عن ادارته •

المادة ٤٥٩ عقوبات - ١- يُعاقب بالحبس وبغرامه لا تزيد على ثلاثمائة دينار او بأحدى هاتين العقوبتين من أعطى بسوء نية صكاً ( شيكا ) وهو يعلم بأن ليس له مقابل وفاء كاف قائم وقابل للتصرف فيه او استرد بعد اعطائه أياه كل المقابل أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع او كان قد تعمد تحريره او توقيعه بصورة تمنع من صرفه •

٢ - ويُعاقب بالعقوبة ذاتها من ظهر لغيره صكاً ( شيكا ) أو سلمه صكاً

( شيكا ) مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أن ليس له مقابل يفي بكل

• مبلغه

## الفهرست

	الصفحة
الأهداء - الى المحاماة ، الى القانون ، الى البطولات	٣
المراجع المستند اليها .	٤
المقدمة	٥
تقدمة	٧
وصايا لرفع الدعوى	٩

## الكتاب الأول

٢٧٠-١٥ السند لأمر - سند الكميالة	
٨١-١٦ الفصل الأول (تنظيم السند لأمر وشكله)	
المحرر والمستفيد ، صورة السند لأمر .	١٦
انشاء السند للأمر وصحته :	١٧ - ٢٦
(أ) الشروط الشكلية : اولا - ضرورة المحرر ، ثانيا -	١٧
اليانات الألزامية . شبه مركز محرر الكميال .	
فقدان سند الكميال صفته كورقة تجارية . بطلان سند	٢٠
الكميال من النظام العام . النتائج المترتبة على اهمال بعض	
اليانات الألزامية .	
الشروط الأختيارية .	٢٢
(ب) الشروط الموضوعية .	٢٤
صيغ الدعوى .	٢٦
قضاء محكمة التمييز	٤٥
٨٢-١٣٥ الفصل الثاني ( تداول سند الكميال	
بالتظهير )	
القصد من التظهير ، جواز التظهير مجددا للماحب . انواعه	٨٢ - ٩٣



(١) تظهير ناقل للملكية (٢) تظهير توكيلي (٣) تظهير تأميني .	
(١) التظهير الناقل للملكية : معناه ، شروطه (أ) الشروط الموضوعية (ب) الشروط الشكلية .	٨٣
التظهير على بياض . تصرف المظهر اليه بالتظهير على بياض .	٨٥
آثار التظهير الناقل للملكية : (١) نقل ملكية سند الكميال (٢) التزام المظهر بالضمان ، شرط عدم الضمان (٣) قاعدة تظهير الدفع ، شروط تطبيق القاعدة ، نطاق تطبيق القاعدة (أ) الدفع التي لا يطهرها التظهير التام في مواجهة الحامل حسن النية (ب) الدفع التي يطهرها التظهير التام في مواجهة الحامل حسن النية .	٨٦
(٢) التظهير التوكيلي : معناه ، (١) علاقة المظهر بالمظهر اليه (٢) علاقة المظهر والمظهر اليه بالغير .	٩٠
(٣) انتظهير التأميني : معناه ، صيغته .	٩٢
التظهير بعد ميعاد الاستحقاق : التظهير الطبيعي ، التظهير غير الطبيعي ، التظهير الخالي من التاريخ .	٩٣
صيغ الدعاوى .	٩٤
قضاء محكمة التمييز .	١١١
١٣٦-١٦٤ الفصل الثالث (ضمانات سند الكميال)	
الضمانات اما (أ) اتفاقيه كالضمان الاحتياطي او (ب) قانونية كالضامن .	١٤١ - ١٣٦
(أ) الضمان الاحتياطي - تكفل الأداء - ، غايته ، من يجوز ضمانه ضمانا احتياطيا ، من يصلح أن يكون ضمانا احتياطيا ، شكل الضمان الاحتياطي .	١٣٦

١٣٨ آثار الضمان الاحتياطي : اولا - الضامن الاحتياطي مسؤول على وجه التضامن • ثانيا - التزام الضامن الاحتياطي تابع لالتزام المضمون •

١٤٠ (ب) التضامن ، شرط عدم التضامن ، شروط رجوع حامل الكميال على الملتزمين •

١٤٢ صيغ الدعاوى •

١٤٧ قضاء محكمة التمييز •

### ١٦٥-١٧٢ الفصل الرابع ( أجل الأداء - أو ميعاد الأستحقاق )

١٦٥ معنى اجل الأداء ، تحديد أجل الأداء بأربعة صور

١ - صورة سند الكميال المستحق الاداء لدى الاطلاع

٢ - صورة سند الكميال المستحق الاداء بعد مدة معينة من الاطلاع

٣ - صورة سند الكميال المستحق الاداء في تاريخ معين فيه

٤ - صورة سند الكميال المستحق الاداء بعد مضي مدة من تاريخه •

١٦٦ كيفية تحديد أجل الأداء في الكميال المستحق الأداء بعد مضي مدة من تاريخه أو بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليه ، حالة اختلاف التقويم بين محلي السحب والاداء ، أجل الاداء الذي يوافق عيداً رسمياً ، حساب أجل الاداء ، عدم جواز منح المهلة القضائية •

صيغ الدعاوى •

١٧١ قضاء محكمة التمييز •

### ١٧٣-١٨٠ الفصل الخامس ( الاداء - او الوفاء )

١٧٣ معنى الاداء ، كيفية الاداء ، الاداء الجزئي ، اداء بدل سند

- الكيميال والفوائد والمصرفيات ، محل الأداء ، محل الأداء ، المختار ، ممن يُطلب الأداء ، لمن يقع الأداء •
- ١٧٦ اثبات الأداء : استلام سند الكيميال ، كافة طرق الأثبات في المواد التجارية •
- ١٧٦ آثار الأداء •
- ١٧٦ قضاء محكمة التمييز •
- ١٨١-٢٠٥ الفصل السادس ( حق الرجوع عند الأداء وآثاره )
- ١٨١ أولا - واجبات الحامل عند امتناع الساحب عن اداء قيمة الكيميال (أ) احتجاج عدم الأداء - بروتستو - ، أهمية الاحتجاج ، اجراءات الاحتجاج ، من له طلب الاحتجاج ، ميعاد عمل الاحتجاج ، آثار الاحتجاج ، بطلان الاحتجاج ، الاحتجاج الكيدي • (ب) اخبار عدم الأداء •
- ١٨٧ ثانيا - حقوق الحامل الذي لم يستوف قيمة الكيميال في أجل الأداء (١) دعوى الرجوع التي يقوم بها الحامل وحق مطالبته بأصل بدل الكيميال والفوائد القانونية ومصاريف الاحتجاج والأخبارات وانصاريف الأخرى (٢) الحجز الاحتياطي •
- ١٨٧ ثالثا - اعفاء الحامل من تحرير احتجاج عدم الأداء (أ) تأثير القوة القاهرة في ميعاد الاحتجاج (ب) شرط الرجوع بلا مصاريف ، من يدعى بتفصيل الحامل عليه الأثبات ، سريان الشرط •
- ١٩٠ رجوع الملتزمين بعضهم على بعض •
- ١٩١ صيغ دعاوى •

١٩٥ قضاء محكمة التمييز •

## ٢٠٦-٢١٧ الفصل السابع ( سقوط حق الحامل )

٢٠٦ اولا - الواجبات التي يترتب على التقصير فيها السقوط (أ)

تقديم سند الكميال المستحق لدى الأطلاع او بعد مدة من

الأطلاع أو المتضمن شرط الرجوع بلا مصاريف (ب)

توجيه احتجاج عدم الأداء عند امتناع الساحب من الأداء

(ج) توجيه إخبار عدم الأداء للمظهر ولكفيل - ان وجد -

• انتهاء السقوط بأحد أسباب الأعفاء •

٢٠٧ ثانيا - الأشخاص الذين يستطيعون الدفع بالسقوط لتقصير

الحامل (أ) بالنسبة للساحب وكفيله (ب) بالنسبة للمظهر

(ج) بالنسبة للكفيل • التمسك بالسقوط تجاه الملتزم الموفى

• للحامل المقصر •

٢٠٩ ثالثا - أحكام السقوط وخصائصه •

٢١٠ صيغ الدعاوى •

٢١٣ قضاء محكمة التمييز •

## ٢١٨-٢٢٢ الفصل الثامن ( الأداء بالواسطة )

٢١٨ معنى الأداء بالواسطة ، شروط التوسط (١) جواز التوسط

من ملتزم ام غير ملتزم ما عدا الساحب (٢) واجب التوسط •

أحوال التوسط (٣) وجوب تضمن التوسط كافة مبلغ

الكميالة (٤) حصول التوسط في ميعاده، عدم رفض التوسط

عند توفر شروطه (٥) تثبيت الأداء بالتوسط على سند

• الكميال •

٢١٩ حلول التوسط محل حامل الكميال ، نزاحم عدة أشخاص

• على التوسط •

	الصفحة
• صيغ الدعاوى	٢٢٠
الفصل التاسع ( صور سند الكميال )	٢٢٣
حق الحامل في استخراج صور سند الكميال • جواز تظهير الصورة وكفالة الأداء • اسم من يكون بيده سند الكميال الأصلي •	٢٢٣
٢٢٤-٢٢٦ الفصل العاشر ( التحريفات )	
معنى التحريف ، حكم التحريفات في متن سند الكميال • اثبات التغير •	٢٢٤
• صيغ الدعاوى	٢٢٥
٢٢٧-٢٥١ الفصل الحادي عشر ( التقادم - أو مرور الزمان المانع من سماع الدعوى )	
نص المادة ٤٥٦ على مدة التقادم وبدأ سريانها ، نص المادة ٤٥٧ على انقطاع التقادم ، الدفع بالتقادم ابتداء واستثنافا وتمييزا ، يرد التقادم الصرفي على الاوراق التجارية غير المعيبة ، خضوع الاوراق التجارية المعيبة للتقادم المدني • الدفع بالتقادم ليس من النظام العام •	٢٢٧
تخضع للتقادم الصرفي ثلاثة أنواع من الدعاوى (١) التقادم المانع من سماع دعوى الحامل ضد محرر سند الكميال (٢) التقادم المانع من سماع دعوى الحامل ضد المظهرين (٣) التقادم المانع من سماع دعوى المظهرين بعضهم تجاه بعض او ضد الساحب	٢٢٨
انقطاع مدة التقادم : أسباب وقف التقادم وانقطاعه في السندات التجارية تنظمه المواد ٤٣٥ - ٤٣٩ مدني (١) تقف مدة التقادم بالعدر الشرعي (٢) تقطع مدة التقادم	٢٣٠

بالمطالبة القضائية (٣) تقطع مدة التقادم بإقرار المدين صراحة أو دلالة • الاحتجاجات والأخبارات لا توقف التقادم •	
• صيغ الدعاوى •	٢٣١
• قضاء محكمة التمييز •	٢٣٩
٢٥٣-٢٥٢ الفصل الثاني عشر ( اختلاف القوانين - أو تنازع القوانين )	
اهلية الملتزم في سند الكميال ، عدم أهلية الملتزم أو ناقصها حسب قانون دولته • شكل الألتزام الصرفي وشكل المعاملات اللاحقة ، تنفيذ الأوراق التجارية يخضع لقانون الدولة التي يحصل فيها التنفيذ •	٢٥٢
• صيغ الدعاوى •	٢٥٢
٢٥٦-٢٥٤ الفصل الثالث عشر ( العطل والمهل )	
حكم الأستحقاق وتحرير الأحتجاج اذا وافق يومه الأخير عطلة رسمية ، احتساب العطلة الرسمية المتوسطة لميعاد الأستحقاق ، عدم احتساب اليوم الأول من تاريخ الكميال ، عدم امهال الملتزم في الكميال مهلة قضائية أو اتفاقية •	٢٥٤
٢٥٨-٢٥٧ الفصل الرابع عشر ( شرط الفائدة )	
• شرط الفائدة في سند الكميال الذي يجوز فيه الأشتراط ، • شرط الفائدة لغو وباطل في سند الكميال الذي لا يجوز فيه الأشتراط ، كيفية درج الفائدة •	٢٥٧
• صيغ الدعاوى •	٢٥٧
٢٦٠-٢٥٩ الفصل الخامس عشر ( الأختلافات بشأن المبلغ المستحق )	

كيفية كتابة مبلغ الكمبيال ، وقوع الأختلاف في كتابة المبلغ .	٢٥٩
• صيغ الدعاوى	٢٥٩
٢٦١-٢٦٦ الفصل السادس عشر ( نتائج التواقيع )	
٢٦١ سند الكمبيال المتضمن توقيع عديم الأهلية أو توقيع مزور أو موهوم أو توقيع من لا يلزم بتوقيعه ، توقيع وكيل الساحب ، الوكيل المتجاوز حدود وكالته والزاعم كذبا بأنه وكيل .	
• صيغ الدعاوى	٢٦١
• قضاء محكمة التمييز	٢٦٤
٢٦٧-٢٧٠ الفصل السابع عشر ( سند الكمبيال الناقص )	
٢٦٧ حكم اكمال نقص سند الكمبيال بعد مسجه خلافا للاتفاق ، حق الحامل بالرجوع على الساحب ، حكم سند الكمبيال الذي ينقصه أحد البيانات الأخرامية .	
• صيغ الدعاوى	٢٦٧
• قضاء محكمة التمييز	٢٦٩

## الكتاب الثاني

٢٧١-٣٨٧ الشيك - الصك - الجك	
٢٧٢-٣٠٦ الفصل الأول ( تنظيم الشيك وشكله )	
٢٧٢ الشيك ، صورة الشيك ، رصيد الدائن ، الساحب ، المستفيد ، المسحوب عليه .	
٢٧٢ - ٢٨٢ انشاء الشيك وصحته :	
٢٧٣ (أ) الشروط الشكلية : اولا - ضرورة المحرر الكتابي	

ثانيا - البيانات الألزامية • المستفيد •	
أحوال الشيك : (١) سحب الشيك للأمر ، (٢) سحب الشيك الأسمي ، (٣) سحب الشيك لحامله •	٢٧٦
جزاء الأخلال بالبيانات الألزامية : تخلف أحد البيانات الألزامية يؤدي الى بطلان الشيك ، تخلف محل الأداء أو محل التحرير لا يفقد الشيك صفته كشيك ، اكمال البيانات الناقصة •	٢٧٧
البيانات الأختيارية •	٢٧٨
(ب) الشروط الموضوعية •	٢٨١
جريمة اصدار شيك بدون رصيد : أركان الجريمة الثلاثة •	٢٨٣
صيغ الدعاوى •	٢٨٥
قضاء محكمة التمييز •	٢٩٨

### ٣٠٧-٣٣٤ الفصل الثاني ( تداول الشيك )

طرق تداول الشيك : (١) الشيك الأسمي وصورته وتداوله (٢) الشيك للحامل وصورته وتداوله (٣) الشيك للأمر وصورته وتداوله • جواز جمع الشيك صورتين من صور الشيك الثلاثة •	٣٠٧
أحكام تداول الشيك بالتظهير : معنى التظهير ، شكل التظهير ، الغاء التظهير ، التظهير الجزئي •	٣٠٩
٣١٠ - ٣١٥ (أ) آثار تداول الشيك بالتظهير التام : (أ) نقل ملكية الشيك الى حامل جديد (ب) توكيل الحامل في قبض قيمة الشيك لمصلحة المستفيد •	
(أ) آثار التداول الناقل لملكية الشيك • اولا - آثار التظهير التام (١) نقل ملكية الشيك (٢) ضمان الأداء على وجه	٣١٠



- التضامن (٣) قاعدة التطهير من الدفوع ، شروط تطبيق القاعدة ، نطاق القاعدة : أ - الدفوع الني لا يطهرها التطهير التام ب - الدفوع التي يطهرها التطهير التام • ثانيا - آثار المناولة • ثالثا - آثار الحوالة المدنية •
- (ب) التطهير التوكيلي : علاقة الموكل والوكيل بالغير • ٣١٣
- التطهير اللاحق على أجل الأداء • ٣١٤
- صيغ الدعاوى • ٣١٥
- قضاء محكمة التمييز • ٣٣٢
- ٣٣٥-٣٥١ الفصل الثالث ( تقديم الجيك وأداء قيمته )
- الألتزام الثابت في الجيك ينقضى اما بأداء قيمته او بالسقوط أو بالتقادم ، الجيك مستحق الأداء لدى الأطلاع • ٣٣٥
- (أ) الأداء عند تقديم الشيك : (اولا ) زمن الأداء ، مدة تقديم الشيك ، أجل الأداء الموافق عطلة ، سحب جك بين بلدين مختلفي التقويم ( ثانيا ) مكان الأداء ( ثالثا ) شروط صحة الأداء ١ - محل الأداء ، الأداء الجزئي ٢ - ممن يقع الأداء ولمن يقع ٣ - المعارضة في الأداء • اثبات الأداء • وفاة الساحب أو خروجه عن الأهلية بعد سحب الشيك • عدم جواز منح المهل • ٣٣٥
- (ب) قيود تداول الجيك : ١- تسطير الجيك ونوعه ، تسطير عام ، تسطير خاص ، تحويل التسطير ، شطب التسطير ، شطب اسم الصيرفي او المصرف ، جواز التخطيط من الساحب أو الحامل أو المظهر الأخير • ٢- تدوين عبارة يدخل في الحساب ، عدم شطب العبارة • ٣٣٩



الأعفاء : القوة القاهرة ، عدم وجود مقابل الأداء ، عجز المسحوب عليه عن دفع بدل الشيك خلال مدة التقديم	
• تمسك الساحب والمتمزمون بالسقوط	
• صيغ الدعاوى	٣٦٦
الفصل السادس ( تعدد النسخ )	٣٧١
نص المادة ٥٠٠ على تعدد نسخ الشيك ، الشروط ، آثار الأداء لأحدى النسخ	٢٧١
• الأداة لأحدى النسخ	
٣٧٢-٣٧٣ الفصل السابع ( التحريفات )	
حكم التحريف قبل وبعد التحريف ، اثبات التغيير والتعديل	٣٧٢
• صيغ الدعاوى	٣٧٢
٣٧٤-٣٨٤ الفصل الثامن ( مرور الزمان المانع من سماع دعوى الشيك )	
مدة تقادم دعاوى الشيك ، بداية التقادم ، انقطاع مرور الزمان	٣٧٤
• صيغ الدعاوى	٣٧٥
• قضاء محكمة التمييز	٣٨٠
٣٨٥-٣٨٧ الفصل التاسع ( اختلاف القوانين - أو تنازع القوانين )	
اهلية ملتزم الشيك وتعيينها ، شكل الالتزام وتعيينه وشكل المعاملات اللاحقة	٣٨٥
• صيغ الدعاوى	٣٨٦
٣٨٨-٣٩٣ لاحقه أولى - (الأثبات في المواد التجارية)	

او أسباب الحكم في العقود التجارية

٣٨٨ - ٣٩٣ الشهادة ، القرائن ، البنات الخطية ، فاتورة ، حجة الدفاتر التجارية .

٣٩٤-٣٩٥ لاحقة ثانية - الحجز الاحتياطي بواسطة ( الأوراق التجارية )

٣٩٤ الحجز الاحتياطي بواسطة البوليصة ، او سند الكميال ، او بالشيك .

٣٩٥ هل يجوز وضع الحجز الاحتياطي على الأوراق التجارية ؟  
٣٩٦-٣٩٧ لاحقة ثالثة - ( تنفيذ الأوراق التجارية العادية والمنظمة والموثقة )

شروط تنفيذ الأوراق التجارية ، حكم الورقة التجارية المنظمة ، حكم الورقة التجارية الموثقة ، توجيه يمين الأستظهار ، انكار المدين كل أو بعض الدين ، المادة ٢٣ من قانون كتاب العدول .

٣٩٨-٤٣٣ لاحقة رابعة - ( نصوص المواد التي وردت في الكتاب )

٣٩٨ في مواد السندات لأمر .

٣٩٩ في مواد الشيك .

٤٠٧ في مواد البوليصة التي تأتلف مع طيعة السند لأمر والشيك .

٤٢٨ في بعض مواد القانون المدني والعقوبات .

٤٣٤ الفهرست

٤٤٧ جدول الخطأ والصواب

## جدول الخطأ والصواب

لما كانت مسودات الكتاب قد دفعت للمطبعة قبل نشر قانون المرافعات الجديد فقد وردت بعض صيغته القانونية المرفوعة لمحاكم الصلح مخططة وبدون تأشير وضع الطابع عليها لذلك يرجى العلم وفقا للمادة ٤٤ مرافعات التي ساوت بين عريضة الدعوى البدائية وعريضة الدعوى الصلحية التي أصبحت بدون تخطيط مع وجوب وضع الطابع المالي عليها فثة ٥٠ فلسا وطابع الدفاع الوطني فثة ٢٠ فلسا كعريضة الدعوى البدائية .  
واني أقدم اعتذاري للقارىء الكريم عن ذلك وعن الأخطاء المطبعية التالية ، وعمما يجده من أخطاء لغوية .

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
دفعه	دفعة	٧	١٨
اعتبار	اعتبار	٩	٢٥
المدعى	المدعى عليه	٧	٢٧
المدعى	المدعى عليه	١٨	٤١
مورثتهما	مورثهما	٢٠	٥٩
الكميالى	الدعوى	١٥	٩٧
ع	ل	١٦	٩٧
١٤٠٠	٤٠٠	١	١٠٥
١٢٥	٢٥	٥	١١٥
المميز عليه	المميز	٧	١٢٥
اليه	عليه	١١	٢١٤
اليها بتاريخ	غير واضحة	١	٢١٥
دينارا	«	٢	٢١٥
على	عى	١١	٢٩٦
خبراء	جبراء	١٧	٣٠٢
للمظهر اليه	للمظير اليه	١٢	٣١١
على الشيك	الشيك	١٤	٣٢٠

## آثار المؤلف

### كيف تقيم الدعوى بنفسك

سعره ١٢٥٠ دينار وربع

عدد صحائفه ٥٤٥

لا يستغنى عن اقتنائه لأنه دليل لمن يطلب إقامة الدعوى والوصول إلى حقه أو ردها عنه إن اقيمت عليه عن طريق المحاكم . يتضمن مواضيع ومباحث قانونية ودعاوى متنوعة كثيرة الوقوع في الحياة اليومية وضع لها نماذج لضبط صورها وأدلة ثبوتها أو أدلة دفعها شفويا أو تحريريا بوساطة اللوائح أو الأيضاح المثبت أسفل نماذجها . يشتمل على ثلاثة عشر بابا الدعوى وشروطها ، الدفع والتناقض والتقدم المسقط ، الاختصاص النوعي والمحلي ، الدعوى وتبليغاتها ، دعاوى الدين والعين ، الحجز الاحتياطي ، المحاكمة والأحوال الطارئة عليها ، المحاكمة الغيابية ، إجراءات الأثبات وقواعد الأثبات ، الأحكام الوجاهية وإجراءات إصدار الحكم ، طرق الطعن في الأحكام ، الشكوى من الحكم ، الحجز التنفيذي .

### قانون المجاماة وقانون صندوق تقاعد المحامين

سعره ١٥٠ فلسا

عدد صحائفه ٦٨

قانون المجاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ موحد مع تعديله رقم ٧١ لسنة

١٩٦٩ وقانون صندوق تقاعد المحامين رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ .

### دليل المرافعات المدنية الجديد

سعره ١٥٠ فلسا

عدد صحائفه ٦٤

رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ مبوب وفقا للحروف الهجائية ، مرقم حسب

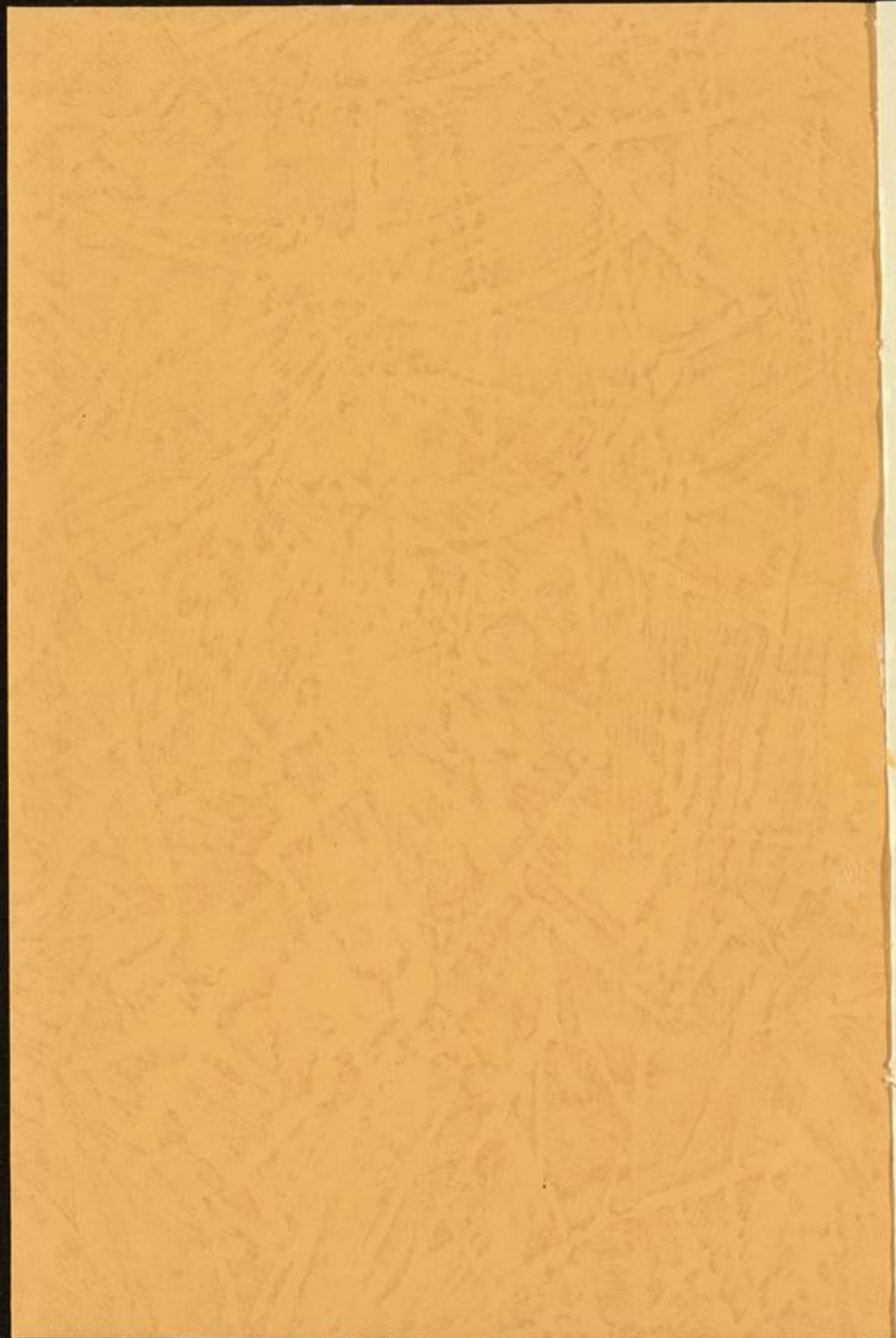
مواد القانون .

آداب السلوك في المجتمع  
الذرة في خدمة السلم

تطلب الكتب أعلاه من مكتبة المحاكم لصاحبها سنهاي الغراوي - قرب

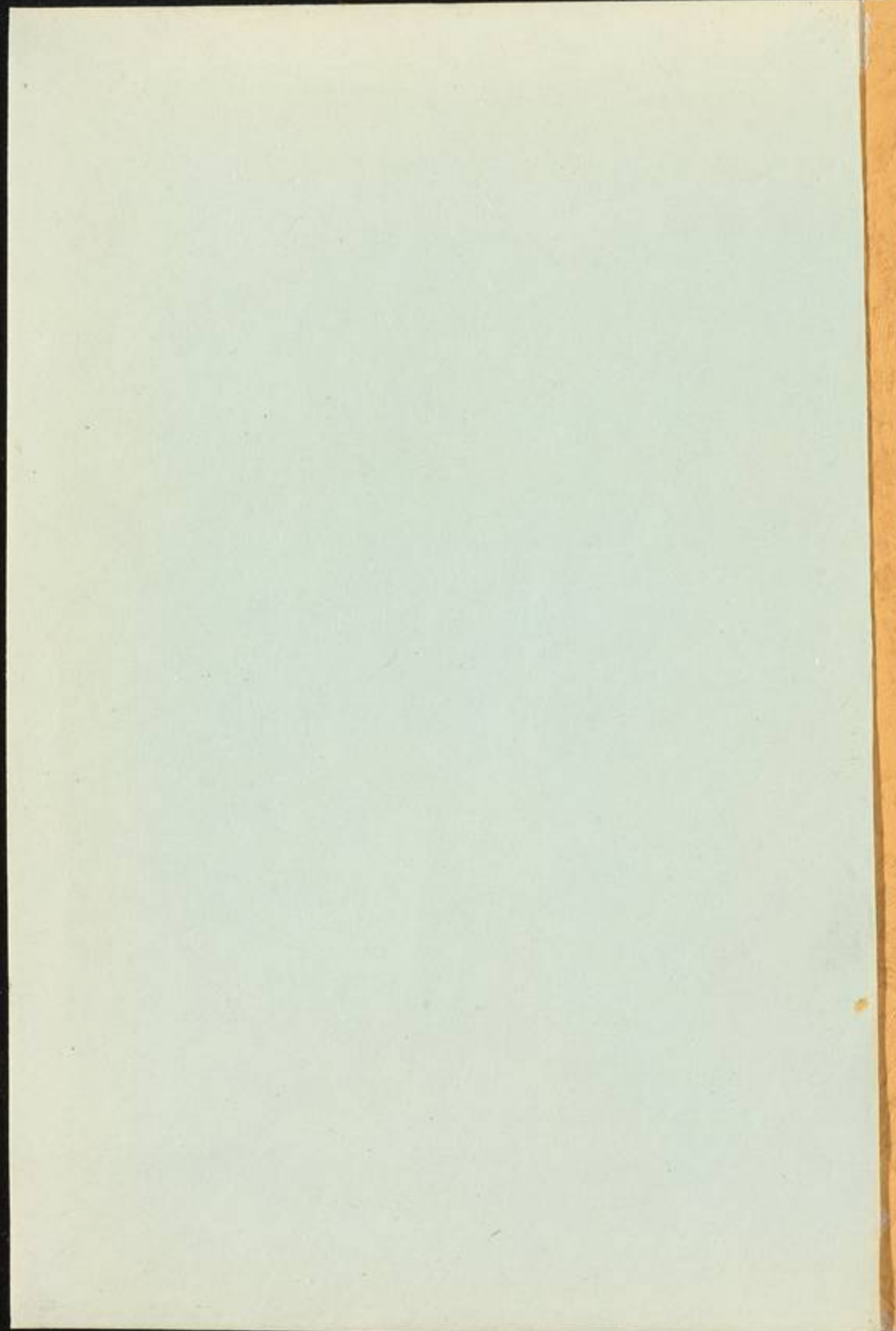
محكمة استئناف بغداد ومن كافة المكتبات .

١٩٧٠/٢/٢/١٥٠٠/١٧



التمن دينار واحد

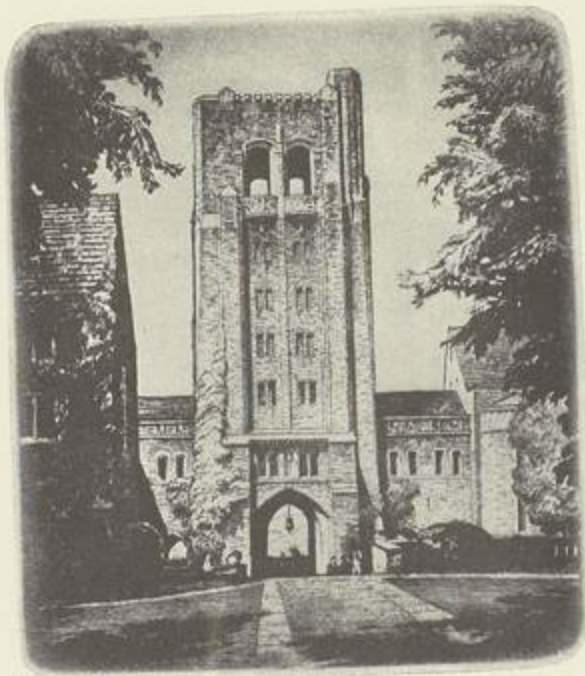




CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 080 467 164



Cornell Law School Library

